

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

الدستور

والقوانين المتصلة به

طبع بالمطبعة الأميرية ببولاق القاهرة ٦ سنة ١٩٣٨

تباع مطبوعات الحكومة بصالة البيع بوزارة المالية ١٠٠ المكاتبات
الخاصة بهذه المطبوعات فرسل وأسا الى قلم النشر بالمطبعة الأميرية

ثمان نسخة ١٢٠ مليما

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

الدستور

والقوانين المتصلة به

طبع بالمطبعة الأميرية ببولاق القاهرة ، سنة ١٩٣٨

تباع مطبوعات الحكومة بمصالة البيع بوزارة المالية . أما المكتبات
الخاصة بهذه المطبوعات فترسل رأساً الى قلم النشر بالمطبعة الأميرية

ثمان النسخة ١٢٠ ملما

بيان

صدر الأمر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ وقد نصت بعض موادها على أن يكون تنظيم بعض المسائل بقانون . وقد صدر فعلا عدد من القوانين تنفيذا لمواد الدستور .

وكذلك نصت بعض مواد الدستور على اعتبار بعض الأوامر الملكية أو القوانين الصادرة قبل الدستور ذات صبغة دستورية .

وقد رأينا من المفيد أن نضع مجموعة تضم الدستور وقانون الانتخاب واللائحة الداخلية لكل من مجلسي الشيوخ وال النواب والأوامر الملكية والقوانين التي أشرنا إليها في الفقرتين السابقتين وذلك على مثال مجموعة صدرت في بلجيكا وسميت :

Manuel à l'usage des Membres du Sénat et de la
Chambre des Représentants.

وقد اعترضتنا صعوبة في الاسم الذي يطلق على مجموعتنا لدنة ترجمة (Manuel) وأخيرا رأينا من الملائم أن نعنون "الدستور والقوانين المتصلة به" ورأينا أن نضم إلى أربعة أقسام :

القسم الأول — يشمل الدستور وقانون الانتخاب واللائحتين الداخليتين .

القسم الثاني — يشمل الأوامر الملكية والقوانين ذات الصبغة الدستورية .

القسم الثالث — يشمل القوانين التي صدرت نفاذا لبعض مواد الدستور .

القسم الرابع — قرار المجلسين بشأن شارة المضوية وقرار مكتب مجلس الشيوخ عن تمثيل المجلس في الاحتفالات وعما يرتديه السكرتير العام في الاحتفالات العامة .

(د)

وإنما للفائدة رأينا أن نلحق بهذه المجموعة تقريراً عن النظم البرلمانية في فرنسا وبلجيكا وضعه تنفيذاً لقرار من مجلس الشيوخ في ٢١ يونيو سنة ١٩٢٤ حضرتنا صاحبي العزة محمد محمود خليل بك مراقب المجلس إذ ذاك ورئيسه حالا وحيب حنين المصرى بك السكرتير العام للمجلس وقئد وقدم هذا التقرير إلى المجلس بجلسته المنعقدة يوم ١٤ يونيو سنة ١٩٢٦

والغرض من هذه المجموعة تيسير سبل البحث لحضرات أعضاء البرلمان ولكل من يرغب في الرجوع إلى الدستور والقوانين المتصلة به دون الالتجاء إلى شتات القوانين المبعثرة هنا وهناك . وهذه المجموعة تسدّ بلا شك فراغاً كبيراً بتوفيرها الوقت على كل باحث في هذه المسائل ما

بالأمر :

السكرتير العام للمجلس الشيوخ

أمين عز العرب

فهرس

القسم الأول

الدستور وقانون الانتخاب والامتحان الداخليان لمجلسى البرلمان

رقم الصفحة	
٥	١ — الدستور
٣٣	٢ — قانون الانتخاب
٥٧	٣ — مرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣٦
٦١	٤ — اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ
١٠٥	٥ — اللائحة الداخلية لمجلس النواب

القسم الثانى

الأوامر الملكية والقوانين ذات الصبغة الدستورية

١٤١	١ — أمر كريم رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ بوضع نظام لوارث مرش الملكة المصرية
١٤٦	٢ — قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ بوضع نظام الأسرة المالكة
	٣ — قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ بإقرار تصفية أملاك الخديو السابق عباس على باشا وتضييق ماله من الحقوق
١٥٦	٤ — مرسوم بقانون صادر فى ٢٩ ديسمبر ١٩٢٤ بتصفية أملاك الخديو

(و)

القسم الثالث

القوانين التي صدرت نفاذا لبعض مواد الدستور

- رقم الصفحة
- ١ — مرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية ... ١٦٣
 - ٢ — مرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بشروط توظيف الأجانب... ١٧٩
 - ٣ — مرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات ... ١٨٧
 - ٤ — مرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٦ بشأن المحكوم عليهم في جرائم الصحافة ... ٢٠٢
 - ٥ — مرسوم باعتماد نظام جمعية الصحافة ... ٢٠٦
 - ٦ — قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٤ بشأن تنظيم المدارس الحرة ... ٢١٣
 - ٧ — قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٣ خاص بالتعليم الأولي ... ٢٢٩
 - ٨ — قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بقرار الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية ... ٢٣٩
 - ٩ — مرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ بإضافة أحكام تكميلية إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بقرار الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية ... ٢٤٤
 - ١٠ — مرسوم بقرار الشكل الذي تقدم به مشروعات قوانين الحكومة إلى البرلمان وشكل التصديق على القوانين وإصدارها ... ٢٤٧
 - ١١ — قانون رقم ١٥ لسنة ٢٣ بنظام الأحكام العرفية ... ٢٤٩
 - ١٢ — قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٦ بشأن تحديد مناصب جلاله الملك وتحديد وتوزيع مناصب البيت المال وتعيين مراتب الأوصياء ... ٢٥٤
 - ١٣ — قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٨ بشأن تحديد مناصب حضرة صاحب الجلالة الملك ومناصب البيت المال ... ٢٥٦
 - ١٤ — قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٦ خاص بالمكافأة البرلمانية ... ٢٦٠
 - ١٥ — قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ يوضع نظام لمجالس المديرية ... ٢٦٢

- رقم الصفحة
- ١٦ — قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦ بانتخاب أعضاء مجالس المديرات ... ٣٢٧
- ١٧ — مرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٦ بإعلان رشد حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول فيما يخص جميع التعريفات المدنية ... ٣٣٦
- ١٨ — قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٦ بمباشرة مجلس الوصاية الحقوق التي يخص بها الملك بصفته رئيسا للأسرة المالكة ... ٣٤٠

القسم الرابع

شارة العضوية ، تمثيل مجلس الشيوخ في الاحتفالات ، ما يرتديه سكرتيره العام في الاحتفالات العامة

- ١ — قرار مجلس الشيوخ ومكتب مجلس النواب بشأن شارة العضوية :
- (أ) قرار مجلس الشيوخ ... ٣٤٧
- (ب) قرار مكتب النواب ... ٣٤٩
- ٢ — قرار مكتب مجلس الشيوخ بشأن تمثيل المجلس في الاحتفالات ، وبشأن ما يجوز للسكرتير العام لمجلس الشيوخ ارتداؤه في الاحتفالات العامة ... ٣٥١

ملحق

تقرير عن النظم البرلمانية في فرنسا وبلجيكا وضعه حضرتا صاحبي
المرزة محمد محمود خليل بك وحبيب حنين المصري بك ... ٣٥٥

القسم الأول

الدستور ، وقانون الانتخاب ، والامتحان الداخليتان

لمجلسي البرلمان

الدستور

أمر ملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣

بوضع نظام دستوري للدولة المصرية

نحن ملك مصر

بما أننا ما زلنا مذبذباً عرش أجدادنا وأخذنا على أنفسنا أن نحفظ بالأمانة التي عهد الله تعالى بها إلينا نتطلب الخير دائماً لأمتنا بكل ما في وسعنا ونتوخى أن نسلك بها السبيل التي نعلم أنها تفضي إلى سعادتها وارتقاها وتمتعها بما تتمتع به الأمم الحرة المتحدية ؛

ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح إلا إذا كان لما نظام دستوري كأحدث الأنظمة الدستورية في العالم وأرقاها تعيش في ظله عيشاً سعيداً مرضياً وتمتكن به من السير في طريق الحياة الحرة المطلقة ويكفل لها الاشتراك العملي في إدارة شؤون البلاد والإشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها وترك في نفسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها مع الاحتفاظ بروحها القومية والإبقاء على صفاتها ومميزات التي هي تراثها التاريخي العظيم ؛

وبما أن تحقيق ذلك كان دائماً من أجل رغباتنا ومن أعظم ما يتجه إليه عزائنا حرصاً على النهوض بشعبنا إلى المنزلة العليا التي يؤهلها ذكاؤه واستعداده ويتفق مع عظمتها التاريخية القديمة وتسمح له بتبوء المكان اللائق به بين شعوب العالم المتحدين وأمم ؛

أمرنا بما هو آت :

الباب الأول - الدولة المصرية ونظام الحكم فيها

مادة ١ - مصر دولة ذات سيادة وهي حرة مستقلة ملكها لا يحزأ ولا يزل عن شيء منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابي .

الباب الثاني - في حقوق المصريين وواجباتهم

مادة ٢ (١) - الجنسية المصرية يتحددها القانون .

مادة ٣ (٢) - المصريون لدى القانون سواء . وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تميز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين . وإلهم وحدهم يمهّد بالوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية ولا يولى الأجانب هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية يعينها القانون .

مادة ٤ - الحرية الشخصية مكفولة .

مادة ٥ - لا يجوز القبض على أى إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون .

مادة ٦ - لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون . ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها .

مادة ٧ - لا يجوز إبعاد مصرى من الديار المصرية . ولا يجوز أن يحظر على مصرى الإقامة في جهة ما ولا أن يلزم الإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون .

مادة ٨ - للنازل حرمة . فلا يجوز دخوله إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

مادة ٩ - للملكية حرمة . فلا يتزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا .

مادة ١٠ - عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة .

مادة ١١ - لا يجوز إنشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والمواصلات التليفونية إلا في الأحوال المبينة في القانون .

(١) صدر المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ المرافق لهذه تنفيذا لهذه المادة .

(٢) » » » ٤٤ » ١٩٣٦ » » »

مادة ١٢ — حرية الاعتقاد مطلقة .

مادة ١٣ — تحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والمعتقد طبقا للعادات المرعية في الديار المصرية ، على ألا يخل ذلك بالنظام العام ولا يتنافى الآداب .

مادة ١٤ — حرية الرأي مكفولة . ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك في حدود القانون .

مادة ١٥ (١) — الصحافة حرة في حدود القانون . والرقابة على الصحف محظورة . وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإدارى محظور كذلك إلا إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى .

مادة ١٦ — لا يسوغ تقييد حرية أحد في استعماله أية لغة أراد في المعاملات الخاصة أو التجارية أو في الأمور الدينية أو في الصحف والمطبوعات أيا كان نوعها أو في الاجتماعات العامة .

مادة ١٧ (٢) — التعليم حرّ ما لم يخل بالنظام العام أو يتنافى الآداب .

مادة ١٨ — تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون .

مادة ١٩ (٣) — التعليم الأسمى إلزامى للصبيان من بنين وبنات . وهو مجاني في المكاتب العامة .

مادة ٢٠ (٤) — للصبيان حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا . وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم إلى إشعاره . لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون . كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى .

(١) صدر المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ والمرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٦ والمرسوم الخاص بجميعة الصحة المرافقة لهذا تنفيذا لهذه المادة .

(٢) صدر القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٤ المرافق لهذا تنفيذا لهذه المادة .

(٣) صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٣ المرافق لهذا تنفيذا لهذه المادة .

(٤) صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ والمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ المرافق لهذا تنفيذا لهذه المادة .

مادة ٢١ — للصيرين حق تكوين الجمعيات . وكيفية استعمال هذا الحق بينها القانون .

مادة ٢٢ — لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشؤون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية .

الباب الثالث — السلطات

الفصل الأول — أحكام عامة

مادة ٢٣ — جميع السلطات مصدرها الأمة واستعمالها يكون على الوجه المتيقن بهذا الدستور .

مادة ٢٤ — السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسي الشيوخ والنواب .

مادة ٢٥ (١) — لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك .

مادة ٢٦ — تكون القوانين نافذة في جميع القطر المصري بإصدارها من جانب الملك ويستفاد هذا الإصدار من نشرها في الجريدة الرسمية .

وتنفذ في كل جهة من جهات القطر المصري من وقت العلم بإصدارها .

ويعتبر إصدار تلك القوانين معلوما في جميع القطر المصري بعد نشرها بثلاثين يوما . ويحوز قصر هذا الميعاد أو مده بنص صريح في تلك القوانين .

مادة ٢٧ — لا تجرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فوريا وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص .

(١) صدرت هذه المادة بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٤ مرسوم بتقرير الشكل الذي تقدم به مشروعات قوانين الحكومة إلى البرلمان وبشكل التصديق على القوانين وإصدارها .

- مادة ٢٨ — للملك والمجلس الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصا بإنشاء الضرائب أو زيادتها فاقتراحه للملك والمجلس النواب.
- مادة ٢٩ — السلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود هذا الدستور.
- مادة ٣٠ — السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها .
- مادة ٣١ — تصدر أحكام المحاكم المختلفة وتنفذ وفق القانون باسم الملك .

الفصل الثاني — الملك والوزراء

الفرع الأول — الملك

- مادة ٣٢ — عرش المملكة المصرية وراثي في أسرة محمد علي .
وتكون وراثة العرش وفق النظام المقرّر بالأمر الكريم الصادر في ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢)^(١) .
- مادة ٣٣ — الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس .
- مادة ٣٤^(٢) — الملك يصدّق على القوانين ويصدرها .
- مادة ٣٥ — إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقرّه البرلمان رده إليه في مدى شهر لإعادة النظر فيه .
- فإذا لم يرد القانون في هذا الميعاد عدّ ذلك تصديقا من الملك عليه وصدر .
- مادة ٣٦ — إذا ردّ مشروع القانون في الميعاد المتقدّم وأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون وأصدر . فإن كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه في دور

(١) الأمر الملكي مرقى لهذا ، وقد صدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٦ تنفيذا لهذا الأمر .

(٢) انظر المرسوم المرقى المادة ٢٥

الانعقاد نفسه. فإذا عاد البرلمان في دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر .

مادة ٣٧ - الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها .

مادة ٣٨ - للملك حق حل مجلس النواب .

مادة ٣٩ - للملك تأجيل انعقاد البرلمان . على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على ميعاد شهر ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين .

مادة ٤٠ - للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية وهو يدعوهم أيضاً متى طلب ذلك بمرضىة تمضيها الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين . ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادى .

مادة ٤١ - إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور . ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون .

مادة ٤٢ - الملك يفتح دور الانعقاد العادى للبرلمان بخطبة العرش في المجلسين مجتمعين يستعرض فيها أحوال البلاد . ويقدم كل من المجلسين كتاباً يضمه جوابه عليها .

مادة ٤٣ - الملك ينشئ ويمح الرتب المدنية والعسكرية والنياشين وألقاب الشرف الأخرى . وله حق سك العملة تنفيذاً للقانون . كما أن له حق العفو وتخفيض العقوبة .

مادة ٤٤ - الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين .

مادة ٥٤ (١) — الملك يعلن الأحكام العرفية . ويجب أن يعرض إعلان الأحكام العرفية فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغائها فإذا وقع ذلك الإعلان في غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة .

مادة ٥٦ — الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يولى ويعزل الضباط ويعلن الحرب ويقعد الصلح ويبرم المعاهدات ويبلغها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها مشفوعة بما يناسب من البيان .

على أن إعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان . كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة أو نقص فى حقوق سيادتها أو تحميل خزائنها شيئاً من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان .

ولا يجوز فى أى حال أن تكون الشروط السرية فى معاهدة ما مناقضة للشروط العلنية .

مادة ٥٧ — لا يجوز للملك أن يتولى مع ملك مصر أمور دولة أخرى بغير رضاء البرلمان . ولا تصح مداولة أى المجلسين فى ذلك إلا بحضور ثلثى أعضائه على الأقل ولا يصح قراره إلا بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين .

مادة ٥٨ — الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه .

مادة ٥٩ — الملك يعين وزراءه ويقيلمهم . ويعين الممثلين السياسيين ويقيلمهم بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية .

مادة ٥٠ — قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يحلف الميمين الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين : "أحلف بالله العظيم أنى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه" .

(١) صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ المرافق لهذا تنفيذاً لهذه المادة .

مادة ٥١ — لا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين اليمين المنصوص عليها في المادة السابقة مضافا إليها :
”وأن نكون مخلصين للملك“ .

مادة ٥٢ — إثر وفاة الملك يجتمع المجلسان بحكم القانون في مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان الوفاة . فإذا كان مجلس النواب منعلا وكان الميعاد المعين في أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر فإن المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه .

مادة ٥٣ — إذا لم يكن من يخلف الملك على العرش فللملك أن يعين خلفا له مع موافقة البرلمان مجتمعين في هيئة مؤتمر . ويشترط لصحة قراره في ذلك حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين .

مادة ٥٤ — في حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أولعدم تعيين خلف له وفقا لأحكام المادة السابقة يجتمع المجلسان بحكم القانون فورا في هيئة مؤتمر لاختيار الملك . ويقع هذا الاختيار في مدى ثمانية أيام من وقت اجتماعهما . ويشترط لصحته حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين .

فإذا لم يتسن الاختيار في الميعاد المتقدم ففي اليوم التاسع يشرع المجلسان مجتمعين في الاختيار أيا كان عدد الأعضاء الحاضرين . وفي هذه الحالة يكون الاختيار صحيحا بالأغلبية النسبية . وإذا كان مجلس النواب منعلا وقت خلو العرش فإنه يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه .

مادة ٥٥ — من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدى خلفه أو أوصياء العرش يمين كون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية تحت مسؤوليته .

مادة ٥٦^(١) — عند تولية الملك تعيين مخصصاته ومخصصات البيت المال بقانون وذلك لمدة حكمه . ويعين القانون مرتبات أوصياء العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك .

الفرع الثاني — الوزراء

مادة ٥٧ — مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة .

مادة ٥٨ — لا يلى الوزارة إلا مصرى .

مادة ٥٩ — لا يلى الوزارة أحد من الأسرة المالكة .

مادة ٦٠ — توقعات الملك فى شؤون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون .

مادة ٦١ — الوزراء مسئولون متضامين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته .

مادة ٦٢ — أوامر الملك شفوية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسؤولية بحال .

مادة ٦٣ — للوزراء أن يحضروا أى المجلسين ويجب أن يسمعوا كلما طلبوا الكلام . ولا يكون لهم رأى معنود فى المداولات إلا إذا كانوا أعضاء . ولم أن يستعينوا بمن يرون من كبار موظفى دوائهم أو أن يستنيبهم عنهم . ولكل مجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته .

(١) صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٦ والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٨ المرقان لهذا تنفيذاً لهذه المادة .

مادة ٦٤ — لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئا من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بالمزاد العام كما لا يجوز له أن يقبل إنشاء وزارته العضوية بمجلس إداره أية شركة ولا أن يشترك اشتراكا فعليا في عمل تجارى أو مالى .

مادة ٦٥ — إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل . فإذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة .

مادة ٦٦ — لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي الآراء .

ومجلس الأحكام المخصوص وحده حق محاكمة الوزراء عما يقع منهم من تلك الجرائم . ويعين مجلس النواب من أعضائه من يتولى تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس .

مادة ٦٧ — يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيسا ومن ستة عشر عضوا ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الأقدمية . وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها ثم من قضاتها بترتيب الأقدمية كذلك .

مادة ٦٨ — يطبق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات في الجرائم المنصوص عليها فيه . وتبين في قانون خاص أحوال مسئولية الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات .

مادة ٦٩ — تصدر الأحكام بالعقوبة من مجلس الأحكام المخصوص بأغلبية اثني عشر صوتا .

مادة ٧٠ — إلى حين صدور قانون خاص ، ينظم مجلس الأحكام المخصوص بنفسه طريقة السير في محاكمة الوزراء .

مادة ٧١ — الوزير الذى يتهمه مجلس النواب يوقف عن العمل إلى أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص فى أمره . ولا يمنع استعفاؤه من إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار فى محاكمته .

مادة ٧٢ — لا يجوز العفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب .

الفصل الثالث — البرلمان

مادة ٧٣ — يتكوّن البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب .

الفرع الأول — مجلس الشيوخ

مادة ٧٤ — يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسين ويختب الثلاثة الأسماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب .

مادة ٧٥ — كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهلها مائة وثمانين ألفا أو أكثر تنتخب عضوا عن كل مائة وثمانين ألفا أو كسر من هذا العدد لا يقل عن تسعين ألفا . وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهلها مائة وثمانين ألفا ولكن لا يقل عن تسعين ألفا تنتخب عضوا . وكل محافظة يقل عدد أهلها عن تسعين ألفا تنتخب عضوا مالم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو بمديرية .

مادة ٧٦ — تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لما حق انتخاب عضو بمجلس الشيوخ وكذلك كل قسم من مديرية أو محافظة له حق انتخاب عضو بهذا المجلس .

تحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الإمكان مساواة الدوائر في المديريات والمحافظة التي لها حق انتخاب أكثر من عضو بمجلس الشيوخ . على أنه يجوز أن يعتبر القانون عواصم المديريات التي لا يبلغ عدد أهلها مائة وثمانين ألفا ولكن لا يقل عن تسعين ألفا دائرة انتخابية مستقلة . وفي هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأها مديرية مستقلة فيما يتعلق بتحديد عدد الأعضاء التي لها حق انتخابهم وتحديد الدوائر الانتخابية .

مادة ٧٧ — يشترط في عضو مجلس الشيوخ زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب أن يكون بالغا من السن أربعين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادي .

مادة ٧٨ — يشترط في عضو مجلس الشيوخ متخبا أو معينا أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :

(أولا) الوزراء ، الممثلين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها ، النواب العموميين ، نقيب المحامين ، موظفى الحكومة من درجة مدير عام فصاعدا — سواء فى ذلك الحاليون والسابقون .

(ثانيا) كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدا ، النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها مصريا فى العام ، من لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة . وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التى نص الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها .
وتحدد الضريبة والدخل السنوى فيما يختص بمديرية أسوان بقانون الانتخاب .

مادة ٧٩ — مدة العضوية فى مجلس الشيوخ عشر سنين .

ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات . ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز إعادة انتخابه أو تعيينه .

مادة ٨٠ — رئيس مجلس الشيوخ يعينه الملك وينتخب المجلس وكيلين . ويكون تعيين الرئيس والوكيلين لمدة سنتين . ويجوز إعادة انتخابهم .

مادة ٨١ — إذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ .

الفرد الثانى — مجلس النواب

مادة ٨٢ — يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب .

مادة ٨٣ — كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهاليها ستين ألفا فأكثر تنتخب نائبا واحدا لكل ستين ألفا أو كسر من هذا الرقم لا يقل عن ثلاثين ألفا. وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفا ولا يقل عن ثلاثين ألفا تنتخب نائبا. وكل محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ثلاثين ألفا يكون لها نائب ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو مديرية .

مادة ٨٤ — تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها حق انتخاب نائب . وكذلك كل قسم من مديرية أو محافظة له هذا الحق .

وتحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الإمكان مساواة الدوائر في المديريات والمحافظات التي لها حق انتخاب أكثر من نائب . وللقانون مع ذلك أن يعتبر عواصم المديريات التي لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفا ولا يقل عن ثلاثين ألفا دائرة انتخابية مستقلة .

وفي هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يخص تحديد عدد الأعضاء الجائز انتخابهم وتحديد الدوائر الانتخابية .

مادة ٨٥ — يشترط في النائب زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب أن يكون بالغا من السن ثلاثين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادي .

مادة ٨٦ — مدة عضوية النائب خمس سنوات .

مادة ٨٧ — ينتخب مجلس النواب رئيسا ووكيلين سنويا في أول كل دور انعقاد عادي . ورئيس المجلس ووكلاء يحوز إعادة انتخابهم .

مادة ٨٨ — إذا حل مجلس النواب في أمر فلا يحوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر .

مادة ٨٩ — الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المنتدوين لإثراء انتخابات جديدة في غضون لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد موعد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لتسام الانتخابية .

الفرع الثالث — أحكام عامة للمجلسين

مادة ٩٠ — مركز البرلمان مدينة القاهرة. على أنه يجوز عند الضرورة جعل مركزه في جهة أخرى بقانون . واجتماعه في غير المكان المعين له غير مشروع وباطل بحكم القانون .

مادة ٩١ — عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها . ولا يجوز لتأجيله ولا للسلطة التي تعينه توكيله بأمر على سبيل الإلزام .

مادة ٩٢ — لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب . وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى .

مادة ٩٣ — يجوز تعيين أمراء الأسرة المالكة ونجلاتها أعضاء مجلس الشيوخ ولا يجوز انتخابهم بأحد المجلسين .

مادة ٩٤ — قبل أن يتولى أعضاء مجلس الشيوخ والنواب عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللأمة مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤديوا أعمالهم بالنزاهة والصدق .

وتكون تأدية اليمين في كل مجلس ملنا بقاعة جلساته .

مادة ٩٥ — يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه . ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات .

ويجوز أن يسهل القانون بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى .

مادة ٩٦ — يدعو الملك البرلمان سنويا إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر . فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور .

ويدوم دور انعقاده العادي مدة ستة شهور على الأقل . ويعلن الملك فسخ انعقاده .

مادة ٩٧ — أدوار الانقضاء واحدة للمجلسين فإذا اجتمع أحدهما أو كلاهما في غير الزمن القانوني فالاجتماع غير شرعي والقرارات التي تصدر فيه باطلة بحكم القانون .

مادة ٩٨ — جلسات المجلسين علنية على أن كلا منهما ينعقد بهيته سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء . ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أم لا .

مادة ٩٩ — لا يجوز لأى المجلسين أن يقرر قرارا إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه .

مادة ١٠٠ — في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الآراء يكون الأمر الذى حصلت المداولة بشأنه مرفوضا .

مادة ١٠١ — تعطى الآراء بالتصويت شفها أو بطريقة القيام والجلوس .

وأما فيما يختص بالقوانين عموما وبالاقتراع في مجلس النواب على مسألة الثقة فإن الآراء تعطى دائما بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال . ويحق للوزراء دائما أن يطلبوا من مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام في الاقتراع على عدم الثقة بهم .

مادة ١٠٢ — كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه .

مادة ١٠٣ — كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأى في جواز نظر المجلس فيه . فإذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة .

مادة ١٠٤ — لا يجوز لأى المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأى فيه مادة مادة . وللمجلسين حق التعديل والتجزئة في المواد وفيما يعرض من التعديلات .

مادة ١٠٥ - كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يبعث به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر .

مادة ١٠٦ - كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه .

مادة ١٠٧ - لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه إلى الوزراء أسئلة أو استجوابات وذلك على الوجه الذي يبين باللائحة الداخلية لكل مجلس ولا تجرى المناقشة في استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير .

مادة ١٠٨ - لكل مجلس حق إجراء التحقيق ليستنير في مسائل معينة داخلية في حدود اختصاصه .

مادة ١٠٩ - لا يجوز مؤاخذة أعضاء البرلمان بما يبدون من الأفكار والآراء في المجلسين .

مادة ١١٠ - لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أي عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هوله وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية .

مادة ١١١ - لا يمنع أعضاء البرلمان رتبا ولا نياشين أثناء مدة عضويتهم . ويستثنى من ذلك الأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية البرلمان كما تستثنى الرتب والنياشين العسكرية .

مادة ١١٢ - لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التابع هوله . ويشترط في غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط المبينة بهذا الدستور وبقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس .

مادة ١١٣ - إذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب يختار ببله بطريق التعيين أو الانتخاب على حسب الأحوال وذلك في مدى شهرين من يوم إشعار البرلمان بالحكومة بخلق المحل . ولا تقوم نيابة العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة سلفه .

مادة ١١٤ — تجرى الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب في خلال الستين يوما السابقة لانتهاء مدة نيابته وفي حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات في الميعاد المذكور فإن مدة نيابة المجلس القديم تمتد إلى حين الانتخابات المذكورة .

مادة ١١٥ — يجب تجديد نصف مجلس الشيوخ سواء أكان التجديد بطريق الانتخاب أم بطريق التعيين في خلال الستين يوما السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم . فإن لم يتمسر التجديد في الميعاد المذكور امتدت نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم إلى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد .

مادة ١١٦ — لايسوغ لأحد مخاطبة البرلمان بشخصه . ولكل مجلس أن يحيل إلى الوزراء ما يقدم إليه من العرائض وعليهم أن يقدموا الإيضاحات الخاصة بما تتضمنه تلك العرائض كلما طلب المجلس ذلك إليهم .

مادة ١١٧ — كل مجلس له وحده المحافظة على النظام في داخله ويقوم بها الرئيس .

ولا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول في المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه .

مادة ١١٨^(١) — يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية تحدّد بقانون .

مادة ١١٩ — يضع كل مجلس لأمته الداخلية ميثاقها طريقة السير في تأدية أعماله .

الفرع الرابع — أحكام خاصة بانعقاد البرلمان ببيتة مؤتمر

مادة ١٢٠ — فيما عدا الأحوال التي يجتمع فيها المجلسان بحكم القانون فإنهما يجتمعان ببيتة مؤتمر بناء على دعوة الملك .

(١) صدر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٦ المرافق لهذا تنفيذا لهذه المادة .

مادة ١٢١ — كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ .

مادة ١٢٢ — لا تعدّ قرارات المؤتمر صحيحة إلا إذا توفرت الأغلبية المطلقة من أعضاء كل من المجلسين اللذين يتألف منهما المؤتمر . ويراعى المؤتمر في الاقتراع على هذه القرارات أحكام المادتين المائة والأولى بعد المائة .

مادة ١٢٣ — اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر في خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية .

الفصل الرابع — السلطة القضائية

مادة ١٢٤ — القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في القضايا .

مادة ١٢٥ — ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها يكون بقانون .

مادة ١٢٦ — تعيين القضاة يكون بالكيفية والشروط التي يقرها القانون .

مادة ١٢٧ — عدم جواز عزل القضاة أو تقلصهم تتعين حدوده وكيفيته بالقانون .

مادة ١٢٨ — يكون تعيين رجال النيابة العمومية في المحاكم وعزلهم وفقا للشروط التي يقرها القانون .

مادة ١٢٩ — جلسات المحاكم علنية إلا إذا أمرت المحكمة بحسبها سرية مراعاة للنظام العام أو للحفاظ على الآداب .

مادة ١٣٠ — كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه .

مادة ١٣١ — يوضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها والشروط الواجب توفرها فيمن يتولون القضاء فيها .

الفصل الخامس — مجالس المديريات والمجالس البلدية

مادة ١٣٢^(١) — تعتبر المديريات والمدن والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها أشخاصا معنوية وفقا للقانون العام بالشروط التي يقرها القانون .
وتتمثلها مجالس المديريات والمجالس البلدية المختلفة .
ويعين القانون حدود اختصاصها .

مادة ١٣٣^(٢) — ترتيب مجالس المديريات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة تدينها القوانين . ويراعى في هذه القوانين المبادئ الآتية :

(أولا) اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب إلا في الحالات الاستثنائية التي يبيح فيها القانون تعيين بعض أعضاء غير متخيين .

(ثانيا) اختصاص هذه المجالس بكل ما هم المديرية أو المدينة أو الجهة وهذا مع عدم الإخلال بما يجب من اعتماد أعمالها في الأحوال الميئنة في القوانين وعلى الوجه المقتر بها .

(ثالثا) نشر ميزانياتها وحساباتها .

(رابعا) علنية الجلسات في الحدود المقررة بالقانون .

(خامسا) تداخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو إضرارها بالمصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك .

(١) صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ الموافق لهذا تنفيذا هذه المادة .

» » » » » ١٩٣٦ لسنة ٦٨ » » » » »

الباب الرابع — في المالية

مادة ١٣٤ — لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون.
ولا يجوز تكليف الأهالي بتأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون .

مادة ١٣٥ — لا يجوز إعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون .

مادة ١٣٦ — لا يجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة أو تعويض أو إعانة أو مكافأة إلا في حدود القانون .

مادة ١٣٧ — لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد قد يترتب عليه إلتحاق بمبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان .
وكل الترام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منحه إلا بقانون وإلى زمن محدود .

يشترط اعتماد البرلمان مقدما في إنشاء أو إبطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف ومائر أعمال الري التي تهتم أكثر من مديرية وكذلك في كل تصرف مجاني في أملاك الدولة .

مادة ١٣٨ — الميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لفحصها واعتمادها . والسنة المالية يعينها القانون .
وتقرر الميزانية بابا بابا .

مادة ١٣٩ — تكون مناقشة الميزانية وتقررها في مجلس النواب أولا .

مادة ١٤٠ — لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية .

مادة ١٤١ — اعتمادات الميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومى لا يجوز تعديلها بما يمس تعهدات مصرفى هذا الشأن . وكذلك الحال فى كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذا لتعهد دولى .

مادة ١٤٢ — إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة .

ومع ذلك إذا أقر المجلسان بعض أبواب الميزانية أمكن العمل بها مؤقتا .
مادة ١٤٣ — كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان . ويجب استثنائه كذلك كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية .

مادة ١٤٤ — الحساب الختامى للإدارة المالية عن العام المتقضى يقدم إلى البرلمان فى مبدأ كل دور انعقاد عادى لطلب اعتماده .

مادة ١٤٥ — ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامى السنوى تجرى عليهما الأحكام المتقدمة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامى .

الباب الخامس — القوة المسلحة

مادة ١٤٦ — قوات الجيش تقر بقانون .

مادة ١٤٧ — يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجاله من الحقوق وما عليهم من الواجبات .

مادة ١٤٨ — يبين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الاختصاصات .

الباب السادس — أحكام عامة

مادة ١٤٩ — الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية .

مادة ١٥٠ — مدينة القاهرة قاعدة المملكة المصرية .

مادة ١٥١ - تسليم اللاجئين السياسيين محظور وهذا مع عدم الإخلال
بالانقضاء الدولية التي يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعي .

مادة ١٥٢ - العفو الشامل لا يكون إلا بقانون .

مادة ١٥٣ - ينظم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقا
للبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء
الدينيين وبالأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف وعلى العموم بالمسائل الخاصة
بالأديان المسموح بها في البلاد. وإذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة
هذه السلطة طبقا للقواعد والعادات المعمول بها الآن ^(١) .

تبقى الحقوق التي يباشرها الملك بنفسه بصفته رئيس الأسرة المالكة كما
قصرها القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة ^(٢) .

مادة ١٥٤ - لا يخل تطبيق هذا الدستور بتعهدات مصر للدول
الأجنبية ولا يمكن أن يمس ما يكون للأجانب من الحقوق في مصر بمقتضى
القوانين والمعاهدات الدولية والعادات المرعية .

مادة ١٥٥ - لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور
إلا أن يكون ذلك وقتيا في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى
الوجه المدين في القانون .

وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت في انعقاده
الشروط المقررة بهذا الدستور .

(١) صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الخاص بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد
الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين والمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد تنفيذا لهذه
الفقرة . فبرأه التي بمقتضى المادة ١٤٢ من دستور سنة ١٩٣٠ وبالقانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٣٠ الخاص بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية الإسلامية .

(٢) القانون مرقى لهذا . وصدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٦ المرقى لهذا تنفيذا
للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢

مادة ١٥٦ - للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو إضافة أحكام أخرى ، ومع ذلك فإن الأحكام الخاصة بشكل الحكومة الثنائي البرلماني وبنظام وراثته العرش وبمبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور لا يمكن اقتراح تنقيحها .

مادة ١٥٧ - لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قرارا بضرورته وبتحديد موضوعه .

فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التي هي محل للتنقيح . ولا تصح المناقشة في كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلثا أعضائه ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الآراء .

مادة ١٥٨ - لا يجوز إحداث أى تنقيح في الدستور خاص بحقوق مسند الملكية مدة قيام وصاية العرش .

مادة ١٥٩ - تنجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق في السودان .

الباب السابع - أحكام ختامية وأحكام وقفية

مادة ١٦٠ - يعين اللقب الذي يكون الملك مصر بعد أن يقدر المندوبون المفوضون نظام الحكم الثنائي للسودان .

مادة ١٦١ - مخصصات جلالة الملك الحالي هي ١٥٠,٠٠٠ جنيه مصري ومخصصات البيت المال هي ١١١,٥١٢ جنهما مصريا وتبقى كما هي لمدة حكمه وتجوز زيادة هذه المخصصات بقرار من البرلمان .

مادة ١٦٢ - يكون تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ في نهاية الخمس السنوات الأولى بطريق القرعة ولمدة نيابة هؤلاء الشيوخ والنواب المنتخبين الأول تنهى في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨

مادة ١٦٣ — يعمل بهذا الدستور من تاريخ انعقاد البرلمان .

مادة ١٦٤ — تتبع في إدارة شؤون الدولة وفي التشريع الخاص بها من تاريخ نشر هذا الدستور إلى حين انعقاد البرلمان القواعد والإجراءات المتبعة الآن . ومع ذلك يجب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من الأحكام للبادئ الأساسية المقررة بهذا الدستور .

مادة ١٦٥ — تعرض على البرلمان عند انعقاده ميزانية سنة ١٩٢٣ — ١٩٢٤ المالية ولا يسرى القانون الذي يصدر بميزانية السنة المذكورة إلا عن المدة الباقية منها من يوم نشره .

أما الحساب الختامي للإدارة المالية عن سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ فيعتبر كأنه مصدق عليه من البرلمان بالحالة التي صدق عليه بها مجلس الوزراء .

مادة ١٦٦ — إذا استحكم الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الميزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقة .

ويعمل بذلك إلى أن يصدر قانون بما يخالفه .

مادة ١٦٧ — كل ما قررت القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع المتبعة يبقى نافذاً بشرط أن يكون نفاذها متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق إلغاء وتعديلها في حدود سلطتها على أن لا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضي .

مادة ١٦٨ — يعتبر أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص بتصفية أملاك الخديو السابق عباس حلمي باشا وتضييق ماله من الحقوق كأن لها صبغة دستورية ولا يصح اقتراح تنقيحها^(١) .

(١) القانون مرافق لهذا .

مادة ١٦٩ — القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلسى البرلمان فى دور الانعقاد الأول فإن لم تعرض عليهما فى هذا الدور بطل العمل بها فى المستقبل .

مادة ١٧٠ — على وزرائنا تنفيذ هذا الدستور كل منهم فيما يخصه ما صدر برأى طابدين فى ٣ رمضان سنة ١٣٤١ (١٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

يحيى إبراهيم

وزير الخارجية أحمد حشمت

وزير المالية محب

وزير المواصلات أحمد زيود

وزير الحفانية أحمد ذوالفقار

وزير المعارف العمومية محمد توفيق رفعت

وزير الأوقاف أحمد على

وزير الحربية والبحرية محمود عزمى

وزير الأشغال العمومية حافظ حسن

وزير الزراعة فوزى المطيعى

قانون الانتخاب

مرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥

قانون الانتخاب

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ ؛

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

الباب الأول — فيمن لهم حق الانتخاب

مادة ١ — لكل مصرى من المذكور حق انتخاب أعضاء مجلس النواب متى بلغ إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة ، وأعضاء مجلس الشيوخ متى بلغ نحسا وعشرين سنة ميلادية كاملة .

مادة ٢ — على كل ناخب أن يتولى حقوقه الانتخابية بنفسه فى دائرة الانتخاب التى بها موطنه .

وموطن الانتخاب لكل شخص هو الجهة التى يقيم فيها دائما ، أو التى له بها مصلحة أو فيها مقر عائلته . ويجب عليه أن يعين الموطن الذى يريد استعمال حقوقه الانتخابية فيه .

ويجب على الناخب إذا غر موطنه أن يعلن التغير كتابة للدير أو المحافظ بالجهة التى يريد نقل موطنه إليها وذلك لإجراء التعديل فى الجدول المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة .

فإذا لم يعلن تغيير الموطن قبل دعوة الناخبين استعمل الناخب حقوقه الانتخابية في الدائرة التي كان اسمه مقيدا بها أولا .

مادة ٣ — لا يجوز للناخب أن يعطى رأيه أكثر من مرة في الانتخاب الواحد .

مادة ٤ — يحرم حق الانتخاب أبدا :

(١) المحكوم عليهم بعقوبة من عقوبات الجنايات ؛

(٢) المحكوم عليهم في جناية بعقوبة من عقوبات الجناح ؛

يحرم كذلك حق الانتخاب للبد المينة بعد :

(١) المحكوم عليهم في سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو غدر أو رشوة أو تقالس بالتدليس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو إغراء شهود أو هتك عرض أو إفساد أخلاق الشباب أو تشرد أو في جريمة ارتكبت للتخلص من الخدمة العسكرية وكذلك المحكوم عليهم لشروع منصوص عليه لإحدى الجرائم المذكورة .

وذلك لمدة خمس عشرة سنة من تاريخ الحكم النهائي .

(٢) المحكوم عليهم بالحبس في جريمة من الجرائم الانتخابية المنصوص عليها في المواد ٦٥ و ٦٦ و ٧٠ و ٧١ و ٧٣ و ٧٤ من هذا القانون أو في الشروع في جريمة من تلك الجرائم ، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ الحكم النهائي .

(٣) المحكوم عليهم في إحدى الجناح المنصوص عليها في قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة .

والأحكام الصادرة بعقوبة من جهات الحكم غير العادية لا يترتب عليها سقوط الحق في الانتخاب .

مادة ٥ — يوقف استعمال الحقوق الانتخابية بالنسبة للأشخاص الآتى ذكرهم :

(١) المحجور عليهم مدة الحجر ، والمصابون بأمراض عقلية المحجوزون مدة مجزهم .

(٢) الذين أشهر إفلاسهم ، مدة خمس سنوات من تاريخ إشهار إفلاسهم إلا إذا رد إليهم اعتبارهم قبل ذلك .

مادة ٦ — حق الانتخاب للضباط وصف الضباط والجنود فى الجيش أو فى البحرية الذين ليسوا فى الاستدعاء أو فى إجازة حرة موقوف ما داموا تحت السلاح .

ويجرى حكم هذه القاعدة على الضباط وصف الضباط والجنود فى البوليس أو فى مصلحة خفر السواحل أو أى شخص فى أية هيئة ذات نظام عسكرى .

مادة ٧ — يكون بكل مدينة أو قرية تابعة للديرية جدول انتخاب دائم تحرره لجنة مؤلفة من العمدة أو من يقوم مقامه رئيسا ومن المأذون ومن واحد من الأعيان (يعرف القراءة والكتابة) يعينه مأمور المركز فإن لم يكن مأذون يعين المأمور بلده عينا يعرف القراءة والكتابة .

أما فى كل قسم من أسام القاهرة والإسكندرية وبور سعيد فتؤلف لجنة تحرير جدول الانتخاب من مأمور القسم أو من ينوب عنه رئيسا ومن اثنين من الأعيان (يعرفان القراءة والكتابة) يعينهما المحافظ . وتؤلف اللجنة فى المحافظات الأخرى من مندوب من قبل المحافظ رئيسا . ومن اثنين من الأعيان يعرفان القراءة والكتابة يعينهما المحافظ .

مادة ٨ — يشتمل جدول الانتخاب على اسم كل ناخب توافرت فيه فى أول ديسمبر الصفات المطلوبة لتولى الحقوق الانتخابية وعلى لقبه وصناعته وسنه ومحل سكته .

ويحذف الجدول من نسختين على ترتيب حروف الهجاء في المدينة أو القرية أو في الحى أو الحصنة من المدينة أو القرية أو القسم .

مادة ٩ - للجنة أن تطلب من قيد اسمه في الجدول أو من يراد قيد اسمه فيه أن يثبت سنه أو جنسيته أو أى شرط آخر من الشروط اللازمة لتولى الحقوق الانتخابية .

مادة ١٠ - يمرض جدول الانتخاب في كل مدينة أو قرية أو قسم بالأماكن التي تتعين بقرار من المدير أو المحافظ .

ويكون العرض كل سنة من أول يناير إلى اليوم الخامس عشر من ذلك الشهر .

مادة ١١ - يبعث إلى المدير أو المحافظ بأحدى نسختي جدول الانتخاب موقعا عليها من أعضاء اللجنة التي حررت ومرفقة بالمحضر المثبت للعرض وذلك في اليوم نفسه .

ويوقع المدير أو المحافظ على هذه النسخة . ولا يجوز تعديلها أثناء السنة إلا فيما يتعلق بتغيير الموطن أو بالتصحيح طبقا لقرارات اللجنة التي سيأتي ذكرها بعد أو حكم المحكمة . ويجب أن يوقع المدير أو المحافظ على التعديل .

أما نسخة الجدول الثانية فتبقى عند رئيس اللجنة وعليه تصحيحها على حسب التعديلات التي يبلغها إليه المدير أو المحافظ عملا بالفقرة السابقة .

مادة ١٢ - لكل مصرى أهمل إدراج اسمه في جدول الانتخاب بغير حق أو حصل خطأ في البيانات الخاصة بقيدته أن يطلب إدراج اسمه أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد . كما أن لكل ناخب مدرج اسمه في أحد جداول دائرة الانتخاب أن يطلب إدراج اسم من أهمل بغير حق أو حذف اسم من أدرج من غير حق كذلك . وله أيضا أن يطلب تصحيح البيانات الخاصة بالقيد .

ويكون تقديم هذه الطلبات لغاية اليوم الحادى والثلاثين من شهر يناير من كل سنة . وتقدم كتابة المدير فى المديرىات والمحافظ فى المحافظات ، وتفيد بحسب تواريخ ورودها فى دفتر خاص . وتعطى إيصالات لمقدميها .

وعلى المدير أو المحافظ فى جميع الأحوال أن يعلن كل من قدم طلبا من الطلبات السابقة ، وكذلك كل من قدم بشأنه طلب منها بلا رسوم ليقدم ملاحظاته كتابة أو شفويا بنفسه أو بوكيل عنه أمام اللجنة الآتى ذكرها فى المادة التالية .

ويودع كشف الطلبات بالمديرية أو المحافظة من اليوم السادس من شهر فبراير إلى الخامس عشر من ذلك الشهر ولكل ناخب مدرج الاسم أن يطلع عليه .

مادة ١٣ — تحكم فى الطلبات المذكورة لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيسا ومن قاض يعينه رئيس المحكمة الابتدائية ومن عضو نيابة يعينه النائب العمومى ويكون الحكم فيها من الخامس عشر من فبراير إلى الخامس عشر من مارس من كل سنة وبغير رسوم .

وإذا غاب المدير أو المحافظ تكون الرئاسة لل قائم بأعماله .

وتعرض قرارات اللجنة من الخامس عشر إلى الحادى والثلاثين من مارس فى مقر المديرية أو المحافظة وإذا لم يصدر قرار اللجنة فى طلب من الطلبات المقدمة إلى المدير أو المحافظ فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة السابقة أو لم يعرض قرارها اعتبر ذلك رفضا لهذا الطلب .

مادة ١٤ — لكل ذى شأن كما لكل ناخب مدرج اسمه فى أحد جداول دائرة الانتخاب أن يستأنف قرارات اللجان إلى المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرة اختصاصها مقر اللجنة التى أصدرت القرار وذلك من أول أبريل إلى العاشر منه وكذلك الحكم إذا لم يعرض قرار اللجنة فى أحد الطلبات .

ويرفع الاستئناف بعريضة ترفق بها صورة القرار والأوراق التى يستند إليها المستأنف .

ويوقع رئيس المحكمة في ذيل العريضة بتاريخ الجلسة ويعلن إلى ذوى الشأن صورة تلك العريضة والأمر الصادر بتحديد الجلسة خمسة أيام قبلها .
ويقضى في هذه الطلبات على وجه السرعة وبعد سماع أقوال النيابة العمومية .

ويكون قرار المحكمة نهائيا وبلا رسوم .

ويجوز الحكم بقرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش على من يرفض استئنافه .

مادة ١٥ — تخطر المحكمة المدير أو المحافظ بما أصدرته من القرارات ناقضا لقرارات اللجان في الخمسة الأيام التالية للقرار، وحتى هذا الإخطار يكون لقرارات اللجان كل ما يترتب عليها من الآثار .

مادة ١٦ — يجوز لكل ناخب مدرج اسمه في أحد جداول دائرة الانتخاب أن يدخل خصما أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة عشرة أو أمام المحكمة في أى نزاع بشأن إدراج اسم أو حذفه ولو لم يكن طرفا في القرار الصادر من اللجنة .

مادة ١٧ — على اللجان أن تراجع في شهر ديسمبر من كل سنة جداول الانتخاب وتضيف إليها :

(أولا) أسماء الذين أصبحوا حائزين للصفات التي يشترطها القانون لتولى الحقوق الانتخابية .

(ثانيا) أسماء من أهلكوا بغير حق في المراجعات السابقة .

وتحذف منها :

(أولا) أسماء المتوفين .

(ثانيا) أسماء من فقدوا الصفات المطلوبة منذ آخر مراجعة أو من كانت أسماؤهم أدرجت بغير حق . وتجري أحكام المواد العاشرة وما يليها إلى المادة السادسة عشرة على الحدودل مراجعا .

مادة ١٨ — لكل من أدرج اسمه في جدول الانتخاب الحق في الاشتراك في الانتخاب، ولا يجوز لأحد الاشتراك فيه ما لم يكن اسمه مقيدا بالجدول .

مادة ١٩ — يعطى رئيس اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة لكل من قيد اسمه في جدول الانتخاب وأصبح قيده فيه نهائيا شهادة بذلك يذكر فيها اسمه ومحل توطنه ورقم وتاريخ قيده بالجدول والسن المقدرة له في تاريخ القيد وتختتم الشهادة بختم المركز أو القسم .

الباب الثانى — فى انتخاب أعضاء مجلس النواب

مادة ٢٠ — تنتخب كل مديرية أو محافظة عدد أهاليها ستون ألفا أو أكثر عضوا لمجلس النواب عن كل ستين ألفا أو بقية لا تنقص عن ثلاثين ألفا . وتنتخب كل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفا ولا ينقص عن ثلاثين ألفا عضوا لمجلس النواب .

وتنتخب المحافظات التى لا يبلغ عدد أهاليها ثلاثين ألفا عضوا لمجلس النواب إلا إذا أضافها القانون إلى محافظة أخرى أو إلى مديرية .

مادة ٢١ — تكون المديرية أو المحافظة التى تنتخب عضوا واحدا لمجلس النواب دائرة انتخاب وكذلك جزء المديرية أو المحافظة الذى ينتخب عضوا واحدا لذلك المجلس .

وتعين دوائر الانتخاب فى المديريات أو المحافظات التى يحق لها أن تنتخب أكثر من عضو لمجلس النواب بقانون ويجوز أن يعتبر القانون عاصمة المديرية التى لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفا ولا ينقص عن ثلاثين ألفا دائرة انتخاب مستقلة وفى هذه الحالة يعتبر باقى أجزاء المديرية مديرية قائمة بذاتها سواء من وجهة عدد أعضاء مجلس النواب الذى يحق لها أو من وجهة تحديد دوائر الانتخاب .

ويموز تسهلاً لعملية الانتخاب ، تقسم دائرة الانتخاب الواحدة إلى دوائر فرعية بقرار يصدر من وزير الداخلية .

ويراعى في تحديد دوائر الانتخاب أو دوائرها الفرعية عدد السكان وعدد الناخبين وحدود الأقسام الإدارية أو القرى وطرق المواصلات مع مقر دائرة الانتخاب أو الدائرة الفرعية وغير ذلك من الشروط التي يتحقق معها خبير تنظيم لعملية الانتخاب .

مادة ٢٢ — ينتخب ناخبو كل دائرة من دوائر الانتخاب عضواً واحداً لمجلس النواب .

مادة ٢٣ — يشترط في عضو مجلس النواب :

(أولاً) أن تكون سنه ثلاثين سنة ميلادية كاملة على الأقل .
(ثانياً) أن يكون اسمه مدرجا بأحد جداول الانتخاب وأن يكون محسناً للقراءة والكتابة .

(ثالثاً) ألا يكون من الضباط المستودعين ولا من الجنود الذين في الإجازة الحرة

(رابعاً) أن يرشح نفسه للانتخاب وأن يودع خزانة المديرية أو المحافظة وقت الترشيح مبلغ مائة وخمسين جنياً مصرياً تخصص للامعمال الخيرية المحلية بالدائرة الانتخابية إذا عدل عن الترشيح أو إذا لم يحز في الانتخاب عشر الأصوات الصحيحة التي أعطيت على الأقل . ويتقص هذا المبلغ إلى النصف بالنسبة لمن يرشح نفسه من أهالى مركز الدر أو الجهات التابعة الآن لمصلحة الحدود .

وأمرء الأسرة المالكة ونبلؤها لا ينتخبون نواباً وإنما يجوز تعيينهم أعضاء مجلس الشيوخ .

مادة ٢٤ — يحدد ميعاد الانتخابات العامة بمرسوم والتكليف بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٢٥ — لا يجوز أن يرشح أحد نفسه في أكثر من دائرتي انتخاب .
مادة ٢٦ — لا يجوز أن يرشح الموظف نفسه في دائرة عمله الخاصة
ويستثنى من ذلك العمد والمشايخ .

مادة ٢٧ — يقدم الترشيح كتابة للمديرية أو المحافظة مصحوبا بإيصال
إيداع المبلغ المنصوص عليه في المادة ٢٣ وذلك في مدى عشرة أيام
من يوم نشر المرسوم أو القرار المنصوص عليهما في المادة ٢٤ وإلا
كان باطلا .

وتقيد الترشيحات بحسب تواريخ ورودها في دفتر خاص ويعطى عنها
إيصالات .

مادة ٢٨ — يعرض كشف المرشحين في كل دائرة انتخابية بمعرفة
المدير أو المحافظ في مقر دائرة الانتخاب وجميع الدوائر الفرعية في الثلاثة الأيام
التالية لانهاء المدة الميينة في المادة ٢٧

ويبقى هذا الكشف معروضا مدة خمسة أيام . ولكل من أهمل إدراج
اسمه في الكشف أن يطلب إدراجه من المدير أو المحافظ في الخمسة الأيام
المذكورة .

مادة ٢٩ — إذا ظهر أن أحدا رشح نفسه في أكثر من دائرتين خیر
في أى اثنتين منها يريد بقاء ترشيحه فإن لم يبد رأيه في الخمسة الأيام التالية
لعرض الكشف اعتبر مرشحا في الدائرتين اللتين قيد ترشيحه عنهما أولا .

مادة ٣٠ — إذا لم يتقدم في دائرة انتخاب أكثر من ترشيح شخص
واحد ترشيحا صحيحا أعلن وزير الداخلية انتخاب المرشح عند انقضاء الميعاد
المتقدم ذكره وبلا حاجة لتولى إجراءات الانتخاب بالنسبة إليه .

مادة ٣١ — لكل مرشح أن يتنازل عن الترشيح بإعلان على يد محضر
يرسل الى المديرية أو المحافظة قبل ميعاد الانتخاب لمجلس التواب بخمسة أيام
فيكون ذلك أمام اسمه في كشف المرشحين ويعلن يوم الانتخاب بعرضه على
باب مقر دائرة الانتخاب أو الدائرة الفرعية .

مادة ٣٢ - يعلن المرسوم أو القرار الصادر بدعوة الناخبين للانتخاب بتعليق صورته في كل قرية أو مدينة أو قسم من مدينة وفي الأماكن التي يعينها المدير أو المحافظ بقرار ويكتب في ذيل كل صورة أسماء المرشحين للانتخاب في الدائرة .

مادة ٣٣ - تطبع أوراق الانتخاب على نفقة الحكومة بالصورة التي توضع بقرار من وزير الداخلية .
ويكون كذلك توزيع تلك الأوراق بين لجان الانتخاب المختلفة بقرار يصدره وزير الداخلية .

مادة ٣٤ - تناط إدارة الانتخاب في كل دائرة عامة أو فرعية بلجنة تؤلف من قاض أو عضو نيابة أو أحد موظفي الحكومة يعينه وزير الحفانية وتكون له الرئاسة ومن مندوب من قبل وزير الداخلية ومن ثلاثة ناخبين ليسوا مرشحين .

مادة ٣٥ - يختار رئيس اللجنة ومندوب الداخلية المشار إليهما في المادة السابقة متفقين قبل يوم الانتخاب، من كشف ناخبي الدائرة، ثلاثة ناخبين عاملين بالقراءة والكتابة غير مرشحين ليكونوا اللجنة المؤقتة التي تقوم يوم الانتخاب بالإجراءات اللازمة لتأليف لجنة الانتخاب النهائية .

وإذا غاب واحد أو أكثر من الناخبين الذين وقع عليهم الاختيار ليكونوا أعضاء اللجنة المؤقتة أكملها الرئيس من الناخبين الحاضرين .

تؤلف اللجنة النهائية من القاضي أو عضو النيابة أو موظف الحكومة ومن مندوب الداخلية المشار إليهما ومن ثلاثة من الناخبين ينتخبون بالكيفية الآتية :

لكل مرشح أن يعين خمسة من الناخبين يبلغ أسماعهم كتابة إلى رئيس لجنة الانتخاب الوقفية في اليوم السابق على يوم الانتخاب وينتخب هؤلاء الناخبون المعينون من قبل المرشحين من بينهم ثلاثة .

ويحصل الانتخاب في قاعة الانتخاب وفي اليوم المحدد له بواسطة الناخبين المعيّنين الحاضرين وبالأغلبية النسبية وتقع في ذلك القواعد المقررة في المواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ من هذا القانون . وإذا تساوت الأصوات حصل الاقتراع بين المتساوين ومن عينته القرعة كان عضواً باللجنة . وإذا تعذر بعد مضي ساعة من الزمن المحدد للبدء في عملية الانتخاب تأليف اللجنة النهائية للانتخاب سواء لعدم تعيين الناخبين من قبل المرشحين بالطريقة القانونية أو لعدم حضورهم فتصبح اللجنة الوقتية نهائية . وتختار اللجنة وقتية كانت أو نهائية من بينها كاتب سر يقوم بتحرير محاضر عملية الانتخاب التي قامت بها اللجنة وتلاوتها عليها في آخر الجلسة .

مادة ٣٦ — حفظ النظام في جمعية الانتخاب منوط برئيس اللجنة وله في ذلك طلب رجال البوليس أو القوة العسكرية عند الضرورة وللدير أو المحافظ في جميع الأحوال مراقبة اجتماعات الانتخاب والتدخل عند الحاجة لإتوار النظام العام . على أنه لا يجوز أن يدخل البوليس أو القوة العسكرية قاعة الانتخاب إلا بناء على طلب رئيس اللجنة .

مادة ٣٧ — لا يحضر جمعية الانتخاب غير الناخبين والمرشحين ولا يجوز حضورهم حاملين سلاحاً . وللرشحين دائماً حق الدخول في قاعة الانتخاب .

مادة ٣٨ — يجب أن يكون حاضراً من أعضاء اللجنة أثناء عملية الانتخاب ثلاثة على الأقل منهم كاتب السر .

وإذا نقص العدد عن ثلاثة أثناء الإجراءات فعلى الرئيس إكمالها من الناخبين الحاضرين .

وإذا غاب الرئيس قام مقامه العضو الذي يعينه .

وكذلك يعين الرئيس العضو أو الناخب الذي يقوم مقام كاتب السر إذا غاب مؤقتاً .

مادة ٣٩ - تكون عملية الانتخاب من الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة الخامسة مساء .

ومع ذلك فإذا وجد في جمعية الانتخاب إلى الساعة الخامسة مساء ناخبون لم يبدؤا آراءهم تحرر اللجنة كشفا بأسمائهم وتستمر عملية الانتخاب إلى ما بعد إبداء آرائهم .

ويكون الانتخاب بالاقتراع السري .

مادة ٤٠ - أول من يبدى رأيه الناخبون من أعضاء لجنة الانتخاب .

وإذا قسمت دائرة انتخاب إلى دوائر فرعية وكان رئيس اللجنة ومندوب وزير الداخلية ناخبين في تلك الدائرة فيبدان رأيهما في الدائرة الفرعية التي اختيرا ليكون أحدهما رئيسا للجنة والآخر عضوا فيها ولو كانا تابعين لدائرة فرعية أخرى .

مادة ٤١ - على كل ناخب أن يقدم للجنة عند إبداء رأيه شهادة قيد اسمه يحمل الانتخاب .

ومن أضع شهادته قبلت اللجنة رأيه بعد تحققها من شخصه .

مادة ٤٢ - يتلقى كل ناخب من يد الرئيس ورقة انتخاب مفتوحة وضع في ظهرها ختم لجنة الانتخاب وتاريخ الانتخاب وينتجى الناخب جانباً من النواحي المخصصة لإبداء الرأي في قاعة الانتخاب نفسها وبعد أن يثبت رأيه على الورقة يعيدها مطوية إلى الرئيس وهو يضعها في الصندوق الخاص بأوراق الانتخاب وفي الوقت عينه يضع كاتب السر في كشف الناخبين إشارة أمام اسم الناخب الذي أبدى رأيه .

والناخبون الذين لا يستطيعون أن يثبتوا بأنفسهم آراءهم على أوراق الانتخاب يبدونها شفاهاً بحيث يسمعون أعضاء اللجنة وحدهم .

وفي هذه الحالة يثبت كاتب السر رأى كل ناخب في ورقة يوقع عليها الرئيس .

ويجوز أيضا لهؤلاء الناخبين أن يختاروا عضوا من اللجنة يسرون إليه بأرائهم على مسمع من الرئيس فيثبتها العضو في ورقة ويوقع عليها الرئيس المذكور .

مادة ٣٣ — جميع الآراء المعلقة على شرط تعتبر باطلة ، وكذلك الآراء التي تعطى لشخص لم يكن اسمه مدرجا في كشف المرشحين والتي تعطى لأكثر من شخص في ورقة واحدة والتي تثبت على ورقة غير التي سلمت من اللجنة أو على ورقة أمضاها الناخب الذي أبدى رأيه أو على ورقة فيها أى علامة أو إشارة قد تدل عليه .

مادة ٤٤ — يعلن الرئيس ختام عملية الانتخاب متى حانت الساعة المقررة لذلك إلا في الحالة المنصوص عليها في المادة ٣٩ ثم يؤخذ في فرز الآراء التي أعطيت .

ويجب الختم على صناديق أوراق الانتخاب بالدوائر الفرعية لفرزها معا في الثلاثة الأيام التالية ليوم الانتخاب على الأكثر بواسطة لجنة الفرز التي تتكون من رئيس لجنة الانتخاب في مركز الدائرة الأصلية رئيسا وعضو من كل لجنة فرعية يختاره أعضاؤها .

مادة ٤٥ — تفصل اللجنة في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفي صحة إعطاء كل ناخب رأيه أو بطلانه ، وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة في الباب الرابع .

وتكون مداولة اللجنة سرية . ويجوز للرئيس ، عند الاقتضاء ، أن يأمر بإخلاء القاعة أثناء المداولة .

وتصدر القرارات بالأغلبية . فإذا تساوت الآراء ربح رأى الفريق الذي منه الرئيس وذكر ذلك في المحضر . ويجب أن تذكر فيه أسباب القرارات وأن يتلوها الرئيس علنا .

مادة ٤٦ — يجب توين كل طلب وكل قرار في المحضر .

ومع ذلك فإن عدم اشتغال المحضر على شيء مما وقع أو تقرر في عملية الانتخاب لا يترتب عليه إلغاء إجراءات الانتخاب .

مادة ٤٧ — ينتخب عضو مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات التي أعطيت .

فإذا لم يحصل أحد المرشحين في المرة الأولى على الأغلبية المطلقة يعاد الانتخاب في مدى خمسة أيام بين المرشحين الذين نالا العدد الأكثر من الأصوات . فإذا تساوى معهما أو مع أحدهما واحد أو أكثر من المرشحين الآخرين اشترك معهما في المرة الثانية .

وفي المرة الثانية يكون الانتخاب بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت .

فإذا حصل اثنان فأكثر من المرشحين على أصوات متساوية اقترعت اللجنة بينهم وكانت الأولوية لمن تعينه القرعة .

مادة ٤٨ — يعلن رئيس اللجنة اسم العضو المنتخب .

ويمضي جميع أعضاء اللجنة في الجلسة نسختين من محضر الانتخاب ترسل إحداها مع أوراق الانتخاب كلها إلى وزير الداخلية مباشرة في ثلاثة أيام من تاريخ الجلسة وتحفظ الثانية بالمديرية أو المحافظة .

مادة ٤٩ — يرسل وزير الداخلية بدون تأخير إلى كل من الأعضاء الذين انتخبوا شهادة بانتخابه .

مادة ٥٠ — إذا كان انتقال الناخب من محل إقامته إلى مكان الانتخاب بطريق سكة حديد الحكومة فيعطى عند تقديم شهادة قيد اسمه بجدول الانتخاب توكيتين بلا مقابل للسفر بالدرجة الثالثة ذهابا وإيابا .

مادة ٥١ - كل نشر أو وسيلة من وسائل العلنية المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون العقوبات الأهلي ترى إلى ترويج الانتخاب يجب أن تشمل على اسم الناشر .
ويجوز حكم هذه القاعدة منذ نشر تاريخ الانتخاب في الجريدة الرسمية حتى نهاية عملية الانتخاب .

الباب الثالث - في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ

مادة ٥٢ - تنتخب كل مديرية أو محافظة عدد أهاليها مائة وثمانون ألفاً أو أكثر عضواً لمجلس الشيوخ عن كل مائة وثمانين ألفاً أو بقية لا تنقص عن تسعين ألفاً . وتنتخب كل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفاً ولا ينقص عن تسعين ألفاً عضواً لمجلس الشيوخ ، وتنتخب المحافظات التي لا يبلغ عدد أهاليها تسعين ألفاً عضواً لمجلس الشيوخ إلا إذا أضافها القانون إلى محافظة أخرى أو إلى مديرية .

مادة ٥٣ - تكون المديرية أو المحافظة التي تنتخب عضواً واحداً لمجلس الشيوخ دائرة انتخاب وكذلك جزء المديرية أو المحافظة الذي ينتخب عضواً واحداً لذلك المجلس .

وتعين دوائر الانتخاب في المديريات أو المحافظات التي يحق لها أن تنتخب أكثر من عضو لمجلس الشيوخ بقانون . ويجوز أن يعتبر القانون عاصمة المديرية التي لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفاً ولا ينقص عن تسعين ألفاً دائرة انتخاب مستقلة وفي هذه الحالة يعتبر باقي أجزاء المديرية مديرية قائمة بذاتها سواء من وجهة عدد أعضاء مجلس الشيوخ الذي يحق لها أو من وجهة تحديد دوائر الانتخاب .

ويجوز، تسهلاً لعملية الانتخاب، تقسيم دائرة الانتخاب الواحدة إلى دوائر فرعية بقرار يصدر من وزير الداخلية .

ويراعى في تحديد دوائر الانتخاب أو دوائرها الفرعية عدد السكان وعدد الناخبين وحدود الأقسام الإدارية أو القرى وطرق المواصلات مع مقر دائرة الانتخاب أو الدائرة الفرعية وغير ذلك من الشروط التى يتحقق معها خير تنظيم لعملية الانتخاب .

مادة ٥٤ — ينتخب الناخبون في كل دائرة من دوائر الانتخاب عضوا واحدا لمجلس الشيوخ .

مادة ٥٥ — يشترط في عضو مجلس الشيوخ :

(أولا) أن تكون سنه أربعين سنة ميلادية كاملة على الأقل .

(ثانيا) أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :

(١) الوزراء ، الممثلين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية هيئة قضائية مساوية لها أو أعلى منها ، النواب العموميين ، نقيب المحامين ، موظفى الحكومة ممن هم في درجة مدير عام أو درجة أعلى من ذلك — سواء في كل ذلك الحاليون أو السابقون .

(٢) أمراء الأسرة المالكة ونبلاتها بطريق التعيين لا الانتخاب ، كبار العلماء والرؤساء الروحانيين ، الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدا ، أعضاء مجلس النواب الذين قضوا مدتين في النيابة ، الملوك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها في العام ، المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه مصرى — وهذا كله مع مراعاة أحكام عدم الجمع المنصوص عليها في الدستور وفي هذا القانون .

وتنقص الضريبة والدخل السنوى إلى الثلث بالنسبة لمن ينتخب عن مديرية أسوان .

(ثالثا) أن يكون محسنا للقراءة والكتابة .

ويشترط أيضا فيمن ينتخب عضوا في مجلس الشيوخ :

(١) أن يكون اسمه مقيدا في جدول من جداول الانتخاب .

(ب) أن يرشح نفسه ويودع خزانة المديرية أو المحافظة وقت الترشيح مبلغ ١٥٠ جنينها مصريا يخصص للأعمال الخيرية المحلية إذا عدل عن الترشيح أو إذا لم يحز عشر الأصوات على الأقل .

مادة ٥٦ - تجرى أحكام الباب الثاني على انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ إلا ما كان منها مخالفا لما نص عليه في هذا الباب .

الباب الرابع

في الفصل في صحة نيابة أعضاء المجلسين وفي عدم الجمع وفي سقوط العضوية

مادة ٥٧ - كل مجلس يختص وحده بالفصل في صحة نيابة أعضائه وهو المرجع الأعلى في ذلك .

ولكل ناخب أن يطلب إبطال الانتخاب الذي حصل في دائرته بمرضية يقدمها إلى رئيس المجلس تشتمل على الأسباب التي يبنى عليها الطلب . ويكون توقيع الطالب مصدقا عليه .

ويجب تقديم الطلب في خمسة عشر يوما التالية لإعلان نتيجة الانتخاب على الأكثر .

ويجوز كذلك لكل مرشح حصل على أصوات في الانتخاب أن ينازع بالطريقة عينها في صحة انتخاب العضو الذي أعلن انتخابه .

ولكل من المجلسين سلطة سماع الطالب وإعلان الشهود إذا رأى محلا لذلك وتجري في حق هؤلاء الشهود أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجنح .

ولكل من المجلسين أن يمهد بهذه السلطة اللجنة التي ينتخبها لفحص نيابة الأعضاء .

وفصل المجلس في الطلبات والمنازعات فيعلن صحة عملية الانتخاب واسم المنتخب الذي يرى أن انتخابه جرى صحيحا أو يقضى بطلان الانتخاب ويقرر خلو المحل .

مادة ٥٨ — إذا انتخب عضو أحد المجلسين في دائرتين وجب عليه بعد الفصل في صحة انتخابه بثمانية أيام أن يقرر في المجلس أى الدائرتين يريد أن يكون نائبا عنها . فإذا لم يفعل تولى المجلس بطريق القرعة تعيين الدائرة التي يكون عليها انتخاب عضو جديد .

مادة ٥٩ — كل عضو في أحد المجلسين انتخب عضوا في المجلس الآخر وكل من انتخب في انتخابات واحدة عضوا في كلا المجلسين يجب عليه أن يصرح في الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة انتخابه في أى المجلسين يريد الجلوس . فإذا لم يفعل اعتبر أنه اختار مجلس الشيوخ .

وعلى رئيس المجلس الذى وقع الاختيار عليه أو الذى اعتبر أنه وقع الاختيار عليه أن يخطر رئيس المجلس الآخر وهو يعلن خلو المحل .

مادة ٦٠ — لا يجمع بين عضوية أى المجلسين وتولى الوظائف العامة بأنواعها . والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الأموال العمومية ويدخل في ذلك كل موظف ومستخدمى مجالس المديريات والمجالس البلدية وكل موظف وزارة الأوقاف ومستخدمها وكذلك العمدة .

ويستثنى الوزراء وكلاء الوزارات البرلمانيون من حكم عدم الجمع .

وكذلك لا يصح الجمع بين عضوية أحد المجلسين وعضوية مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية ولجان الشياخات .

مادة ٦١ — كل موظف أو مستخدم عام ممن أشير إليهم في المادة السابقة وكل عضو بمجالس المديريات أو المجالس البلدية أو المحلية أو لجان

الشاخات انتخب أو عين عضوا بأحد المجلسين يعتبر متخليا عن وظيفته أو عن عضويته بتلك المجالس أو اللجان إذا لم يتنازل في الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة نيابته عن تلك العضوية . ويسقط الموظف أو المستخدم في حالة القبول حقه في المعاش أو المكافأة على حسب الأحوال .

وكل عضو في أحد المجلسين قبل وظيفة من الوظائف العامة المشار إليها في المادة المذكورة أو قبل العضوية في أحد مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو المحلية أو لجان الشاخات يعتبر أنه تنازل عن عضويته بعد مرور الثمانية الأيام التالية لتاريخ تعيينه في الوظيفة أو صيرورة انتخابه في تلك المجالس أو اللجان نهائيا . ويعلن مجلسه خلو المحل الذي كان يشغله .

مادة ٦٢ — إذا وجد أحد الأعضاء في حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون سواء عرضت له أثناء نيابته أو أنها لم تعلم إلا بعد انتخابه ، تسقط عضويته . وكذلك تسقط عضوية من فقد الصفات المشترطة في العضو .

ويكون السقوط في الأحوال السالفة بقرار من المجلس .

مادة ٦٣ — الاستقالة من عضوية أحد المجلسين تقدم إلى رئيسه وتعتبر نهائية من وقت تقرير المجلس قبولها .

مادة ٦٤ — عند خلو محل في أحد المجلسين يأمر وزير الداخلية بناء على تبليغ رئيس ذلك المجلس بانتخاب عضو بديل من خلا محله .

الباب الخامس — في جرائم الانتخاب

مادة ٦٥ — يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(أولا) كل من تعمد إدراج اسم في جداول الانتخاب أو حذفه منها على خلاف أحكام هذا القانون أو تعمد إهمال إدراج اسم أو حذفه كذلك .

(ثانيا) كل من توصل إلى إدراج اسمه أو اسم غيره دون أن تتوافر فيه أو في ذلك الغير الشروط المطلوبة لاستعمال حق الانتخاب وهو يعلم ذلك وكذلك من توصل على الوجه المتقدم إلى حذف اسم آخر .

مادة ٦٦ - يعاقب بتلك العقوبات نفسها :

(أولا) كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حق التصويت أو لإكراهه على التصويت على وجه خاص .

(ثانيا) كل من أعطى آخر أو عرض أو التزم بأن يعطيه فائدة لنفسه أو لغيره كي يحمله على التصويت على وجه خاص أو على الامتناع عن التصويت .
(ثالثا) كل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره .

مادة ٦٧ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا من طبع أو نشر أوراقا لترويج الانتخاب مخالفا لأحكام المادة ٥١ من هذا القانون . وهذا مع عدم الإخلال بوجوب مصادرة تلك الأوراق .

مادة ٦٨ - كل من نشر أو أذاع بين الناخبين أقوالا كاذبة عن سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب وكل من أذاع بذلك القصد أخبارا كاذبة يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا .

مادة ٦٩ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيات مصرية :

(أولا) من دخل في المكان المخصص لاجتماع الناخبين حاملا سلاحا من أى نوع .

(ثانيا) من دخل القاعة المخصصة للانتخابات بلا حق ولم يخرج عند أمر الرئيس له بذلك .

مادة ٧٠ - يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(أولا) كل من أبدى رأيه في انتخاب وهو يعلم أن اسمه أدرج في الجدول بشير حق .

(ثانياً) كل من تعمد إبداء رأيه باسم غيره .

(ثالثاً) كل من استعمل حقه في الانتخاب أكثر من مرة في انتخاب واحد .

مادة ٧١ — يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه مصري كل من اختلس أو أخفى أو أعدم أو أفسد جدول انتخاب أو ورقة انتخاب أو أى ورقة أخرى تتعلق بعملية الانتخاب أو غير نتيجة انتخاب بأية وسيلة أخرى ، وذلك بقصد تغيير الحقيقة في نتيجة الانتخاب أو بقصد إيجاد ما يستوجب اقتراحاً جديداً .

مادة ٧٢ — يعاقب بالعقوبات المبينة في المادة السابقة كل من أخل بحرية الانتخاب أو بنظام إجراءاته باستعمال القوة أو التهديد أو بالإشتراك في تمجهر أو صياح أو مظاهرات .

مادة ٧٣ — يعاقب بالعقوبات عينها من خطف الصندوق المحتوى على أوراق الانتخاب أو تلفه .

مادة ٧٤ — كل من أفشى سر إعطاء ناخب لرأيه بدون رضاه يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً .

مادة ٧٥ — كل موظف عمومي حكم عليه في جريمة من جرائم الانتخاب ارتكبتها أثناء تأدية وظيفته يجوز الحكم عليه بالعزل .

مادة ٧٦ — يعاقب على الشروع في جرائم الانتخاب بالعقوبة المنصوص عليها للجريمة التامة .

مادة ٧٧ — تسقط الدعوى العمومية والمدنية في جرائم الانتخاب المنصوص عليها في هذا الباب عند انقضاء عليه في المادتين ٦٥ و ٧٤ بمضي ثلاثة شهور من يوم إعلان نتيجة الانتخاب أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق .

مادة ٧٨ — يكون لرئيس لجنة الانتخاب السلطة المخولة للأمور الضبطية القضائية فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب في قاعة الانتخاب أو يشرع فيها في ذلك المكان .

الباب السادس — أحكام عامة وأخرى وقتية

مادة ٧٩ — الجهات التابعة لمصلحة الحدود يجوز فيها يتعلق بالانتخابات إلحاقها بالمديريات أو المحافظات التي يعينها وزير الداخلية بقرار .

مادة ٨٠ — جداول الانتخاب الحالية تمثل، طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٨١ — بالنسبة للانتخابات الأولى التي تحصل تطبيقا لهذا القانون يجوز تعديل المواعيد المنصوص عليها فيه لإعداد جداول الانتخاب وللترشيح وللطلبات ، وعلى العموم كل ميعاد نص عليه فيه وذلك بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٨٢ — إلى أن يصدر القانون المشار إليه في المادتين ٢١ و٥٣ تعين دوائر الانتخاب لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيسا ومن رئيس النيابة أو النائب ومن — باشمهندس الرى المختص بالمديرية وفي محافظات القاهرة والإسكندرية والقنال يندب وزير الداخلية والأشغال العمومية مهندس تنظيم بدل باشمهندس الرى ، ولو وزير الداخلية أن يضم لهذه اللجان من يختاره من الأعضاء .

ويصدر وزير الداخلية قرارا بتحديد دوائر الانتخاب المذكورة بعد تصديق مجلس الوزراء .

مادة ٨٣ — لو وزير الداخلية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٨٤ — يلغى كل ما كان مخالفا لهذا القانون من نصوص القوانين والمراسيم السابقة لصدوره .

مادة ٨٥ — على وزراء الداخلية والمالية والحقانية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويعمل به من يوم نشره في الجريدة الرسمية.

أمر بأن يصمم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى القبة في ٢٣ رمضان سنة ١٣٥٤ (١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥) .

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

محمد توفيق نسيم

وزير المواصلات	وزير الحقانية	وزير المالية
عبد المجيد عمر	أمين أنيس	أحمد عبد الوهاب

مذكرة

عند ما صح عزم الوزارة على بحث قانون انتخاب سنة ١٩٢٣ المعدل بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ورقم ١٠ لسنة ١٩٢٦ تبينت أنه لا يكفي أن يذكر أن النصوص التي صدرت بها القوانين المتقدم ذكرها ستصبح معمولاً بها بعد إذ كانت قد نسخت، فإن بعض تلك النصوص أصبحت لا تتفق مع حال التشريع الحاضر، وهو قد تجاوز النقطة التي وقفت عندها المادة ٩٣ بشأن الجنسية، فإنها الآن منظمة بقانون هو المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩

والمادة ١٥٠ من قانون العقوبات التي تحيل إليها المادة ٦٢ لم تعد بعد القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ تشير إلى طرق العلنية وقد حصر تعريفها في المادة ١٤٨

والمادة ٤ لم يعد من الممكن أن تظل على حالها بعد إضافة جنح المخدرات بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ وقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣١ إلى الجرائم التي يترتب عليها الحرمان من حق الانتخاب، ومن الضروري مراعاة التناسق بين الحرمان المترتب على الحكم في هذه الجنح وهو موقوف بخمس سنين والحرمان الذي يقرره قانون سنة ١٩٢٣ أبديا لمرتكبي الجنح المشار إليها في المادة ٤، بأن يجعل الحرمان الأخير موقوتا بخمس عشرة سنة كما فعل قانون انتخاب سنة ١٩٣٠ لا سيما وقد أصبح لمن مضى عليه أكثر من هذه المدة حق مكتسب في الانتخاب ، وليس لحذف أسمائهم من الجداول والحرمانهم من جديد من استعمال حق الانتخاب وجه أو ضرورة .

ويقتضى هذا التناسق أن تنقل الإشارة إلى أثر الجرائم الانتخابية في تعطيل حق الانتخاب خمس سنين من المادة ٥ إلى المادة ٤

لذلك رأت الوزارة من الأفضل أن تنشر نصوص القانون نشرًا جديدًا وفيما عدا التعديلات التي تقدم بيانها ، فإن قانون الانتخاب المنشور هو بعينه قانون سنة ١٩٢٣ ، وهذا النشر الجديد يهيئ للقائمين بتنفيذ القانون أداة عمل حاضرة خلت من المواد التي ألغيت. ومن الإشارات إلى الأصل والتعديل وتتابعت وانسجمت موادها ويبنى عن الرجوع إلى المجاميع القديمة ما

١٩٣٥/١٢/١٨

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

محمد توفيق نسيم

مرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣٦

بتعديل أحكام المادتين ٣٢ و ٤٤ من قانون الانتخاب ^(١)

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ ،

وعملاً بالمادة ٥٥ من الدستور ؛

وبعد الاطلاع على قانون الانتخاب الصادر به المرسوم بقانون رقم ١٤٨

في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ؛

وبناء على ماعرضه وزير الداخلية ؛

رسم بما هوأت :

مادة ١ — استثناء من أحكام المادة ٣٢ من قانون الانتخاب يقوم نشر هذا القانون مقام الإعلان المنصوص عليه في المادة المذكورة .

مادة ٢ — استثناء من أحكام المادة ٤٤ من قانون الانتخاب يجوز أن يجرى فرز الأصوات في دوائر الانتخابات الفرعية على يد لجان تلك الدوائر وتبلغ اللجان المذكورة النتيجة إلى رئيس لجنة الانتخاب في مركز الدائرة الأصلية .

(١) هذا المرسوم بقانون صدر لحالة خاصة وهي تقصير مواعيد الانتخاب حتى يتمكن البرلمان من الانقضاء في مدة العشرة الأيام التالية لوفاة المفوض له الملك فواد الأول غير أنه بعد انقضاء البرلمان في ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦ قدمت الحكومة إلى البرلمان هذا المرسوم ضمن المراسم التي قدمتها طبقاً للمادة ٤ من الأمر الملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية .

مادة ٣ — على وزيرى الداخلية والحقانية كل فيما يخصه تنفيذ هذا
المرسوم بقانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
يبصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وينشر بالجريدة الرسمية وينفذ
كقانون من قوانين الدولة ما

صد: بديوان الرئاسة فى ١٣ صفر سنة ١٣٥٥ (٤ مايو سنة ١٩٣٦) .

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية
ووزير الصحة بالنيابة
على ماهر

وزير الأشغال العمومية وزير الحقانية والأوقاف
حافظ حسن أحمد على

وزير المواصلات والتجارة والصناعة وزير المعارف العمومية
حسن صبرى محمد على علوبة

وزير الحربية والبحرية وزير الزراعة وزير المالية
على صدق صادق وهب أحمد عبد الوهاب

لِجَلْسِ الشُّبُوحِ

اللائحة الداخلية

فهرس هجائى للأئحة الداخلية

الموضوع

(١)

إجازات الأعضاء :

المادة

- ١٠٠ والتغيب بدون إجازة
- ١٠١ حق الرئيس فى منح الإجازات
- ١٠٢ الأحوال التى يعتبر فيها العضو متنازلا عن مكافأته

احتفالات المجلس :

- ١١١ قيام المراقبين بالإشراف على الاحتفالات والصرف عليها

اختصاص المجلس :

الإجراءات التى تتبع عند ما يترأى للرئيس أن مشروعا أو رغبة

- ٣٧ ليس من اختصاص المجلس

أخذ الآراء :

- ٣٨ طريقة أخذ الرأى على مشروعات القوانين فى مجموعها وعلى غيرها

النداء بالاسم يكون حسب ترتيب الحروف الهجائية ويبدأ بالحرف

- ٣٩ الذى عينته القرعة

عند الشك فى أخذ الرأى بطريقة القيام والجلوس يؤخذ الرأى

- ٤٠ بطريقة النداء بالاسم

- ٤١ وجوب إبداء سبب الامتناع عن إبداء الرأى

المادة

- ٤٢ "بنعم" أو "لا"
تولى الرئيس والسكريترين البرلمانين إحصاء الأصوات وتقرير
٤٤ نتائجها
٤٥ إعلان الرئيس النتيجة

إذن بالكلام :

- ١٣ اختصاص الرئيس بالإذن بالكلام
٢٥ الإذن بالكلام للمقرر والمقرر كلما طلبا ذلك
الإذن بالكلام للعضو الذى يطلبه للرد على مسألة شخصية أو يقصد
٢٦ لفت النظر إلى المحافظة على أحكام اللائحة

أذونات الصرف :

- ١١٢ التوقيع عليها من الرئيس ومن أحد المراقبين
أرقام وأردة فى هذه اللائحة :

- عدد
٥ أعضاء المكتب الموقت ١
٩ » » ٨
١٠ الأعضاء الذين يوقعون على طلب عقد جلسة سرية ٢١
٥ » » يطلبون إقفال باب المناقشة ٣٥
٤ أقصى عدد من الأعضاء يجوز له الاشتراك فى مناقشة
الاستجواب ٥١
١٥ أعضاء لجنة المالية والجمارك ولجنة اللائحة الداخلية والطعون ٥٣
٧ أعضاء لجنة الحسابات ٥٣
١٢ أعضاء باقى اللجان ٥٣
٣ اللجان التى يجوز للعضو أن يشترك فيها ٥٥
٥ جلسات اللجنة المتتالية التى إذا غاب العضو عن حضورها بدون
عذر يعلن رئيس المجلس خلوه عمله فى اللجنة ٥٩

عدد	المادة
٥	الأعضاء الذين يصبح انعقاد اللجنة بهم ٦٠
٣	القراءات لكل مشروع قانون ٧٩
١٠	أقصى عدد من الأعضاء يجوز له أن يوقع على اقتراح بمشروع قانون ٧٦
١٠	الأعضاء الذين يجب أن يوقعوا على اقتراح كتابي بتعديل اللائحة الداخلية ١٣٠

استجواب :

٤٩	إجراءات تقديم الاستجواب وتحديد يوم للمناقشة فيه
٥٠	عدم جواز تأجيل الاستجواب المتعلق بالأمور الداخلية لأكثر من شهر
٥١	بدء المستجوب بشرح استجوابه وعدم جواز اشتراك أكثر من أربعة من الأعضاء في المناقشة إلا إذا قررت الهيئة خلاف ذلك

استقالة :

٧	رفع الرئيس استقالة الأعضاء إلى المجلس
١٢٨	حق كل عضو في أن يستقيل

استيضاح :

٤٨	العضو الذي وضع السؤال أن يستوضح الوزير بعد الإجابة مرة واحدة
----	---

أصغر الأعضاء سنا :

١	اشتراك الأعضاء الأصغر سنا في المكتب الموقت (انظر مكتب موقت)
١٥	حلول أصغر الأعضاء سنا محل السكرتير البرلماني المتغيب

أغلبية مطلقة :

١٠	وجوب توافرها في انتخاب أعضاء مكتب إدارة المجلس
----	---

أغلبية نسبية :

المادة

- الاكتفاء بالأغلبية النسبية في انتخاب أعضاء اللجان ٥٤
» » » » مكتب إدارة المجلس إذا لم
ينل الأغلبية المطلقة أحد ١٠

اقترح برغبة^(١) :

- إحالة الاقتراح برغبة إلى لجنة الاقتراحات ٧٥
حق واضع الاقتراح في سحب اقتراحه ٨٤
» » » » حضور اللجنة عند نظره ٨٣
» » » » إدراجه بجدول الأعمال إذا لم تقدم اللجنة
تقريرها في ظرف شهرين من إحالته إليها ٦٢
حق واضع الاقتراح في طلب نظره على وجه الاستعجال ٨٦, ٨٥

اقترح بشروع قانون :

- إحالة الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات ٧٥
الشروط الواجب توافرها في الاقتراح ٧٦
اختصاص لجنة الاقتراحات في نظر الاقتراحات ٧٧
إحالة الاقتراح إلى اللجنة المختصة ٧٨
حق صاحب الاقتراح في حضور جلسات اللجنة عند نظر الاقتراح ٨٣
حق واضع الاقتراح في سحب اقتراحه إلا إذا طلب واحد أو أكثر
من الأعضاء استمرار النظر في الاقتراح ٨٤
حق واضع الاقتراح في طلب نظره على وجه الاستعجال ٨٦, ٨٥

(١) لم يرد نص في اللائحة عن إحالة الاقتراح برغبة إلى اللجنة المختصة إلا أن العمل جرى على أن تشير لجنة الاقتراحات بإحالة الرغبات إلى اللجان المختصة .

المادة

أولوية :

طلبات الكلام التي لها الأولوية على الموضوع الأصلي ٣٤

(ج)

جلسة سرية :

(انظر جلسات المجلس . ومضابط المجلس . واختصاص المجلس) .

جلسات المجلس :

المحافظة على نظام الجلسات ١٣
إعلان افتتاح الجلسة وإعلان انتهائها ١٧
تعيين موعد الجلسة المقبلة وبيان الأعمال التي تعرض على المجلس
وتعليقه بقاعة الجلسة . وذكره في تذاكر الدعوة للغائبين ... ١٧
الأغلبية الواجب توافرها لافتتاح الجلسة ١٨
» » لصحة المناولة ١٨
شروط عقد جلسة سرية ٢١

(ح)

حسابات المجلس :

اختصاص لجنة الحسابات بفحصها ١٠٩
عرض تقرير اللجنة على المجلس ١١٠

(خ)

خطابات :

إحاطة الرئيس المجلس علما بالخطابات الموقع عليها ٢٣

خلق :

المادة

٧ ... (انظر محل)

(ر)

رسائل :

٢٣ ... إحاطة الرئيس المجلس علما بالرسائل

رئيس المجلس :

٧ رفع الرئيس الأحوال التي يترتب عليها سقوط العضوية إلى المجلس

٧ » » استقالة الأعضاء إلى المجلس

٧ تبليغ الرئيس وزير الداخلية عن خلق محل أحد الأعضاء

١٣ محافظة الرئيس على نظام الجلسات

١٣ مراقبته تطبيق اللائحة

١٣ إذنه للأعضاء بالكلام

١٣ توجيه الأسئلة

١٣ إعلان الرئيس نتيجة الاقتراح

١٣ نطقه بالقرارات

١٣ تكلم الرئيس باسم المجلس وطبقا لرغباته

١٣ مغادرته كرسى الرئاسة إذا أراد الاشتراك في المناقشة

١٧ افتتاحه الجلسة وإعلانه اتهامها وتعيين موعد الجلسة المقبلة

٢٣ إحاطته المجلس علما بالرسائل والخطابات الموجهة إليها

٢٨ لفت الرئيس نظر العضو إلى مراعاة أحكام اللائحة الداخلية

٣٠ لفت الرئيس نظر العضو الذى يخرج عن الموضوع

٣١ تنبيهه العضو الذى يخل بالنظام

المادة	
٣٢	وقفه الجلسة إذا اختل النظام
٣٧	تنبيهه العضو إلى عدم اختصاص المجلس في نظر اقتراح أو مشروع قانون
٦٥	رفع تقارير اللجان إليه
٦٧	إرساله جميع الأوراق المتعلقة بالموضوعات المعروضة على اللجان إليها
٦٨	طلبه إلى الوزارات ما يختص بالمشروعات المعروضة على اللجان من معلومات أو إيضاحات
٨٩	إحالة العرائض إلى لجنة العرائض أو اللجان المختصة إذا كانت متعلقة بموضوع محال إلى تلك اللجان
١٢٥	إدارته العامة لجميع الأعمال الإدارية والكتابية بمساعدة أعضاء المكتب

(س)

سقوط عضوية :

٧	(انظر عضوية)
---	--------------

سكرتير برلماني :

٨	انتخاب أربعة سكرتيرين بعد تشكيل المكتب الموقت
٩	انتخاب السكرتيرين بطريق الاقتراع بالقائمة
١٠	الأغلبية الواجب توافرها في انتخاب السكرتيرين
١١	مدة عضويتهم
١٤ و ٤٤	اختصاص السكرتيرين
١٤	اشتراكهم في المناقشة

سكرتير عام المجلس وسكرتيرة المجلس :

المادة

- ١١٣ تعيين المجلس سكرتيرا عاما وسكرتيرا عاما مساعدا
١١٤ قيام السكرتير العام والسكرتير العام المساعد بالأعمال الإدارية
حضور السكرتير العام أو السكرتير العام المساعد لجلسات المجلس
١١٥ العلنية ، أما السرية فبقرار من المجلس
١١٦ مراقبة السكرتير العام والسكرتير العام المساعد موظفي المجلس

سؤال :

- تقديم نصه كتابة إلى رئيس المجلس على أن يكون مقصورا على
الوقائع ودرج يجدول أعمال الجلسة التي تحصل الإجابة فيها
٤٦ وينشر بالجريدة الرسمية
إجابة الوزير في الجلسة المعنية إلا في حالة الاستعجال وموافقة
الوزير
٤٧
٤٨ حق واضع السؤال في استيضاح الوزير

سوء نية :

- ٢٩ عدم جواز إسناد سوء النية

(ش)

شارات الأعضاء :

- ١٢٩ الظروف التي تحمل فيها

شخصيات :

- ٢٩ عدم جواز الخوض في الشخصيات

(ص)

الصلة بين المجلسين :

- المادة
- ١١٩ ... علم إدراج اقتراح أو مشروع قانون في جدول الأعمال إذا بدأت المناقشة فيه بمجلس النواب ...
- ١٢٠ ... إرسال مشروعات القوانين أو الاقتراحات التي يقرها المجلس أولا إلى مجلس النواب وإخطار الوزير المختص بذلك ...
- ١٢١ ... الإجراءات التي تتبع فيما يخص بنظر المشروعات التي يقرها مجلس النواب ...
- ١٢٢ ... رفع مشروعات القوانين الواردة من مجلس النواب بعد الموافقة بدون تعديل إلى جلالة الملك بواسطة الوزير المختص ...
- ١٢٣ ... الإجراءات التي تتبع في حالة اختلاف المجلسين على مشروع قانون ...
- ١٢٤ ... عدم جواز إعادة النظر قبل مضي شهر في مشروع قانون أو اقتراح تمذرا اتفاق المجلسين على صيغته ...

(ط)

طعون :

- ٢ ... إحالتها إلى لجنة الطعون ...
- ٥ ... إجراءات فصل المجلس فيها ...
- ... عدم جواز اشتراك العضو المطعون في انتخابه في إبداء الرأي في صحة انتخابه ولا في المبدأ الذي بنى عليه الطعن . ولو أن له الاشتراك في فحص الطعون ...
- ٦ ...

(ع)

عرائض :

- المادة
٨٨ تقيد العرائض في جدول عام إحالتها إلى لجنة العرائض . أو إلى اللجان المختصة إذا كانت متعلقة
٨٩ بمشروع أو اقتراح عال إليها
٩٠ حق العضو في الاطلاع على العرائض
٩١ رفع اللجنة رأيا إلى رئيس المجلس
٩٢ عرض الرئيس رأى اللجنة على المجلس
تقديم الوزراء الإيضاحات عن العرائض المحالة إليهم في ميعاد
٩٣ لا يتجاوز شهرا
٩٤ إخطار الرئيس مقدّم العريضة التي لم يرفضها المجلس بما تم فيها
٩٥ عدم الالتفات إلى العرائض الخالية من التوقيع أو العنوان
- عضوية :

- ٧ تبلغ الرئيس وزير الداخلية خلق محل أحد الأعضاء

(ق)

قرارات المجلس :

- ١٣ نطق الرئيس بالقرارات
٨٧ صيغة النطق بالقرارات الخاصة بمشروعات القوانين

(ك)

الكلام في الجلسة :

- عدم جواز الكلام إلا بعد قيد الاسم أو طلب الكلمة وإذن الرئيس
٢٤ للعضو بالكلام

المادة

- ٢٥ إعطاء الإذن بالكلمة بحسب ترتيب القيد أو طلبها
- ٢٥ الأحوال التي تجوز فيها مخالفة الترتيب
- وجوب وقوف المتكلم . وعدم جواز توجيه كلامه لتفسير الرئيس
- ٢٥ أو هيئة المجلس
- ٢٦ الإذن بالكلمة للرد على مسألة شخصية
- ٢٦ عدم جواز طلب عضو الكلام إلا بعد أن يتم الخطيب كلامه
- ٢٧ وجوب عدم الخروج عن الموضوع وعدم التكرار
- ٣٠ لفت الرئيس العضو إذا خرج مرتين عن الموضوع
- استنشاء الرئيس المجلس في منع العضو من الاستمرار في الكلام بعد
- ٣٠ لفته مرتين
- عدم جواز التكلم في الموضوع مرتين إلا إذا أجاز المجلس ذلك
- ٣٣ واستثناء المقترح والمقرر
- ٣٤ الأحوال التي يجوز دائماً الإذن بالتكلم فيها

١١ (ل)

لائحة الإدارة الداخلية :

- ١١٨ تكليف المكتب وضع لائحة الإدارة الداخلية

لائحة داخلية :

- ١٣ اختصاص الرئيس بمراجعة نصوص اللائحة الداخلية
- ١٣٠ شروط طلب تعديل اللائحة الداخلية

لجان المجلس :

- ٥٢ بيانها
- ٥٣ عدد أعضاء كل لجنة

المادة

- ٥٤ انتخاب أعضاء اللجان بطريق الاقتراع السري
- ٥٥ عدم جواز اشتراك عضو في أكثر من ثلاث لجان
- ٥٦ جواز تعيين لجان لأغراض معينة
- انتخاب رئيس وسكرتير لكل لجنة وقيام عضو مؤقتا محل أحدهما
- ٥٧ إذا غاب
- ٥٨ حق وكيل المجلس في رئاسة اللجنة التي هو عضو بها
- ٥٩ خلق محل العضو باللجنة إذا غاب بدون عذر خمس جلسات متتالية
- سرية جلسات اللجان وعدد الأعضاء الواجب توافره لصحة
- ٦٠ انعقادها
- ٦١ تحرير محضر لكل جلسة من جلسات اللجنة
- وجوب تقديم اللجنة تقريرها عن كل مشروع أو اقتراح أحيل إليها
- ٦٢ في ظرف شهرين من تاريخ الإحالة
- حق واضع المشروع أو الاقتراح في طلب إدراج مشروعه أو
- اقتراحه في جدول الأعمال في حالة عدم تقديم التقرير في ظرف
- ٦٢ الشهرين
- ٦٣ انتخاب اللجنة مقررا لكل مشروع أو اقتراح
- وجوب إحالة اللجنة كل مشروع قانون توافق عليه إلى لجنة المالية
- والمبارك إذا احتاج تنفيذه إلى اعتمادات مالية لأخذ رأى هذه
- ٦٤ اللجنة فيه
- ٦٥ رفع تقرير اللجنة إلى رئيس المجلس
- ٦٦ توزيع تقرير اللجنة على الأعضاء قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة
- لإرسال الرئيس جميع الأوراق المتعلقة بالموضوعات المعروضة على
- ٦٧ اللجان إليها

المادة

- حق اللجان وأعضاء المجلس في طلب إيضاحات من الوزارات عن
 ٦٨ المشروعات المعروضة على اللجان بواسطة رئيس المجلس ...
 حق اللجنة في طلب استدعاء الوزير ذي الشأن أو مقدم الاقتراح
 لحضور جلساتها . وحق كل منهما في حضور الجلسة إذا طلب
 ٦٩ ذلك
 ٧٠ حق عضو المجلس في الاطلاع على الأوراق المعروضة على اللجنة ...
 ٧١ حق العضو في حضور جلسات اللجان التي ليس هو عضوا فيها ...
 حق العضو في تقديم اقتراحات بتعديل مشروع أو اقتراح محال
 ٧١ إلى لجنة
 ٧٢ حفظ أوراق اللجان في محفوظات المجلس
 ٩٣ إشارة اللجان في تقاريرها إلى العرائض المحالة إليها

لجنة الحسابات :

- عدم جواز الجمع بين عضوية لجنة الحسابات وإحدى وظائف
 ١٦ مكتب إدارة المجلس
 ١٠٩ اختصاصها بفحص حسابات المجلس وتحديد ميزانيته

لجنة الطعون :

- انتخابها من غير الأعضاء المطعون فيهم ٢
 ٢ تشكيلها لجنا فرعية
 حق اللجنة في ضم المستندات والرجوع إلى التحقيقات الإدارية
 والقضائية ٣
 تقديم التقرير عن الطعن في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ إحالته
 إليها وتعيين مقرّر لكل تقرير ٤

(٢)

مجلس النواب :

المادة

١٢ إحاطته علما بتشكيل المكتب النہائی
(انظر الصلة بين المجلسين) .

محل :

٧ تبليغ الرئيس وزير الداخلية خلق محل أحد الأعضاء

مداولة :

رفع الجلسة في حالة ما إذا كان عدد الأعضاء الحاضرين لا يكفي
١٨ لصحة المداولة

مراقب المجلس :

- ٨ انتخاب مراقبين اثنين بعد تشكيل المكتب الموقت
٩ انتخابهما بطريقة الاقتراع بالقاءة
١٠ الأغلبية الواجب توافرها في انتخابهما
١١ مدة عضويتها
١٠٨ تحضيرهما ميزانية المجلس
إشرافهما على الشؤون المتعلقة بمهمات المجلس واحتفالاته وعلى جميع
١١١ موظفي المجلس ومستخدميه
١١٢ توقيع أحدهما على ادونات الصرف

مسألة شخصية :

٢٦ الإذن بالكلمة للعضو الذي يريد الرد على مسألة شخصية

مشروعات القوانين :

- المادة
٧٣ إحالتها إلى اللجان المختصة
٧٤ طبعها وتوزيعها على الأعضاء
(انظر مناقشة مشروعات القوانين والصلة بين المجلسين) .

مضابط الجلسات :

- ١٤ إشراف السكرتيرين البرلمانين على تحرير المضبطة
تحرير مضبطة لكل جلسة وتوزيعها والتصديق عليها ونشرها في ملحق
١٩ للجريدة الرسمية
٢٠ حفظ المضابط والتوقيع عليها من الرئيس والسكرتيرين البرلمانين
٢٢ مضبطة الجلسة المرية

مقاطعة :

- ٢٨ عدم جواز مقاطعة المتكلم إلا للفت نظره إلى وجوب مراعاة اللائحة

مقترح :

- ٢٥ الإذن له بالكلمة متى طلب ذلك
(انظر اقتراحات وبرغبات واقتراحات بمشروع قانون) .

مقرر :

- ٢٥ الإذن له بالكلمة متى طلب ذلك
٦٣ تنتخب كل لجنة مقررا لكل تقرير

مكتب إدارة المجلس :

- ٨ الأعضاء الذين يتألف منهم المكتب
١٢ إحاطة جلالة الملك ومجلس النواب بتشكيله
١٦ علم الجمع بين الوزارة ووظائف المكتب

المادة

- ١٦ عدم الجمع بين وظائف المكتب ولجنة الحسابات
- ١١٧ اختصاصه بتعيين الموظفين ومراقبتهم
- ١١٨ تكليفه وضع لائحة الإدارة الداخلية

مكتب موقت :

- ١ الاعضاء الذين يتألف منهم المكتب الموقت

ملك :

- ١٢ إحاطة جلالة الملك علما بتشكيل المكتب النهاى
- رفع مشروعات القوانين الواردة من مجلس النواب والى يقررها
- ١٢٢ مجلس الشيوخ بغير تعديل إلى جلالة الملك

مناقشة :

- ١٣ اشتراك الرئيس فى المناقشة
- ١٤ اشتراك السكرتيرين البرلمانين فى المناقشة
- ٣٥ إقفال باب المناقشة
- ٣٦ العودة للمناقشة فى موضوع أخذت عنه الاراء

مناقشة مشروعات القوانين :

- ٧٩ قراءة مشروعات القوانين ثلاث قراءات
- ٨٠ طبع وتوزيع التعديلات التى تقدم قبل جلسة المناقشة
- ٨١ إجراءات اقتراحات تعديل مشروعات القوانين التى تقدم فى الجلسة
- ٨٢ أخذ رأى أولا على التعديل ثم على النص الاصلى
- ٨٧ إعلان الرئيس قرار المجلس

المادة

مواعيد مقتررة في اللائحة :

- ١٥ يوما، الميعاد الذي تقدم فيه لجنة الطعون تقريرها عن الطعن الذي يحال إليها ... ٤
- ٢ شهران، الميعاد الذي تقدم فيه اللجان الأخرى تقريرها عن كل مشروع أو اقتراح محال إليها ... ٦٢
- ٢ شهران ، الميعاد الذي يجوز بعده لوضع الاقتراح أو المشروع أن يطلب إدراجه في جدول الأعمال إذا لم تقدم اللجنة تقريرها في ظرف الشهرين ... ٦٢
- ١٠ أيام، الميعاد الذي تبدي فيه لجنة المالية والجمارك رأيا في مشروع قانون أحيل إليها لأنه يحتاج في تنفيذه إلى اعتمادات مالية ... ٦٤
- ٢٤ ساعة ، الميعاد الذي توزع فيه التقارير قبل الجلسة ... ٦٦
- ١٥ يوما، الميعاد الذي تقدم فيه لجنة الاقتراحات تقريرها عن جواز نظر اقتراح أمام المجلس ... ٧٧
- ٣ أشهر، الميعاد الذي يجوز للمجلس أن ينظر بعده في اقتراح رفضه ... ٨٤
- ١ شهر، الميعاد الذي يجوز بعده نظر مشروع قانون لم يتفق المجلسان على صيغته ... ١٢٤

موظفو المجلس :

(انظر مكتب المجلس . رئيس المجلس . مراقب . سكرتيرة المجلس).

ميزانية المجلس :

- تحضير المراقبين لإياها ... ١٠٨
- تحديد لجنة الحسابات لإياها ... ١٠٩

(ن)

نظام :

المادة	
٢٩	عدم جواز المظاهرة بشيء يخل بالنظام
٣١	تنبيه الرئيس العضو الذى يخل بالنظام
٣٢	حق الرئيس فى وقف الجلسة إذا اخل النظام
١٠٣	اختصاص الرئيس وحده بالمحافظة على نظام المجلس
١٠٧-١٠٤	الإجراءات التى تتخذ لإزاء الجمهور

(و)

وزارة :

١٦	عدم جواز الجمع بين وظائف المكتب والوزارة
----	---

وفد :

١٢٦	انتخاب المجلس عند الحاجة وفداً يمثله
	تحديد المجلس عدد أعضاء الوفد ورياسة رئيس المجلس أو أحد
١٢٧	الوكيلين له

وكيل :

٨	انتخاب وكيلين بعد تشكيل المكتب الموقت
٩	انتخابهما بطريقة الاقتراع بالقائمة
١٠	الأغلبية الواجب توافرها فى انتخابهما
	قيام الوكيل الذى نال أكثر الأصوات مقام الرئيس أثناء غيابه .
١٥	وقيام الوكيل الانحر مقام الأول فى حالة غيابه
٥٨	رياسة الوكيل للجنة التى يكون عضواً فيها

مجلس الشيوخ

اللائحة الداخلية

المكتب الموقت

١ — عند افتتاح دور الانعقاد العادى إذا لم يكن للجلس رئيس ولا وكيل أو غاب كلاهما تولى الرئاسة أكبر الأعضاء سنا ويؤدي وظيفة السكرتيرين أربعة هم أصغر الأعضاء الحاضرين سنا من غير المطعون على انتخابهم ويتكون من هؤلاء ومن الرئيس المكتب الموقت . (١ تواب) .

الفصل فى صحة نيابة الأعضاء

٢^(١) — تحال الطعون إلى لجنة الطعون المنصوص عليها فى المادة ٥٢ ولجنة الطعون وأعمالها .
وينتخب المجلس أعضاءها من غير الأعضاء المطعون فيهم وهذه اللجنة أن تشكل من بين أعضائها لجانا فرعية لتحضير الأعمال وسماع أقوال الشهود طبقا لأحكام قانون الانتخاب . (٦ و ٧ و ٨ تواب) .

٣ — إذا كانت الطعون مبنية على مستندات وجب ضم هذه المستندات إلى العرائض وإذا كانت مبنية على وقائع مستتجة من تحقيقات إدارية أو قضائية وجب على اللجنة أن ترجع إلى هذه التحقيقات لتستخلص منها ما تراه مؤيدا أو نافيا للطعن .
ما يجب فى مستندات الطعون وتحقيقات وقائمه

٤ — تقوم اللجنة بفحص الطعون وتقدم عن كل طعن تقريرا إلى المجلس فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ الإحالة وتعين من بين أعضائها مقررا يكلف بعرض نتيجة عمل اللجنة على المجلس . (١٠ تواب) .
تقرير اللجنة وعرضها على المجلس

٥ — يفصل المجلس في الطعون بعد اطلاعه على التقارير وسماع
الجلسة في تقاريرها
أيضاحات المقترز وبعد سماع أقوال العضو المطعون فيه إذا طلب ذلك .
ويبدى المجلس رأيه في كل طعن فيقرّر صحة الانتخاب أو يقضى ببطلانه .
ويعلن الرئيس أسماء الأعضاء الذين يقرّر المجلس صحة انتخابهم .
وإذا كان تقرير اللجنة يتضمن إلغاء انتخاب عضو أو طلب أحد الأعضاء
إلغاء انتخاب عضو قررت اللجنة رفض الطعن المقدم ضده وجب تأجيل
النظر في ذلك إلى جلسة أخرى غير التي تلى فيها التقرير أو تقدم فيها طلب
إلغاء الانتخاب إذا طلب العضو المطعون فيه التأجيل أو كان غائبا .
(١١ تواب) .

٦ — للأعضاء المطعون في انتخابهم الاشتراك في فحص الطعون ولكن
حق المطعون فيه
لا يجوز لأحدهم أن يبدى رأيه في صحة انتخابه ولا في المبدأ الذي بنى عليه
في الفحص
الطعن في انتخابه . (٨ و ١٢ تواب) .
٧ — يرفع الرئيس إلى المجلس الأحوال التي يترتب عليها سقوط عضوية
مرض الرئيس
أحد الأعضاء طبقاً لأحكام قانون الانتخاب ليصدر قراره فيها .
حالات سقوط
وكذلك يرفع إليه الاستقالة التي تقدم من أحد الأعضاء ليقترّر المجلس قبولها .
العضوية واستقالة
وعند خلو محل يبلغ الرئيس وزير الداخلية ليأمر بانتخاب عضو بدل من
العضو وإعلان
خلافه أو يتخذ الإجراءات لتعيين آخر إن كان من الأعضاء المعينين .
وزير الداخلية
بذلك

مكتب إدارة المجلس

٨ (١) — بعد تشكيل المكتب الموقت يشرع المجلس في انتخاب وكيلين
تاب المكتب
وأربعة سكرتيرين ومراقبين اثنين . ومن هؤلاء الرئيس يتكوّن مكتب
إدارة المجلس . (٢ تواب) .
٩ — ينتخب هؤلاء الأعضاء بعمليات متتابعة الأولى للوكيلين والثانية
رتبة انتخاب
للسكرتيرين والثالثة للمراقبين ويجرى الاقتراع بالاقائمة . (٣ تواب) .

- ١٠ — يحصل الانتخاب بالأغلبية المطلقة فإن لم ينلها أحد من الأعضاء أعيد الانتخاب وتكفى فيه الأغلبية النسبية . وإذا تساوت الأصوات اقرع بينهما . (١٠٠ تواب) .
- ١١ — تنتهى مدة عضوية السكرتيرين والمراقبين بانهاء دور الانعقاد ويجوز تجديد انتخابهم . (١٧ تواب) .
- ١٢ — متى تم تشكيل المكتب يحيط الرئيس به الملك ومجلس التواب علما . (٥ تواب) .
- ١٣ — يختص الرئيس بالمحافظة على نظام الجلسات . ويراقب مراعاة نصوص اللامحة الداخلية . ويأذن بالكلام . ويوجه الأسئلة ويعلن نتيجة الاقتراع . وينطق بالقرارات التى يصدرها المجلس . ويتكلم باسم المجلس وطبقا لرغبته .
- وليس للرئيس أن يشترك فى المناقشة إلا إذا كان الغرض لإيضاح السؤال ولقت النظر إليه . أما إذا أراد المناقشة فى موضوع فيجب عليه أن ينادر كرسبه فلا يعود إليه إلا بعد أن تنتهى المناقشة . (١٤ تواب) .
- ١٤ — يختص السكرتيرون بالإشراف على تحرير المضابط ونداء الأسماء وقيد أسماء الأعضاء الذين يطلبون التكلم حسب ترتيب طلباتهم وإثبات التنبيهات بالمحافظة على النظام وتلاوة الاقتراحات والتعديلات وأخذ مذكرات عن الاقتراع والقرارات وهم مكلفون على العموم بما يدخل فى اختصاص مكتب الإدارة .
- وللسكرتيرين أن يشتركوا فى المناقشات بشرط أن يأخذوا بحالهم بجانب الأعضاء . (١٥ تواب) .
- ١٥ — يقوم مقام الرئيس الوكيل الذى نال أكثر الأصوات عددا فإذا تنب هذا يقوم مقامه الوكيل الآخر وإذا غاب كلاهما كانت الرئاسة لأكبر الأعضاء الحاضرين سنا . (١٨ تواب) .

وإذا تغيب أحد السكرتيرين فللرئيس أن يدعو أصغر الأعضاء الحاضرين
سنا ليحل محله. (١٨ تواب).

نباة أصغر
الأعضاء
السكرتير الفائب

١٦ — لا يجوز الجمع بين الوزارة وبين إحدى وظائف مكتب إدارة
المجلس ولا يجوز انتخاب أحد أعضاء المكتب عضواً في لجنة الحسابات .
(١٩ تواب).

ما يحظر على
أعضاء المكتب

نظام الجلسات

١٧ — يفتح الرئيس الجلسة وبعد موافقة المجلس يعلن انتهاءها .
ويسين في آخر كل جلسة بعد موافقة المجلس موعد انعقاد الجلسة المقبلة
ويعلن بيان الأعمال التي تعرض على المجلس ويجب أن يعلق هذا البيان بقاعة
الجلسة ويذكر في تذاكر الدعوة للفاشرين . (٥٣ تواب) .

الجلسة المقبلة
وجداول أعمالها

١٨ — في الساعة المحددة لافتاح الجلسة يجوز للرئيس أن يأمر ببدء
الاسماء فإذا تبين أن عدد الاعضاء الحاضرين لا يكفي لانعقاد المجلس يعاد
النداء بعد ربع ساعة ثم يعلن افتاح الجلسة أو تأجيل انعقادها لعدم تكامل
الأعضاء ويقيد أسماء الأعضاء الذين تخلفوا عن الحضور مع التنويه عن
تخلف بغير إذن أو بدون إخطار . (٢٢ تواب) .

التهديد للجلسة
وشروط افتاحها

وإذا تبين أثناء انعقاد الجلسة أن عدد الأعضاء الحاضرين ليس كافياً
لصحة المداولة يعلن الرئيس انتهاء الجلسة ويمتدّد موعد الجلسة المقبلة بعد
قيد أسماء الأعضاء الحاضرين في مضبطة الجلسة . (٨٨ تواب) .

شروط صحة المداولة

١٩ (١) — تحوز لكل جلسة مضبطة تشتمل على جميع إجراءات الجلسة
وما دار فيها من مناقشات وما صدر بها من قرارات .

مضبطة الجلسة
وتوزيعها
والصدق عليها

ويجب تحرير المضبطة وتوزيعها على الأعضاء قبل الجلسة التالية ولكل
عضو تكلم في الجلسة أن يطلب إلى المجلس إجراء ما يراه من التصحيح بشرط
إبداء ذلك في الجلسة التالية لتوزيعها ومتى صدر قرار المجلس بقبول التصحيح
ينشر ذلك ضمن مضبطة الجلسة التي صدر فيها القرار .

وتنشر المضبطة بما يتقرر من التصحيح بعد التصديق عليها في ملحق للبريدة الرسمية في آخر اليوم الثالث من تاريخ الجلسة .

. (٢٣ و ١٥٧ و ١٥٨ تواب)

٢٠ — يضع رئيس الجلسة ومن حضرها من السكرتيرين توقيعاتهم على مضابط الجلسات علنية كانت أو سرية بعد التصديق عليها من المجلس مباشرة .

وتحفظ المضابط بعد التوقيع عليها من الرئيس والسكرتيرين . (٢٣ تواب).

٢١ — إذا رغب عشرة من الأعضاء في استعمال حقهم في طلب انعقاد الجلسة بهيئة سرية عملاً بنص المادة ٩٨ من الدستور وجب عليهم تقديم طلبهم مكتوباً للرئيس وموقعاً عليه منهم ثم تقيّد أسماؤهم في محضر الجلسة . (٤٥ تواب)

٢٢ — للمجلس أن يقرّ عدم تحرير مضبطة لجلساته السرية . (٤٧ تواب).

٢٣ — يحيط الرئيس المجلس علماً بما يرد إليه من الرسائل والخطابات وغيرها من المكاتبات إلا ما كان منها بغير توقيع . (٢٥ تواب) .

٢٤ — لا يجوز لأحد من الأعضاء أن يتكلم في الجلسة إلا بعد أن يقيّد اسمه أو يطلب الكلام ويأذن له الرئيس بالكلام في كلتا الحالتين . (٢٧ تواب) .

٢٥ — يعطى الإذن بالكلام حسب الترتيب في التقيد أو في الطلب ولا يجوز مخالفة هذا الترتيب إلا لأجل تداول الكلام في موضوع الاقتراح المطروح للبحث ومع ذلك فلصاحب الاقتراح وللقرّر أن تسمع أقوالهما متى طلبا . (٢٨ تواب) .

ترتيب المتكلمين
وطريقتهم في
الكلام

ويجب أن يكون المتكلم واقفا ولا يجوز له أن يوجه كلامه لنير الرئيس أو هيئة المجلس . (٣٠ و ٣١ نواب) .

٢٦ — يؤذن بالكلام لكل عضو يطلبه للرد على مسألة شخصية أو بقصد لفت النظر إلى المحافظة على أحكام اللائحة . ومع ذلك فليس لهذا العضو أن يطلب الكلام إلا بعد أن يتم الخطيب كلامه .

من موضوعات الأولوية في الكلام

٢٧ — يجب على المتكلم ألا يخرج عن الموضوع ولا عما يؤيد رأيه فيه وألا يكرر ما قاله غيره . فإذا حاد عن شيء من ذلك لفت الرئيس نظره .

ما يشترط على المتكلم

٢٨ — لا يجوز مقاطعة أى عضو في أثناء كلامه إلا إذا كان الغرض من ذلك لفت نظره إلى مراعاة أحكام اللائحة ولا يستعمل هذا الحق غير الرئيس . (٣٣ نواب) .

حرية التكلم ولفظ نظره

٢٩ — لا يجوز إسناد سوء النية أو الخوض في الشخصيات أو المظاهرة بشيء يخل بالنظام . (٣٣ نواب) .

ما يجب تركه أثناء الكلام

٣٠ — إذا خرج المتكلم عن الموضوع كان للرئيس وحده أن يلفت نظره إلى ذلك . فإذا لفت الرئيس المتكلم إلى عدم الخروج عن الموضوع أثناء كلامه مرتين ثم استمر على ما أوجب لفته فللرئيس أن يستشير المجلس فيما إذا كان يسمح له بالاستمرار في الكلام ويصدر القرار في ذلك بدون مناقشة ويؤخذ الرأي عنه بالقيام والجلوس . (٣٦ و ٣٨ نواب) .

ما يفعله الرئيس حين خروج المتكلم عن الموضوع

٣١ — إذا أخل أحد الأعضاء بنظام الجلسة ناداه الرئيس باسمه ونهيه إلى ذلك فإذا اعترض يأخذ الرئيس رأى المجلس فإذا أقر التنبيه أثبت في مضبطة الجلسة . (٣٦ نواب) .

ما يفعله الرئيس مع من يخل بالنظام

٣٢ — إذا اختل النظام ولم يتمكن الرئيس من إعادته أعلن عزمه على إيقاف الجلسة فإن لم يعد النظام يوقف الرئيس الجلسة مدة ساعة من الزمن وينصرف الأعضاء من القاعة وبعد انقضاء الساعة يتعقد المجلس من تلقاء نفسه .

ما يفعله الرئيس إذا اختل نظام الجلسة

ويمكن إعادة الجلسة قبل ذلك إذا رأى الرئيس أن السكون عاد إلى نصابه.
(٤١ و ٤٤ قواب) .

٣٣ — لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتكلم مرتين في موضوع واحد إلا إذا
أجاز المجلس ذلك ويستثنى من هذا الحكم صاحب الاقتراح ومقرر اللجنة .
(٣٥ قواب) .

٣٤ — يجوز دائماً طلب الإذن بالتكلم في الأحوال الآتية :
الموضوعات التي
تفضل على
موضوع المناقشة
(أولاً) إبداء الدفع بعدم المناقشة . (ثانياً) طلب التأجيل . (ثالثاً) إقامة
الدليل على أن موضوعاً آخر يجب الفصل فيه قبل الموضوع المطروح
للبحث . (رابعاً) لفت النظر إلى مراعاة أحكام اللائحة . (خامساً) تصحيح
واقعة مدعى بها . (سادساً) الرد على مسألة شخصية .

ولكل هذه الطلبات أولوية على الموضوع الأصلي يترتب عليها إيقاف
المناقشة في الموضوع حتى يتم الاقتراع عليها . (٢٩ قواب) .

٣٥ — إذا لم يطلب أحد من الأعضاء الإذن بالتكلم يعلن الرئيس إقفال
باب المناقشة وإذا طلب خمسة من الأعضاء إقفال باب المناقشة يأخذ الرئيس
رأى المجلس في ذلك ويجوز لكل عضو أن يتكلم لتأييد هذا الطلب
أو للاعتراض عليه . (٥١ قواب) .

٣٦ — العودة للمناقشة في موضوع أخذت الآراء عنه لا يكون إلا بقرار
من المجلس بناء على طلب كتابي يقدم للرئيس وينظر فيه بالجلسة التي تلي
تقديمه فإن قدم أثناء جلسة نظر في آخر أعمالها . (٥٢ قواب) .

٣٧ — إذا تراءى للرئيس أن مشروفاً أو رغبة ليس من اختصاص
المجلس نبه على مقدمه بعدم التكلم فيه فإن لم يقبل وجب على المجلس الفصل
في الاختصاص وعدمه ويكون البحث في ذلك سرا أو علناً فإن كانت الجلسة
سرية تعقد بعد الانتهاء من جدول الأعمال . (٣٤ قواب) .

مراقبة الفصل
فيما يترأى أنه
ليس من
اختصاص
المجلس

أخذ الآراء

٣٨ — يكون الاقتراع على القوانين في مجموعها بالنداء بالاسم وبصوت عال . وفيما عدا ذلك تعطى الآراء بالقيام والجلوس ما لم يطلب خمسة من الأعضاء أخذ الآراء بالنداء بالاسم . (٩٠ تواب) .

طريقة أخذ
الآراء في القوانين
ونظيرها

٣٩ — يحصل النداء بالاسم حسب ترتيب الحروف الهجائية ويبدأ باسم العضو الذي يعين بطريق القرعة .

كيف يبدأ المناداة

٤٠ — إذا وجد شك في نتيجة أخذ الآراء بالقيام والجلوس يعاد أخذها بصورة عكسية فإذا وجد الشك للمرة الثانية تؤخذ الآراء بالنداء بالاسم .

طريقة إزالة
الشك في نتيجة
الآراء

٤١ — يجب على كل عضو إبداء رأيه في كل موضوع يعرض للاقتراع ولا يجوز الامتناع عن إعطاء الرأي إلا لأسباب يجب إبدائها .

إداء الرأي
وجب وذكر
السبب في حالة
الامتناع

٤٢ — يعبر العضو عن رأيه بكلمة "نعم" أو "لا" .

علامة الموافقة
والخالفه

٤٣ — انتخاب الأشخاص يكون دائما بالاقتراع السري .

ممن يكون الاقتراع
سريا

٤٤ — يتولى الرئيس والسكترينون إحصاء الأصوات وتقرير نتائجها .

من يحصى
الأصوات

٤٥ — يعلن الرئيس نتيجة أخذ الآراء .

الرئيس يعلن
نتيجة الآراء

الأسئلة والاستجابات

٤٦ — على العضو الذي يريد أن يوجه سؤالا إلى الوزراء أن يهتف منبه مكتوبا إلى الرئيس ويجب أن يكون النص مقصورا على الوقائع التي تجعله مفهوما وعلى الرئيس أن يأمر بنشره بالجريدة الرسمية وإدراجها يحدول أعمال اليوم الذي تحصل فيه الإجابة . (١٠١ و ١٠٨ تواب) .

ما يقع في توجيه
السؤال وفي
عرضه

٤٧ — يجب الوزير عن السؤال في الجلسة المعينة إلا إذا قررت الهيئة متى تكون الإجابة عن السؤال الاستعجال ووافقها الوزير. (١٠٣ تواب).

٤٨ — للعضو الذي وضع السؤال أن يستوضح الوزير بعد الإجابة مرة واحدة. (١٠٥ تواب).

٤٩ — على العضو الذي يريد أن يستجوب واحدا أو أكثر من الوزراء أن يقدم إلى الرئيس بيانا مكتوبا بموضوع هذا الاستجواب فيأمر الرئيس بتلاوة هذا البيان في الجلسة ويحدد المجلس موعد المناقشة في موضوع الاستجواب بعد ثمانية أيام على الأقل إلا إذا رأى المجلس الاستعجال ووافقه الوزير. (١٠٩ تواب).

٥٠ — لا يجوز تحديد موعد المناقشة في الاستجابات المتعلقة بالأمور الداخلية لمدة تتجاوز الشهر. (١١٠ تواب).

٥١ — يبدأ المستجوب بشرح الموضوع ثم يجب عضو الحكومة ويشترك الأعضاء في المناقشة بشرط ألا يزيد عددهم على أربعة إلا إذا قررت الهيئة خلاف ذلك. (١١١ تواب).

المجان

٥٢ — عند افتتاح كل دور من أدوار الانقضاء العادية وبعد تشكيل المكتب النهائي ينتخب المجلس لجانا للأمور الآتية :

(١) لجنة الرد على خطاب العرش .

(٢) « للأنحة الداخلية والطعون .

(٣) « للسالية والجمارك .

- (٤) لجنة للأموال الداخلية .
- (٥) » للشؤون الخارجية .
- (٦) » للمقانية .
- (٧) » للمعارف .
- (٨) » للأشغال .
- (٩) » للزراعة .
- (١٠) » للواصلات .
- (١١) » للمربية والبحرية والطيران والسودان .
- (١٢) » للصحة .
- (١٣) » للأوقاف والمعاهد الدينية .
- (١٤) » لفحص الاقتراحات والعرائض .
- (١٥) » للعامل والشؤون الاجتماعية .
- (١٦) » للتجارة والصناعة .
- (١٧) » للحسابات .
- (١٨) » للشؤون الدستورية . (٥٤ تواب) ..
- ٥٣^(١) — تكوّن كل لجنة من هذه اللجان من اثني عشر عضواً ما عدا
لجنة المالية والجمارك والألحمة الداخلية والطعون فيكون عدد أعضاء كل
منهما خمسة عشر عضواً ، أما لجنة الحسابات فتكوّن من سبعة أعضاء .
- ٥٤ — يتخب المجلس أعضاء هذه اللجان بطريق الاقتراع بالقائمة
وتكفي فيها الأغلبية النسبية . (٥٥ تواب)
- ٥٥ — لا يجوز انتخاب عضواً أكثر من ثلاث لجان في وقت واحد .
٥٥ تواب) ..
- عدد أعضاء كل
لجنة
- طريقة انتخابها
- اللجان التي يشترك
فيها العضو الواحد

- ٥٦ — يجوز للجلس أن يعين لجاناً أخرى لأغراض يعينها .
لجان أخرى
- ٥٧ — تنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيساً وسكرتيراً ليقوم بأعمال
الجنة وسكرتيرها
سكرتيرية اللجنة بمعاونة أحد موظفي المجلس . وإذا غاب الرئيس أو السكرتير
تنتخب اللجنة من يقوم مقامه بصفة مؤقتة . (٥٧ نواب) .
- ٥٨ — لوكل المجلس حق رئاسة اللجنة التي هو عضو فيها . (٥٧ نواب) .
حق الوكيل في
رئاسة اللجنة
التي هو فيها
- ٥٩ — إذا تغيب أحد أعضاء اللجان بدون عذر خمس جلسات متوالية
خلف مركزه الغائب
عن جلساتها
أعلن الرئيس المجلس بخلو المركز لينتخب غيره حسب الطريقة التي سبق
بيانها .
- ٦٠ (١) — جلسات اللجان سرية ولا يصح انعقاد اللجنة إلا إذا حضر
مربية جلساتها
خمسة من أعضائها (٢) وإذا تساوت الأصوات فيرجح الرأي الذي يجانبه
رئيس . (٥٨ نواب) .
- ٦١ — يحظر لكل جلسة من جلسات اللجان محضر تدون فيه أسماء
ما يتبع في محاضر
اللجان
الأعضاء الحاضرين والغائبين وملخص المناقشات ونص القرارات ويوقع
عليه الرئيس والسكرتير . (٥٩ نواب) .
- ٦٢ — على كل لجنة أن تقدم في مدة لا تتجاوز شهرين تقريراً للجلس
الذين الذي يقدم
فيه تقرير اللجنة
عن كل مشروع أو اقتراح يحال عليها وإلا كان لواضع المشروع أو الاقتراح
أن يطلب من المجلس مباشرة إدراجه في جدول أعماله . (٦١ نواب) .
- ويجب أن يشمل التقرير آراء الأقلية والأغلبية وأن ينص على اقتراح
اللجنة وأن يبين أسبابه . (٦٢ نواب) .
- ٦٣ — تنتخب كل لجنة في كل مشروع أو اقتراح عضواً مقترداً يبين
مقرر اللجنة
ووظيفته
نتيجة أعمالها للجلس . (٦٠ نواب) .

(١) عدلت بجملة ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨

(٢) قرر المجلس بجملة ١٩ يوليو سنة ١٩٣٨ أن تمنح لجنة الحسابات ثلاثة أعضاء .

٦٤ - إذا وافقت اللجنة على مشروع قانون وكان يحتاج في تنفيذه إلى اعتمادات مالية أحالته إلى لجنة المالية لإبداء رأيها بشأن ذلك وعلى لجنة المالية أن تقدم تقريرها في ظرف عشرة أيام .

ما يتعلق في مشروعات القوانين المالية

٦٥ - يقدم تقرير اللجنة إلى رئيس المجلس ليخبر به المجلس في أول جلسة . (٦٢ نواب) .

طريقة تبليغ التقرير للمجلس

٦٦ - يطبع تقرير اللجنة ونص المشروع أو الاقتراح ونص التعديل ويوزع على أعضاء المجلس قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل . (٦٣ نواب) .

وجوب اطلاع الأعضاء عليه قبل الجلسة زمن

٦٧ - يبعث الرئيس إلى اللجان جميع الأوراق المتعلقة بالموضوعات المعروضة عليها . (٦٧ نواب) .

إرسال أوراق الموضوعات للجان

٦٨ - للجان ولأى عضو من أعضاء المجلس أن يطلب بواسطة الرئيس من أية مصلحة من مصالح الحكومة معلومات أو إيضاحات تختص بالمشروعات المعروضة عليها . (٦٦ نواب) .

حق اللجان والأعضاء في معرفة ما يختص المشروعات من أية مصلحة

٦٩ - للجان أن تطلب استدعاء الوزير ذي الشأن أو مقدم الاقتراح ولكل منهما الحق في حضور جلساتها إذا طلب ذلك من اللجنة . وللوزير أن يستصحب معه أو ينيب عنه أحد كبار موظفي وزارته . (٦٥ نواب) .

استدعاء الوزراء ومقدمي الاقتراحات في اللجنة

٧٠ - لأعضاء المجلس أن يطلعوا على الأوراق المقدمة إلى اللجان بدون نقلها . ولم إذا شاعوا أن ينقلوا صوراً من الأوراق التي يريدون الحصول عليها بحيث لا يترتب على ذلك في الحالتين تعطيل أعمال اللجنة . (٦٧ نواب) .

حق الأعضاء في الاطلاع على أوراق اللجان

٧١ - لكل عضو حق الحضور في جلسات اللجان التي ليس هو من أعضائها لسماع مناقشتها بشرط ألا يتدخل في المناقشة ولا يبدى ملاحظة ما . (٦٨ نواب) .

حق الأعضاء في حضور جلساتها

ولكل عضو بدا له رأى أو تعديل في مشروع أو اقتراح محوّل على لجنة لم يكن من أعضائها أن يبعث به كتابة إلى رئيس تلك اللجنة لعرضه عليها . وله أن يحضر في جلسة تعينها له اللجنة ليبين غرضه بدون أن يكون له رأى مملود .

مكان حفظ
أوراق اللجان

٧٢ - تحفظ أوراق اللجان ومحاضرها بدفترخانة المجلس متى تم النظر في المشروعات الخاصة بها .

تقديم المشروعات

متى تعرض
مشروعات
الحكومة على
المجلس

٧٣ - تعرض المشروعات التي ترد من الحكومة إلى المجلس في أول جلسة ليقرر إحالتها على اللجان المختصة ويحوز للمجلس أن يقرر تلاوة المشروع قبل إحالته على اللجنة . (٧٠ تواب) .

طريقة اطلاع
الأعضاء على
المشروعات

٧٤ - تطبع المشروعات والمذكرات الإيضاحية الخاصة بها وتوزع على الأعضاء . (٧١ تواب) .

طريقة تقديم
الأعضاء
مشروعاتهم
واقترحاتهم

٧٥ - كل اقتراح برغبة أو بمشروع قانون حضره أحد الأعضاء يقدم إلى الرئيس كتابة ليعرضه على المجلس في أول جلسة ويحال على لجنة الاقتراحات . (٧٢ تواب) .

ما يقع في صوغ
المشروع وشرحه

٧٦ - كل اقتراح بمشروع قانون لأحد الأعضاء يجب أن يكون موقعا عليه منه ومصوغا في مواد ومرافقة له مذكرة إيضاحية . (٧٣ تواب) .

أصحاب الحق
في تقديمه

ولا يجوز أن يوقع أكثر من عشرة أعضاء على اقتراح بمشروع قانون . (٧٤ تواب) .

٧٧ — يحال المشروع إلى لجنة الاقتراحات عقب تقديمه لإبداء رأيها في جواز نظر المجلس فيه وعلى اللجنة تقديم تقرير بهذا الرأي في ظرف خمسة عشر يوما . (٧٥ تواب) .

وظيفة لجنة
الاقتراحات
في نظر المشروعات

٧٨ — يقرر المجلس بعد سماع تقرير اللجنة المشار إليها باستبعاد المشروع أو بإحالة إلى اللجنة المختصة وفي هذه الحالة يطبع المشروع مع المذكرة الإيضاحية ويوزع على الأعضاء . (٧١ تواب) .

مَن يحال إلى
اللجنة المختصة
بموضوعه

٧٩ — يشرع المجلس عقب تقديم تقرير اللجنة في مناقشة المشروع إجمالاً من حيث المبدأ وبمجل الاقتراح فإذا قرّر قبوله شرع ثانية في مناقشة مواد تفصيلاً حسب ترتيبها ثم يتلى مرة ثالثة في جلسة أخرى لأخذ الآراء على مجموعه . (٨٠ تواب) .

دورات المناقشة
بالمجلس في المشروع

٨٠ — التعديلات التي تقدّم للرئيس قبل جلسة المناقشة تطبع وتوزع على الأعضاء . (٨٢ تواب) .

ما ينعى في
المقترحات المقدمة
قبل الجلسة لتعديل
المشروع

٨١ — إذا أراد أحد الأعضاء أثناء المناقشة أن يقترح تعديلاً للنص الأصلي أو يقترح إدخال تعديل على تعديل اللجنة أو إضافة مواد جديدة أو تجزئة المواد أو التعديلات وجب عليه أن يقدم اقتراحه إلى الرئيس مكتوباً ثلاثه في الجلسة ثم يشرح صاحب الاقتراح أسبابه وإذا قرّر المجلس إحالة هذا الاقتراح على اللجنة أو طلب ذلك صاحب المشروع أو رئيس اللجنة أو مقررها تؤجل المناقشة في المشروع حتى تفتى اللجنة في الأجل الذي يعين لها . (٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ١١٦ تواب) .

ما ينعى في مقترحات
تعديل المشروع
المقدمة أثناء
المناقشة

٨٢ — يبدأ بأخذ الآراء على الاقتراح بالتعديل أو الإضافة أو التجزئة فإن لم يقبل تؤخذ الآراء على النص الأصلي . (٩٥ تواب) .

طريقة أخذ الآراء
في المشروع المقترح
تدريجه

٨٣ — لصاحب الاقتراح الحق في حضور جلسات اللجنة وقت نظره إذا طلب ذلك بشرط أن ينسحب وقت الاقتراح على قبوله . (٩٨ تواب) .

صاحب الاقتراح
أن يحضر جلسة
اللجنة

٨٤ — لكل عضو قَدَم مشروعاً أو رغبة أن يَسْتَرِدّه حتى ولو أُنْشِئَ
المناقشة فيه إلا إذا طلب واحد أو أكثر من الأعضاء استمرار النظر في هذا
المشروع . (٧٦ تَوَاب) .

وكل رغبة رفضها المجلس لا يعاد عرضها قبل مضي ثلاثة أشهر .
(٧٧ تَوَاب) .

٨٥ — يجوز لمن يقدّم اقتراحاً أو مشروع قانون ولغيره من الأعضاء
أن يطلب الاستعجال في نظره مع بيان الأسباب التي تبرّر هذا الطلب .
(١١٤ تَوَاب) .

٨٦ — ينظر المجلس في طلب الاستعجال فإذا أقرّه كَلَّفَ اللجنة المختصة
بنظر المشروع المستعجل قبل أي مشروع آخر وله أن يشكّل لجنة خاصة
لفحصه . (١١٤ تَوَاب) .

٨٧ — يعلن الرئيس قرار المجلس بالصيغة الآتية : "المجلس يقرّر"
أو "المجلس يرفض" .

العرائض

٨٨ — تقيّد العرائض المقدّمة للمجلس في جدول عام بأرقام متسلسلة
حسب تواريخ ورودها مع بيان اسم وسكن مقدّم العريضة وملخص
موضوعها . (١١٧ تَوَاب) .

٨٩ — يحيل الرئيس العرائض بعد قيدها في الجدول إلى لجنة العرائض .
وما كان منها متعلقاً بمشروع أو اقتراح محال على لجنة يرسل إلى تلك اللجنة
مباشرة . (١١٨ تَوَاب) .

٩٠ - لكل عضو الحق في الاطلاع على أية عريضة بأن يطلب ذلك من رئيس لجنة العرائض . (١١٩ نواب) .

حق العضو
في الاطلاع على
العرائض

٩١ - تفحص اللجنة العرائض وتعيدها إلى رئيس المجلس مينة ما يجب لإرساله إلى أحد الوزراء أو ما يجب تحويله إلى لجنة مختصة أو إلى أية جهة أخرى وما ينبغي رفضه . (١٢٠ نواب) .

عمل اللجنة
في العرائض

٩٢ - يمرض الرئيس رأى اللجنة على المجلس للفصل فيه . (١٢١ نواب) .

عرض رأى اللجنة
على المجلس

٩٣ - يقدم الوزراء إلى المجلس الإيضاحات الخاصة بما تتضمنه العرائض في مدة لا تتجاوز شهرا واحدا إلا إذا قرر المجلس أجلا أقصر من ذلك . وتشير اللجان في تقاريرها إلى العرائض المحالة عليها . (١٢٢ نواب) .

ما يجب على
الوزراء بعد تحويل
العرائض إليهم

٩٤ - يرسل الرئيس إلى مقدم العريضة التي لم يرفضها المجلس بياناً بما تم في أمرها . (١٢٤ نواب) .

الرد على مقدم
العرائض

٩٥ - لا يلتفت إلى العرائض الخالية من الإمضاء ومن عنوان مقدمها . (١٢٥ نواب) .

العرائض التي
تعمل

في الانتخابات

٩٦ - تكون الانتخابات دائماً سرية وتحصل إما فردية أو بالقائمة . (٩٨ نواب) .

صفة الانتخابات
وطريقتها

٩٧ - تجرى الانتخابات بالكيفية الآتية :

طريقة إجراء
الانتخابات

يكتب كل عضو اسم الشخص أو أسماء الأشخاص الذين ينتخبهم في ورقة بيضاء غير توقيع ويضعها عند نداء اسمه في الصندوق المخصص لذلك .

ومتى تم وضع الأوراق يحصر السكرتير العضو الأصوات بمراقبة الرئيس والوكيلين . (٩٩ نواب) .

مضى تمام
الانتخابات
الفردية

٩٨ — في حالة الانتخابات الفردية إذا لم تسفر عملية الانتخاب عن أغلبية مطلقة لأحد الأعضاء يعاد الانتخاب بين العضوين اللذين نالا أكثر الأصوات .

وإذا تساوى مع أحدهما أو كليهما واحد أو أكثر من الأعضاء الآخرين اشتركوا معهما في المرة الثانية ويكتفى في هذه المرة بالأغلبية النسبية . وإذا نال اثنان فأكثر من الأعضاء أصواتا متساوية تكون الأولوية لمن تعينه القرعة .
(١٠٠ نواب) .

مضى تمام
الانتخابات بالقائمة

٩٩ — في حالة الانتخابات بالقائمة تتبع نفس الطريقة المبينة بالمادة السابقة .

الإجازات

التغيب بدون
إخطار والتغيب
بدون إجازة

١٠٠ — لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتغيب عن إحدى الجلسات بغير أن يخطر الرئيس بذلك ولا يجوز للعضو أن يتغيب أكثر من ثلاث جلسات متوالات بدون إجازة من الرئيس . (١٢٦ نواب) .

مدى حق الرئيس
في منح الإجازة

١٠١ — يقدم طلب الإجازة للجلس وللرئيس في حالة الاستعجال أن يصرح بالإجازة لمدة لا تزيد على خمسة عشر يوما .

مضى يعتبر العضو
متأزلا عن
المكافأة للغياب

١٠٢ — إذا تغيب العضو بدون إجازة أو لم يحضر بعد مضي المدة المصرح له بها يعتبر متأزلا عن حقه في المكافأة مدة الغياب . (١٣١ نواب) .

المحافظة على نظام المجلس

حق المجلس
رئيسه في المحافظة
على نظامه

١٠٣ — المحافظة على نظام المجلس من اختصاصه وحده ويقوم بها الرئيس باسم المجلس وهو الذى يصدر الأوامر إلى قوة الحراس إلى تعيين لخدمة المجلس . (١٣٤ نواب) .

- ١٠٤ — لا يسوغ لأحد الدخول لأي سبب كان في الأمكنة المخصصة
للأعضاء وقت اجتماع المجلس علنا موظفيه والمستخدمين المكثفين بتأدية
خدمة فيه . (١٣٥ تواب) .
- ١٠٥ — يجب على من يرخص لهم بالدخول في المكان المعد للجمهور
أن يلازموا السكون التام مدة انعقاد الجلسات وأن يظلوا جالسين وألا يبدوا
علامات استحسان أو استهجان وأن يراعوا الملاحظات التي يبدونها لهم
المكلفون بحفظ النظام . (١٣٦ تواب) .
- ١٠٦ — كل من يقع منه تشويش من هؤلاء الأشخاص يكلف بالخروج
من قاعة الجلسة فإن لم يمثل فللرئيس أن يأمر بإخراجه وتسليمه للجهة
المختصة إذا اقتضى الحال . (١٣٧ تواب) .
- ١٠٧ — تطبع المادتان السابقتان وتطصقان على كل باب من أبواب
المكان المخصص للجمهور . (١٣٨ تواب) .

محرم الدخول
في أمكنة الأعضاء
على غير موظفيه

آداب النظارة
أثناء انعقاد
الجلسات

جزاء النظارة
المخالفين للآداب

إعلانهم بذلك

في حركة النقود ولجنة الحسابات

- ١٠٨ — يحضر المراقبان ميزانية المجلس . (١٦ و ١٤٥ تواب) .
- ١٠٩ — تختص لجنة الحسابات بفحص حسابات المجلس وتحديد
ميزانيته . (١٤٥ و ١٤٧ تواب) .
- ١١٠ — يعرض تقرير اللجنة على المجلس بعد طبعه وتوزيعه على
الأعضاء . (١٤٧ تواب) .

اختصاص
المراقبين
في الميزانية

اختصاص لجنة
الحسابات

عرض تقريرها
على المجلس

- ١١١ - يقوم المراقبان مباشرة الشؤون المتعلقة بمهمات المجلس واحتفالاته ومصاريفه ولهما حق الإشراف على جميع موظفي المجلس ومستخدميه.
- ١١٢ - يقع على أذونات الصرف من رئيس المجلس وأحد المراقبين.
- اختصاص المراقبين في إدارة المجلس
اختصاصهما في التوقيع على الأذونات مع الرئيس

سكرتيرة المجلس

- ١١٣ - يعين المجلس سكرتيرا عاما وسكرتيرا عاما مساعدا .
- ١١٤ - يقوم السكرتير العام والسكرتير العام المساعد تحت إشراف السكرتيرين المنتخبين مباشرة تحرير المحاضر والمضابط والسجلات ومباشرة إنجاز المطبوعات وتصحيحها وإرسال تناكر الدعوة وصور الأوراق ومراقبة المحفوظات والمكتبة .
- ١١٥ - يحضر السكرتير العام أو السكرتير العام المساعد جلسات المجلس العلنية ولا يحضر جلساته المرية إلا إذا قرر المجلس خلاف ذلك .
- ١١٦ - على السكرتير العام والسكرتير العام المساعد مراقبة العمال الملحقين بأفلام السكرتيرية والمكتب .
- ١١٧ - تعيين وترقية وعزل موظفي السكرتيرية والمكتبة من اختصاص المكتب .
- اختصاص المكتب بالتعيين والعزل والترقية
- ١١٨ - يضع المكتب لائحة للإدارة الداخلية لتقرير القواعد الواجب اتباعها في تعيين الموظفين والخدمة وتحديد مراتبهم وترقيتهم وتأديبهم وعزلهم وتقاعدهم وإقالتهم من الخدمة وفي نظام الصرف والجرد والإدارة وفي وضع الدفاتر اللازمة وتقرير نظام المحاضر والمضابط ونحو ذلك وتعتمد هذه اللائحة بعد التصديق عليها من المجلس . (١٦٠ قواب) .
- لائحة التعيين والترقية والعزل الخ

الصلة بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ

١١٩ - إذا تقدم لكل من مجلس النواب والشيوخ اقتراح أو مشروع قانون عن موضوع واحد وكانت المناقشة فيه قد بدأت في مجلس النواب فهذا الاقتراح أو المشروع لا يدرج في جدول أعمال مجلس الشيوخ إلا بعد صدور قرار نهائي بشأنه من مجلس النواب . (١٣٩ نواب) .

لا ينظر المشروع
المعرض على
النواب ولما
يصدر قراراً فيه

١٢٠ - كل اقتراح أو مشروع قانون يقتره مجلس الشيوخ يبعث به رئيسه إلى رئيس مجلس النواب وفي الوقت عينه يخطر بذلك الوزير المختص . (١٤٠ نواب) .

ما يقتره المجلس
من المشروعات
يرسله للنواب

١٢١ - مشروعات القوانين أو الاقتراحات التي يقترها مجلس النواب ويبعث بها إلى رئيس مجلس الشيوخ يتبع في نظرها أمام هذا المجلس نفس الإجراءات التي تتبع في شأن مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة .

ما يتبع
في المشروعات
مما اقترها النواب

وإذا كان مجلس النواب قد قرر نظرها بطريق الاستعجال وجب أن يؤخذ رأي مجلس الشيوخ في أمر استعجالها . (١٤١ نواب) .

١٢٢ - إذا وافق مجلس الشيوخ بلا تعديل على مشروع قانون أو اقتراح سبق لمجلس النواب تقيده فريسه مجلس الشيوخ يرفع هذا المشروع أو الاقتراح إلى حضرة صاحب الجلالة الملك بواسطة الوزير المختص . (١٤٢ نواب) .

ما يتبع في
المشروعات التي
أقرها النواب
ثم الشيوخ

١٢٣ - إذا أدخل مجلس النواب تعديلاً على مشروع قانون أو اقتراح قرره مجلس الشيوخ فلهذا المجلس أن يقرر بناء على اقتراح أحد أعضائه تكليف اللجنة المختصة أو تأليف لجنة يختارها بالاجتماع مع لجنة من مجلس النواب للاتفاق على نصوص تقبلها اللجان فإذا اتفقت اللجان على نص تماد المناقشة في المجلس على النص الجديد . (١٤٣ نواب) .

ما يتبع في
المشروعات التي
خالف النواب
الشيوخ فيها
واختفت لجنتها
على نص واحد

١٢٤ — إذا رفض مجلس الشيوخ اقتراحا ندب لجنة من قبله للاجتماع مع لجنة من قبل مجلس النواب أو لم تتفق اللجان أو أصر مجلس الشيوخ على قراره الأول أو رفض مجلس النواب المشروع أو الاقتراح الذى قرره مجلس الشيوخ فلا يحوز إعادة النظر فيه قبل مضى شهر على الأقل .
(١٤٤ نواب) .

أحكام عامة

١٢٥ — لرئيس المجلس الإدارة العامة لجميع الأعمال الإدارية والكتابية بمساعدة أعضاء المكتب . (١٥٩ نواب) .

١٢٦ — ينتخب المجلس عند الحاجة من بين أعضائه وفدا يمثله .
الوفد الممثل للمجلس . (١٥٠ نواب) .

١٢٧ — يحدد المجلس عدد أعضاء الوفد وتكون رياسته للرئيس أولا أو لأحد الوكيين وهو الذى يتكلم باسم المجلس . (١٥٠ نواب) .

١٢٨ — لكل عضو من أعضاء المجلس أن يستقيل وتقدم الاستقالة إلى رئيس المجلس ومتى قرّر المجلس قبولها ينظر العضو المستقيل ووزير الداخلية بذلك . (١٥٢ نواب) .

١٢٩ — تعمل شارات خاصة يحملها أعضاء المجلس فى الاحتفالات العامة وفى كل ظرف تدعو الحال فيه لإظهار صفتهم . (١٥٣ نواب) .

١٣٠ — لا يجوز البحث فى تعديل اللائحة الداخلية للمجلس إلا ببناء على اقتراح كتابى موقع عليه من عشرة أعضاء على الأقل .

متى يصاد النظر فى مشروع تعين فيه اختلاف بين النواب والشيوخ

اختصاص الرئيس فى الإدارة

الوفد الممثل للمجلس

عدد أعضاء الوفد

لمن تقدم استقالة العضو ونحوها

متى يجوز تعديل اللائحة

هَجَاسُ النَّوَابِ

اللائحة الداخلية

فهرس اللائحة الداخلية

المادة	الموضوع	الصفحة
الباب الأول		
في مكتب السن، والمكتب التاني. وتحقيق صحة نيابة الأعضاء		
١	مكتب السن	١١٢
٢ و ٣ و ٤	انتخاب المكتب التاني	١١٢
٥	الاختار بتشكيل المكتب	١١٢
٦ و ٧	انتخاب لجنة الطعون	١١٣
٨	نظر الطعون في اللجنة	١١٣
٩	عدم جواز توكيل الأعضاء في أعمال الطعون	١١٣
١٠	موعد تقديم تقارير اللجنة	١١٣
١١ و ١٢ و ١٣	نظر الطعون في المجلس	١١٤
١٤	اختصاصات الرئيس	١١٤
١٥	اختصاصات السكرتيرين	١١٤
١٦	اختصاصات المراقبين	١١٤
١٧	مدة قيام المكتب	١١٥
١٨	خلف الرئيس والسكرتيرين في غيابهم	١١٥
١٩	عدم جواز الجمع بين وظائف المكتب وبين الوزارة أو عضوية لجنة المحاسبة	١١٥
الباب الثاني		
نظام الجلسات		
٢١	أيام الإجماع	١١٥
٢٢	افتتاح الجلسة	١١٥
٢٣	تلاوة الأسماء والتصديق على المضبطة	١١٦
٢٥	إشارة الرئيس الى المكاتبات والتقارير الواردة	١١٦
٢٦	طلب الاذن بالكلام	١١٦
٢٧	عدم جواز الكلام إلا باذن	١١٦

الصفحة	المادة	الموضوع
١١٦	٢٨	ترتيب المتكلمين
١١٧	٢٩	المسائل ذات الأولوية
١١٧	٣٠	توجيه الكلام
١١٧	٣١	الارتجال والتلاوة
١١٧	٣٢	التكلم عقب الحكومة
١١٧	٣٣ و ٣٥ و ٣٥	حدود الكلام والمحافظة على النظام
١١٨	٣٦ و ٣٧	جزاءات الاخلال بالنظام أو الخروج عن حدود الكلام
١١٩	٣٨	عدم جواز التكرار والخروج عن الموضوع
١١٩	٣٩ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣	الانحراج من الجلسة والحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس
١٢٠	٤٤	وضع الجلسات عند اضطراب النظام
١٢٠	٤٥ و ٤٦	جلسات السرية
١٢٠	٤٧ و ٤٨	محاضر الجلسات السرية
١٢٠	٤٩	عودة الجلسة علنية
١٢٠	٥٠	عدم جواز الانصراف من الجلسة إلا بإذن
١٢٠	٥١	أعمال المناقشة
١٢١	٥٢	المودة للمناقشة في مسألة أخذ فيها الرأي
١٢١	٥٣	إعلان جدول أعمال الجلسة المقبلة
الباب الثالث		
الفصل الأول — في اللجان		
١٢١	٥٤	اللجان المستديرة
١٢٣	٥٥	انتخاب أعضاء اللجان
١٢٣	٥٦	اللجان الفرعية ولجنة الميزانية
١٢٣	٥٧	انتخاب رؤساء وسكرتيرى اللجان
١٢٣	٥٨	سرية جلسات اللجان ونصابها
١٢٣	٥٩	محاضر اللجان
١٢٣	٦٠	مقررو اللجان
١٢٣	٦١	موعد تقديم التقارير
١٢٤	٦٢	مضمون التقارير

المادة	الموضوع	الصفحة
٦٣	طبع التقارير وتوزيعها	١٢٤
٦٤	إبداء الأعضاء آرائهم في المشروعات المحالة على اللجان	١٢٤
٦٥	استدعاء اللجنة الوزير أو مقدم الاقتراح	١٢٤
٦٧ و ٦٦	حق اللجان والأعضاء في طلب أوراق أو معلومات من المصالح الأميرية	١٢٤
٦٨	حق الأعضاء في حضور جلسات اللجان	١٢٤
٦٩	إجراءات لجنة الطعون	١٢٥
الفصل الثاني		
مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة		
٧٠	إحالة المشروعات على اللجان المختصة	١٢٥
٧١	طبع المشروعات وتوزيعها	١٢٥
الفصل الثالث		
في الاقتراحات المقدمة من أعضاء المجلس بمشروعات قوانين أو رغبات		
٧٢	إحالة الاقتراحات على اللجان المختصة	١٢٥
٧٣	صيغة اقتراحات القوانين	١٢٥
٧٤	عدم جواز التوقيع على المشروعات من أكثر من عشرة	١٢٥
٧٥	موعد تقديم تقرير لجنة الاقتراحات	١٢٥
٧٦	استرداد الاقتراحات	١٢٦
٧٧	إعادة عرض الرغبات المرفوضة	١٢٦
الفصل الرابع		
في مناقشة مشروعات واقتراحات القوانين		
٧٨	تلاوة تقرير اللجنة والمشروع	١٢٦
٧٩	عدد مرات المداولة	١٢٦
٨٠	المداولة الأولى	١٢٦
٨١	» الثانية	١٢٦

الصفحة	المادة	الموضوع
١٢٦	٨٢	التعديلات
١٢٦	٨٣	» المقدمة أثناء المداولة الأولى... ..
١٢٦	٨٤	» » في غير الجلسة وأثناء المداولة الثانية
١٢٧	٨٥	تأجيل المشروع عند إحالة التعديل على اللجنة
١٢٧	٨٦	المداولة الوحيدة في المشروعات ذات المادة الواحدة
١٢٧	٨٧	مناقشة المعاهدات... ..
		الفصل الخامس
		أخذ الآراء
١٢٧	٨٨	النصاب العددي
١٢٧	٨٩	قراءة النص قبل التصويت
١٢٧	٩٠	طرق التصويت
١٢٧	٩١	التصويت بالقيام والجلوس والمناذاة
١٢٨	٩٢	تجريد الرأي من الأسباب
١٢٨	٩٣	الامتناع عن التصويت
١٢٨	٩٤	إثبات رأي الأقلية... ..
١٢٨	٩٥ و ٩٦	ترتيب التصويت على التعديلات والنصوص الأصلية
١٢٨	٩٧	التجزئة
		الفصل السادس
		في الانتخابات
١٢٨	٩٨	مرية الانتخابات... ..
١٢٨	٩٩	كيفية الانتخابات
١٢٩	١٠٠	الأغلبية المطلقة والنسبية في الانتخابات
		الفصل السابع
		الأسئلة والاستجابات
١٢٩	١٠١	موعد تقديم الأسئلة
١٢٩	١٠٢	امضاء السؤال من عضو واحد

الصفحة	المادة	الموضوع
١١٥	١٨	وعد الاجابة عن السؤال
١١٥	١٨	الاجابات التحريرية
١١٥	١٨	استيضاح الوزير
١١٥	١٩	وقت الاجابة على الأسئلة
١١٥	١٩	أسئلة الميزانية
١١٥	١٩	الأسئلة والأجوبة
١١٥	١٩	تحديد موعد الاستجواب
١١٥	١٩	موعد الرد على استجوابات الشؤون الداخلية
١١٥	١٩	شرح الاستجواب ومناقشة رد الوزير
١١٥	١٩	أسبقية الاستجوابات
١١٥	١٩	استرداد الاستجوابات
الباب الخامس		
الاستعجال في النظر		
١١٥	٢٠	طلبات الاستعجال
١١٥	٢٠	كيفية المداولة في المشروعات المستعجلة
١١٥	٢٠	التصرف في التعديلات المقدمة في المشروعات المستعجلة
الباب السادس		
في المراض		
١١٥	٢٠	قيد المراض
١١٥	٢١	إحالة المراض على اللجنة
١١٥	٢١	حق الأعضاء في الاطلاع على المراض
١١٥	٢١	مهمة لجنة المراض
١١٥	٢١	المراض أمام المجلس
١١٥	٢١	إجابات الوزراء على المراض
١١٥	٢١	إشارة تقارير اللجان الى المراض
١١٥	٢١	إعطاء المظلمين بما تم في مراضهم
١١٥	٢١	المراض النفل

الصفحة	المادة	الموضوع
		الباب السابع — في الاجازات
١٣٢	١٢٦	الغياب باذن من المكتب
١٣٢	١٢٧ و ١٢٨	اصدار القرار فوراً وإخطار المجلس به
١٣٣	١٢٩	حق العضو في الرجوع الى المجلس
١٣٣	١٣٠	توقيت الاجازات
١٣٣	١٣١	التغيب بلا إذن
١٣٣	١٣٢	التأخر عن موعد افتتاح الجلسة
١٣٣	١٣٣	ملاحظة الغياب
		الباب الثامن
		المحافظة على السلام والنظام في المجلس
١٣٣	١٣٤	المحافظة على السلام داخل المجلس وحوله من اختصاص رئيسه
١٣٣	١٣٥	حرمة الأماكن المخصصة للأعضاء
١٣٤	١٣٦	واجبات مشاهدي الجلسات
١٣٤	١٣٧	إخراج المخلفين بالنظام
١٣٤	١٣٨	نشر المادتين السابقتين
		الباب التاسع
		في تحديد الصلة بين مجلس النواب وبين مجلس الشيوخ
١٣٤	١٣٩	عدم جواز المناقشة بالمجلسين في مشروع واحد في وقت واحد
١٣٤	١٤٠	إرسال المشروعات المتعدة الى مجلس الشيوخ
١٣٤	١٤١	إجراءات نظر المشروعات الواردة من مجلس الشيوخ
١٣٥	١٤٢	رفع المشروعات المتعدة من المجلسين الى الملك
٣٥	١٤٣	نذب بلتين من المجلسين لتتفق
١٣٥	١٤٤	موعد إعادة النظر في المشروعات المختلف عليها بين المجلسين

الصفحة	المادة	الموضوع
		الباب العاشر
		الميزانية والمحاسبة
١٣٥	١٤٥	تحضير ميزانية المجلس
١٣٥	١٤٦	الاذن بالصرف
١٣٦	١٤٧	الحساب الختامي للمجلس
١٣٦	١٤٨	الاعتمادات الإضافية
١٣٦	١٤٩	اختصاص لجنة المحاسبة
		الباب الحادى عشر
		أحكام متنوعة
١٣٦	١٥٠	الوفود المخلصة للمجلس
١٣٦	١٥١	بلعة الرد على خطبة العرش
١٣٦	١٥٢	استقالة الأعضاء
١٣٦	١٥٣	شارات الأعضاء
١٣٦	١٥٤	حلف اليمين
١٣٧	١٥٦	مضابط الجلسات
١٣٧	١٥٧	موعد تحرير المضابط
١٣٧	١٥٨	تصحيح المضابط
١٣٧	١٥٩	اشراف الرئيس والمكتب على السكرتيرية
١٣٧	١٦٠	لائحة الادارة الداخلية
١٣٨	١٦١	دفتر السكرتيرية

مجلس النواب

اللائحة الداخلية

الباب الأول

في مكتب السن ، والمكتب النهائي ، وتحقيق صحة نيابة الأعضاء

١ - عند افتتاح الجلسة الأولى لكل دور انعقاد عاды لمجلس النواب يشغل كرسي الرئاسة أكبر أعضائه الحاضرين سنا - ويجلس في مقاعد السكرتيرين الأربعة أصغر هؤلاء الحاضرين سنا .

مكتب السن

٢ - يشرع المجلس في أول جلسة عقب تشكيل الهيئة السابقة في انتخاب رئيس ووكيلين وأربعة سكرتيرين وثلاثة مراقبين من الأعضاء . ومن هؤلاء جميعا يتكوّن مكتب المجلس النهائي .

انتخاب
المكتب النهائي

٣ - يجري الانتخاب في الجلسة العلنية وبالتعاقب للرئيس فالوكيلين . ويكون بالأغلبية المطلقة .

ويكون انتخاب السكرتيرين والمراقبين بالأغلبية النسبية .

وانتخاب الوكيلين والسكرتيرين والمراقبين يكون بالقائمة مع مراعاة ما جاء بالمادة (١٠٠) .

٤ - يتولى السكرتيرون بمرافة رئيس السن جمع الأصوات وفرزها . ويعلن الرئيس نتيجة الانتخاب .

٥ - متى تم تشكيل مكتب المجلس النهائي يحيط الرئيس به الملك ومجلس الشيوخ علما .

الاعطاف
بتشكل المكتب

٦ - في حالة تجديد المجلس بالانتخابات العامة يشرع فوراً بعد تشكيل مكتب المجلس النهائي في انتخاب لجنة من خمسة عشر عضواً تحال عليها محاضر عمليات الانتخاب وما يتعلق بها من الأوراق لتحقيق صحة نيابة الأعضاء وفحص الطعون .

وفي غير حالة التجديد تناط هذه المهمة بلجنة يشكلها المجلس بالعدد الذي يراه .

٧ - يكون انتخاب أعضاء هذه اللجنة بالأغلبية النسبية وبطريق الاقتراع بالقائمة . غير أنه لا يسوغ للمضو الواحد أن يكتب في القائمة أسماء أكثر من ثلثي العدد المطلوب لتشكيل اللجنة

٨ - لهذه اللجنة حق سماع من ترى لزوم سماعه وإجراء كل ما تراه موصلاً لكشف الحقيقة .

ولكل عضو من أعضاء المجلس الحق في أن يحضر جلسة اللجنة عند نظرها في صحة انتخابه لإبداء دفاعه بشرط أن ينسحب عند أخذ الآراء ولو كان عضواً بها .

٩ - لا يجوز للحامين من أعضاء المجلس أن يقبلوا توكيلاً من الطاعنين على انتخاب أحد الأعضاء أو من أحد المطعون في انتخابهم في أى عمل من أعمال هذا الطعن سواء أكان يعمل خارج المجلس أم داخله .

١٠ - ترفع اللجنة تقاريرها لرياسة المجلس في ميعاد لا يتجاوز السبعة الأيام من تاريخ إحالة المحاضر عليها . فإذا مضى هذا الميعاد جاز للمجلس أن يفسح فيه بالقدر الذي يراه كافياً لإتمام العمل المتأخر أو أن يحيل هذا العمل على لجنة أخرى يشكلها لهذا الغرض بطريق الانتخاب أيضاً بالعدد الذي يراه وبالشروط والقيود الميينة آنفاً .

١١ - على المجلس تأجيل النظر والمناقشة في كل انتخاب يتضمن تقرير اللجنة طلب إلغائه إلى الجلسة التالية للجلسة التي تلى فيها ذلك التقرير إذا طلب ذلك العضو المطعون في انتخابه .

انتخاب لجنة
الضمون

نظر الطعون
في البينة

عدم جواز توكيل
الأعضاء في أعمال
الطعون

موعد تقديم
تقارير اللجنة

نظر الضمون
في المجلس

١٢ — لكل عضو أن يحضر جلسة المجلس عند نظره في صحة نيابته وله أن يشترك في مناقشاته وأن يقدم أقواله بشرط ألا يسدى رأيه عند أخذ الأصوات .

ولكل عضو حق ابداء رأيه في صحة نيابة غيره ولو لم يكن قد قرر المجلس صحة نيابته .

١٣ — يفصل المجلس في صحة النيابة ويعلن الرئيس أسماء من تقرر صحة نيابتهم من الأعضاء ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات .

١٤ — يتولى الرئيس المحافظة على نظام المجلس وأمنه ولقت النظر لمراعاة اللائحة والاذن بالكلام وتوجيه الأسئلة وإعلان ما يصدره المجلس من القرارات والأمر بحج أقوال كل عضو لم يؤذن له بالكلام من محضر الجلسة . وهو الذى يمثل المجلس ويتكلم باسمه وطبقا لأرادته ويدر المناقشات فى المجلس فيحدد موضوعها ويرد الكلام اليه . فإذا أراد أن يشترك فى المناقشة تخفى عن كرمى الرئاسة ولا يعود اليه حتى تنتهى . وبالجملة يقوم بغير ذلك من الأعمال التى هى من اختصاصه بمقتضى هذه اللائحة .

اختصاصات
الرئيس

١٥ — يقوم السكرتيرون الناشئون بتحرير محاضر الجلسات السرية ويراقبون تحرير غيرها من محاضر الجلسات ويتولون امضاءها وقراءة ما يطلب منهم قراءته من المحاضر وغيرها من الأوراق ويقبلون أسماء من يطلب الاذن بالكلام ويقومون بجمع الأصوات وفوزها بمراقبة الرئيس والوكيلين ورصد آراء الأعضاء وكل تنبيه صادر بالمحافظة على النظام وغير ذلك مما يدخل فى اختصاصهم بمقتضى هذه اللائحة .

اختصاصات
السكرتيرين

١٦ — يقوم المراقبون بتحضير ميزانية المجلس ويتولون الاذن بالصرف وفقا للسادة (١٤٦) من هذه اللائحة ويتمهدون أثناء انعقاد الجلسة ملازمة عمال المجلس للأماكن المخصصة لهم ويشرفون على دقة تنفيذ أوامر الرئيس المتعلقة بحفظ النظام ويؤدون غير ذلك من الأعمال التى تكون من اختصاصهم بمقتضى هذه اللائحة .

اختصاصات
المراقبين

١٧ - يبقى أعضاء المكتب في مناصبهم مدة دور الانعقاد العادى الذى تم فيه انتخابهم ويحتفظون بها فيما يليه من أدوار الاعقاد غير العادية ولا تتحل عنهم إلا بافتتاح الدور العادى الجديد .

١٨ - إذا تغيب الرئيس يقوم مقامه أحد الوكيلين بالتناوب فإذا غاب الاثنان كانت الرئاسة لأكبر الأعضاء الحاضرين سنا .

خلف الرئيس
والسكرتيرين
في غيابهم

وعند تغيب أحد السكرتيرين النائبين ، للرئيس أن يدعو أصغر الأعضاء الحاضرين سنا ليحل محله .

عدم جواز الجمع
بين وظائف
المكتب وبين
الوزارة أو عضوية
لجنة المحاسبة

١٩ - لا يجوز الجمع بين الوزارة وبين احدى وظائف مكتب المجلس بجميع أنواعها ولا يسوغ انتخاب أحد أعضاء المكتب عضوا في لجنة المحاسبة .

الباب الثانى

نظام الجلسات

٢٠ - يفتتح الرئيس الجلسة ويعلن انتهاءها بعد موافقة المجلس .

أيام الاجتماع

٢١ - معلقة :

”يجتمع المجلس في أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس من كل أسبوع ويتبدئ الاجتماع في الساعة الخامسة بعد الظهر إلا اذا قرر المجلس غير ذلك“ (١)

افتتاح الجلسة

٢٢ - توضع تحت تصرف الأعضاء قبل موعد افتتاح الجلسة بنصف ساعة دفاتر حضور يوقعون عليها متى حضروا ومتى حل موعد الافتتاح يطلع الرئيس على الدفاتر فإذا تبين أن العدد القانونى لم يتكامل فله أن يؤخر فتح الجلسة نصف ساعة فإذا لم يتكامل العدد حينئذ يؤجل الرئيس عقد الجلسة الى أول يوم يصح فيه اجتماع المجلس .

(١) قرار المجلس فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦

٢٣ — معقولة :

” إذا تكامل العدد القانوني يفتح الرئيس الجلسة وتبلى في ابتدائها أسماء المعتذرين من الأعضاء وطالبي الإجازات وكذلك الغائبين من الجلسة الماضية بدون اذن ، ثم يستفهم الرئيس عما إذا كان هناك اعتراض على مضبطة الجلسة كالمبين في المادة (١٥٨) وبعد اعتمادها من المجلس يوقع عليها رئيس الجلسة وسكرتيرها النائب “ (١) .

تلاوة الأسماء.
والتمديد على
المضبطة

٢٤ — حذف (٢) .

٢٥ — قبل البدء في الأعمال يخبر الرئيس المجلس بما ورد عليه من المكاتبات وتقارير اللجان وغير ذلك من الأوراق .

إشارة الرئيس
إلى المكاتبات
والتقارير الواردة

٢٦ — يقيد السكرتيرون الناشئون طلبات الاذن بالكلام بترتيب طلبها غير أنه في حالة طلب الاذن بالكلام على مشروع قانون لا يجوز قيد أى طلب من هذا القبيل قبل ايداع التقرير الخاص بذلك المشروع وكذلك يكون الحال في كل رغبة يعمل فيها تقرير .

طلب الاذن
بالكلام

٢٧ — لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتكلم إلا اذا قيد طلبه أو استأذن الرئيس وهو في مكانه وأذن له . وليس للرئيس أن يمنع احدا من التكلم لغير سبب قانوني وعند الخلاف على ذلك يؤخذ رأى المجلس .

عدم جواز
الكلام إلا بأذن

٢٨ — يعطى الاذن بترتيب الأسبقية في الطلب الأول فالأول وهكذا ولا يعدل عن هذا النظام إلا اذا كان الفرض الكلام لتأييد الاقتراحات المطروحة للبحث أو تعديلها أو المعارضة فيها فعندئذ يعطى الاذن بالتداول لأول من طلبه من مؤيدي الاقتراح فلأول طالب من مقترحي تعديله ثم لأول المعارضين فيه ويتكرر ذلك بصرف النظر عن ترتيب الطلبات .

ترتيب المتكلمين

وعلى كل حال فالوزراء والمقرون غير مقيدين بهذا الترتيب فان لم داما الحق في أن تسمع أقوالهم أثناء المناقشة كلما طلبوا ذلك .

(١) قرار المجلس في ٢٠ نوفمبر ١٩٢٦

(٢) قرار المجلس في ٩ يونيو سنة ١٩٢٨

الماتل ذات
الأولية

٢٩ — يؤذن دائما في الكلام في الأحوال الآتية :

(١) إبداء الدفع بعدم المناقشة .

(٢) طلب التأجيل .

(٣) لإرجاء النظر في الموضوع المطروح للبحث الى ما بعد

الفصل في موضوع آخر يجب البت فيه أولا .

(٤) الرد على قول يتعلق بشخص طالب الكلام .

(٥) لفت النظر إلى مراعاة أحكام اللائحة .

ولكل هذه الطلبات أولوية على الموضوع الأصلي يترتب عليها إيقاف المناقشة في الموضوع حتى يتم الاقتراع عليها . ولا يسوغ مع ذلك أن يطلب الاذن بالكلام في هذه الأحوال الا بعد أن يتم الخطيب مقاله .

توجيه الكلام

٣٠ — لا يجوز توجيه الكلام إلا للرئيس أو للجلس .

الارتجال والتلاوة

٣١ — يتكلم الأعضاء وقوفا من مكانهم أو من المنبر . ولا تجوز التلاوة إلا في التقارير ونصوص الاقتراحات والتعديلات وكل ما يستأنس به من الأوراق وتلى من المنبر .

التكلم عقب
الحكومة

٣٢ — لكل عضو الحق دائما في أن يتكلم عقب المتكلم عن الحكومة .

حدود الكلام
والمحافظة على
النظام

٣٣ — معذلة :

” لا يسوغ مطلقا مقاطعة المتكلم ولا الخوض في الشخصيات ولا إسناد أمور شائنة بسوء القصد ولا ارتكاب أى أمر من شأنه أن يخل بالنظام “ (١) .

٣٤ — اذا تراءى للرئيس أن مشروعا أو رغبة لم يكن من اختصاص المجلس نظره نبه على مقدمه بعدم التكلم فيه فان لم يمتنع عن الكلام فصل المجلس في وجوب امتناعه أو علمه .

٣٥ — لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتكلم أكثر من ثلاث مرات في مسألة واحدة .

(١) قرار المجلس في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٨

جرائم الإخلال
بالنظام أو الخروج
من حدود
الكلام

٣٦ — معقبة :

”كل متكلم لم يحافظ على نظام الكلام المبين آتفا وكل عضو ارتكب لأحدى المخالفات المنصوص عليها في المادة (٣٣) يناديه الرئيس باسمه ويذبه إلى المحافظة على النظام .

وللرئيس — إذا اقتضى الحال — أن يمنع من الكلام لعرض الأمر على المجلس ليفصل في شأن حرمانه من الكلام مدة الجلسة .

و يفصل المجلس بعد سماع أقوال العضو فإذا أنب يسمح له بالاستمرار في الكلام أو يوقع أحد الجزاءات التالية بناء على اقتراح الرئيس :

(أولا) منعه من الكلام بقية الجلسة .

(ثانيا) إخراجة من الجلسة وحرمانه من الاشتراك في بقية أعمالها .

(ثالثا) حرمانه من الاشتراك في أعمال المجلس مدة لا تزيد على شهر .

فإذا عاد العضو الذي توقع عليه الجزاء الأخير إلى الإخلال بالنظام في نفس الدورة فللمجلس عند الاقتضاء بناء على اقتراح الرئيس أن يقرر حرمانه من الاشتراك في أعمال المجلس لمدة لا تزيد على شهرين .

ويترتب على قرار الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس قطع نصف المكافأة عن تلك المدة وإعلان ملخص قرار المجلس في الدائرة الانتخابية التي يمثلها العضو “ (١) .

٣٧ — معقبة :

”يصدر قرار المجلس بعد سماع أقوال العضو في نفس الجلسة التي وقعت فيها المخالفة أو في جلسة مقبلة .

وللرئيس أن يتخذ من الوسائل ما يكفل تنفيذ القرار “ (١) .

(١) قرار المجلس في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٨

٣٨ - يجب على المتكلم ألا يكرر أقوال غيره من الأعضاء وألا يخرج عن الموضوع المطروح للبحث ولا عما يؤيد رأيه فيه فإذا حاد عن شيء من ذلك لفت الرئيس نظره .

عدم جواز التكرار
والمخرج عن
الموضوع

فإذا لفت الرئيس المتكلم الى شيء مما تقدم مرتين في جلسة واحدة، ثم استمر على ما أوجب لفته فللرئيس أن يأخذ رأى المجلس في منعه بقية الجلسة من الكلام في الموضوع الذى لفته لأجله ويصدر القرار في ذلك بدون مناقشة .

٣٩ - معجلة :

الانحراج من
الجلسة والحرمان
من الاشتراك
في أعمال المجلس

”يجوز للمجلس بناء على طلب الرئيس أن يقرر انحراج كل عضو تقرر منعه من الكلام ولم يتمتع من قاعة الجلسات ، ويترتب على هذا القرار الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس في بقية الجلسة التي ينطق به فيها“ (١) .

٤ - حذفت (١) .

٤١ - إذا لم يمثل العضو للدعوة التي يوجهها اليه الرئيس للمخرج من المجلس توقف الجلسة أو ترفع وفي هذه الحالة يمتد الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس من تلقاء نفسه الى الجلسات الثلاث التالية للجلسة التي صدر فيها القرار المذكور .

وللرئيس أن يتخذ من الوسائل ما يكفى لتنفيذ قرار المجلس .

٤٢ - معجلة :

”للعضو الذى حرم من الاشتراك في الأعمال بمقتضى المادة السابقة أن يطلب إيقاف حكمها ابتداء من اليوم التالى ليوم حرمانه ، بأن يقرر كتابة «بأنه يأسف على عدم احترام قرار المجلس» وللجلس أن يقرر ما يراه“ (١) .

٤٣ - لا يسرى حكم المادة السابقة على العضو الذى يتقرر انحراجه وفقا للمادة (٤١) للمرة الثالثة في دور انعقاد واحد وفي هذه الحالة يمتد زمان الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس الى الجلسات الثماني التالية للجلسة التي صدر فيها القرار الأخير .

٤٤ — إذا اختل النظام ولم يتمكن الرئيس من إعادته أعلن عزمه على إيقاف الجلسة فإن لم يعد النظام يوقفها مدة لا تزيد على نصف ساعة فإذا استمر الاختلال بالنظام بعد إعادة الجلسة أجلها الرئيس الى اليوم التالى الذى يصح فيه عقد الجلسات .

رفع الجلسات
عند اضطراب
النظام

٤٥ — جلسات المجلس علنية على أنه يتعقد بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من أعضائه على الأقل ويقدم الطلب كتابة للرياسة ثم يقرر المجلس بعد اخراج من تصرح لهم بالدخول ما اذا كانت المناقشة فى الموضوع المطروح امامه تجرى فى جلسة علنية أم لا . ويصدر هذا القرار بعد مناقشة يشترك فيها على الأكثر اثنان من مؤيدى السرية واثنان من المعارضين فيها . وتدرج أسماء الموقعين على الطلب بحضور الجلسة .

الجلسات السرية

٤٦ — ليس لأحد من موظفى المجلس حضور الجلسات السرية إلا إذا قرر المجلس غير ذلك

٤٧ — يجوز للمجلس أن يقرر عدم تحرير محاضر لجلساته السرية ويجوز له — إن عمل لها محاضر — أن يمنع غير الأعضاء من الاطلاع عليها .

محاضر الجلسات
السرية

٤٨ — يقوم بتحرير محاضر الجلسات السرية أحد السكرتيرين النائبين وتحرر هذه المحاضر وتتل فى نفس الجلسة .

٤٩ — متى زال السبب الذى ترتب عليه عقد المجلس بهيئة سرية يستشير الرئيس فى العودة الى الانعقاد علانية .

عودة الجلسة
علنية

٥٠ — لا يجوز لأحد من الأعضاء أن ينصرف نهائيا من المجلس حال انعقاد الجلسة إلا باذن من الرئيس .

عدم جواز
الانصراف من
الجلسة إلا باذن

٥١ — اذا طلب أحد الأعضاء اقفال باب المناقشة وأيده فى ذلك عشرون عضوا على الأقل يستشير الرئيس المجلس .

اقفال المناقشة

فاذا عارض أحد فى الطلب يسمع الرئيس بالكلام لواحد من الأعضاء لمعارضين ثم واحد من مؤيدى اقفال باب المناقشة وبعد ذلك يؤخذ رأى المجلس فى انتهاء المناقشة أو الاستمرار فيها ، فاذا قرر انهاؤها تؤخذ الآراء على أصل الموضوع ولا استمرت المناقشة .

العودة للناقشة
في مسألة أخذ
فيها الرأي

٥٢ — العودة للناقشة في موضوع أخذت الآراء عنه لا تكون إلا بقرار من المجلس وعلى من يريد العودة للناقشة أن يقدم طلبا كتابيا بذلك للرياسة في الجلسة التي حصلت فيها المناقشة الأولى ميتا به الأسباب، فيعرضه الرئيس على المجلس ليقرر فيه ما يراه في نفس الجلسة بعد الانتهاء من جدول الأعمال .

اعلان جدول
أعمال الجلسة
المقبلة

٥٣ — قبل انتهاء كل جلسة يعلن الرئيس يوم انعقاد الجلسة المقبلة والأعمال التي تنظر فيها .
يعلن جدول الأعمال على اللوحة المعدة لهذا الغرض بمقر المجلس وبالجريدة الرسمية ويخطر الرئيس الأعضاء الغائبين بميعاد الجلسة الآتية وبيان أعمالها .

الباب الثالث

الفصل الاول — في اللجان

اللجان المستديرة

٥٤ — معدلة (١) :

” في مبدأ انعقاد كل دور عادي ينقسم المجلس الى ست عشرة لجنة أصلية بالطريقة الآتية :

يتقدم من أعضاء المجلس عند الشروع في تشكيل كل لجنة وبالتالي من يأنس في نفسه ميلا للاشتغال بها فاذا زاد عدد المتقدمين عن العدد المحدد باللائحة ينتخب المجلس من بينهم العدد اللازم وإذا قصص ينتخب الباقي .

وهذه اللجان هي :

(١) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالشؤون الداخلية (وعدد أعضائها ٢١) (٢) .

(٢) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالمالية (وعدد أعضائها ٢١) .

(١) قرار المجلس في ٢٥ مايو ١٩٣٦

(٢) قرار المجلس في ١٥ يناير ١٩٣٠

- (٣) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالحقانية (وعدد أعضائها ١٩) ^(١) .
- (٤) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالمعارف (وعدد أعضائها ١٩) ^(١) .
- (٥) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالأشغال (وعدد أعضائها ١٩) ^(١) .
- (٦) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالحربية والبحرية والطيران والسودان (وعدد أعضائها ١٩) ^(١) .
- (٧) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالخارجية (وعدد أعضائها ١٩) ^(١) .
- (٨) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالمواصلات (وعدد أعضائها ١٩) ^(١) .
- (٩) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالاقواق والمعاهد الدينية (وعدد أعضائها ١٩) ^(١) .
- (١٠) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالزراعة والتعاون (وعدد أعضائها ٣١) ^(٢) .
- (١١) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالصحة (وعدد أعضائها ١٩) ^(٣) .
- (١٢) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالتجارة والصناعة (وعدد أعضائها ١٩) ^(٤) .
- (١٣) لجنة للعمل والشؤون الاجتماعية (وعدد أعضائها ١٩) ^(١) .
- (١٤) لجنة للاقتراحات والعرائض (» » ١٩) ^(١) .
- (١٥) لجنة للشؤون الدستورية (» » ٩) .
- (١٦) لجنة للحاسبة (» » ٧) .
- ويجوز للجلس أن يبين لجانا مخصصة بحسب مقتضى الحال .

(١) قرار المجلس في جلسة ١٨ أبريل سنة ١٩٣٨

(٢) قرار المجلس في ١٥ يناير سنة ١٩٣٠ .

(٣) و (٤) قرار المجلس في ٢٥ مايو سنة ١٩٣٦ وفي ١٨ أبريل سنة ١٩٣٨

٥٥ - انتخاب أعضاء اللجان يكون عند الحاجة بطريق الانتخاب القائمة لكل لجنة . وتكفى فيها الأغلبية النسبية وتنتهى مدة هذه اللجان بافتتاح الدور الجديد ولا يجوز لأحد من أعضاء المجلس أن يكون عضواً في أكثر من لجنة واحدة ما لم تقض الضرورة بانضمامه الى لجنتين .

اللجان الفرعية
ولجنة الميزانية

٥٦ - معقولة :

”لجان أن تشكل من بين أعضائها لجاناً فرعية مؤقتة لدرس بعض مسائل خاصة ، غير أن اللجنة المالية مكلفة في بدء عملها بانتخاب لجنة فرعية يكون عدد أعضائها خمسة عشر وتختص بدرس الميزانية والحساب الختامى للإدارة المالية وتقديم أعمالها لها“ (١) .

انتخاب رؤساء
وسكرتيرى اللجان

٥٧ - تنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيساً وسكرتيراً فإذا تغيب أحدهما أو كلاهما تنتخب اللجنة غيره أو غيرها بصفة مؤقتة ، ويقوم بأعمال سكرتيرية اللجنة السكرتير المنتخب منها بمعاونة واحد أو أكثر من موظفى المجلس . يكون كل من وكلى المجلس رئيساً للجنة التى هو عضو فيها .

سرية جلسات
اللجان ونصائها

٥٨ - معقولة :

”جلسات اللجان تكون سرية ولا تصبح قراراتها صحيحة إلا بحضور ثلث أعضائها ما عدا للجنة الداخلية والزراعة والتعاون فتكون قرارات كل منهما صحيحة إذا حضرها خمسة أعضاء“ (٢) .

محاضر اللجان

٥٩ - يحور لكل جلسة من جلسات اللجان محضر تدون فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين وملخص المناقشات ونص القرارات ويوقع عليه من رئيس اللجنة وسكرتيرها .

مقرر اللجان

٦٠ - تنتخب كل لجنة فى كل مشروع أو اقتراح عضواً مقرباً يبين نتيجة أعمالها للمجلس .

موعد تقديم
التقارير

٦١ - على كل لجنة أن ترفع الى مكتب المجلس تقريراً عن كل مشروع أو اقتراح يحال عليها فى مدة لا تتجاوز شهراً إلا اذا قرر المجلس غير ذلك فإذا مضى الميعاد المحدد من غير أن يقدم التقرير كان لوضع المشروع أو الاقتراح أن يطلب من المجلس إحالته على لجنة أخرى .

(١) قرار المجلس فى ٢ مايو ١٩٢٨ (٢) قرار المجلس فى ١٥ يناير ١٩٣٠

وللمجلس عند ذلك أن يمدد الأجل بالقدر الذى يراه كافيا لإنجاز العمل أو أن يحيل المشروع أو الاقتراح على لجنة أخرى يختارها .

٦٢ — يقدم تقرير اللجنة الى مكتب المجلس ، والمكتب يجيز المجلس به فى أول جلسة ويكون هذا التقرير شاملا للأراء المختلفة وملخص الأسباب التى بنيت عليها ، وناسا على رأى الأغلبية الذى اعتمدته اللجنة ، ومشيرا إلى التعديلات التى تكون قد تقدمت اليها من أعضاء المجلس الذين لم يكونوا من أعضائها .

٦٣ — تقرير اللجنة ونص المشروع أو الاقتراح يطبع ويوزع على أعضاء المجلس قبل الجلسة المذكورة بثمان وأربعين ساعة على الأقل .

٦٤ — كل عضو إذا له رأى أو تعديل فى مشروع أو اقتراح محوّل على لجنة لم يكن من أعضائها يبعث به كتابة للرياسة لاحتائه عليها .

٦٥ — للجان أن تطالب استدعاء الوزير ذى الشأن أو مقدم الاقتراح ولكل منهما الحق فى حضور جلساتها والاشتراك فى المناقشة بدون أن يكون له رأى محدود متى طلب ذلك من اللجنة ، وللوزير أن يستصحب معه أو ينيب عنه أحد كبار موظفى وزارته .

٦٦ — للجان ولأى عضو من أعضاء المجلس أن يطلب بواسطة مكتب المجلس من أية مصلحة أميرية أوراقا أو معلومات أو إيضاحات تختص بالمشروعات المعروضة عليها .

٦٧ — يبعث مكتب المجلس للجان جميع الأوراق المتعلقة بالموضوعات المعروضة عليها . ولأعضاء المجلس أن يطلّوا على الأوراق المقدمة للجان بدون ثقلها . ولم اذا شاعوا أن ينقلوا صوراً من الأوراق التى يريدون الحصول عليها بحيث لا يترتب على ذلك فى الحالتين تعطيل أعمال اللجنة .

٦٨ — لكل عضو حق الحضور فى جلسات اللجان التى لم يكن من أعضائها بشرط ألا يتدخل فى المناقشة ولا يبدى ملاحظة ما .

مضمون التقارير

طبع التقارير وتوزيعها

إبداء الأعضاء آراءهم فى المشروعات المحالة على اللجان

استدعاء اللجنة الوزير أو مقدم الاقتراح

حق اللجان والأعضاء فى طلب أوراق أو معلومات من المصالح الأميرية

حق الأعضاء فى حضور جلسات اللجان

٦٩ — تسرى القواعد المقررة في المواد (٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦٢ إجراءات لجنة الطعون
٦٣ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨) مع عدم الإخلال بما تقرر بالمادة الثامنة من هذه
اللائحة على لجنة الطعون وتحقيق صحة نيابة أعضاء المجلس فضلا عما تقرر من
الأحكام بشأنها في المادة السادسة .

الفصل الثاني

مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة

- ٧٠ — يخبر الرئيس المجلس في أول جلسة بالمشروعات الواردة من الحكومة لتحال على اللجنة المختصة .
ويحوز للجلس أن يقرر تلاوة المشروع قبل إحالته عليها .
٧١ — تطبع هذه المشروعات والمذكرات الإيضاحية الخاصة بها وتوزع على الأعضاء .
إحالة المشروعات على اللجنة المختصة
طبع المشروعات وتوزع عليها

الفصل الثالث

في الاقتراحات المقدمة من أعضاء المجلس بمشروعات قوانين أو رغبات

- ٧٢ — كل اقتراح برغبة أو مشروع قانون حضره أحد أعضاء المجلس يقدم لمكتب المجلس بالكتابة ويخبر الرئيس المجلس به في أول جلسة ليحال على لجنة الاقتراحات .
٧٣ — كل اقتراح بمشروع قانون لأحد أعضاء المجلس يجب أن يكون موقعا عليه منه ومصوغا في مواد ومرافقا بمذكرة إيضاحية .
٧٤ — لا يجوز أن يوقع أكثر من عشرة نواب على أى اقتراح بمشروع قانون .
٧٥ — على لجنة الاقتراحات أن تقدم في ظرف خمسة عشر يوما عن كل مشروع قانون أحيل عليها تقريرا مختصرا يجوز النظر فيه أو رفضه . ولها أيضا أن تقترح استعجال النظر فيه . فإذا قرر المجلس جواز النظر فيه أحاله على اللجنة المختصة ، وإن وافق على استعجال النظر أحاله على اللجنة التي يختارها .
صفة اقتراحات القوانين
عدم جواز التوقيع على المشروعات من أكثر من عشرة
موعد تقديم تقرير لجنة الاقتراحات

- ٧٦ — لكل عضو قدم مشروعا أو رغبة أن يسترده ولو كان ذلك أثناء المناقشة فيه الا اذا طلب واحد أو أكثر من الأعضاء استمرار النظر فيه .
- ٧٧ — الرغبات التي يرفضها المجلس لا تصلح إعادة عرضها قبل مضي ثلاثة أشهر .
- استرداد
الاقتراحات
إعادة عرض
الرغبات المرفوضة

الفصل الرابع في مناقشة مشروعات واقتراحات القوانين

- ٧٨ — تبدأ المناقشة بتلاوة تقرير اللجنة ثم يتلى المشروع مادة فمادة أصلا وتعديلا وللعضو المقرر أن يقدم إيضاحات اذا اقتضى الحال ذلك .
- ٧٩ — لا يصح قرار المجلس في مشروعات واقتراحات القوانين التي تتكون من مادتين فأكثر الا بعد المداولة فيها مداولتين منفصلتين .
- ٨٠ — المداولة الأولى تجري بحيث ومناقشة موضوع المشروعات والاقتراحات اجمالا ثم يؤخذ الرأي في الانتقال الى مناقشة موادها على وجه التفصيل فاذا تقرر ذلك شرع المجلس في الحال في مناقشة المشروعات والاقتراحات مادة فمادة أصلا وتعديلا ثم يؤخذ الرأي في اجراء المداولة الثانية فاذا تقرر حدد لها جلسة بمرور لا يقل عن ثلاثة أيام والا فيبعد ذلك رفضا للمشروع أو الاقتراح .
- ٨١ — تقتصر المداولة الثانية على تلاوة نصوص المشروع والاقتراحات وما يتعلق بها من التعديلات وأخذ الرأي عليها مادة فمادة ثم على المجموع .
- ٨٢ — يجب تقديم كل تعديل بالكتابة الى رئاسة المجلس .
- ٨٣ — ما يقدم من التعديلات في الجلسة أثناء المداولة الأولى يحال حتما على اللجنة التي فحصت المشروع أو الاقتراح كلما طلب ذلك مقررها .
- ٨٤ — يحيل الرئيس كل تعديل يقدم له قبل الجلسة المحددة للمداولة الأولى أو الثانية على اللجنة المختصة .
- تلاوة تقرير اللجنة
والمشروع
عدد مرات
المداولة
المداولة الأولى
المداولة الثانية
التعديلات
التعديلات المقدمة
أثناء المداولة
الأولى
التعديلات المقدمة
في غير الجلسة
والتعديلات
المقدمة أثناء
المداولة الثانية

أما التعديلات التي قدمت أثناء المداولة الثانية فللمجلس بعد سماع
أيضاحات مقدمها وأقوال مقرر اللجنة عنها أن يحيلها على اللجنة أو أن يرفض
النظر فيها .

٨٥ — كلما رأى المجلس إحالة التعديل على اللجنة يؤجل نظر المشروع
أو الاقتراح حتى تنتهى اللجنة من عملها في الأجل الذي يضره لها .

٨٦ — في حالة ما إذا كان المشروع أو الاقتراح عبارة عن مادة واحدة
يكفى بقرائه والمناقشة وأخذ الرأي فيه مرة واحدة .

٨٧ — عند ما يرد للمجلس مشروع قانون بطلب التصديق على معاهدة
بين الحكومة ودولة أجنبية غير مسموح بإدخال تعديل على نصوصها، فله أن
يقبل المعاهدة أو يرفض التصديق عليها أو يؤجل النظر فيها . وفي هذه الحالة
الأخيرة يلتفت المجلس نظر الحكومة الى النصوص التي كانت سبب امتناعه
عن الموافقة على المعاهدة .

الفصل الخامس — أخذ الآراء

٨٨ — لا يجوز للمجلس أن يقرر قرارا الا اذا حضر الجلسة أغلبية
أعضائه ويجب عند أخذ الرأي التحقق من تكامل العدد المطلوب لصحة
اعطاء الرأي .

٨٩ — يقرأ النص الذي ستؤخذ عنه الآراء قبل الشروع في أخذها
مباشرة .

٩٠ — اعطاء الآراء يكون دائما علنا ويحصل بالتصويت شفويا
أو بطريقة القيام والجلوس أو بالناداة على الأعضاء بأصواتهم وبصوت عال .

٩١ — عند الشك في نتيجة أخذ الآراء للمرة الأولى بطريقة القيام
والجلوس يعاد أخذ الرأي بطريقة عكسية . فاذا وجد شك في المرة الثانية
بالتصويت بالقيام
وبالجلوس
بالناداة

وجب حتماً أخذ الآراء بالمناذاة بالاسم ويجب أيضاً المناذرة بالاسم في الأحوال الآتية :

- (١) في الاقتراع على مسألة الثقة .
 - (ب) في الاقتراع على مشروعات القوانين في مجملتها ومجموعها .
 - (ج) إذا طلب ذلك عشرة أعضاء على الأقل .
 - (د) عند الشك في نتيجة أخذ الآراء بالتصويت شفويًا .
- ٩٢ — يعطى الرأى مجرداً من الأسباب ولا تجوز المناقشة ولا إبداء رأى جديد أثناء أخذ الآراء وعقب الانتهاء من أخذ الأصوات يعلن الرئيس النتيجة .
- ٩٣ — لا يسوغ الامتناع عن إعطاء الرأى إلا لأسباب خاصة يبيدها العضو بعد الفراغ من جمع الأصوات وقبل إعلان النتيجة .
- ٩٤ — لكل عضو أعطى رأياً مخالفاً لقرار الأغلبية الحق في أن يعطى رأيه بالكتابة لسكرتير الجلسة النائب مشفوعاً بالأسباب التى يستند عليها لتدوينه بالمحضر .
- ٩٥ — يؤخذ الرأى في التعديلات قبل أخذه في النصوص الأصلية .
- ٩٦ — إذا رفض النص المقدم من اللجنة التى قامت بفحص المشروع أو الاقتراح ينظر فى النص المقدم من الحكومة أو صاحب الاقتراح وتؤخذ عنه الآراء .
- ٩٧ — تحصل التجزئة حتماً فى المواد المتشعبة كلما طلب ذلك .

مجرد الرأى من الأسباب

الامتناع عن التصويت

اثبات رأى الأقلية

ترتيب التصويت على التعديلات والنصوص الأصلية

التجزئة

الفصل السادس — فى الانتخابات

- ٩٨ — تكون الانتخابات دائماً سرية وتحصل إما فردية وإما بالقائمة .
- ٩٩ — تكون الانتخابات بالكيفية الآتية :
- يبين كل عضو اسم الشخص أو الأشخاص الذين يعطيهم صوته فى ورقة خالية من التوقيع، ويلقى بها عند نداء اسمه فى صندوق موضوع أمام الرئيس .

سرية الانتخاب

كيفية الانتخابات

ومتى تم جمع الأوراق يحصر السكرتير النائب الأصوات بمراقبة الرئيس والوكيلين .

١٠٠ — اذا لم يحز أحد الأعضاء الأغلبية المطلقة في الأحوال التي يتحتم فيها الحصول على هذه الأغلبية يعاد الانتخاب بين العضوين اللذين نالا أكثر الأصوات عددا .

فاذا تساوى مع أحدهما أو كليهما واحد أو أكثر من الأعضاء الآخرين أشركوا معها في المرة الثانية .

ويكتفى في هذه الحالة بالأغلبية النسبية، فاذا نال اثنان فأكثر من الأعضاء أصواتا متساوية تكون الأولوية لمن تعينه القرعة .

الباب الرابع

الأسئلة والاستجابات

١٠١ — على العضو الذى يريد توجيه سؤال الى أحد الوزراء أن يكتبه بايجاز ويوقع عليه ويقدمه الى رئيس المجلس والوزير المختص قبل الجلسة التي يريد توجيه السؤال فيها بأربع وعشرين ساعة على الأقل . وعلى الرئيس أن يدرج السؤال بمجدول أعمال تلك الجلسة .

١٠٢ — لا يجوز أن يمضى السؤال أكثر من عضو واحد .

١٠٣ — على الوزير أن يجيب عن السؤال في الجلسة المعنية ، وله أن يؤخر الاجابة لمدة ثمانية أيام الا اذا رأى المجلس اطالتها أو تقصيرها .

١٠٤ — يجيب الوزير عن السؤال في الجلسة المعنية الا اذا طلب السائل أن ترسل اليه الاجابة ، ففي هذه الحالة يرسلها الوزير الى رئيس المجلس ليعتما اليه .

١٠٥ — للعضو الذى وضع السؤال أن يستوضح دون غيره الوزير استيضاح الوزير أو يرد عليه بإيجاز مرة واحدة .

الأغلبية المطلقة
والنسبية
في الانتخابات

موعد تقديم
الأسئلة

امضاء السؤال
من عضو واحد
موعد الاجابة
عن السؤال

الاجابات
الحريرية

استيضاح الوزير

- وقت الإجابة
على الأسئلة
- ١٠٦ — يخصص نصف الساعة الأولى للأسئلة والأجوبة. فإذا بقي بعد ذلك شيء منها يدرج في جدول أعمال الجلسة التالية .
- أسئلة الميزانية
- ١٠٧ — لا تنطبق القواعد السالفة على الأسئلة التي يوجهها الأعضاء للوزراء عند المناقشة في الميزانية، فإن لم أن يوجهوها في الجلسة في أي وقت شاءوا .
- نشر الأسئلة والأجوبة
- ١٠٨ — تنشر الأسئلة والأجوبة عنها تباعا في الجريدة الرسمية .
- تحديد موعد الاستجواب
- ١٠٩ — على المستجوب أن يرسل استجوابه مكتوبا للرئيس . وبعد تلاوته في الجلسة وسماع أقوال الوزير عن أنسب الأوقات للمناقشة في موضوعه يحدد المجلس موعدها بعد ثمانية أيام على الأقل إلا إذا رأى الاستقبال ووافق الوزير .
- موعد الرد على استجوابات الشؤون الداخلية
- ١١٠ — لا يجوز تأجيل المناقشة في الاستجوابات المتعلقة بالأمور الداخلية لأكثر من شهر .
- شرح الاستجواب ومناقشة رد الوزير
- ١١١ — يشرح المستجوب موضوع استجوابه ، وبعد إجابة الوزير يجوز للأعضاء الاشتراك في المناقشة، فإذا لم يقتنع المستجوب ببيانات الوزير يبين للجلسة أسباب عدم اقتناعه، وله ولغيره من الأعضاء عند ذلك أن يطرحوا مسألة الثقة .
- ويحق للوزير أو الوزراء دائما أن يطلبوا تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام في الاقتراع على عدم الثقة بهم .
- أ سبقية الاستجوابات
- ١١٢ — للاستجوابات الأسبقية على سائر المواد المدرجة في جدول الأعمال ما عدا الأسئلة .
- استرداد الاستجوابات
- ١١٣ — يجوز لكل من قدم طلبا بالاستجواب أن يسترده فلا ينظر فيه المجلس إلا إذا طلب ذلك واحد أو أكثر من بقية الأعضاء .

الباب الخامس الاستعجال في النظر

١١٤ — عند تقديم أى اقتراح أو مشروع قانون يجوز لمقدمه أو لأى واحد من الأعضاء طلب الاستعجال في نظره على أن يشفع هذا الطلب ببيان الأسباب المبررة له .

فإذا قرر المجلس الاستعجال وكان الموضوع مشروع قانون يحيله على اللجنة المختصة أو التى يختارها ويكلفها بالنظر فيه قبل سواء من عملها . أما اذا كان اقتراحا برغبة فالمجلس أن ينظر فيه فوراً أو يحيله بالكمية السابقة .

١١٥ — اقتراحات ومشروعات القوانين التى يتقرر الاستعجال فى نظرها تحصل المداولة فيها بمناقشة الاقتراح أو المشروع بجلته ، ثم يؤخذ رأى المجلس فيما اذا كان يرى وجوب المناقشة فى المشروع أو الاقتراح مادة مادة . اذا رفض المجلس المناقشة مادة مادة فان الاقتراح أو المشروع يكون مرفوضاً .

أما اذا قبلها فان المناقشة فيها تحصل فوراً وتتناول كل مادة على حدى كما تناول التعديلات التى يرى ادخالها عليها ، ثم يؤخذ رأى بعد ذلك على التعديلات ، فالمواد مادة مادة ، فعلى المشروع بجلته .

١١٦ — التعديلات أو الإضافات التى يراد ادخالها فى المشروع المطروح للمداولة يجب أن تشفع ببيان موجز بأسبابها ، ويجب حتماً أن تحال على اللجنة المختصة لدراستها اذا طلب ذلك العضو المقرر ، فان لم يطلب حالتها نظر المجلس فيها أو أحالها على اللجنة المختصة .

الباب السادس فى العرائض

١١٧ — العرائض المقدمة للمجلس تقيد فى جدول عام بأرقام متسلسلة حسب تاريخ ورودها مع بيان اسم وعنوان مقدم العريضة وملخص موضوعها . قيد العرائض

١١٨ — يحيل الرئيس العرائض المقيمة في الجمل على لجنة العرائض .

١١٩ — لكل عضو الحق في الاطلاع على أية عريضة متى طلب ذلك من رئيس لجنة العرائض .

١٢٠ — تفحص اللجنة العرائض وتعيد لها لرئيس المجلس مينة :

(١) ما يجب إرساله منها إلى أحد الوزراء .

(٢) وما يكون منها متعلقا بمشروع أو اقتراح محال على لجنة فترى وجوب إرساله إليها .

(٣) وما ينبغي رفضه منها .

١٢١ — يعرض الرئيس رأى اللجنة على المجلس للفصل فيه .

١٢٢ — يجبر الوزراء المجلس بما تم في العرائض التي بعثها اليهم كتاب طلب منهم ذلك في مدة لا تتجاوز الشهرين إلا اذا قرر المجلس أجلا أقصر .

١٢٣ — على اللجان أن تشير في تقاريرها الى العرائض المحالة عليها .

١٢٤ — يرسل رئيس المجلس الى مقدم العريضة بياناً بما تم في أمرها .

١٢٥ — لا يلتفت الى العرائض الغفل من الامضاء والحالية من عنوان مقدمها .

أمانة العرائض
على اللجنة

حق الأعضاء
في الاطلاع
على العرائض

مهمة لجنة العرائض

العرائض أمام
المجلس

اجابات الوزراء
على العرائض

اشارة تقارير
اللجان الى العرائض

اخطار مقدم
العريضة

العرائض الغفل

الباب السابع

في الإجازات

١٢٦ — ليس لأى عضو أن يتغيب إلا باذن من مكتب المجلس .

١٢٧ — على المكتب أن يصدر قراره في طلب الإجازة فوراً وأن يبلغه الى الطالب في يوم صدوره .

١٢٨ — على المكتب أن يحيط المجلس علماً بقراراته في هذا الشأن .

النياب باذن
من المكتب

اصدار القرار
فوراً واخطار

المجلس به

- ١٢٩ — لكل عضو رفض طلبه أن يرجع الى المجلس ليقرر ما يراه
حق العضو في ذلك .
الرجوع الى المجلس
- ١٣٠ — لا يجوز طلب الإجازة لمدة غير معينة.
توقيت الاجازات
- ١٣١ — متى تغيب العضو عن حضور الجلسات بدون اذن أو لم
يحضر بعد مضي المدة المصرح له بها يعتبر متنازلاً عن حقه في المكافأة مدة
الغياب .
التغيب بلا إذن
- ١٣٢ — كل عضو تأخر عن ميعاد انعقاد الجلسات أكثر من نصف
ساعة ، أو تغيب بدون اذن في أثناء أخذ الآراء ، أو لم يشترك في أعمال اللجان
المنتخب فيها وتكرر منه ذلك في خمس جلسات متوالية يعلن عن غيابه بمقرر
دائرة انتخابه .
التأخر عن موعد
افتتاح الجلسة
- ١٣٣ — يقوم المراقبون بملاحظة الغياب والاحاطة به ، ولكل عضو
الحق في أن يبين لمكتب المجلس أسباب غيابه ، فان قرر المكتب أن
الأسباب التي أبدت لا تبرر الغياب ، ينشر في الجريدة الرسمية أن العضو
غاب بغير اذن .
ملاحظة
الغياب

الباب الثامن

المحافظة على السلام والنظام في المجلس

- ١٣٤ — المحافظة على السلام داخل المجلس وحوله وعلى النظام فيه
من اختصاصه وحده ويقوم بها الرئيس باسم المجلس بمساعدة المراقبين .
المحافظة على
السلام داخل
المجلس وحوله
من اختصاص
رئيسه
- ١٣٥ — لا يسوغ لأحد الدخول لأى سبب كان في الأمكنة المخصصة
للاعضاء وقت اجتماع المجلس علنا موظفيه والمستخدمين المكلفين بتأدية
خدمة فيه .
حرمة الاماكن
المخصصة للاعضاء

- ١٣٦ — يجب على من يرخص لهم بالدخول في المكان المعد لذلك أن يلازموا السكون التام مدة انعقاد الجلسات ، وأن يظلوا جالسين ، وألا يظهروا علامات استحسان أو استهجان ، وأن يراعوا الملاحظات التي يبدونها لهم المكلفون بحفظ النظام .
- ١٣٧ — كل من يقع منه تشويش من هؤلاء الأشخاص يكلف بالخروج ، فان لم يمثل فليرئيس أن يأمر بإخراجه وتسليمه للجهة المختصة اذا اقتضى الحال .
- ١٣٨ — تطبع المادتان (١٣٦ و ١٣٧) وتلصقان على كل باب من أبواب المكان المخصص للجمهور .
- واجبات مشاهدي
الجلسات
- انتراج المظنين
بالنظام
- نشر المادتين
السابقتين

الباب التاسع

في تحديد الصلة بين مجلس النواب وبين مجلس الشيوخ

- ١٣٩ — اذا تقدم لكل من مجلس النواب والشيوخ اقتراح أو مشروع قانون عن موضوع واحد ، وكانت المناقشة فيه قد بدأت في مجلس الشيوخ فهذا الاقتراح أو المشروع لا يدرج في جدول أعمال مجلس النواب إلا بعد صدور قرار نهائي بشأنه من مجلس الشيوخ .
- ١٤٠ — كل مشروع قانون يقرره مجلس النواب يبعث به رئيسه الى رئيس مجلس الشيوخ وفي الوقت عينه يحظر الوزير المختص .
- ١٤١ — مشروعات القوانين التي يقررها مجلس الشيوخ ويبعث بها الى رئيس مجلس النواب يتبع في نظرها أمام هذا المجلس نفس الاجراءات التي تتبع في شأن مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة .
- وانذا كان مجلس الشيوخ قد قرر نظرها بطريق الاستعجال وجب أن يؤخذ رأي مجلس النواب في مسألة استعجالها .
- عدم جواز
المناقشة بالمجلسين
في مشروع واحد
في وقت واحد
- ارسال المشروعات
المقدمة الى مجلس
الشيوخ
- اجراءات نظر
المشروعات الواردة
من مجلس الشيوخ

١٤٢ — إذا وافق مجلس النواب بلا تعديل على مشروع قانون مقدم من الحكومة أو من أحد الأعضاء سبق لمجلس الشيوخ تقريره فريث مجلس النواب يرفع هذا المشروع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك بواسطة الوزير المختص.

١٤٣ — إذا أدخل مجلس الشيوخ تصديلاً في مشروع قانون قرره مجلس النواب ، فلهذا المجلس الأخير أن يقرر بناء على اقتراح أحد أعضائه ندب لجنة من قبله للاجتماع مع لجنة من مجلس الشيوخ للاتفاق على نصوص تقبلها المجلسان .

ولمجلس النواب في هذه الحالة أن يندب لهذه المهمة نفس اللجنة التي سبق لها فحص المشروع أو أن يعين لهذا الغرض لجنة جديدة .

فإذا اتفقت المجلسان على نص ، فاللجنة المندوبة من قبل مجلس النواب ترفع له تقريراً عن ذلك وتحصل المناقشة في المجلس على النص الجديد .

١٤٤ — إذا رفض مجلس النواب اقتراح ندب لجنة من قبله للاجتماع مع لجنة من قبل مجلس الشيوخ ، أو لم تتفق المجلسان ، أو أصر مجلس النواب على قراره الأول ، أو رفض مجلس الشيوخ المشروع الذي كان قد قرره مجلس النواب ، فلا يجوز للمجلس نظره من جديد قبل مضي شهر على الأقل من يوم عدم اتفاق المجلسين ، أو صدور قراره في هذا الشأن ، أو تبلغ قرار مجلس الشيوخ القاضي بالرفض إليه .

الباب العاشر

الميزانية والمحاسبة

١٤٥ — يقوم المراقبون بتحضير ميزانية المجلس وتسول لجنة المحاسبة درسها وفحص أرقامها وكتابة بيان بنتيجة أعمالها ترفعه للمجلس .

١٤٦ — يتولى الصرف المراقب الذي يندبه مكتب المجلس لذلك وتبين لأداة الإدارة الداخلية الأوضاع والشروط التي يجب استيفاؤها لإمكان الصرف بموجبها .

رفع المشروعات
المتقدمة من
المجلسين إلى الملك

ندب بلتين
من المجلسين
توفيق

موعد إعادة النظر
في المشروعات
المختلف عليها
بين المجلسين

تحضير ميزانية
المجلس

الإذن بالصرف

- ١٤٧ — يقدم المراقبون في آخر كل سنة مالية حسابها الختامى الى لجنة المحاسبة لفحصه ومراجعته ورفع تقرير للجلس عنه . الحساب الختامى للجلس
- ١٤٨ — اذا لم تف المبالغ التى تقررت فى الميزانية لسد التفقات وجب على المراقبين أن يقدموا للجنة المحاسبة بياا بالمبالغ المطلوبة لترفع تقريراً عنها للاعتادات الاضافية للجلس لينظر فيها .
- ١٤٩ — تختص لجنة المحاسبة بمجرد أبحاث المجلس ومعلقاته وغير ذلك من الأعمال التى تكون من اختصاصها بمقتضى لأئحة الادارة الداخلية . اختصاص لجنة المحاسبة

الباب الحادى عشر

أحكام متنوعة

- ١٥٠ — ينتخب المجلس عند الحاجة من بين أعضائه وفداً يمثله ويحدد المجلس عدد أعضائه . الوفود المثلة للجلس
- ويجب أن يكون الرئيس أو أحد الوكيلين ضمن الوفد .
- وتكون الرئاسة دائماً للرئيس أو للوكيل الذى يحل محله وهو الذى يتكلم باسم المجلس .
- واذا دعت الحاجة لتمثيل المجلس فى الفترة الواقعة بين دورى انعقاد قام بذلك مكتب المجلس .
- ١٥١ — تضع مشروع الكتاب المتضمن لجواب المجلس على خطبة العرش لجنة تشكل من سبعة أعضاء ينتخبهم المجلس لعرضه عليه ويجب اثبات الصيغة التى يقرها فى محضر الجلسة . لجنة الرد على خطبة العرش
- ١٥٢ — كل عضو يريد الاستقالة يقدمها الى رئيس المجلس ، وهو يخطر وزير الداخلية بقبولها . استقالة الأعضاء
- ١٥٣ — تعمل شارات خاصة يحملها أعضاء المجلس . شارات الأعضاء
- ١٥٤ — يقسم الأعضاء اليمين فى أول اجتماع للجلس يحضرونه بعد انتخابهم ولو لم يكن قد فصل فى صحة نياتهم . حلف اليمين

١٥٥ — حذفت (١) .

١٥٦ — تحريرة باشراف السكرتيرين الناشين مضبطة لجميع أعمال كل
جلسة تحتوي على تفصيل ما تلى من المذكرات والمشروعات والاقتراحات
وما حصل من المناقشات والآراء وما صدر من القرارات لنشره في ملحق
للجريدة الرسمية بالعربية في آخر اليوم الثالث من تاريخ الجلسة وبالفرنسية
في اقرب وقت .

أسماء الأعضاء في كل اقتراح بالنداء بالاسم تكتب في آخر المضبطة مع
بيان رأى كل واحد منهم وكذلك يدرج به أسماء الأعضاء الغائين .

موعد تحرير
المضابط

١٥٧ — معئلة :

”يجب تحرير المضبطة وارسالها للأعضاء بحيث تصل اليهم قبل الجلسة
التالية“ (١) .

تصحيح المضابط

١٥٨ — معئلة :

”لكل عضو تكلم في الجلسة أن يطلب من السكرتيرين الناشين تصحيح
أقواله في المضبطة ، ويحصل التصحيح متى وافق عليه مكتب المجلس ،
فان لم تحصل الموافقة وجب أن يدون في ذيل المضبطة ما يشير الى هذا
الطلب ، وله أيضا ولكل عضو كان حاضرا في الجلسة الحق في أن يطلب
من المجلس اجراء ما يراه من التصحيح بشرط ابداء ذلك لغاية أول الجلسة
الثانية بعد ارسال المضبطة اليه ، ومتى صدر قرار المجلس بقبول التصحيح
ينشر ذلك ضمن مضبطة الجلسة التي صدر فيها القرار“ (١) .

اشراف الرئيس
والمكتب على
السكرتيرية

١٥٩ — لرئيس المجلس الادارة العامة لجميع الأعمال الادارية والكتابية
بمساعدة بقية أعضاء مكتب المجلس .

لائحة الادارة
الداخلية

١٦٠ — يضع مكتب المجلس لائحة للادارة الداخلية لتقرير القواعد
الواجب اتباعها في تعيين الموظفين والخدمة وتحديد مرتباتهم وترقيتهم وتأديبهم
وعزلهم وتقاعدهم وأقالتهم من الخدمة ونحو ذلك ، وفي نظام تحرير المحاضر والمضابط ،

وفى نظام الصرف والجرد وغير ذلك من الأعمال الداخلية الأخرى اللازمة لضمان انتظام العمل وحسن سيره، وبعد وضعها تعرض على المجلس للنظر فيها وتقرر قواعدها للسير على مقتضاها .

دقة السكرتيرية ١٦١ — يكون للمجلس، عدا دفاتر الحسابات والقيودات، الدفاتر الآتية :

- (١) دفتر لتقيد المشروعات الواردة من الحكومة وما يتم فيها .
 - (٢) » » المشروعات المقدمة من الأعضاء وما يتم فيها .
 - (٣) » » الرغبات المقدمة من الأعضاء وما يتم فيها .
 - (٤) » لحصر أعمال اللجان .
 - (٥) » للاستئلة والاستجوابات وما يتم فيها .
 - (٦) » للمرائض وما يتم فيها .
 - (٧) » لمواقيت حضور الأعضاء .
 - (٨) » للاجازات والغياب .
 - (٩) » لتقيد طلبات تذكار الزائرين .
- وعدا ذلك من الدفاتر التي قد يقتضيها نظام العمل وتبينها اللائحة المشار إليها في المادة السابقة .

القسم الثاني

الأوامر الملكية والقوانين ذات الصبغة الدستورية

أمر كريم رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢

بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية ^(١)

نحن ملك مصر

بما أن مصلحة البيت المالكة ومصلحة البلاد تهيئان بوضع نظام
لتوارث عرش المملكة المصرية ؛

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — الملك وما يتعلق به من سلطات ومزايا وراثي في أسرة جدنا
الجليل محمد علي .

مادة ٢ — تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه ثم
إلى أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر وهكذا طبقة بعد طبقة .

وإذا توفي أكبر الأبناء قبل أن ينتقل إليه الملك كانت الولاية إلى أكبر
أبنائه ولو كان للتوفى إخوة .

ويشترط في كل الأحوال أن يولد الأبناء من زوجية شرعية .

فولاية الملك من بعدنا لولدنا المحبوب الأمير فاروق .

مادة ٣ — إذا لم يكن لمن له ولاية الملك عقب كانت الولاية إلى أكبر
إخوته ، فإذا لم يكن للتوفى عقب ولا إخوة كذلك فإلى أكبر أبناء أكبر
إخوته ، فإن لم يكن لأكثر إخوته ابن فإلى أكبر أبناء إخوته الآخرين بحسب

(١) صدر هذا الأمر الملكي قبل صدور الدستور وأشير إليه في المادة ٢٢ من الدستور
وأُسبغت عليه المادة ١٥٦ الصيغة الدستورية .

ترتيب سن الإخوة . فإن لم يكن له أبناء إخوة كذلك فلأى أكبر أبناء أبناء أكبر إخوته ، فإن لم يكن لأكثر إخوته ابن ابن فلأى أكبر أبناء أبناء إخوته الآخرين بحسب ترتيب سن الإخوة ، فإن لم يوجد له على قيد الحياة أبناء إخوة كذلك كانت ولاية الملك إلى ذريتهم طبقة بعد طبقة على الترتيب وبالكيفية المعينين في هذه المادة .

فإن لم يكن لمن له ولاية الملك عقب ولا إخوة ولا ذرية إخوة كذلك كانت الولاية إلى أعمامه وذريتهم على الترتيب وبالكيفية المعينين في هذه المادة طبقة بعد طبقة .

فإن لم يكن له أعمام ولا ذرية أعمام كذلك كانت ولاية الملك إلى أعمام أبيه وذريتهم ثم إلى أعمام جده وإن علا وذريتهم ، كل ذلك على الترتيب وبالكيفية المعينين في هذه المادة طبقة بعد طبقة .

الإخوة والأعمام المشار إليهم في الفقرات المتقدمة هم الإخوة والأعمام الأشقاء وأولاد ، والذرية هي العقب الذكر من أبناء الذكور مهما كانت طبقتهم ، ويشترط في كل الأحوال أن يولد الأبناء من زوجة شرعية .

ويستثنى من أحكام هذه المادة الخديو السابق عباس حلمي باشا فلا تثبت له ولاية الملك ، على أن هذا الاستثناء لا يعتمد على أبنائه وذريته فتجرى في حقهم أحكام أمرنا هذا .

مادة ٤ — كل من آلت إليه ولاية الملك بحسب أحكام القواعد المنصوص عليها في أمرنا هذا يعتبر أصلا ويكون توارث العرش مستمرا في فرعه ثم في إخوته وذريتهم ثم في عمومته وذريتهم بحسب تلك القواعد حينها .

مادة ٥ — لا حق للنساء أيا كانت طبقتهم في ولاية الملك كما لا حق لغير العصبات فيها .

مادة ٦ — يشترط فيمن يتولى الملك أن يكون عاقلا مسلما من أبوين مسلمين .

مادة ٧ — إذا تزوج أمير بغير إذن الملك أو إذن من كان له الحق في تولى سلطته يحرم هو وذريته من حقوقهم في العرش وتنتقل ولاية الملك إلى من يليهم في الترتيب .

كذلك يحرم من العرش من صدر في حقه حكم بإخراجه من الأسرة المالكة لعدم الجدارة طبقا للأوضاع والشروط التي تعين في نظام تلك الأسرة وتنتقل ولاية الملك إلى من يليه . وهذا مع عدم الإخلال بحقوق ذريته في العرش .

ويصدر الحرمان في الحالتين بعد موافقة البرلمان من الملك أو من تولى سلطته .

ويمحوز للملك أو لمن تولى سلطته إقالة المحروم أو إقالة ذريته كلها أو بعضها من هذا الحرمان ومما ترتب عليه من الآثار ، والإقالة من الحرمان ومن آثاره هي أن يعاد إلى المحروم ما يحوز أن يؤول إليه في المستقبل من الحقوق في وراثة العرش بعد وفاة الملك الجالس عليه .
ويشترط في هذه الإقالة موافقة البرلمان .

مادة ٨ — يبلغ الملك سن الرشد إذا اكتمل له من العمر ثمانى عشرة سنة هلالية .

٩ — يكون للملك القاصر هيئة وصاية للعرش تتولى سلطة الملك حتى يبلغ سن الرشد .

١٠ — تؤلف هيئة وصاية العرش من ثلاثة يختارهم الملك لولى العهد القاصر بوثيقة تحوز من أصلين يودع أحدهما بديوان الملك والآخر برئاسة مجلس الوزراء وتحفظ الوثيقة في ظرف مختم ولا يفتح الظرف وتعلن الوثيقة إلا بعد وفاته وأمام البرلمان .

ويجب فيمن يمين في هيئة الوصاية أن يكون مصرياً مسلماً وأن يختار من بين الطبقات الآتية ذكرها :

أمرء الأسرة المالكة وأصهارهم الأقربون ؛

رؤساء مجلس الوزراء الحالي والسابقون ؛

رؤساء مجلس النواب الحالي والسابقون ؛

الوزراء أو من تولوا مناصب الوزارة ؛

رئيس وأعضاء مجلس الأعيان وكذا رؤساؤه السابقون . وهذا إذا نص الدستور على إنشاء مجلس أعيان .

على أن هذا الاختيار لا ينفذ إلا إذا وافق عليه البرلمان .

مادة ١١ — إذا لم يتوفر التعين المنصوص عليه في المادة السابقة فيعين البرلمان هيئة وصاية للعرش .

مادة ١٢ — إذا تعذر الحكم على من له ولاية الملك بسبب مرض عقل فليجلس الوزراء بعد التثبت من ذلك أن يدعو البرلمان في الحال إلى الاجتماع فإذا ثبت قيام ذلك المرض بطريقة قاطعة تقرر البرلمان انتهاء ولاية ملكه فننتقل إلى صاحب الحق فيها من بعده بحسب أحكام أمرنا هذا ما

مادة ١٣ — على وزراء حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا ويعمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر برأى طابئين في ١٥ شبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢) .

تبليغ

أمر كريم خاص بنظام توارث عرش المملكة المصرية

عزيزى عبد الخالق ثروت باشا

بما أن مصلحة البيت المالک ومصلحة البلاد تقتضيان وضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية منذ أصدرنا أمراً بالأحكام التى يؤول الملك بمقتضاها لتكون قاعدة مرعية وسنة متبعة وجعلنا هذا الأمر من أصلين حفظ أحدهما بديواننا ونرسل الآن لعلوكم ليحفظ برياسة مجلس الوزراء :

وإنا نسأل المولى عز وجل أن يميننا على تحقيق آمالنا المظيمة فى مستقبل البلاد ما

صدر برأى عابدين فى ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢)

رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٢

فؤاد

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢

بوضع نظام الأسرة المالكة ^(١)

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣) أبريل سنة ١٩٢٢) بوضع نظام لوارث عرش المملكة المصرية ؛

وبعد الاطلاع على الأمرين الكريمين الصادرين في ٢٧ محرم سنة ١٣١٩ (١٩) مايو سنة ١٩٠١) و ٢١ ذى القعدة سنة ١٣٢٨ (٢٣) نوفمبر سنة ١٩١٠) الخاصين بمحصر نوع أعضاء الأسرة المالكة الذين يطلق عليهم لقب أمير أو أميرة ؛

وبعد الاطلاع على الأمرين الكريمين الصادرين في ٥ شوال سنة ١٣١١ (١٦) أبريل سنة ١٨٩٤) و ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٣٨ (٩) فبراير سنة ١٩٢٠) الخاصين بالجزء الجائز المنجز عليه قانونا من مرتبات أعضاء البيت الملكي ؛ وبما أنه رئي من الملائم وضع لائحة بنظام الأسرة المالكة أساسها ما للملك من حق الولاية على أسرته على ألا يخل ذلك بحقوق الملك وسلطته التي جرى بها العرف ومضى عليها العمل الى الآن ؛

وبما أنه رئي من الملائم كذلك انشاء مجلس لمعاونة الملك في تولى تلك السلطة ؛

وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — صاحب العرش رئيس الأسرة المالكة وله بهذه المثابة حق الولاية على أعضائها .

مادة ٢ — يطلق لقب الأمير أو الأميرة على الآتى بيانهم :
(أولا) أولاد الملك وأولادهم فقط من الظهور وكل من له ولاية العهد؛

(١) صدر هذا القانون قبل صدور الدستور وأشير اليه في المادة ١٥٣

(ثانيا) اخوة الملك وأخواته ، الأشقاء أولاد ؛
(ثالثا) أولاد ولاية مصر وخديويها وسلطانها وأولادهم فقط من الظهور ؛
(رابعاً) من ذكر اسمه في الكشف المرفق بهذا من غيرهم من ذرية
عبد على من الظهور ؛
(خامساً) من عدا هؤلاء من ذرية عبد على ممن يمنحهم الملك لقب الأمير
أو الأميرة ؛

(سادساً) زوجات الأمراء المتقدمين بينهم وأراملهم حتى يتزوجن ؛
ويلقب أولاد الملك وكل ولي عهد بصاحب أو صاحبة السمو الملكي .
ويلقب أولاد المرحوم السلطان حسين بصاحب أو صاحبة السمو السلطاني .
أما غيرهم من الأمراء والأميرات فيلقبون بصاحب أو صاحبة السمو .

مادة ٣ — ينتقل لقب الأمير بالوراثة من صاحبه الى أكبر أبنائه ثم الى
أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر وهكذا طبقة بعد طبقة .
وإذا توفي أكبر الأبناء قبل أن ينتقل اليه اللقب كان انتقاله الى أكبر
أبنائه ولو كان للتوفى اخوة ، فإذا لم يكن للأمير ذرية انتقل اللقب إلى أكبر
اخوته ثم إلى أكبر أبنائه وهكذا على الترتيب السابق .

ولا يمنع حرمان أمير من لقبه من انتقال ذلك اللقب بطريق الإرث وفق
القاعدة المتقدمة وذلك ما لم ينص في قرار الحرمان على خلاف ذلك .

مادة ٤ — يشترط في الأمراء والأميرات بأن يولدوا من زوجية شرعية
وأن يكونوا مسلمين كما يشترط أيضا في الأمراء أن يكونوا مصريين .

مادة ٥ — تجرى على أمراء الأسرة المالكة العلوية وأميراتها أحكام
الشريعة الإسلامية وقوانين المملكة المصرية إلا ما استثنى في هذا القانون .

مادة ٦ — إذا أراد أمير أو أميرة أن يعقد عقد زواجه أو أراد من له
الولاية على أمير أو أميرة أن يزوجه موليه وجب عليه أن يحصل على إذن الملك
بذلك .

فإذا صدر له الإذن أنبته رئيس ديوان الملك في مجلس خاص وأبلغه إياه حبه .

ويجوز أن يشترط في إذن الزواج الصادر للأميرة أو لولها أن ينص في عقد زواجها بمصادقة زوجها على أن عصمتها بيدها أو بيد من عين في الاذن .
فإذا تزوج الأمير أو الأميرة أو زوج غير إذن أو وقع الزواج على خلاف الاذن وكانت الزوجة أو الزوج غير حائز للقب الامارة فللملك أن يقرر بأمر ملكي حرمانه من لقب الامارة ، وللك أن يقرر حرمان ذرية الأمير من تلك الزوجية من ذلك اللقب أو أن يقصر الحرمان على تلك الذرية .
كما أن له أن يقصر الأمر على حرمان الزوجة من أن تستمد لقب الامارة من زوجها .

وله فوق ذلك أن يحرم من اللقب الأمير الذي عقد الزواج لموليه القاصر .
مادة ٧ — يستمر للملك حقه المطلق في توزيع المبلغ المعين في ميزانية الحكومة لأعضاء الأسرة المالكة وله تعديل المخصصات أو قطعها بصفة نهائية أو الى أجل .

وهذه المخصصات لا يجرى فيها التوارث ولا يجوز الحجز عليها أو التنازل عنها لغير نفقة ولا يجوز أن يتفد الحجز أو التنازل أو كلاهما معا في أكثر من ثلث المخصص .

مادة ٨ — يكون ببلاط الملك مجلس يؤلف على الوجه الآتي :

- (١) أمير من الأسرة المالكة من أقرب أقرباء الملك يعين بأمر ملكي ؛
- (٢) رئيس مجلس الأعيان فان لم يوجد وحتى يوجد فأحد كبراء الدولة لحاملين لرتبة الرئاسة أو الامتياز ، يعين بأمر ملكي كذلك ؛
- (٣) وزير الحفانية ؛
- (٤) رئيس ديوان الملك ؛
- (٥) شيخ الجامع الأزهر ؛
- (٦) رئيس محكمة الاستئناف الأهلية بالقاهرة ؛
- (٧) رئيس المحكمة الشرعية العليا ؛
- (٨) مفتي الديار المصرية .

ويشترط في أعضاء المجلس أن يكونوا مسلمين فإن لم يتوفر هذا الشرط في أحدهم عين بدله بأمر ملكي .

مادة ٩ — يرأس الأمير المجلس فإن منعه مانع فرئيس مجلس الأعيان .
فإن لم يوجد أو منعه مانع فيرأسه صاحب رتبة الرئاسة أو وزير الحفانية أو رئيس ديوان الملك بحسب ترتيب أسبقية الدرجات .

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا إلا إذا حضره خمسة من أعضائه على الأقل .
وإذا كان المجلس منعقدا للنظر في أمر من أمور الأحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الشرعية وجب أن يحضر الأعضاء الشرعيون جميعهم .
وتصدر قراراته بأغلبية الآراء وعند تساوى الآراء يكون الرجمان للجانب الذي فيه الرئيس .

وإذا عرض على المجلس أن يصدر قرارا بالجمهر أو برفعه فيضم المجلس إليه أحد أقارب صاحب الشأن الأقربين ويكون رأيه استشاريا . وفضلا عن ذلك يحضر النائب العمومي لدى محكمة الاستئناف الأهلية بالقاهرة ليبدى أقواله في هذا الشأن . فإذا منعه مانع نائب عنه رئيس نيابة الاستئناف .

ويصدر أمر ملكي بتعيين كاتب سر المجلس وتحفظ سجلات المجلس وأوراقه بديوان الملك .

مادة ١٠ — إذا أراد أمير أو أميرة أو زوج أميرة أن يفارق زوجته وجب عليه قبل ذلك أن يقدم طلبا إلى الملك يمرض به رغبته فإذا رأى الملك مخلاا للتوفيق بين الزوجين ولم ير أن يتولى ذلك بنفسه أحال الأمر على المجلس .
ويجوز للمجلس بعد سماع أقوال الطالب أن يأمر بحضور الزوجين شخصيا أمامه ليسمع أقوالهما كما يجوز له إذا اقتضى الحال أن يسمع شهادة الشهود فإذا تعذر على المجلس الإصلاح بين الزوجين وصدر الطلاق بعد ذلك من صاحب الحق فيه أثبتته المجلس وسلم به وثيقة .

مادة ١١ — يقضى المجلس ابتدائيا وانهائيا في مسائل الأحوال الشخصية التي يكون فيها الطرفان أو أحدهما من أمراء أو أميرات الأسرة المالكة . ويكون للمجلس كل ما للحاكم الشرعية والمجالس الحسبية من اختصاص وسلطة .

ويخرج من اختصاص المجلس المسائل المتعلقة بالوقف . على أنه اذا رفعت الى المجلس دعوى مما تختص به المحاكم الشرعية فالقاعدة الشرعية التي يبنى عليها الحكم تثبت برأى الأعضاء الشرعيين وحدهم أو برأى أغليتهم .

أما قرارات المجلس الصادرة بتعيين الأوصياء أو القامة أو الوكلاء أو استبدال غيرهم بهم فيجب عرضها فيما يتعلق بالشخص المعين على الملك للتصديق عليها .

ولا يجوز للحاكم الشرعية والمجالس الحسبية أن تنظر قضية تدخل في اختصاص المجلس الا اذا صدر أمر ملكي برفعها اليها .

مادة ١٢ — للملك بعد أخذ رأى المجلس أن يعين وجهة تعليم الأمراء القاصرين القريبين من وراثة العرش بمقتضى أحكام الأمر الخاص بنظام التوارث وأن يقرر شروط ذلك التعليم ولو كانت الولاية على الأمر القاصر لغيره .

ويسمع المجلس قبل إبداء رأيه في ذلك أقوال ولي الأمير القاصر متى تيسر ذلك .

مادة ١٣ — اذا ارتكب أمير أو أميرة أمورا تخل بكرامة الامارة فللملك أن يصدر بعد أخذ رأى المجلس أمرا باخراجه من الأسرة المالكة لعلم جدارته بالانتساب اليها وبجرماته من لقبه . ويكون رأى المجلس في ذلك استشاريا .

ويقرب على حرمان الأمير من لقب الامارة حرمان زوجته التي استمدت منه ذلك اللقب .

مادة ١٤ — يجوز للملك في جميع الأحوال اقالة من صدر أمر بحرمته من لقب أمير أو أميرة ورد لقبه إليه .

مادة ١٥ — يبدى المجلس للملك رأيه في غير ما تهتم من المسائل التي تهم الأسرة المالكة اذا طلب منه ذلك .

مادة ١٦ — قواعد الاجراءات والمرافعات في المسائل التي يختص بها المجلس تقرر بلاحة يرضها المجلس ويصدر بها أمر ملكي .

مادة ١٧ — ترفع الأحكام والقرارات التي يصدرها المجلس الى الملك ليصدر أمره الى وزير الحفانية بتنفيذها .

مادة ١٨ — يكون تبليغ مواليد ووفيات أعضاء الأسرة المالكة لرئيس ديوان الملك ومعه كاتم سر المجلس ، ويتولى كاتم السراياته في سجل خاص يعد لذلك في ديوان الملك . ويبلغ ديوان الملك هذه المواليد والوفيات الى مصلحة الصحة العمومية . أما أولاد الملك فتبلغ مواليدهم ووفياتهم الى رئاسة مجلس الوزراء وتفيد بسجل خاص يحفظ بها .

ويناط التبليغ عن الولادة بأبي المولود فان كان غائبا فبكل قريب قاطن بالمقر الذي حدث فيه الولادة .

أما التبليغ عن الوفاة فينيط بالأقارب القاطنين مع المتوفى .

ويقرر المجلس الطريقة الواجب اتباعها في هذه التبليغات وفي تصحيحها .

مادة ١٩ — يخرج من أحكام هذا القانون أعضاء الأسرة المالكة الذين صدرت أوامر خديوية أو سلطانية أو تصدر أوامر ملكية بجرمانهم من لقب أمير أو أميرة .

“أحكام عامة وأخرى وقتية”

مادة ٢٠ — لا تسرى أحكام المادة الحادية عشرة على القضايا المنظورة أمام المحاكم الشرعية في الوقت الذي يتدنى فيه العمل بهذا القانون إلا إذا صدر أمر ملكي بإحالة النظر فيها على المجلس وذلك قبل أن يصدر فيها حكم تمهيدي أو نهائي .

جميع القضايا التي من اختصاص المجالس الحسبية والمنظورة لديها وقت ابتداء العمل بهذا القانون يقتل النظر فيها بالحالة التي هي عليها إلى المجلس .

مادة ٢١ — مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الأولى من المادة السابعة لا يسرى حكم الفقرة الثانية من المادة المذكورة على التنازل أو الججز المعان قبل تاريخ بدء العمل بهذا القانون . على أنه لا يجوز أن يكون لهذا التنازل أو الججز أى أثر على المخصصات أو علاواتها التي تمنح بعد التاريخ المذكور .

مادة ٢٢ — على رئيس مجلس الوزراء ووزراء الداخلية والمالية والحقانية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويمرر العمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر برأى طابدين في ١٤ شوال سنة ١٣٤٠ (١٠ يونيه سنة ١٩٢٢) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة الملك

وزير الحقانية وزير المالية وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء

مصطفى فتحي إسماعيل صدق ثروت ثروت

قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢

بإقرار تصفية أملاك الخديو السابق عباس حلمي باشا

وتضييق ماله من الحقوق^(١)

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر في ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢) بوضع نظام توارث عرش المملكة المصرية ؛

وبما أن الأحوال تقضى بإقرار ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية في ظل الأحكام العرفية من تصفية أملاك عباس حلمي باشا المخلوع من الخديوية المصرية ؛

وبما أنه يحسن من جانب آخر أن يضيّق من الحقوق التي يجوز لعباس حلمي باشا أن يباشرها في هذه البلاد في المستقبل ، محافظة على النظام الموضوع لتوارث العرش ؛

وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — جميع التصرفات الخاصة بالأملاك التي صفت باعتبارها مملوكة لخديو السابق عباس حلمي باشا في الديار المصرية ويدخل فيها البيع والتحويل والنقل وغير ذلك من إجراءات تصفية الأملاك المذكورة بقراها هذا القانون ويعتبرها صحيحة نافذة لازمة نهائية تلقاء عباس حلمي باشا أو أى شخص آخر .

(١) صدر هذا القانون قبل الدستور وأصبحت له صيغة دستورية بمقتضى المادة ١٦٨

وعلى ذلك فلا تقبل ولن تقبل أمام أية هيئة قضائية في الديار المصرية أية دعوى رفعت ولم يحكم فيها ، أو ترفع فيما بعد ، من عباس حلمى باشا أو من أى شخص آخر ويكون الغرض منها بالذات أو بالواسطة إبطال أى تصرف أو إجراء من التصرفات أو الإجراءات المذكورة أو الرجوع فيه أو تعديله ويجب على المحكمة حتماً وبحكم القانون رفض مثل هذه الدعوى أيا كانت الحالة التى هى عليها .

مادة ٢ — يحرم على الخديو السابق عباس حلمى باشا أن يهبط الأراضى المصرية فإذا فعل أعادته السلطة التنفيذية فوراً الى الحدود .

ولا يجوز له أن يباشر فيها بنفسه أو بواسطة غيره أى حق من الحقوق السياسية أو أن تكون له يد على مال ثابت أو منقول أو أن يملك مثل ذلك المال بعدد من عقود المعاوضة أو التبرع الا أن يكون ذلك بطريق الارث الشرعى أو بحكم حق مكتسب من قبل كما لا يجوز أن يكون له استحقاق فى أى وقت ينشأ فيها منذ الآن أو أن يقبض فيها أى مبلغ أو أن يتولى فيها نظارة وقف أو وصاية أو قیامة أو وكالة أو أى عمل آخر من هذا القبيل أو أن يتقاضى فيها أمام أية هيئة قضائية بغير واسطة الجهة المنصوص عليها فى المادة الرابعة .

مادة ٣ — يصادر لجانب الحكومة كل مال منقول أو ثابت وكل مبلغ أو اعتماد اكتسب خلافاً لحكم نفاذ المادة الثانية من المادة السابقة .

أما ما عدا ذلك من الأموال المنقولة والثابتة والمبالغ والاعتمادات التى تؤول الى عباس حلمى باشا فتضبطها بالطرق الادارية الجهة المنصوص عليها فى المادة الآتية وتنازع الأموال المنقولة أو الثابتة بالمزاد . ويضاف مما فى المتحصل من ادارة وتصفية الأموال المذكورة والمبالغ والاعتمادات سنوياً الى حساب عباس حلمى باشا أو أى شخص آخر تؤول اليه حقوقه ويعلن عن قيمة هذا الصافي فى "الجريدة الرسمية" .

وكل مبلغ لا يطالب به المذكورون في بحر سنة من تاريخ الاعلان المشار اليه يسقط الحق فيه ويؤول الى خزانة الحكومة .

مادة ٤ — يعين مجلس الوزراء الجهة الحكومية التي يعهد اليها بالقيام بالاجراءات المنصوص عليها في المواد السابقة ويناط بها بوجه عام أن تتولى وتدير جميع ما لعباس حامي باشا وما عليه من الحقوق والمصالح وأن تنوب عنه فيها نيابة صحيحة وذلك في حدود هذا القانون ووفق أحكامه .

مادة ٥ — على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويكون وزيراً الداخلية والمالية على الأخص مأذونين بأن يصدرا من القرارات ما يقتضيه ذلك التنفيذ من التدابير .

ويجرى العمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ٤

صدر برأى رأس الدين في ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٤٠ (١٧ يولية سنة ١٩٢٢) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية

ثروت

وزير الأوقاف	وزير البحرية والبحرية	وزير المالية
جعفر ولى	إبراهيم فتحى	إسماعيل صدق
وزير الحفانية	وزير الزراعة	وزير المعارف العمومية
مصطفى فتحى	محمد شكرى	ماهر
وزير المواصلات	وزير الأشغال العمومية	
واصف سميكة	حسين واصف	

مرسوم بقانون بتصفية أملاك الخديو^(١)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

وبعد الاطلاع على القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص باقرار تصفية
أملاك الخديو السابق عباس حلمي باشا وتضييق ماله من الحقوق ؛

ونظرا لأن المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ قضت بأن
الخديو السابق عباس حلمي باشا لا يجوز له أن يتقاضى أمام أية هيئة قضائية
بغير واسطة الجهة المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون المشار اليه ؛
ولأنه قد قام شك في تأويل هذه المادة ومن الضروري المبادرة الى ازالة
هذا الشك بنص تشريعي ؛

وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — الحكم الوارد في المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢
قاضيا بأن الخديو السابق عباس حلمي باشا لا يجوز له التقاضى أمام أية هيئة

(١) أصدر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧ قرارا بعدم الموافقة
على هذا المرسوم تطبيقا للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٦ باعتبار بعض المراسم بقوانين في حكم
الصحة مالم يوافق عليها أحد المجلسين . وذلك لأن هذا المرسوم صدر تفسيرا لمادة من مواد
الدستور بغير الطريقة التي نصت عليها المادة ١٥٦ منه فان السلطة التشريعية العادية لا تملك
اصدار قانون عادي بتفسير نص من نصوص الدستور القابلة للتفسير (الجزء الأول صفحة ٥٣٥
و ٥٣٦ من مجموعة مضايط دور الانقضاء العادي الثاني للهيئة الثانية الثالثة) .

ملاحظة — رغما عن صدور هذا القرار فان طبعة قانون المرافعات في سنة ١٩٣١ مذكلة
بهذا المرسوم على اعتباره من القوانين النافذة .

قضائية بغير واسطة الجهة المنصوص عليها في المادة الرابعة منه يجب أن يؤول على أن الجهة الحكومية المشار إليها وحدها صفة النيابة عن الخديو السابق في جميع حقوقه ومصالحه مالية كانت أو شخصية في كل دعوى وفي كل اجراء مهما كان نوعهما وأمام أية هيئة قضائية في البلاد ، وعلى أن الخديو السابق ليس له في أى حال من الأحوال أن يتقاضى باسمه شخصيا أو بواسطة دائرته أو بواسطة حارس أو مصف أو مدير أو أى شخص آخر وسواء كان مدعيا أو مدعى عليه أو بأية صفة أخرى .

وبناء على ذلك :

(أولا) فكل دعوى رفعها الخديو السابق أو رفعت عليه وكل اجراء اتخذته أو اتخذ ضده سواء كان ذلك باسمه شخصيا أو كان باسم دائرته أو بواسطتها أو باسم حارس أو مصف أو مدير أو أى شخص آخر أو بواسطة أى واحد من هؤلاء يجب أن يقضى بعدم قبولها ويرفضها حتما ومن تلقاء المحكمة نفسها أيا كانت الحالة التي عليها الدعوى من غير أن يترتب على ذلك اخلال بما لنوى الشأن من الحق في تجديد الدعوى أو الاجراء السابق ذكرهما ضد الجهة الحكومية المشار إليها أو بواسطة تلك الجهة .

(ثانيا) جميع الأوراق التي تعلن على يد محضروا عمال الاجراءات مهما كانت نوعها لمصلحة الخديو السابق أو ضده لا يسوغ قبولها أو اعلانها أو تنفيذها إلا اذا صدرت بناء على طلب الجهة المشار إليها أو ضدها .

مادة ٢ — على وزراء الداخلية والمالية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ويعرض هذا القانون على البرلمان في أول اجتماع له .

صدر برأى عايدین في ٣ جمادى الثانية سنة ١٣٤٣ (٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤) .

شهاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد بن يوسف

وزير الداخلية

إسماعيل هادي

وزير المالية

يوسف طاطوي

وزير الحقانية

أحمد الحوسني

مذكرة إيضاحية

إن نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص بإقرار تصفية أملاك الخديو السابق عباس حلمي باشا وتضييق ماله من الحقوق لم يفسر على الدوام بالمعنى الذى قصده واضع القانون .

فإنه وإن كانت المادة المشار إليها تقضى صراحة بأن الخديو السابق لا يجوز له التقاضى أمام أية هيئة قضائية بغير واسطة الجهة المنصوص عليها فى المادة الرابعة منه إلا أنه قد ذهب بعضهم إلى أن هذا التحريم لم يكن مطلقا وأنه من اللازم التفريق بين المصالح الايجابية أو السلبية الناشئة عن الحقوق المعترف بها بموجب القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ وبين الحقوق المقول عنها إنها شخصية وإن الحرمان من هذا الحق يجب أن يكون محصورا فى حدود الغرض الذى رعى اليه القانون أى توصلا لضمان النظام الذى وضع لتوارث العرش وإن اللجنة المشكلة تطبيقا للمادة الرابعة من القانون اختصاصها بمحدد تحديدا بينا وإنه فيما عدا هذا الاختصاص يجوز للخديو السابق أن يتقاضى أمام المحاكم سواء كان باسمه أو بواسطة دائرته أو أى شخص ينوب عنه .

ونظرا لما لهذا الموضوع من المساس الكلى باستتباب النظام العام ومصالحة العرش بالحكومة ترى من الواجب عليها أن تحدد المعنى الذى يجب فهمه من نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ بنص تشريعى ولهذا السبب قد وضع مشروع القانون المرفق بهذا فى عهد الوزارة السابقة والغرض منه ضمان تفسير هذا النص تفسيراً يوافق قصد الشارع .

ولما كان من اللازم الإسراع فى إصدار هذا القانون التفسيري نظرا لوجود قضايا مطروحة الآن أمام المحاكم تقترح إصداره بمرسوم له قوة القانون على أن يعرض فيما بعد على البرلمان تطبيقا للمادة ٤١ من الدستور على أن

الظروف التي وضع فيها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ تؤيد النص الصريح الوارد في المادة الثانية منه بمعنى أن الحيدو السابق لا يجوز له مطلقا التقاضي لأى سبب كان وأمام أية هيئة قضائية كانت في القطر المصرى وأن الذى يمثل أمامها فى جميع الأحوال هى الجهة الحكومية التى تعينت لهذا الغرض . فلهذه الجهة وحدها الصفة فى أن تدافع عنه فى موضوع الدعوى أو أن تقدم دفوعا فرعية بعدم الاختصاص أو غير ذلك من المسائل التى ترى تقديمها لمصلحة الدفاع عن الحيدو السابق كما أن لها أيضا أن ترفع الدعوى التى ترى لزوما لرفعها صيانة لمصالح الحيدو السابق .

وبما أن مرسوم القانون المعروض الآن هو تفسيري فمن المفهوم أن يكون له حتما تأثير على الدعاوى المطروحة الآن أمام المحاكم والتي لم ترفع طبقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢

وعليه فالدعاوى التى لم ترفع بشكل صحيح مهما كانت الحالة التى هى عليها يجب أن يتقرر عدم قبولها ورفضها حتما ومن تلقاء نفس المحكمة وهذا من غير مساس بما لنوى الشأن من الحق فى تجديد دعاويهم طبقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ حسب التفسير الموضح آنفا بمعنى أنه يجب رفضها ضد أو بناء على طلب الجهة الحكومية المعنية خصيصا لتمثل مصالح الحيدو السابق أمام المحاكم بمصر ما

رئيس مجلس الوزراء

أحمد زيور

القسم الثالث

القوانين التي صدرت نفاذا لبعض مواد الدستور

مرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩

بشأن الجنسية المصرية ^(١)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ ؛

وعلى المرسوم بقانون الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ خاصا بالجنسية المصرية ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس وزرائنا ، وموافقة رأى المجلس المذكور ؛

رسمنا بما هوآت :

مادة ١ — يعتبر داخلا في الجنسية المصرية بحكم القانون :

(أولا) أعضاء الأسرة المالكة .

(ثانيا) كل من يعتبر في تاريخ نشر هذا القانون مصريا بحسب حكم المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ .

(ثالثا) من عدا هؤلاء من الرعايا العثمانيين الذين كانوا يقيمون عادة في القطر المصري في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ نشر هذا القانون .

مادة ٢ — لا تنطبق أحكام المادة السابقة على كل شخص ممن أشير اليهم في (ثانيا) و (ثالثا) ولد أو كان أبوه مولودا في تركيا أو في إحدى البلاد التي فصلت عن تركيا بمقتضى معاهدة لوزان وكان قد قدم قبل تاريخ

(١) صدر هذا القانون تنفيذا للمادة ٢ من الدستور .

نشر هذا القانون ، انتفاعا بأحكام المادة الرابعة من المرسوم بقانون الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ ، طلب اختيارا إلى الحكومة التركية أولاً الحكومات التي لها الولاية في البلاد المفصولة وذلك بشرط أن يقع الاختيار نافذا بحسب تسريع البلد الذي اختار جنسيته .

ويجوز في هذه الحالة ، ما لم ينص على خلاف ذلك ، أن يوجب على المختار مغادرة الأراضي المصرية في السنة الأشهر التي تبدأ من تاريخ الأمر الذي يصدره وزير الداخلية بذلك .

فإن لم يغادر المختار الأراضي المصرية في الأجل المضروب أو عاد إليها بعد مغادرته إليها للإقامة فيها وذلك قبل مضي خمس سنوات من تاريخ الأمر المذكور أخرج منها .

مادة ٣ — يسوغ للرعايا العثمانيين الذين جعلوا إقامتهم العادية في القطر المصري بعد تاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ نشر هذا القانون أن يطلبوا في خلال سنة من تاريخ هذا النشر اعتبارهم داخليين في الجنسية المصرية .

فاذا لم يطلبوا ذلك جاز أن يوجب عليهم مغادرة الأراضي المصرية بحسب أحكام المادة السابقة .

مادة ٤ — يسوغ للرعايا العثمانيين الذين كانوا يقيمون عادة بالقطر المصري في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ولم يحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ نشر هذا القانون أن يطلبوا في خلال سنة من تاريخ هذا النشر اعتبارهم داخليين في الجنسية المصرية .

ويجوز لوزير الداخلية تكليف الطالب بالعودة إلى القطر المصري في الميعاد الذي يحدده التحقيق طلبه .

ولذلك الوزير في أحوال استثنائية أن يرفض الاعتراف للطالب بالجنسية المصرية وذلك بقرار يصدره بعد موافقة مجلس الوزراء .

ويجب أن يعلن اعتراف وزير الداخلية للطلاب بالجنسية المصرية أو قرار
الرفض إلى صاحب الشأن في خلال سنة على الأكثر بعد وصول الطلب .

مادة ٥ — دخول الجنسية المصرية بمقتضى الأحكام السابقة يشمل
الزوجة والأولاد القصر بحكم القانون .

مادة ٦ — يعتبر مصرياً :

(١) من ولد في القطر المصري أو في الخارج لأب مصرى .

(٢) من ولد في القطر المصري أو في الخارج من أم مصرية ما دامت
نسبته لأبيه لم تثبت قانوناً .

(٣) من ولد في القطر المصري من أبوين مجهولين .

ويعتبر اللقيط في القطر المصري مولوداً فيه ما لم يثبت العكس .

(٤) من ولد في القطر المصري لأب أجنبي ولد هو أيضاً فيه إذا كان
هذا الأجنبي ينتمى بنفسه لغالبية السكان في بلد لغته العربية أو دينه الإسلام .

مادة ٧ — كل من ولد لأجنبي في القطر المصري وكانت أقامته العادية
فيه عند بلوغه سن الرشد يعدّ مصرياً إذا تنازل عن جنسيته الأصلية وقرر
اختياره الجنسية المصرية في خلال سنة من بلوغه هذه السن .

ولمن توافرت فيه الشروط المقررة في الفقرة السابقة إذا حال دون قيامه
بالتقرير في الوقت المناسب مانع أن يستأذن وزير الداخلية في إجراء ذلك
التقرير ويجوز أن يأذن له الوزير بذلك إذا أثبت قيام المانع ولم تزد مدة
تأخيرته على السنة .

كذلك يجوز للوزير أن يأذن لمن توافرت فيه الشروط المتقدمة قبل نشر
هذا القانون ، بأن ينتفع بالحكم المتقدم في خلال السنة التالية لهذا النشر .

مادة ٨ — التجنس يخول صاحبه صفة المصرية ويجوز منحه بمرسوم لكل أجنبي بالغ جعل اقامته العادية في القطر المصرى منذ عشر سنوات على الأقل وتوافرت فيه الشروط الآتية :

- (١) حسن السير والسلوك .
- (٢) أن يكون له سبب من أسباب الرزق .
- (٣) معرفة اللغة العربية .

مادة ٩ — يجوز منح التجنس بمرسوم للأجنبي البالغ الذى توافرت فيه الشروط المنصوص عليها فى المادة السابقة اذا كان بقصد التجنس قد حصل على إذن بالاقامة فى القطر المصرى وأقام به فعلا منذ خمس سنوات على الأقل من تاريخ الإذن .

غير أنه يبطل أثر الإذن اذا انقضت الخمس سنوات ولم يطالب المأذون له بالتجنس أو طلبه ولم يقبل طلبه .

مادة ١٠ — يجوز بمرسوم تذكر فيه الأسباب اسقاط الجنسية المصرية ممن دخل فيها طبقا لأحكام المواد الثلاث السابقة وذلك فى إحدى الحالات الآتية :

(١) اذا كان قد دخل الجنسية المصرية بناء على أقوال كاذبة أو بطريق النفس .

(٢) إذا حكم عليه فى القطر المصرى بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة ستين على الأقل .

(٣) إذا أتى عملا من شأنه المساس بسلامة الدولة فى الداخل أو فى الخارج أو بنظام الحكومة أو بالنظام الاجتماعى فى القطر المصرى .

(٤) إذا نشر بطريق الخطابة أو الكتابة أو إحدى طرق النشر الأخرى أفكارا ثورية مغايرة لمبادئ الدستور الأساسية .

على أنه لا يسوغ تقرير هذا الإسقاط إذا كان التجنس قد مضى عليه أكثر من خمس سنوات .

مادة ١١ — يجوز منع التجنس بمقتضى قانون خاص للأجنبي الذى يكون قد أدى خدما جلية لمصر وبلدون أى شرط آخر .

كما يجوز بدون أى شرط آخر أيضا منحه بمرسوم لرؤساء الطوائف الدينية المصرية .

مادة ١٢ — فيما عدا الأحوال المنصوص عليها فى هذا القانون لايسوغ لمصرى أن يتجنس بجنسية أجنبية إلا بعد أن يحصل مقدما على ترخيص بذلك من الحكومة المصرية . وهذا الترخيص لا يكون إلا بمقتضى مرسوم .

والمصرى الذى يتجنس بجنسية أجنبية دون أن يرخص له بذلك مقدما من الحكومة المصرية يظل معتبرا مصريا من جميع الوجوه وفى كل الأحوال

مادة ١٣ — يجوز إسقاط الجنسية المصرية بمرسوم عمن يقبل دخول الخدمة العسكرية لدى إحدى الدول الأجنبية بدون ترخيص من الحكومة المصرية وكذلك عمن يقبل خارجا عن القطر المصرى وظيفة لدى حكومة أجنبية ويبقى فيها بالرغم من الأمر الذى يصدر له من الحكومة المصرية بتركها ويجوز لمن سقطت جنسيته على الوجه المتقدم أن يستردها طبقا لأحكام المادة الثامنة من هذا القانون .

مادة ١٤ — المرأة الأجنبية التى تتزوج من مصرى تصبح مصرية ولا تفقد الجنسية المصرية عند انتهاء الزوجية إلا إذا جعلت إقامتها العادية فى الخارج واستردت جنسيتها الأصلية عملا بالقانون الخاص بهذه الجنسية .

والمرأة المصرية التى تتزوج من أجنبي تفقد الجنسية المصرية إذا كانت بمقتضى هذا الزواج تدخل فى جنسية زوجها عملا بالقانون الخاص بهذه الجنسية . فإذا انتهت الزوجية جاز لها أن تسترد الجنسية المصرية إذا قررت رغبها فى ذلك وكانت إقامتها العادية فى القطر المصرى أو عادت للإقامة فيه

مادة ١٥ — يترتب على تجنس الأجنبي بالجنسية المصرية أن تصبح زوجته مصرية كذلك ما لم تقرر في خلال سنة من تاريخ دخول زوجها الجنسية المصرية أنها ترغب في الاحتفاظ بجنسيتها الأجنبية .

و يترتب على تجنس المصري بجنسية أجنبية أن فقد زوجته الجنسية المصرية إذا كانت تدخل في جنسية زوجها بمقتضى القانون الخاص بهذه الجنسية الجديدة وما لم تقرر في خلال سنة من تاريخ الدخول في هذه الجنسية أنها ترغب في الاحتفاظ بجنسيتها المصرية .

وفى عدا الأحوال المتقدمة لا يسوغ للزوجة أن تتجنس بجنسية غير جنسية زوجها .

وعند انتهاء الزوجة يجوز للمرأة أن تسترد جنسيتها الأصلية بالشروط المبينة في المادة السابقة .

مادة ١٦ — الأولاد القصر للأجنبي الذى تجنس بالجنسية المصرية يصيرون مصريين إلا اذا كانت إقامتهم العادية في الخارج وبقيت لهم بمقتضى تشريع البلد الذين هم تابعون له جنسيتهم الأجنبية .

والأولاد القصر للمصرى الذى تجنس بجنسية أجنبية يفقدون الجنسية المصرية اذا كانوا بحكم تغيير جنسية أبيهم يدخلون في جنسيته بمقتضى القانون الخاص بهذه الجنسية .

ويسوغ للأولاد الذين تغيرت جنسيتهم بحسب الأحكام السابقة أن يقرروا اختيار جنسيتهم الأصلية في خلال السنة التالية لبلوغ سن الرشد .

مادة ١٧ — اذا مات المأذون له بالإقامة طبقا للمادة التاسعة قبل التجنس جاز لزوجته ولأولاده القصر وقت صدور الإذن أن ينتفعوا بهذا الإذن وبالمدة التى يكون المتوفى قد أتمها .

مادة ١٨ — ليس لدخول الجنسية المصرية وفقدانها واستردادها أى تأثير فى الماضى ما لم ينص على غير ذلك .
وكذلك الحال فيما يتعلق بإسقاط الجنسية .

مادة ١٩ — يكون تحديد سن الرشد الواردة فى هذا القانون طبقا لنسريع انبند التابع له الشخص وموت الاختيار أو الطلب الذى يقدم منه .

مادة ٢٠ — التقارير وإعلانات الاختيار وعلى العموم جميع المرائض والطلبات المنصوص عليها فى هذا القانون يجب أن توجه الى وزير الداخلية وهى تسلم فى القطر المصرى الى المحافظة أو المديرية التى يكون فيها محل إقامة صاحب الشأن وفى الخارج الى الممثلين السياسيين للدولة المصرية أو الى قناصلها .

ويجوز أن يرخص بقرار من وزير الداخلية لأى موظف من موظفى الحكومة غير من تقدم ذكرهم بتسلم هذه التقارير والاعلانات والطلبات .

مادة ٢١ — يعطى وزير الداخلية كل ذى شأن شهادة بالجنسية المصرية مقابل دفع الرسوم التى تفرض بمقتضى قرار منه وبعد تقديم جميع الأدلة التى يرى لزومها . وهذه الشهادات يؤخذ بها لدى القضاء حتى يثبت عكس ما فيها .

مادة ٢٢ — كل شخص يسكن الأراضى المصرية يعتبر مصرياً ويعامل بهذه الصفة إلى أن تثبت جنسيته على الوجه الصحيح .
على أنه ليس له أن يباشر الحقوق السياسية فى مصر إلا إذا ثبتت جنسيته المصرية .

مادة ٢٣ — الرعايا العثمانيون فى تأويل أحكام هذا القانون هم رعايا الدولة العثمانية القديمة قبل تاريخ العمل بمعاهدة لوزان المعقودة فى ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣

مادة ٢٤ — لا يعتبر من الرعايا العثمانيين في تأويل أحكام هذا القانون أولاد من كان قديماً من الرعايا العثمانيين ودخل في جنسية أجنبية دخولا صحيحا بمقتضى ترخيص من الحكومة العثمانية أو الحكومة المصرية إذا كان القانون الخاص بهذه الجنسية الأجنبية يلحقهم بهذه الجنسية .

غير أنه يسوغ لهم في خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد أو التالية لنشر هذا القانون أن كانوا قد تم لهم بلوغ هذه السن أن يدخلوا الجنسية المصرية إذا قرروا رغبتهم في ذلك وجعلوا إقامتهم العادية في القطر المصري .

مادة ٢٥ — يلغى المرسوم بقانون الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ الخاص بالجنسية المصرية .

مادة ٢٦ — استثناء من أحكام المادة العشرين من هذا القانون تعتبر صحيحة طلبات الاختيار الموجهة للحكومات الأجنبية المشار إليها في المادة الثانية .

مادة ٢٧ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وله أن يصدر جميع القرارات اللازمة لذلك .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بمرأى القبة في ١٧ رمضان سنة ١٣٤٧ (٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير الداخلية

محمد محمود

مذكرة

من وزارة الداخلية إلى مجلس الوزراء

لما صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٦ يجعل المراسيم بقوانين الصادرة في المدة من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ لغاية ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ في حكم الصحيحة توزعت بلجان مجلس النواب كل فيما يخصه القوانين التي صدرت في تلك المدة للنظر فيها إذا كانت تقترح عدم الموافقة على شيء منها أو تعديلها حتى إذا أقرها المجلس على ما رأته سقط القانون في الحالة الأولى أو أرسل إلى مجلس الشيوخ في الحالة الثانية كما يرسل أى قانون آخر ليصدر التعديل باتفاق المجلسين .

وقد كان فيما أحيل إلى لجنة الشؤون الخارجية المرسوم بقانون الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ خاصا بالجنسية المصرية على أنه بالرغم من استعجاله ظل لديها حتى آخر الدورة الماضية فلما قدمته للمجلس كان المقدّر أنه لا يقر في تلك الدورة .

ولما كان قانون الجنسية من أولى القوانين التي يضمها كل بلد اعترف له بالشخصية الدولية وكانت الأمور التي ينظمها مما يجب فيه الاستقرار والثبات فإن حالة الشك التي أحاطت بذلك المرسوم بقانون من جراء طول مكثه باللجنة مضافا إليه التأخير الذي كان متوقعا له حالت دون إبرام الاتفاقات المنفذة له وثلث العمل في المسائل التي ينظمها ذلك المرسوم وعطلت تسوية مشا كل الجنسية التي تكثرت في بدء الحياة المستقلة بصدد استعمال الخيار بين الجنسية القديمة والجديدة وأخلت بنظام المعاملات .
لذلك رأيت وزارة الداخلية أن تعجل بالنظر في ذلك المرسوم وفيما اقترحتة اللجنة البرلمانية تعديلا له وذلك تمهيدا لاعادة إصداره والعمل به نهائيا .

وقد عدلت اللجنة مشروعها أول مرة ثم عدلته مرة ثانية بعد مناقشتها مع مندوب الحكومة وقبولها بعض ما اقترحه من تعديل أو زيادة على أنه لا تزال عليه مأخذ وملاحظات ترى وزارة الداخلية أن تعرض أمرها على مجلس الوزراء حتى إذا وافق على رأيها تفضل بإقرار المشروع كما عدلته الوزارة وفقا لتلك الملاحظات :

(١) وأول ما يلاحظ على مشروع اللجنة أنها اتخذت ترتيبا جديدا للواد لا ترى الوزارة أنه كان ترتيبا موقفا فقد شغل اللجنة كل الشغل أن تصدر القانون بأحكام اكتساب الجنسية وفقدها وأن تترك لذيله بصورة مبعثرة ما كان المرسوم مصدرا به من الأحكام الوقتية وفاتها أن تلك الأحكام الوقتية هي أساس الجنسية المصرية الناشئة ، لذلك ردت تلك الأحكام الى مكانها الأول والترم على العموم ترتيب المرسوم الذى لا غبار عليه من وجهة الصياغة القانونية .

(٢) نقلت اللجنة في تعريف المصرى الذى ضمته المادة الأولى من مشروعها عن القانون الفرنسى ما أورده هذا القانون من أنه يعد فرنسيا من ولد من أبوين مجهولى الجنسية وفات اللجنة أن المادة ٢٤ من مرسوم سنة ١٩٢٦ و ١٥ من مشروعها تضمن حكما يقضى بأن كل شخص يسكن الأراضى المصرية يعتبر مصرىا ويعامل بهذه الصفة إلى أن تثبت جنسيته على الوجه الصحيح وأن فى هذا الحكم الذى لا يوجد مثله فى القانون الفرنسى ما يبنى عن الاضافة التى نقلتها اللجنة عنه .

(٣) رأت اللجنة التمييز بين الحقوق المدنية وبين الحقوق السياسية فى أمور التجنس فلم تحوّل المتجنس بالجنسية المصرية حق التمتع بتلك الحقوق إلا بعد فترة من الزمان يقيين فيها ولاؤه لجنسيته الجديدة وتعلقه بها وأنه أصبح محل ثقة لأن يحوّل حق الانتخاب فى المجالس النيابية أو لأن يشغل أى منصب من المناصب الخطيرة فى الدولة بغير تخوف من ذلك (راجع فى ذلك الفقرة الأخيرة من المادة ٨ والمادة ٢٠ من مشروعها) .

وترى وزارة الداخلية أن هذا التمييز قد يكون له محل في البلاد التي تضع للجنس مدة قصيرة كـ ثلاث سنين أو البلاد التي تحس الخطر من طغيان سير المهاجرة عليها وشدة الإقبال على التجنس بجنسيتها ومن مزاحمة الأجانب المتجنسين لأهلها أو البلاد التي يسهل الامتراج بينها وبين الأجنبي عنها بحيث يتنحل هذا الأجنبي في فترة قصيرة لغتها وعوائدها ويصبح من الصعب تمييزه عن أهلها ، وليس الأمر كذلك بالنسبة لمصر ثم إن مرد الأمر في الانتخاب والوظائف العامة للحكومة ولجمهور الناخبين ويمكن الثقة باحتياطهما في الاختيار . وبعد فإن المادة ١٣ من المرسوم التي رأت اللجنة حذفها ولا تساطرها الوزارة رأيا فيها ضمانة لأن لا تأوى الجنسية المصرية من ثبتت عدم أهليته لها .

(٤) أضافت اللجنة الى المادة الحادية عشرة من مشروعها المقابلة للمادة ٢٠ من المرسوم التي تنص على حكم الأولاد القصر للجنس ، حكما متقولا عن القانون الفرنسي يقصد به أن يسهل للأولاد البالغ التجنس بجنسية والدهم الجديدة توحيدا لجنسية جميع أفراد العائلة ولما هو متبادر من أن تجنس الأولاد بجنسية أبيهم يكون في الغالب متفقا مع ميول الأب ورغائبه .

ولكن الوزارة ترى أن القواعد العامة للتجنس كافية بالنسبة للبالغين من الأولاد وأن مثل ذلك التسهيل تتعلق به في فرنسا أغراض اجتماعية ليست متحققة في مصر . وأخيرا فإن ذلك التسهيل من شأنه أن يجعل الأولاد البالغين في مركز ممتاز عن القصر إذ كانت الإقامة في الخارج من شأنها في بعض الأحوال أن تحول دون تجنس القصر في حين لا تؤثر في تجنس البالغين ما لواقع أن القصر دائما محل الايثار والتمييز أما البالغ فاد المرجع في أمرهم الى ارادتهم الرشيدة .

(٥) رأت اللجنة حذف المادة ١٣ من المرسوم لأنه لا معنى للأحكام التي نصت عليها تلك المادة بالنسبة للأجنبي الذي يتجنس بالجنسية المصرية بعد أن أصبح يعامل طبقا لأحكام قوانين البلاد وهي تنص على

معاينة معظم الأمور الواردة في تلك المادة خصوصا وأن العمل بهذه الاحكام قد يفتح الباب لمناوأة الأجانب الذين يتجنسون بالجنسية المصرية .

وترى الوزارة أن الاحتفاظ بحق إسقاط الجنسية المصرية عن الأجانب المتجنسين أولى من الوجهة الاجتماعية عن أن يميز بالنسبة لهم بين الحقوق المدنية والحقوق السياسية وأنه فات قائلين بأنه لا معنى لتلك الأحكام أن الوقاية في كثير من الأحيان خير من العلاج وهل يوجب العقل والعرف أن يكون للأجنبي الذى تجنس بالجنسية المصرية بمجرد اقضاء المدة اللازمة لتجنسه حكم المصرى الصميم وأن يحصى في جنسيته على نفس الوجهة الذى يحصى به العريق في المصرية . والواقع أن المرسوم أراد أن يجعل من مدة الخمس السنين التالية للعرض اللازمة للتجنس مدة تجربة للسلوك وشرطا فاسخا للجنسية فاذا صحت التجربة أصبح التجنس نهائيا والا أعلن إسقاط الجنسية عن التحق بها ظاهرا . على أن لياب اعتراض اللجنة كما ظهر من مناقشتها هو الشك في السلطة التنفيذية مع أن حق إسقاط الجنسية في هذه الحالة قد عهد به الى أعلى هيئاتها وهو مجلس الوزراء واشترط فيه الى ذلك أن يكون استعماله بمرسوم تذكر فيه الأسباب . وقد فكرت اللجنة أول الأمر في إسناد السلطة التى نصت عليها المادة ١٣ المذكورة الى الهيئات القضائية ثم أثرت آخر الأمر أن تحذفها أصلا . ولا حاجة الى الاشارة الى أن مثل ذلك الشك في السلطة التنفيذية إنكارا معنى الحياة النيابية نفسها التى تجعل للسلطة التشريعية حق مراقبتها وأن مثل ذلك التشكك الذى أبدته اللجنة غير مبررة والذى كثيرا ما كان يفسد على أعضاء الهيئة النيابية التى حلت حسن التفكير فى القوانين وحق التقدير لأحكامها اسراف فى الرأى بالنسبة لأفراد حديثى العهد بالجنسية المصرية يصح أن يعتبر أنهم لم يستقر بهم المقام نهائيا . خصوصا وأن الضمانات التى وفرت لهم فيما يتعلق باستعمال الحق فى إسقاط جنسيتهم ضمانات وافية وأن بعض الأخطار التى أريد بمثل المادة ١٣ وقاية البلاد منها — وهو خطر الاستعانة بالجنسية المصرية لنشر الدعوة البلشفية ولانتقاء الابداع عن البلاد — قد أباح الدستور فيها تخطى الحريات المختلفة .

(٦) وترى الوزارة بعد إمعان النظر في ملاحظات اللجنة أن تحذف المادة ١٧ من مرسوم سنة ١٩٢٦ برمتها وأن تقتصر في هذا الشأن على حكم المادة ١٥ من ذلك المرسوم (مادة ١٢ من المشروع) . وعلى ذلك يكون من الواجب لصحة تجنس المصرى بجنسية أجنبية أن يحصل على إذن بذلك من الحكومة المصرية وذلك فيما عدا الأحوال التى نص القانون فيها على اكتساب جنسية أجنبية بدون إذن لحالة الزوجة وحالة الأولاد القصر .

والحق أن الظروف الخاصة بمصر والحاجة الى أن يكون التجنس بجنسية أجنبية ثابتا بإذن يمنع معه الشك فى جنسية صاحب الشأن وينقطع معه الخلاف فى إثبات الأركان التى كانت المادة ١٧ من المرسوم تنص عليها . تبرر الأخذ بهذا النظام خصوصا وأنه عين النظام الذى قضى به قانون الجنسية العثمانية الصادر فى سنة ١٨٦٩ والذى كان معمولا به فى مصر حتى الآن . وعلى ذلك تظل التقاليد التى كانت متبعة فى هذا الشأن جارية فى المستقبل .

(٧) حذفت اللجنة من مشروعها فى المادتين ٩ و ١٤ ما اشترطه المرسوم فى المادة ١٨ من إقامة الاجنبية الأصل فى الخارج وإقامة المصرية الأصل فى مصر لاسترداد جنسيتها التى فقدتها بالزواج إذ رأت أن هذين الشرطين لا ضرورة لهما . وفات اللجنة أن الغرض منهما هو انقاء تعدد الجنسيات وما يترتب على هذا التعدد من التنازع وأنت ذلك من أخص مرامى التشريع الحديث فى شؤون الجنسية .

(٨) حذفت اللجنة المادتين ٩ و ٧ من المرسوم واستبدلت بهما المادة ١٩ من مشروعها بعد أن أدجت فيها حكم المادتين بتصرف كبير وقد قدرت أن الاختلاف بينهما لفظى أكثر منه معنوى ومع أنها لم تحالف المرسوم فى أن المعنى بهاتين المادتين حالتان اثنتان رأت أن تسوى بينهما فى الحكم كما رأت أن ما خولته المادتان من السلطة المطلقة للهيئة التنفيذية لا يتفق مع روح التشريع المصرية لذلك لم تجز رفض طلب التجنس بالجنسية المصرية الا عند عدم توفر الشروط التى أوجبها القانون لكسب الجنسية المصرية .

على أن الواقع أن الحالتين اللتين نصت عليهما المادتان ٦ و ٧ حالتان مميزتان بشروطهما وموضوعهما وأن كلا الحالتين استثناء من حكم المادة ٢ من المرسوم ولكنهما متفاوتتان في الأهمية فن كان مقياً في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ واقطعت اقامته أولى بالاعتبار ولذلك جعل رفض طلبه بقرار من مجلس الوزراء. ومن كان مقياً قبل نوفمبر ولم يحافظ على الإقامة حتى ذلك التاريخ دون الأول في الاعتبار ولذلك جعل المرسوم أمره رهنا برأى وزير الداخلية وحده . أما اطلاق يد السلطة التنفيذية في الأمر فتسوغه دقة الموضوع وتوقيته وارتباطه بالأحوال العامة وبأسباب الأمن والنظام مما يتعين معه أن يعهد به إليها وحدها . وهذه المسألة مظهر آخر للتشكك الدائم في نزاهة السلطة التنفيذية وعدالتها .

وقد رأى آخر الأمر أن تبقى المادة السادسة على حالها وأن تحذف المادة السابعة من المرسوم اكتفاء بأحكام التجنس فإذا شاء الذي توفرت فيه الشروط المبينة بها أن يدخل في الجنسية المصرية جاز له ذلك بحسب الشروط الموضحة في المادة الثامنة أو بحسب شروط المادة التاسعة كيفما اختار .

(٩) حذفت اللجنة من المادة ٢٥ من المرسوم الإشارة الى اذن الحكومة المصرية استنادا الى أن ترخيص الحكومة المصرية بالتجنس بجنسية أجنبية أصبح لا محل له بعد حذف اشتراط الأذن في مشروع اللجنة . وفات اللجنة أن الكلام هنا عن الماضي فعل فرض أن لا يكون الاذن مشروطا في أى حالة في المستقبل فانه كان مشروطا في قانون الجنسية العثمانى الذى كان معمولاً به في مصر والإشارة هنا الى ما صدر من هذه الأذون في الماضي .

(١٠) عدلت اللجنة المادة ٢٣ من المرسوم على وجه رأت أن المادة تكون معه أدق في معناها وأكثر مطابقة لأحكام القانون والبادئ التى بنت عليها اللجنة ما أدخلته من تعديل . والواقع أن تعديل اللجنة من شأنه أن يجعل اعطاء الشهادات وفقا على من تكون الشهادة باسمه مع أنه

كثيرا ما يطلب شخص شهادة يجنسية آخر سواء لخصومة بينهما أو لغير ذلك من الأغراض المقبولة. لذلك يرى العدول عن تعديل اللجنة الى صيغة المادة الأصلية. مع ابدال عبارة "لوزير الداخلية الحق في اعطاء" بعبارة "يعطى وزير الداخلية".

هذا ما تأخذه الوزارة على مشروع اللجنة . على أن المشروع الذى تفتحه ليس هو المرسوم بجلته وتفصيله ففيه بعض التعديل والزيادة على المرسوم .

فقد عدلت المادة الثانية من المرسوم على الوجه الذى اقترحه مندوب الحكومة على اللجنة بعد مناقشات فى مدلولها ومرماها . وقد قبلت اللجنة تحرير تلك المادة على الوجه المقترح غير أنها أعادت ذكر نص المادة الأولى من ذكرى سنة ١٩٠٠ التى تشير اليها المادة المقترحة ولا ترى الوزارة محلا لهذه الاعادة .

واقترحت الحكومة تعديل المادة الثالثة من المرسوم أخذا ببعض الاعتراضات الوجيزة التى رفضت اليها من أنه لا وجه لاعتبار العثمانيين الذين حلوا بمصر بعد ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ مصريين بحكم القانون ما دام انفصال مصر عن البلاد العثمانية قد حذله تاريخ ٥ نوفمبر المذكور بفعل ملء أن يطلبوا التجنس وقضى القانون بإجابتهم الى ما يطلبون فالحكم لم يتغير عمليا وإن تغيرت صورته .

ونظرا لأن مدة الخيار الذى أباحه مرسوم سنة ١٩٢٦ قد انقضت فقد رى تعديل صيغة المادة الرابعة من المرسوم للدلالة على أن هذا الحق لا يجوز استعماله بعد نشر القانون الجديد وفى هذا الحكم تساهل لا شك فيه فقد مضى منذ نشر مرسوم سنة ١٩٢٦ نحو الثلاث السنين فلا يمكن لمن لم يستعمل حق الخيار حتى الآن الاحتجاج بقصر المدة على أن استعمال هذا الحق بعد الآن لم يعد مفيدا فقد انقضت المدة التى كانت حددتها قوانين الجنسية فى البلاد التى كان يجوز اختيار جنسيتها بحسب تلك المادة لدخول أمثال هؤلاء فيها واستبقى حكم المادة الخامسة من المرسوم وأدج بعد تعديل فى المادة الثانية من المشروع .

ويترتب على هذا التعديل أن سلطة وزير الداخلية في إيجاب مغادرة البلاد أو الإذن بالبقاء فيها بالرغم من الاختيار تصبح أوسع وأطلق فيتمكن بذلك من التصرف بحسب ما تمليه المصلحة وأن التاريخ الذي يتدئ منه الميلاد المضروب لمغادرة البلاد يصبح تاريخ الأمر بذلك من وزير الداخلية ومن شأن هذا التحديد أن يسهل عند الاقتضاء تنفيذ حكم المادة الخامسة الذي ظل حتى الآن معطلا .

كذلك بعد أن كان الجزاء على عدم مغادرة البلاد إلغاء الاختيار واعتبار المختار مصريا أصبح الجزاء اجلاء المختار عن البلاد .

وقد أضيف إلى آخر المادة ١١ من المرسوم حكم وقضى لحل بعض المشاكل التي عرضت منذ صدوره وقد عرضه مندوب الحكومة على اللجنة فأقرته .

ويتضمن المشروع الذي تقترحه الوزارة مبدأ جديدا رأت اللجنة ادخاله قولا عن القانون الفرنسي ولا ترى الوزارة مانعا منه وهو مبدأ الإذن بالإقامة يمنح للأجنبي بقصد التجنس ويصح انقاص المدة اللازمة للتجنس إلى نصفها وقد رتب لذلك إمكان الاستغناء عن المادتين ٧ و ٩ من المرسوم اكتفاء بالسهولة التي أصبحت توفرها المادة التاسعة من المشروع .

وفيه أيضا فقرة جديدة خاصة بمنح الجنسية المصرية بمرسوم للرؤساء الدينيين للطوائف المصرية غير الإسلامية وقد اقترحت الحكومة تلك الإضافة إذ كانت عرفا مرعيا وإذ كان من المرغوب فيه أن يدخل في قانون الجنسية كل الأحكام المنطبقة في هذا الشأن وقد رضيت اللجنة هذه الزيادة .

كذلك أخذت الوزارة في المشروع المقدم بما رآته اللجنة من حذف الفقرة الثانية من المادة ١٦ من المرسوم وإبدالها بأخرى وبما رآته اللجنة من إضافة مادة خاصة بتعيين سن الرشد .

هذا إلى تعديلات لفظية طفيفة اقتضتها التعديلات المتقدمة .

مرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦

بشروط توظيف الأجانب^(١)

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ ؛

وعلا بالمادة ٥٥ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية ؛

رسم بما هو آت :

مادة ١ - لا يجوز إسناد أية وظيفة عامة مدنية كانت أو عسكرية إلى أجنبي إلا في أحوال استثنائية وإذا ثبت أن الوظيفة تتطلب مؤهلات علمية أو عملية خاصة لا تتوافر في مصري .

مادة ٢ - يقدم الوزير المختص اقتراح إسناد الوظيفة إلى أجنبي إلى اللجنة الموظفين الأجانب المنصوص عنها في المادة الخامسة لبحثه وإبداء رأيها فيه . ثم يرفع إلى مجلس الوزراء للصادقة عليه ويحدد قرار المجلس مدة الإسناد .

ومجلس الوزراء أن يقرر إسناد الوظيفة مباشرة إلى الأجنبي .

ومع ذلك يكون قرار مجلس الوزراء فيما يختص بكون استبالات البوليس الأجانب والموظفين المشار إليهم في المادة (١٦) قاصرا على تحديد عدد الوظائف التي يجوز إسنادها إليهم ويكون لكل من وزير الداخلية والمعارف العمومية حرية اختيارهم في حدود هذا العدد .

مادة ٣ - مجلس الوزراء في الحالة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة السابقة تعيين الموظفين الأجانب أو تفويض الوزير المختص في تعيينهم .

(١) صدر هذا القانون تنفيذا للمادة ٣ من الدستور .

وفي الأحوال الأخرى يختار هذا الوزير الموظفين الأجانب ويعينهم بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عنها في المادة الخامسة .

على أنه لا ضرورة لأخذ رأى اللجنة في تعيين الكونستبلات والموظفين المشار إليهم في الفقرة الأخيرة من المادة السابقة .

مادة ٤ — لا يجوز تقرير إسناد الوظيفة الى أجنبي لمدة تزيد على خمس سنوات . وتبدأ المدة المقررة لإسناد الوظيفة الى أجنبي من تاريخ استلامه عملها فإذا كان التعيين لأجل أقل من المدة المقررة أو اذا خلت الوظيفة قبل نهاية هذه المدة سرى مفعول القرار الصادر باستنادها الى أجنبي حتى نهاية المدة المقررة .

ويسقط قرار إسناد الوظيفة الى أجنبي اذا انقضت سنة من وقت صدوره ولم يتم التعيين فيها .

مادة ٥ — تنشأ بوزارة المالية لجنة تدعى (لجنة الموظفين الأجانب) للنظر في كل ما يتصل بتوظيف الأجانب وتؤلف من :

وزير المالية رئيسا
ومن وكلاء الوزارات الآتية :

أعضاء	{	وزارة المالية
		وزارة المعارف العمومية
		وزارة الداخلية
		وزارة الأشغال العمومية
		وزارة المواصلات

ويتولى السكرتارية موظف يتدبه وزير المالية .

وعند النظر في مسألة خاصة بوزارة غير ممثلة في اللجنة يضم إليها وكيل الوزارة ذات الشأن ويكون له صوت في هذه المسألة .

ولا تكون مداوات اللجنة صحيحة الا اذا حضرها الرئيس وأربعة من الأعضاء على الأقل .

وإذا غاب أحد الأعضاء أو تعذر عليه الحضور حل محله في عضوية اللجنة موظف من كبار موظفي وزارته يتدبه الوزير .
وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية فإذا تساوت الأصوات كان رأى الرئيس مرجحاً .

مادة ٦ — يكشف طبيًا على كل مرشح أجنبي قبل تعيينه للتثبت من لياقته صحياً لأداء عمله ومن قدرته على تحمل جو مصر .

ويتولى الكشف الطبى في مصر القومسيون الطبى العام في القاهرة أو القومسيون الطبى في الاسكندرية ويتولاه في الخارج قومسيون طبي معترف به من الحكومة المصرية . أما في البلاد التي ليس بها قومسيون معترف به فيتولى الكشف طبيان موظفان في مصلحة عامة تختارهما المفوضية أو المفوضية المصرية المختصة .

مادة ٧ — إذا اقتضى الحال أن يمنح الموظف الأجنبي راتباً يزيد على أول مربوط الدرجة المقررة للوظيفة جاز ذلك للوزير صاحب الشأن بتريخ من اللجنة المشار إليها في المادة الخامسة بشرط ألا تتجاوز الزيادة ربع أول مربوط وألا يزيد هذا المبلغ على ثلثائة جنيه .
فاذا تجاوزت الزيادة أى الحدين المذكورين رفع الأمر إلى مجلس الوزراء .
ويحدد مجلس الوزراء راتب الموظفين المشار إليهم في الفقرة الثانية من المادة الثانية .

مادة ٨ — ينص في القرار الخاص بتحديد راتب الموظف الأجنبي على بقاء الراتب ثابتاً طول مدة العقد أو على جواز زيادته .
وفي الحالة الأخيرة تتمتع العلاوات في حدود نهاية الدرجة كل سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة .
فاذا كان التعيين أصلاً براتب أكثر من بداية الدرجة جاز مجاوزة النهاية بمقدار ما أضيف إلى البداية عند التعيين .

مادة ٩ — يحق للحكومة فسخ التعاقد مع الموظف الأجنبي في أى وقت أثناء السنتين الأوليين من مدة العقد بشرط أن تعلنه قبل ذلك بثلاثة أشهر، كما يحق لها فصله في أى وقت أثناء مدة الخدمة من غير إعلان سابق بسبب سوء سلوكه أو تقصيره تقصيرا فاحشا في تأدية أعمال وظيفته .
ويحق للموظف أن يترك الخدمة في أى وقت بشرط إعلان الحكومة قبل ذلك بثلاثة أشهر .

مادة ١٠ — اذا تبين أثناء مدة العقد أن الموظف الأجنبي لم يعد لائقا طبيا لتأدية عمله انتهى العقد من تاريخ صدور قرار القومسيون الطبي .
ويكون القرار الصادر في هذا الشأن نهائيا غير قابل للطعن فيه . ويحق للحكومة في كل حين إحالة الموظف الأجنبي الى القومسيون الطبي للتحقق من حالته الصحية .

فإذا امتنع عن التقدم الى القومسيون الطبي كان حكمه من ثبت عدم لياقته واعتبر عقده منتهيا من تاريخ امتناعه .

مادة ١١ — إذا رأت الوزارة ذات الشأن استبقاء موظف أجنبي في خدمتها بعد نهاية مدة العقد فعليا بعد مراعاة الأحكام المبينة في المواد (الأولى الى الرابعة) أن تعلنه قبل نهاية العقد بثلاثة شهور بالنسبة للعقود التي تقل مدتها عن ثلاث سنوات وستة أشهر بالنسبة للعقود التي تبلغ مدتها ثلاث سنوات أو تزيد برغبتها في التجديد وبعده . فان لم يعلن بذلك مد العقد منتهيا من تلقاء نفسه دون احتياج الى إعلان خاص .

مادة ١٢ — لا يمنح الموظف الأجنبي عن مدة خدمته أى معاش أو أية مكافأة ومع ذلك فلمجلس الوزراء أن يقرر منح مكافآت خاصة اذا اقتضت ذلك مبررات استثنائية .

مادة ١٣ — الموظفون الأجانب الذين يعينون لمدة تزيد على سنة أو الذين جددت عقودهم يعاملون فيما يتعلق بالإجازات الاحتياطية والمرضية معاملة الموظفين المصريين الدائمين .

والموظفون الذين يعينون لمدة سنة يجوز منحهم إجازة اعتيادية بالغياب مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما براتب كامل وخمسة عشر يوما بغير راتب ويعاملون فيما يتعلق بالإجازات المرضية معاملة الموظفين المصريين الدائمين. أما الموظفون الذين يعينون لمدة تقل عن سنة فيجوز منحهم عند الضرورة إجازة عارضة بالغياب مدة لا يزيد مجموعها على سبعة أيام ولا يكون لهم حق في الحصول على إجازة مرضية براتب كامل . . .

مادة ١٤ — يمنح الموظف الأجنبي الذي يختار من الخارج نفقات قدومه الى مصر طبقا للوائح المعمول بها .

و يمنح كذلك نفقات عودته إذا كان قد قضى في خدمة الحكومة عاما على الأقل بشرط أن يغادر الديار المصرية خلال ستة شهور من تاريخ انتهاء خدمته .

وإذا كان انتهاء خدمته بسبب عدم اللياقة الطبية فانه يمنح نفقات عودته ولو لم يكن قد قضى سنة كاملة في الخدمة .

وفي حالة وفاته أثناء مدة التعاقد يدفع هذا المبلغ إلى ورثته مهما كانت مدة خدمته، وذلك بشرط أن تكون عائلته في مصر وأن تبرحها فعلا خلال ستة شهور .

مادة ١٥ — يسقط حق الموظف في نفقة العودة :

(١) إذا استقال من وظيفته بدون إرساله الإعلان المنصوص عنه في المادة التاسعة .

(٢) إذا فصل من وظيفته لسوء سلوكه أو تقصيره تقصيرا فاحشا في تأدية أعمال وظيفته .

مادة ١٦ — في حالة اختيار الأجانب للوظائف الآتية :

(١) مدرسو اللغات الأجنبية ومدرساتها بالمدارس الابتدائية والثانوية وما في حكمها والفرق الإعدادية بالتعليم العالي والمدارس الخصوصية ؛

(٢) مفتشو اللغات الأجنبية ومفتشتاتها بوزارة المعارف العمومية ؛

(٣) فافظرات مدارس البنات ؛

(٤) مدرسو المكتب التجارى بمدارس التجارة المتوسطة ؛

يكون تعيينهم فيها تحت الاختبار على سبيل الاستثناء من أحكام المادتين الرابعة والتاسعة بشرط أن يكون من يختار لتعليم لغة ما أو للتفتيش عليها من أبناء هذه اللغة نفسها .

ويجوز فصل هؤلاء الموظفين فى أى وقت أثناء الستين الأوليين من تعيينهم بشرط إعلانهم قبل ذلك بثلاثة شهور .

فإذا استبقوا فى الخدمة بعد انقضاء هذه المدة عوملوا فيما يختص بتأديهم وفصلهم معاملة الموظفين المصريين الدائمين . ولا يجوز بحال من الأحوال بقاؤهم فى الخدمة بعد سن الستين .

على أن مجلس التأديب بالنسبة لهؤلاء الموظفين يشكل على الوجه الآتى :

ويكل الوزارة التابع لها الموظف الأجنبى أو من يقوم مقامه رئيسا

المستشار الملكى للوزارة أو مساعدته أعضاء
أكبر موظف أجنبى فى الوزارة التابع لها الموظف

مادة ١٧ — لا تجرى أحكام هذا القانون على الموظفين والمستخدمين الذين يعينون لعمل خاص أو مهمة معينة إذا كان تعيينهم لمدة أو مدد تقل عن سنة وراتب أو أجرا لا يجاوز ثلثائة جنيه .

فإذا جاوز الراتب أو المدة هذين الحدين وجب اتباع جميع الإجراءات المقررة فى هذا القانون .

مادة ١٨ — عين الوزير الخدمة الخارجين عن هيئة العمال والعمال بالميلومة بعد موافقة وزارة المالية على إسناد العمل اليهم وعلى تحديد رواتبهم أو أجورهم .

مادة ١٩ — الموظفون المعينون الآن عقود يعاملون بموجب عقودهم الى نهاية مدتها وكل تجديد لعقد استخدام موظف اجنبي تجرى عليه أحكام هذا القانون .

مادة ٢٠ — لا تجرى أحكام هذا القانون على الهيئات التي لا يسمح نظامها الدولى بتطبيقها عليها .

مادة ٢١ — يكون لمجلس الوزراء سلطة تفسير هذا القانون بناء على ما يعرضه وزير المالية وبعد أخذ رأى لجنة الموظفين الأجانب وينشر هذا التفسير فى الجريدة الرسمية ويكون له قيمة التفسير التشريعى وقوة الإلزام .

أحكام وقتية

مادة ٢٢ — تجرى أحكام هذا القانون على الموظفين والمستخدمين والعمال المشار اليهم فى المادة التاسعة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣

ومع ذلك لا يجوز منحهم المكافآت المستحقة لهم وفقا لأحكام هذا القانون الأخير إلا بالشروط الواردة فيه .

مادة ٢٣ — على الوزراء تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية وعليهم إصدار القرارات التي يقتضيها هذا التنفيذ .

يبهم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وينشر في الجريدة الرسمية وينفذ
كقانون من قوانين الدولة ٤

صدر بديوان الرئاسة في ١٣ صفر ١٣٥٥ (٤ مايو سنة ١٩٣٦) .

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية
على ماهر

وزير الأشغال العمومية وزير الأوقاف
حافظ حسن أحمد على

وزير المواصلات والتجارة والصناعة وزير المعارف العمومية
حسن صبرى محمد على طوبه

وزير الحربية والبحرية وزير الزراعة وزير المالية
على صدق صادق وهبه أحمد عبد الوهاب

مرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦

بشأن المطبوعات (١)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ ،
وبناء على معارضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،
رسمنا بما هو آت :

١ - تعريف الاصطلاحات

مادة ١ - في تطبيق هذا القانون يقصد بكلمة "مطبوعات" كل
الكتابات أو الرسوم أو القطع الموسيقية أو الصور الشمسية أو غير ذلك من
وسائل التمثيل متى نقلت بالطرق الميكانيكية أو الكيميائية أو غيرها فأصبحت
بذلك قابلة للتداول .

ويقصد بكلمة "التداول" بيع المطبوعات أو عرضها للبيع أو توزيعها
أو الصاقها بالجدران أو عرضها في شبائك المحلات أو أى عمل آخر يجعلها
بوجه من الوجوه في متناول عدد من الأشخاص .

ويقصد بكلمة "جريدة" كل مطبوع يصدر باسم واحد بصفة دورية
في مواعيد منتظمة أو غير منتظمة .

ويقصد بكلمة "الطابع" صاحب المطبعة .

ومع ذلك فإذا كان صاحب المطبعة قد أجراها إلى شخص آخر فأصبح
ذلك الشخص هو المستغل لها فعلا فكلمة الطابع تنصرف إلى المستاجر .

ويقصد بكلمة "الناشر" الشخص الذى يتولى نشر أى مطبوع .

(١) صدر هذا القانون تنفيذًا لأداة ١٥ من الدستور .

٢ — في الأحكام المتعلقة بالمطابع والمطبوعات على وجه العموم .

مادة ٢ — يجب على كل طابع قبل فتحه مطبعة أن يقدم اخطارا كتابيا بذلك الى المحافظة أو المديرية التي تقع المطبعة في دائرتها .
ويشتمل الاخطار على اسم ولقب وجنسية ومحل إقامة الطابع ومقر المطبعة واسمها .

ويجب تقديم اخطار جديد في خلال ثمانية أيام عن كل تغيير في البيانات المتقدمة .

مادة ٣ — يجب عن كل طابع قبل أن يتولى طبع جريدة أن يقدم اخطارا كتابيا بذلك إلى المحافظة أو المديرية .

مادة ٤ — يجب أن يذكر بأول صفحة من أى مطبوع أو بأخر صفحة منه اسم الطابع وعنوانه واسم الناشر وعنوانه إن كان غير الطابع وكذا تاريخ الطبع .

مادة ٥ — عند إصدار أى مطبوع يجب ايداع أربع نسخ منه في المحافظة أو المديرية التي يقع الإصدار في دائرتها .
ويعطى إيصال عن هذا الإيداع .

مادة ٦ — لا تسرى أحكام المادتين الرابعة والخامسة على المطبوعات ذات الصفة الخاصة أو التجارية .

مادة ٧ — لا يجوز لأحد أن يتولى بيع أو توزيع مطبوعات في الطريق العام أو في أى محل عمومي آخر ولو كان ذلك بصفة عارضة أو مؤقتة إلا بعد الحصول على رخصة بذلك من وزارة الداخلية .

مادة ٨ — لا يجوز لأحد أن يمارس مهنة مرتبطة بتداول مطبوعات في الطريق العام أو في أى محل عمومي آخر قبل أن يقيد اسمه في المحافظة أو المديرية .

والشروط اللازمة للتصريح بهذا القيد تبين بقرار وزارى .

مادة ٩ — يجوز محافظة على النظام العام أن تمنع مطبوعات صادرة في الخارج من الدخول والتداول في مصر ويكون هذا المنع بقرار خاص من مجلس الوزراء .

مادة ١٠ — يجوز لمجلس الوزراء أن يمنع أيضا من التداول في مصر المطبوعات المثيرة للشبهوات وكذلك المطبوعات التي تتعرض للأديان ترمضا من شأنه تكدير السلم العام .

٣ — في الأحكام الخاصة بالجرائد

مادة ١١ — يجب أن يكون لكل جريدة رئيس تحرير مسئول يشرف إشرافا فعليا على كل محتوياتها أو مجلة محررين مسئولين يشرف كل واحد منهم إشرافا فعليا على قسم معين من أقسامها .

مادة ١٢ — يجب أن يكون رؤساء التحرير أو المحررون المسئولون حائزين للصفات الآتية :

(أولا) أن يكونوا مصريين إذا كانت الجريدة تنشر كلها أو بعضها باللغة العربية .

(ثانيا) ألا تقل سنهم عن خمس وعشرين سنة ميلادية .

(ثالثا) أن يكونوا كامل الأهلية وحسن السمعة .

(رابعا) ألا يكون قد حكم عليهم بجناية من الجنايات العادية أو لمرفقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو غدر أو رشوة أو تخالف بالتدليس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو إغراء شهود أو هتك عرض أو إغراء قصر على البقاء أو انتهاك حرمة الآداب أو حسن الأخلاق أو تشرد بجنحة ارتكبت للفرار من الخدمة العسكرية أو لشروع في ارتكاب جريمة مما ذكر من كان الشروع منصوبا عليه في القانون .

مادة ١٣ — يجب على كل من أراد أن يصدر جريدة أن يقدم إخطارا كتابيا بذلك الى المحافظة أو المديرية التي يتبعها محل الإصدار .

ويشتمل الإخطار على البيانات الآتية :

(أولا) اسم ولقب وجنسية ومحل إقامة صاحب الجريدة والمحرر أو المحررين المسؤولين والناشر إن وجد .

(ثانيا) اسم الجريدة واللغة التي تنشر بها وطريقة إصدارها وعنوانها .

(ثالثا) إذا كان للجريدة مطبعة خاصة وإلا فيبين اسم وعنوان المطبعة التي تطبع فيها الجريدة .

ويجب أن يوقع على الإخطار من صاحب الجريدة ومن رئيس التحرير أو المحررين المسؤولين ومن الناشر إن وجد .

ويعطى إيصال عن هذا الإخطار .

مادة ١٤ — كل تغيير يطرأ على البيانات التي تضمها الإخطار يجب إعلانه للمحافظة أو المديرية كتابة قبل حدوثه بثمانية أيام على الأقل إلا إذا كان هذا التغيير طرا على وجه غير متوقع ففي هذه الحالة يجب إعلانه في معاد ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ حدوثه .

مادة ١٥ — لضمان وفاء الفرامات والمصاريف التي قد يحكم بها على رئيس التحرير أو المحررين المسؤولين أو صاحب الجريدة أو الناشر أو الطابع تطبيقا لأحكام هذا القانون أو تطبيقا لأحكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني أو الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهلي يجب على الموقعين على الإخطار المنصوص عليه في المادة ١١ إما أن يودعوا في معاد ثلاثة أيام من تاريخ الإخطار تأمينا تقديما مقداره ٣٠٠ جنيه عن كل جريدة تصدر ثلاث مرات أو أكثر في الأسبوع و ١٥٠ عنها في الأحوال الأخرى وإما أن يقدموا كفيل يرضيه المحافظ أو المدير .

مادة ١٦ — إذا نقص التأمين بسبب ما أخذ منه بمقتضى أحكام المادة السابقة وجب إكماله في الخمسة الأيام التالية لإنتذار يعلن بالطرق الإدارية إلى صاحب الشأن .

وإذا أصبح الكفيل غير مقتدر وجب أن يستبدل به بالكيفية المينة آنفا
كفيل آخر يرضيه المحافظ أو المدير .

مادة ١٧ — يجوز إصدار الجريدة في اليوم الحادى والثلاثين من
تاريخ الإخطار إلا إذا أعلن المحافظ أو المدير في خلال هذه المدة مقدمى
الإخطار كتابة بالطرق الإدارية بمعارضته في إصدار الجريدة لعدم توافر
أحد الشروط المبينة في المواد السابقة .

مادة ١٨ — إذا لم تظهر الجريدة في بحر الثلاثة الأشهر التالية لتاريخ
الإخطار أو إذا لم تصدر بانتظام في خلال ستة أشهر اعتبر الإخطار كأنه
لم يكن ويكون إثبات عدم انتظام صدور الجريدة المشار إليه في الحالة الثانية
بقرار من وزير الداخلية يعلن لصاحب الشأن .

مادة ١٩ — يجب بيان اسم صاحب الجريدة ورئيس تحريرها وكذا
اسم ناشرها إذا وجد واسم المطبعة التي تطبع فيها إذا لم يكن لها مطبعة خاصة
بها وذلك بشكل ظاهر على كل نسخة وفي أول صفحة منها .

وإذا لم يكن للجريدة رئيس تحرير وكان لها عدة محررين كل منهم مسئول
عن قسم خاص مما ينشر فيها يجب بيان أسماء هؤلاء المحررين بالطريقة عينها
مع تعيين القسم الذى يشرف عليه كل منهم .

مادة ٢٠ — يجرد تداول عدد من الجريدة أو ملحق لعدد يجب أن
يسلم إلى وزارة الداخلية ست نسخ مما نشر موقع عليها من رئيس التحرير
أو أحد المحررين المسئولين إذا كانت الجريدة تصدر في القاهرة وإلى المحافظة
أو المديرية إذا كانت الجريدة تصدر في مدن أخرى .
ويعطى إيصال بهذا الإيداع .

مادة ٢١ — يجوز محافظة على النظام العام أن يمنع عدد معين من
جريدة تصدر في الخارج من الدخول والتداول في مصر وذلك بقرار من
وزير الداخلية .

مادة ٢٢ — الجرائد التي تصدر في مصر بلغة أجنبية و يكون رئيس تحريرها أو محرروها المسئولون غير خاضعين للحاكم الأهلية — يجوز محافظة على النظام العام تعطيلها بقرار خاص من مجلس الوزراء بعد انذار يوجهه اليها وزير الداخلية أو بدون إنذار سابق وذلك لمدة خمسة عشر يوما اذا كانت الجريدة تصدر ثلاث مرات أو أكثر في الأسبوع أو لمدة شهر اذا كانت تصدر أسبوعيا أو لمدة ثلاثة شهور في الأحوال الأخرى .

و يجوز لنفس السبب المتقدم منع تداول عدد معين من الجرائد المذكورة بقرار يصدره وزير الداخلية .

مادة ٢٣ — يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أن يدرج من غير مقابل في أول عدد يصدر من الجريدة وفي الموضوع المخصص للأخبار المهمة ما ترسله اليه وزارة الداخلية من البلاغات المتعلقة بالمصلحة العامة أو الخاصة بمسائل سبق نشرها في الجريدة المذكورة .

مادة ٢٤ — يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أن يدرج بناء على طلب ذوى الشأن تصحيح ما ورد ذكره من الوقائع أو سبق نشره من التصريحات في الجريدة ويجب أن يدرج التصحيح في خلال الثلاثة الأيام التالية لاستلامه أو على الأكثر في أول عدد يظهر من الجريدة في نفس المكان و بنفس الحروف التي نشر بها المقل المطلوب تصحيحه و يكون نشر التصحيح من غير مقابل اذا لم يتجاوز ضعف المقال المذكور . فاذا تجاوز الضعف كان للمحرر الحق في مطالبة صاحب الشأن قبل النشر بأجرة النشر عن المقدار الزائد على أساس تعريفة الاعلانات .

مادة ٢٥ — لا يجوز الامتناع عن نشر التصحيح في غير الأحوال الآتية :

(١) اذا وصل التصحيح الى الجريدة بعد شهرين من تاريخ نشر المقال الذي اقتضاه .

- (ب) اذا سبق للجريدة أن صححت بنفس المعنى الوقائع أو التصريحات التي اشتمل عليها المقال المطلوب تصحيحه .
- (ج) اذا كان التصحيح محررا بلغة غير التي كتب بها المقال .
- (د) اذا كان في نشر التصحيح جريمة معاقب عليها .

٤ — في العقوبات

مادة ٢٦ — كل مخالفة لأحكام المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٧ تكون عقوبتها الحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر والغرامة من ٢٠ جنيا الى ٢٠٠ جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .

وتكون المعاقبة على دخول المطبوعات والجرائد أو تداولها أو نشرها خلافا لأحكام المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ٢٢ بنفس العقوبات السابقة .

ويجوز أن يقضى أيضا الحكم الصادر بالعقوبة بتعطيل الجريدة لمدة ١٥ يوما اذا كانت تصدر ثلاث مرات أو أكثر في الأسبوع أو لمدة شهر اذا كانت تصدر أسبوعيا أو لمدة ستة في الأحوال الأخرى .

مادة ٢٧ — يعاقب بنفس العقوبات المتقدمة رئيس التحرير والمحرون المسئولون ومالك الجريدة والطابع والناشر عند وجوده اذا ما استمروا على إظهار الجريدة باسمها أو باسم آخر بعد صدور القرار بتعطيلها .

ويجب أن يقضى أيضا في هذه الحالة بتعطيل الجريدة لمدة تعادل ضعف المدة المنصوص عليها في المادة المتقدمة وتضاف الى مدة التعطيل السابقة .

مادة ٢٨ — كل مخالفة لأحكام المادة ١٦ تكون عقوبتها الغرامة من ١٠ جنيات الى ١٠٠ جنيه .

مادة ٢٩ — كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على ١٠٠ قرش وبالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعا أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

وفي حالة الحكم بالعقوبة لمخالفة أحكام المادة الثانية يجوز للقاضي أن يحكم باقتال المطبعة .

مادة ٣٠ — في حالة مخالفة أحكام المواد ٩ و ١٠ و ٢١ و ٢٢ تضبط المطبوعات أو أعداد الجريدة بصفة إدارية .

وفي حالة مخالفة أحكام المادة ١٠ يضبط أيضا ما استعمل في الطباعة من قوالب وأصول (كليشيات) .

ويقضى الحكم الصادر بالعقوبة بمصادرة المطبوعات المذكورة أو أعداد الجريدة أو القوالب أو الأصول (الكليشيات) .

مادة ٣١ — في حالة مخالفة أحكام المواد ٤ و ٧ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٧ و ١٩ يجوز ضبط المطبوعات أو أعداد الجريدة بصفة إدارية . ويجوز أن يقضى الحكم الصادر بالعقوبة بمصادرة هذه المطبوعات أو أعداد الجريدة .

مادة ٣٢ — يجوز للحكمة عند الحكم ببراءة المحرر الذي اتهم بارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤ أو ٢٥ أن تلزمه بنشر التصحيح بالصفة التي طلب منه نشرها أو بصفة أخرى تعينها .

وفي حالة الحكم بالعقوبة بسبب الامتناع عن النشر وبالإلزام بنشر التصحيح يجب أن يحدث النشر في العدد الأول أو الثاني الذي يلي صدور الحكم إذا كان هذا الحكم حضوريا أو الذي يلي إعلان هذا الحكم إذا كان غائبا — مهما تكن أوجه الطعن في الحكم — فإذا أُلغى الحكم بعد نشره جاز للمحرر أن يدرج حكم الإلغاء على نفقة الخصم الذي أقيمت الدعوى بناء على طلبه .

ويجوز أيضا أن يؤمر في الحكم الصادر بالعقوبة بأنه إذا امتنع المحرر عن تنفيذ الأمر الصادر بالنشر ينشر التصحيح على نفقة المحرر في ثلاث جرائد يبينها صاحب الشأن .

مادة ٣٣ — تنشر في الجريدة الرسمية أوامر منع التداول وقرارات التعطيل والإنذارات المنصوص عليها في المواد السابقة .

مادة ٣٤ — ينفذ ما يصدر من الأحكام أو ما يؤمر به من التدابير الإدارية بمقتضى هذا القانون بدون نظر إلى معارضة صاحب الجريدة أو المطبعة أو أى شخص آخر ذى شأن .

٥ — فى الأحكام الوقتية وفى النصوص الملغاة

مادة ٣٥ يعطى الأشخاص الذين يمارسون المهن المينة فى الباب الثانى ميعادا قدره شهران من تاريخ العمل بهذا القانون للقيام بتنفيذ ما نصت عليه المواد ٢ و ٣ و ٧

مادة ٣٦ — يلغى قانون المطبوعات رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١ .

مادة ٣٧ — على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل منهما فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نامر بان يبهم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ٤

صدر برأى القبة العامة فى ٤ ذى الحجة سنة ١٣٥٤ (٢٧ فبراير سنة ١٩٣٦) .

شؤاد

شؤامر حفرة شؤاحب الجلالة

شؤيس شؤجلس الوزراء
شؤلى شؤامر

شؤوزير الداخلية
شؤلى شؤامر

شؤوزير الحفانية
شؤحمد شؤلى

مذكرة إيضاحية

لمشروع المرسوم بقانون بشأن المطبوعات

ان وضع المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ المعدل لبعض نصوص الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى والباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهلى اقتضى إعادة النظر فى قانون المطبوعات رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١ حتى تكون نصوصه متطابقة مع نصوص ذلك المرسوم الجديد .

إن المبادئ التى تضمنها قانون سنة ١٩٣١ لم تزل مجمولة أساسا للمشروع الحالى إلا أنه قد عدلت بعض الأحكام التى كانت موضوعة لتطبيق تلك المبادئ تعديلا قصد به تخفيف تلك الأحكام .

فتلا قد ألقى المشروع الحالى النص الذى كان يلزم كل جريدة تظهر ثلاث مرات أو أكثر فى الأسبوع بأن تكون ذا مطبعة خاصة (مادة ١١ من قانون سنة ١٩٣١) كما أنه حذف من العقوبات عقوبة إلغاء الجريدة وجعل التعطيل لمدة أقصر كما أنه أضاف الى الضمان النقدى الضمان الشخصى الذى هو أقل ارهاقا .

ولقد كان الباب الثانى من قانون سنة ١٩٣١ قاصرا على نصوص خاصة بالمطبوعات بصفة عامة دون أن يضع أحكاما خاصة بالمطابع وتوزيع المطبوعات — لذلك وضع المشروع الحالى نصوصا جديدة فى الباب الثانى سدا لذلك النقص — فقد نص فى المادة الثانية على إلزام كل طابع بتقديم إخطار قبل فتح المطبعة ولقد كان قانون المطبوعات سنة ١٨٨١ كالقانون العثمانى السابق يقضى بعدم جواز فتح مطبعة إلا بعد الحصول على ترخيص من الحكومة — أما المشروع الحالى فقد سنّ طريقة أيسر وهى طريقة الإخطار إذ أنه لما كان الطابع ملزما بتنفيذ بعض إجراءات من أخصها وضع اسمه وعنوانه على المطبوعات التى يباشر طبعها فى مطبعته كان من

الضرورى أن يكون لدى الإدارة المعلومات الكافية عن المطابع الموجودة حتى يتيسر لها مراقبة تنفيذ القانون ولهذا السبب ألزم الطابع الذى يتولى طبع جريدة ما بأن يخضع للإدارة بذلك .

المادتان السابعة والثامنة — لا ينبغى النقص من الأهمية التى لعملية التوزيع بين العمليات التى تتعاقب على المطبوعات من حين تحريرها الى حين تداولها بين الأيدى إذ أن توزيع المطبوعات المحظورة هو ركن أساسى للجرائم الصحفية — بل قد يكون وحده كافيا أحيانا لتكوين الجريمة — لذلك تنص قوانين المطبوعات عادة على جعل الموزعين مسئولين أسوة بالمحررين والطابعين والناشرين — حتى إن القانون الفرنساوى الصادر فى ٢٩ يولييه سنة ١٨٨٩ جعل بابا خاصا بلصق الإعلانات والتوزيع والبيع فى الطريق العام .

والمشروع الحالى يفرق بين الأشخاص الذين يتعهدون ببيع المطبوعات أو توزيعها وبين الأشخاص الذين يمارسون مهنة مرتبطة بتداول تلك المطبوعات على الوجه المين بالمادة الأولى (بائعون وموزعون ولاصقون الخ) .

ولما كان المتعهدون المشار اليهم آنفا هم عادة أهم عامل فى توزيع المطبوعات لذلك نص المشروع على إلزامهم بالحصول على رخصة من وزارة الداخلية — وهناك علة أخرى موجبة للإلزامهم بالحصول على هذا الترخيص وهى أن عملية التداول لا تباشر فى الطريق العام أو أى محل عمومى .

أما الأشخاص الذين يباشرون مهنة مرتبطة بتداول المطبوعات فقد لوحظ أنهم عادة محتركون على عملهم من تلقاء غيرهم لامن تلقاء أنفسهم لذلك اكتفى المشروع بإلزامهم بأن يقيدوا أسماءهم بالمحافظة أو المديرية قبل أن يمارسوا تلك المهنة — وهو ما كان مفروضا من قبل على بعضهم بمقتضى القرار الوزاى المؤرخ ٣١ يناير سنة ١٩١٥ الخاصة بالباعة السريجة .

أما الشروط اللازمة لهذا القيد فقد ترك أمرها لوزير الداخلية ليصدرها قرارا كما ترك له فرض ما يرى لزوم تطبيقه من الجزاءات التى أغفلها القانون نفسه لقلة أهميتها .

المادة ٩ — هذه المادة إن هي إلا مضمون ما جاء بالمادتين ٢٩ و ١٩ من قانون سنة ١٩٣١ .

ومن جهة أخرى فإنه لما كانت كلمة مطبوعات تشمل الجرائد طبقا لتعريفها المبين بالمادة الأولى رضى الاكتفاء بمادة واحدة . كما أنه لما كان الإخلال بالأديان والآداب هو من أسباب الإخلال بالنظام العام لذلك رضى الاكتفاء بعبارة النظام العام دون الإشارة إلى الأديان والآداب .

المادة ١٠ — أخذت حكم المادة ٢٥ من قانون سنة ١٩٣١ بعد أن استبدلت بعبارة "المطبوعات المضرة بآداب الشبان" عبارة أوسع وأنسب منها وهي عبارة "المطبوعات المثيرة للشهوات" .

ومن جهة أخرى فإن الضمانات التي نص عليها الدستور من منع الرقابة على الصحف التي تطبع في مصر أو وقفها أو إلغائها بما يكفل حرية الرأي بواسطة النشر إنما وضعت لكفالة حرية الآراء السياسية فلا يجوز الاستفادة منها بالنسبة للمطبوعات المثيرة للشهوات أو التي تتعرض للأديان تعرضا من شأنه تكدير السلم العام إذ أنه من المفروض على الحكومة أن تحول على أسرع وجه دون وقوع ما يقترب من النتائج على مثل تلك المطبوعات الآثمة ولهذا الغرض قضت المادة ١٠ بمنع تداولها في مصر بقرار خاص من مجلس الوزراء .

والأحكام الواردة في المواد ١١ الى ١٤ من الباب الخامس بالجرائد إن هي إلا نفس الأحكام الواردة في المواد ٧ الى ٩ من قانون سنة ١٩٣١ عدا أنه حذف من نص المادة ١٢ : (١) شرط عدم صدور حكم على رئيس التحرير أو المحررين المسؤولين مرتين لجرائم من المنصوص عليها في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني وفي الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهلي ، (٢) شرط عدم صدور حكم عليهم بالعزل من وظائفهم أو بسطط اسمهم بقرار تأديبي لأفعال ماسة بشرفهم أو سلوكهم ، (٣) شرط ألا يكونوا من أعضاء البرلمان .

وأما المادة ١٣ فلم تدخل على طريقة الإخطار سوى بعض تعديلات
لانتحاج إلى شرح .

هذا وقد كان قانون سنة ١٩٣١ يشترط عند تقديم الإخطار إيداع
تأمين مقداره ٣٠٠ جنيه أو ١٥٠ جنيتها حسب الأحوال . ونظرا لأن هذا
الشرط كان مرهقا في بعض الأحوال (وبخاصة بالنسبة للجرائد الدورية
من علمية وأدبية) فقد رأى المشروع مع إبقائه أن يضيف إليه شرطا آخر
أسر منه وهو شرط تقديم كفيل يرتضيه المحافظ أو المدير حتى يصبح لدى
الشان الخيار بين ما يلائمهم من أحد هذين الشرطين .

ويقضى المشروع بوجوب إيداع التأمين التقضى أو تقديم الكفيل في
ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ الإخطار دون أن ينص على الجزاء الذى يترتب على
مخالفة ذلك اكتفاء بما خول للمحافظ أو المدير في المادة ١٧ من حق
المعارضة في إصدار الجريدة في خلال الشهر التالى لتاريخ الإخطار .

وقد اعتبر الإخطار صحيحا قانونا إذا لم تبد في خلال الشهر التالى لتاريخ
تقديمه معارضة من جانب السلطة المختصة ومن ثم يصبح إصدار الجريدة
جائزا .

على أنه في حالة عدم ظهور الجريدة لايحوز اعتبار الإخطار قائما إلى
غير أجل ولذلك هذا المشروع حذو قانون سنة ١٩٣١ في المادة ١٣ منه
بأن نص على أنه إذا لم تظهر الجريدة في بحر الثلاثة الأشهر التالية لتاريخ
الإخطار اعتبر الإخطار كأن لم يكن وكذلك رأى من الضروري أن توضع
أحكام لحالة عدم انتظام صدور الجريدة أى الحالة التى تصدر فيها تواريخ
أو مواعيد مخالفة للبيانات المدونة في الإخطار إلا أنه لوحظ أنه من المتعذر
معاينة هذه الحالة بالنساء الإخطار لمجرد عدم الانتظام كما هو الحال في عدم
الظهور الذى هو من الوقائع الممكن إثباتها بسهولة .

فتلافيا لكل خلاف اشترط القانون صدور قرار من السلطة المختصة
بإثبات عدم انتظام صدور الجريدة وإعلانه لصاحب الشأن . ولو أنه
لم توضع عقوبة للمخالفة في الحالتين المذكورتين إلا أن إصدار الجريدة بعد

الثلاثة الشهور او بعد اعلان قرار وزير الداخلية يعتبر في حكم إصدارها بتغير إخطار أصلا وظاهر أنه على مقتضى حكم المادة ١٨ المشتعلة على هاتين الحالتين يترتب على إلغاء الإخطار ردّ مبالغ التأمين أو إبراء ذمة الكفيل .

أما المواد الباقية من هذا الباب فانها أخذت من المواد ١٥ إلى ٢٣ من قانون سنة ١٩٣١ مع بعض التعديل في الجزئيات وفي ترتيب الوضع على الوجه الذى اقتضاه المطلق ومع إخراج المادة ١٨ من هذا الترتيب ووضعها تحت "باب العقوبات" مع ما وضع تحته من الجزاءات الأخرى .

وقد أُلغى المشروع في باب العقوبات المذكور عقوبة إلغاء الجريدة التى كان منصوبا عليها في المادة ١٤ من قانون سنة ١٩٣١ وجعل عقوبة التمهيل لمدة أقصر طبقا للقواعد التى أخذ بها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ كما أنه أُلغى عقوبة إقفال المطبعة التى كانت جزاء لمخاطة الأحكام الخاصة برؤساء التحرير أو المحررين المسئولين أو بإصدار الجريدة بدون إخطار أو بناء على إخطار غير صحيح . ولم تبق هذه العقوبة إلا في حالة واحدة وهى حالة فتح المطبعة بدون إخطار (مادة ٣٢) إذ أنه توجد مطابع سرية يتعين بسببها تحويل الحكم بالإقفال . لذلك جعلت هذه العقوبة اختيارية مما يجعل للقاضى سلطة واسعة في تقدير ظروف الحال فيتسنى له تطبيق هذه العقوبة عند الاقتضاء

وبعد أن كان قانون سنة ١٩٣١ يقضى في حالة الإخلال بأحكام الكفالة بعقوبة الحبس لمدة قد تصل إلى ستة أشهر وبالغرامة من ٢٠ جنيتها إلى ٢٠٠ جنيه اكتفى المشروع بأن تكون العقوبة مالية فقط من ١٠ جنميات إلى ١٠٠ جنيه حتى يكون الجزاء من نوع الجريمة .

وأخيرا فانه بدلا مما كان يقضى به قانون سنة ١٩٣١ من ضبط أدوات الطباعة في كثير من الأحوال حتى في أحوال مخالفة الأحكام المتعلقة بالمسائل الادارية جعل المشروع هذا الضبط قاصرا على القوالب والأصول (الكليشيات) التي استعملت في الطباعة كما جعله قاصرا على المطبوعات المثيرة للشهوات أو المخلة للأداب .

أما مصادرة المطبوعات أو أعداد الجريدة أو القوالب أو الأصول فقد جعلت من اختصاص القاضى وحده .

لهذا تتشرف وزارة الداخلية بعرض مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة على هيئة مجلس الوزراء لكي يتفضل عند الموافقة برفعه الى الأعتاب السنية للتصديق عليه .

مرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٦

بشأن نظام المحكوم عليهم في جرائم الصحافة

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، بالاتفاق مع وزير الحفانية ،
وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — تنفذ عقوبة الحبس البسيط أو الحبس مع الشغل المحكوم بها في الجناح التي ترتكب باحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون العقوبات في أماكن مستقلة عن الأماكن المخصصة للسجون الآخرين وتقررد لكل محكوم عليه غرفة خاصة تجهز بالطريقة التي يحددها قرار من وزير الداخلية .

الأشخاص المحكوم عليهم بهذه العقوبة ينتفعون بالمعاملة الخاصة التي ينفع بها المحبوسون احتياطيا بمقتضى المواد ٥١ و٥٤ و٥٥ و٥٧ (ثالثا) من مرسوم ٩ فبراير سنة ١٩٠١ بشأن لائحة السجون ويحوز لهؤلاء الأشخاص الاشتغال مع من يوجد معهم في السجن من المحكوم عليهم من أمتانهم وكذلك مؤاكلتهم والترريض معهم طبقا للشروط التي تحددها اللائحة الداخلية ومع عدم الاخلال بما يرى اتخاذه من التدابير اذا أسىء استعمال هذه المزايا أو اذا قضت بذلك ضرورة النظام .

مادة ٢ — في حالة الحكم بالحبس مع الشغل يشتغل المحكوم عليهم داخل السجن فقط ويراعى في اختيار نوع الشغل الذى يفرض عليهم عوائدها وحالة معيشتهم .

مادة ٣ — يطبق على المسجونين المشار اليهم آففا أحكام لائحة السجون إلا ما تعارض منها مع المزايا المذكورة في المادتين السابقتين .

ومع ذلك فعلى الوزير أن يستبدل بالجزاءات المنصوص عليها في المادة ٧٥ من لائحة السجون الحرمان من تلك المزايا كلها أو بعضها لمدة لا تتجاوز ستة أشهر ما لم تكن ظروف الحال من الخطورة بحيث لا تسوغ ذلك .

مادة ٤ — يجوز للحكمة بسبب ظروف الجريمة أن تأمر في الحكم الصادر بالعقوبة بعدم تطبيق الأحكام المقررة بهذا القانون .

مادة ٥ — لوزير الداخلية بالانفاق مع وزير الحفانية أن يمنح المزايا المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها لكل شخص حكم عليه من أجل جناية ارتكبت بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون العقوبات .

مادة ٦ — على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل فيما يخصه ، ويعمل به بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر برأى القبة فى ٤ ذى الحجة سنة ١٣٥٤ (٣٧ فبراير سنة ١٩٣٦) .

شهاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الحفانية وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء

أحمد على على ماهر على ماهر

مذكرة تفسيرية

للمرسوم بقانون بشأن نظام المحكوم عليهم في جرائم الصحافة

عني كثير من الدول بتوفير نظام خاص بالمسجونين المحكوم عليهم بسبب الجرائم السياسية أو جرائم الصحافة والرأى .

والنظام الذى يقرره هذا المرسوم بقانون يقضى بفصل المحكوم عليهم في جرائم الصحافة عن بقية المسجونين الآخرين وبافراد غرفة خاصة بكل منهم مع الترخيص لهم بالاجتماع ببعضهم البعض في اوقات معينة .

وهذا النظام — فضلا عما يقرره من تلطيف للنظام العادى للمسجون كالترخيص بالمراسلة والزيارة مرة في كل اسبوع واستحضار الأغذية من الخارج — يقضى ببعض المزايا كالاعفاء من الشغل واستحضار الجرائد وغيرها من وسائل الترويح عن النفس (المادة الثانية) كما أن الغرف التى تخصص لهؤلاء المحكوم عليهم سوف تجهز بحيث تكون أرواح لهم من الغرف المعتادة وذلك طبقا لأنموذج يحدده قرار من وزير الداخلية .

وفيا عما ذلك تطبق أحكام لائحة السجون على هؤلاء الأشخاص ، على أنهم اذا ارتكبوا جريمة من الجرائم المذكورة في المادة ٧٥ من لائحة السجون (الهيجان والأعمال الاعتسافية والهروب) فيستبدل بالجزاءات المذكورة في هذه المادة الحرمان من هذه المزايا كلها أو بعضها لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وهذا الحرمان لا يقضى به غير وزير الداخلية وينبئ أن يقضى به ما لم تكن ظروف الحال من الخطورة بحيث لا تسوع ذلك فيأمر بتطبيق الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٧٥ من لائحة السجون .

وهذا النظام المقترح يطبق على الأشخاص المحكوم عليهم بالحبس في الجنح التى ترتكب باحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون العقوبات . على أنه يجوز بسط هذا التطبيق على الأشخاص المحكوم عليهم في جناية ارتكبت باحدى طرق العلانية المشار اليها (المادة ٥ من المشروع والمواد ١٤٨ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٦ من قانون العقوبات) .

ولئن صح أن المسلم به عادة هو قصر الانتفاع بنظام خاص للعقوبة على جرائم الرأى دون غيرها وأن الجريمة الصحفية ليست ملازمة حتما للجريمة الرأى إلا أن الواقع أن جرائم الصحف تكون غالبا من جرائم الرأى .

حقيقة أنه قد يكون من بين هذه الجرائم ما لا يتضمن التعبير عن رأى معين كنشر المرافعات القضائية المخطور نشرها ، على أنه حتى في هذه الأحوال قد يكون هناك من الاعتبارات ما يجعل تطبيق نظام السجن العادى أقسى على المحكوم عليهم في هذه الجرائم منه على المجرمين العاديين ، إذ قد لا يكون غير الاندفاع الطائش وراء مقتضيات المهنة سببا في الوقوع تحت طائلة العقاب ، كما أن المركز الاجتماعى لهؤلاء الأشخاص وظروف معيشتهم مما يجعل الجمع بينهم وبين المجرمين العاديين في نظام السجن تصرفا قاسيا .

وعلى النقيض من ذلك فقد ترتكب بطريق الصحف جرائم هي في موضوعها أشبه بالجرائم العادية نظرا لما تنطوى عليه من دوافع مرفوضة كما هو الحال في نشر الكتب المثيرة للشهوات مما يمكن أن يدخل في حكم المادة ١٥٥ من قانون العقوبات أو كما هو الحال في القذف في حق الأسرو في غير ذلك من الجرائم التي وإن عدت من جرائم الرأى لا تدعو لما فيها من مظاهر الاستهتار بالقانون ومن اطلاق لمردول القرائن الى التخفيف والتلطيف عند تنفيذ العقوبة .

من أجل ذلك يخول المشروع للحكمة أن تقضى أحيانا بعدم تطبيق هذا النظام الخاص وفي نص المشروع ما يوجب أن يكون قضاؤها في ذلك مستندا الى الظروف الخاصة بالجريمة . ومؤدى هذا أن يخرج من حساب التقدير كل ظرف خاص بشخص الفاعل اللهم إلا الظروف المتعلقة بالركن الأدبى للجريمة .

وبهذا يصبح تطبيق هذا النص في ما من من التقدير المبنى على مجرد الرأى . لهذا تتشرف وزارة الداخلية بعرض مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة على هيئة مجلس الوزراء لكي يتفضل عند الموافقة برفعه الى الأعتاب السنية للتصديق عليه .

مرسوم

باعتقاد نظام جمعية الصحافة

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على نظام جمعية الصحافة ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى المجلس
المشار اليه ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يعتمد نظام جمعية الصحافة المرفق بمرسومنا هذا .

مادة ٢ — على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا .

صدر بمرأى القبة في ٢٨ محرم سنة ١٣٥٥ (٢٠ أبريل سنة ١٩٣٦) .

فؤاد

بإمر حضرة صاحب الجلالة

الرئيس لمجلس الوزراء

لكلى سامر

نظام جمعية الصحافة

الجمعية وأغراضها

مادة ١ — تتألف جمعية الصحافة ممن ينضمون اليها وفق أحكام هذا
النظام ويكون مقرها مدينة القاهرة .

والصحف في أحكام هذا النظام هي المطبوعات الدورية بكل أنواعها .

مادة ٢ — أغراض الجمعية :

- (١) العمل على رفع شأن الصحافة والمحافظة على كرامتها .
- (٢) السعى للاعتراف بحقوق الصحافة والصحفيين وتحقيق ما يجب لها ولهم من المزايا .
- (٣) تنمية روح الإخاء والتعاون بين الصحفيين وتسوية ما بينهم من المنازعات المتعلقة بالمهنة .
- (٤) تنظيم علاقة الصحافة والصحفيين بالحكومة والجمهور .

مادة ٣ — لا يجوز للجمعية التعرض للمسائل السياسية أو المسائل الطائفية والدينية ولا القيام بأى عمل خارج عن نطاق الأغراض المبينة فى المادة الثانية .

أعضاء الجمعية

- مادة ٤ — أعضاء الجمعية عاملون ومشترون وغفريون .
- فالعضو العامل هو من يقرر مجلس الإدارة قبوله بمد أن يفحص طلب انضمامه ويتأكد توافر الشروط الآتية فيه :
- (أولا) أن يكون مصريا .
 - (ثانيا) ألا تقل سنه عن الحادية والعشرين .
 - (ثالثا) ألا يكون قد صدرت عليه أحكام فى جريمة من الجرائم المخلة بالشرف .
 - (رابعا) أن يكون حسن السيرة .
 - (خامسا) أن يكون حاصلا على شهادة دراسية عالية من مصر أو من الخارج أو أن يكون على درجة من الثقافة تلائم مهنة الصحافة .

- (سادسا) أن يكون صاحب صحيفة او ممثلا له أو محررا الصحافة .
- (سابعا) أن يترك طلب انضمامه اثنان من أعضاء مجلس إدارة الجمعية .
- (ثامنا) أن ترفق بطلب انضمامه قيمة رسم الدخول في الجمعية .
- مادة ٥ — رسم الدخول في هذه الجمعية جنيهاً والاشتراك السنوي للمضمو العامل جنيهاً .
- وللأعضاء العاملين الذين سددوا اشتراكهم حق التمتع بحسب الأحكام المقررة بما يمنح للصحفيين من المزايا .
- مادة ٦ — الأعضاء المشتركون هم الأعضاء العاملون الذين ينقطعون عن مزاولة عمل الصحافة ويوافق مجلس إدارة الجمعية على استمرار اتصالهم بها .
- ورسم الاشتراك السنوي بالنسبة لهم ثلاثة جنيهاً .
- والأعضاء الفخريون هم من يمنحهم مجلس الإدارة هذه الصفة لمساعدتهم الجمعية مساعدة ذات شأن .

إدارة الجمعية

- مادة ٧ — يدير شؤون الجمعية مجلس إدارة مؤلف من اثني عشر عضواً تنتخبهم الجمعية العمومية بالاقتراع السري لمدة سنتين يجوز إعادة انتخابهم بعدها .
- وتجبد نصف أعضاء المجلس المذكور كل سنة .
- ويكون لإخراج نصف أعضائه بعد نهاية السنة الأولى بالاقتراع .

مادة ٨ — يشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون صاحب صحيفة أو ممثله أو مديرا لسياستها أو رئيسا لتحريرها أو لتحرير قسم منها أو محررا ذا شأن فيها ، وتبلغ إدارة كل صحيفة الجمعية قبل أول أكتوبر من كل سنة بيان من تنطبق عليهم هذه الأوصاف .

ويجب أن يشتمل المجلس على ستة من أصحاب الصحف أو ممثلهم .

مادة ٩ — يختار المجلس من بين أعضائه كل سنة رئيسا ووكيلين وسكرتيرا وأميناً للصندوق وتآلف من هؤلاء اللجنة التنفيذية .

مادة ١٠ — ينتخب المجلس من بين أعضائه كل سنة لجنة تؤلف من ثلاثة يسهل اليها بالنظر في الخلافات المتعلقة بالمهنة التي تقع بين أعضاء الجمعية تسويتها .

وتنظر اللجنة في هذه الخلافات بناء على طلب أحد المتنازعين أو أحد أعضاء مجلس الإدارة أو على قرار من المجلس .

ويموز للتنازعين أن يختار كل منهما عضوا من أعضاء الجمعية ليكونا مع ثالث يختاره مجلس الإدارة لجنة تتولى الفصل في النزاع .

وفي الحالتين يجب على الطرفين احترام القرار الذي تصدره اللجنة فإذا أبى أحدهما الإذعان له عرض الأمر على مجلس الإدارة ليقرر ما يراه في تنفيذ القرار أو في شأن العضو .

مادة ١١ — ينعقد مجلس الإدارة مرة في كل شهر على الأقل بدعوة من الرئيس وتنعقد اللجنة التنفيذية مرتين في الشهر بدعوة من الرئيس كذلك .

ويموز انعقادها فوق ذلك كلما دعت الضرورة بدعوة من الرئيس وإذا طاب ذلك ثلث أعضاء كل منهما كتابة .

ويصبح انعقاد مجلس الإدارة بخمسة أعضاء واللجنة التنفيذية بثلاثة .

مادة ١٢ — يختص مجلس الادارة بالنظر في طلبات الانضمام الى الجمعية وتقرير عضويتها وإدارة أموالها ، وتختص اللجنة التنفيذية بالنظر في الأمور المستعجلة وفيما يحمله اليها مجلس الإدارة من شؤون .

وتصدر قرارات كل من الهيئتين بكثرة الأصوات المطلقة في الشؤون العادية وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

وتصدر القرارات الخاصة بقبول طلبات الانضمام وفصل الأعضاء بكثرة الثلثين .

مادة ١٣ — اذا خلا محل أحد أعضاء المجلس بسبب الاستقالة أو الوفاة أو بأى سبب آخر يقوم مجلس الادارة مؤقتا بتعيين من يحل محله ويعرض أمره على أول جمعية عمومية تعقد بعد التعيين .

وتنقضى مدة العضو بالحديد في الميعاد الذى كانت تنهى فيه مدة العضو السابق .

مادة ١٤ — يرأس الرئيس جلسات مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية والجمعية العمومية ويضع جدول أعمال الجلسات ويوقع المحاضر ويشرف على تنفيذ القرارات ويوقع جميع المكاتبات والمستندات الخاصة بأعمال التصرف والادارة التى يقررها المجلس ويمثل الجمعية عند التقاضى أمام المحاكم.

مادة ١٥ — فى حالة غياب الرئيس أو وجود مانع من حضوره يحل محله فى اختصاصاته المبنية فى المادتين ١١ و ١٤ أقدم الوكيلين وعند التساوى فى الأقدمية أكبرهما سنا .

مادة ١٦ — يتولى أمين الصندوق تحصيل الاشتراكات والمبالغ الأخرى المستحقة للجمعية ودفع المبالغ المستحقة عليها وإيداع مالى الجمعية من النقود فى مصارف القاهرة التى يعينها المجلس .

مادة ١٧ — يؤدى أعضاء مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية وظائفهم مجانا .

الجمعية العمومية

مادة ١٨ — تؤلف الجمعية العمومية من الأعضاء العاملين والأعضاء المشتركين المسدين اشتراكهم وحدهم، وتنعقد عادياً بدعوة من مجلس الإدارة في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر من كل عام للنظر في تقرير مجلس الإدارة عن سير الجمعية وعن حساباتها السنوية وفي اقتراحات الأعضاء .

وتختص وحدها بالنظر في فصل الأعضاء الذين يصدر عنهم ما يمس شرف المهنة أو كرامة الجمعية من غير أن يحول ذلك دون فصلهم بصفة عاجلة بقرار مؤقت يصدره مجلس الإدارة مشمولاً بالفاذ حتى يعرض على الجمعية العمومية لإقراره أو إلغاءه في أول جلسة تلي صدور القرار .

ويحوز انعقادها بصفة غير عادية في غير الموعد المقرر لاجتماعها العادي بدعوة من مجلس الإدارة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب يقدمه ثلاثون من الأعضاء العاملين .

مادة ١٩ — لا يصبح انعقاد الجمعية العمومية في اجتماعها الأول الا اذا حضرها ثلثا الأعضاء فاذا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع الى موعد آخر يصبح انعقاده بمن يحضره من الأعضاء .

وتصدر قرارات الجمعية العمومية بكثرة الأصوات المطلقة للأعضاء الحاضرين في الشؤون العادية وبكثرة الثلثين في حالات فصل الأعضاء .

مادة ٢٠ — لا يجوز إدخال أى تعديل على هذا النظام إلا بموجب قرار من الجمعية العمومية يصدر بناء على اقتراح من مجلس الإدارة وتصدق عليه الحكومة .

ويكون صدور القرار المذكور بكثرة ثلثي الأصوات .

مادة ٢١ — تدون مداولات وقرارات مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية والجمعية العمومية في محاضر يضع عليها كل من الرئيس والسكترير إمضاء .

أموال الجمعية

مادة ٢٢ — تودع أموال الجمعية المكونة من رسم الدخول والاشتراكات والتبرعات في أحد المصارف باسمها ولا يسحب شيء منها إلا بقرار من مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية ، وتوقع صكوك السحب من الرئيس وأمين الصندوق معا .

صندوق التعاون

مادة ٢٣ — تنشئ الجمعية لأعضائها صندوق تعاون يضع مجلس الإدارة لأئحته ويعرضها على أول جمعية عمومية للتصديق عليها .

اللائحة الداخلية ونادى الجمعية

مادة ٢٤ — يضع مجلس الإدارة لأئحة داخلية للجمعية ومتى أنشئ لها ناد يضع المجلس له نظاما خاصا ، وتعرض اللائحة الداخلية للجمعية ونظام النادى على الجمعية العمومية في أول انعقادها .

حل الجمعية

مادة ٢٥ — لا يجوز حل الجمعية إلا بمقتضى قرار من الجمعية العمومية تصدره في اجتماع يعقد خصيصا لهذا الغرض .
ويكون صدور القرار المذكور بكثرة ثلثي الأصوات .

مادة ٢٦ — للحكومة دائما بمقتضى قرار من مجلس الوزراء أن تأمر بحل الجمعية إذا خالفت أحكام المادة الثالثة .

مادة ٢٧ — تقرير مصير أموال الجمعية عند حلها يكون بقرار يصدر من الجمعية العمومية بكثرة الثلثين وتصتق عليه الحكومة ، وإذا امتنعت الجمعية عن إصدار هذا القرار أو إذا لم تصتق عليه الحكومة أو إذا كان الحل حاصلًا على مقتضى نص المادة السابقة توزع تلك الأموال بمقتضى قرار من وزير الداخلية في سبيل إعانة الموزين من الصنفين أو طائلات المتوفين منهم وإلا فللجمعيات القائمة بأعمال خيرية أو علمية .

قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٤

بشأن تنظيم المدارس الحرة (١)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ — تكون المدارس الحرة خاضعة لرقابة وتفتيش وزارة المعارف
العمومية .

وتعتبر فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون عبارة "مدارس حرة" شاملة لكل
مدرسة غير أميرية — كاملة أو غير كاملة — تعد بصفة أصلية للتلاميذ
للاختبارات العامة التي تعقدتها وزارة المعارف العمومية .

مادة ٢ — لا يجوز فتح مدرسة حرة إلا بمراعاة الشروط الآتية :

(١) أن يكون موقع المدرسة بعيدا عن المستنقعات والجبانات وكذلك
عن المحلات العمومية أو المحلات المنقولة للراحة أو الضارة بالصحة أو الخطرة
التي تعين بقرار من وزير المعارف العمومية .

(٢) ألا يكون في جوار المدرسة خطر على أخلاق التلاميذ .

(٣) أن تنظم في المدرسة أقسام منفصلة للبنين والبنات في حالة إعدادها
لقبول الجنسين .

(٤) أن يكون البناء سليما ومستوفيا للشروط الصحية التي تعين بقرار
من وزير المعارف العمومية .

(١) صدر هذا القانون تنفيذا لقاعدة ١٧ من الدستور .

مادة ٣ — يجب فيمن يدير مدرسة حرة أو يستخدم فيها للقيام بعمل ناظر أو مدرس أو بأى عمل آخر من أعمال التعليم أو الضبط أن يكون مستوفيا الشروط الآتية :

- (١) أن يكون متمتعا بالأهلية القانونية الكاملة .
 - (٢) ألا يكون قد سبق الحكم عليه قضائيا فى القطر المصرى أو فى الخارج بعقوبة ما لحناية أو بلجنة ماسة بالأخلاق أو بالشرف أو بالأمانة .
 - (٣) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالفصل من الخدمة لأمر ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق .
 - (٤) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالحرمان من التدريس .
 - (٥) أن يكون حاصل على مؤهلات فنية كافية بالنسبة إلى نوع الدراسة فى المدرسة ومستواها .
- وتسرى كذلك الشروط الأربعة الأولى على كل صاحب مدرسة حرة مالم يكن مجرد متبرع .

مادة ٤ — يجب على كل من يرغب فى فتح مدرسة حرة أن يرسل إلى وزارة المعارف العمومية قبل ذلك بثلاثة شهور على الأقل إخطارا مكتوبا يكون محتويا على البيانات الآتية :

- (١) اسمه ولقبه وسنه وصناعته ومحل ولادته وجلسيته ومحل إقامته .
- (٢) أسماء ناظر المدرسة ومدرسيها وضباطها وألقابهم وأسمائهم وصناعاتهم ومحال ولادتهم وجنسياتهم ومحال إقامتهم مع ذكر الوظائف التى شغلوها فى السنين الخمس الأخيرة .
- (٣) موقع المدرسة ومشتملات بنائها وملحقاتها .
- (٤) نوع التعليم فى المدرسة .
- (٥) مراحل التعليم بالمدرسة (ابتدائية ، ثانوية ، أو غير ذلك) .

- (٦) حالة القبول بالمدرسة (داخلية ، خارجية ، بنذاء ، بنير غذاء) .
(٧) بيان ما إذا كانت المدرسة معتمدة للبنين أو للبنات .
(٨) بيان بعدد سنى الدراسة وفصول المدرسة وأكبر عدد يقبل من الطلبة في كل فصل .

(٩) شروط قبول الطلبة من حيث السن والمؤهلات .

(١٠) المصروفات المدرسية .

(١١) تاريخ فتح المدرسة .

ويجب أن ترفق بالإخطار الأوراق الآتية :

(١) رسم إجمالى للمدرسة .

(٢) شهادة بحسن السير والسلوك لصاحب المدرسة ولكل من يقوم بنظارتها أو إدارتها أو بوظيفة ضابط فيها أو بأية وظيفة أخرى .

(٣) بيان بالشهادات والدبلومات المصرية لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس وكذلك صور طبق الأصل من شهاداتهم ودبلواتهم الأجنبية .
ويجب إبلاغ وزارة المعارف العمومية كل تغيير يحصل فى البيانات المدونة فى الإخطار وذلك فى بحر شهر من تاريخ وقوع التغير .

مادة ٥ — لوزارة المعارف العمومية أن تعارض فى فتح المدرسة إذا كانت لا تقتر موقعها أو مبنائها أو إذا كان صاحبها غير مستكمل للشروط المقررة فى المادة الثالثة .

ويجب أن تعلن المعارضة لصاحب الشأن فى بحر ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الإخطار .

مادة ٦ — فى حالة ما إذا كان بناء المدرسة أو موظفوها غير مستكملين للشروط المقررة فى هذا القانون أو فى القرارات الصادرة لتنفيذه تخضع لوزارة المعارف العمومية صاحب الشأن بالتدابير التى يجب اتخاذها وتحدد له أجلًا لإجراء التعديلات اللازمة .

وعند قيام صاحب الشأن بالتدابير والتعديلات المطلوبة يجب عليه أن يخطر بذلك وزارة المعارف العمومية .

وإذا لم تعارض الوزارة في بحر ثلاثين يوما من تاريخ الإخطار يمكن فتح المدرسة من غير حاجة إلى إجراءات أخرى .

ومع ذلك يجب في جميع الأحوال القيام بالتدابير والتغييرات المطلوبة .

مادة ٧ — يجب أن تسير المدرسة في التعليم على منهج مطابق للنهج الذي تقرره وزارة المعارف العمومية لنوع الدراسة التي تباشرها المدرسة ودرجتها . ومع ذلك فالمدرسة الزيادة في عدد مواد الدراسة والتوسع في تدريسها . ويجب أن تمتد في المدرسة معامل ومتاحف كافية بالنسبة لعدد الطلبة ودرجة التعليم الذي يتلقونه .

مادة ٨ — يجب أن توضع لكل مدرسة لائحة تكفل انتظام مآليتها وحسن إدارة التلم والامتحانات فيها . وتعين القواعد الأساسية المؤدية لهذا الغرض بقرار يصدر من وزير المعارف العمومية .

مادة ٩ — لا يجوز استخدام أى موظف من موظفي التدريس لمدة أقل من سنة .

مادة ١٠ — يجب أن يحفظ في كل مدرسة سجلان أحدهما للوظفين والآخر للطلبة طبقا للنموذج الذي تضعه وزارة المعارف العمومية . وتفيد في هذين السجلين جميع البيانات التي تهررها الوزارة .

مادة ١١ — يجوز لوزارة المعارف العمومية أن تمنح المدارس الحرة إعانات مالية طبقا للوائح التي تضعها وأن تأذن لها في شراء الكتب والأدوات المدرسية من مخازنها السامة . ولها أن تساعد بجميع الوسائل التي تراها على إدارتها الفنية والمالية .

مادة ١٢ — يجوز أن توقع جزاءات تأديبية على القائمين بإدارة أو نظارة المدارس الحرة أو بوظائف التعليم أو الضبط فيها وذلك لأى أمر مخلى بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق أو بحسن سير الدراسة أو بالنظام .

مادة ١٣ — الجزاءات التأديبية التى يمكن توقيعها على موظفى التعليم الحر — هى :

(١) الإنذار .

(٢) الحرمان لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

(٣) الحرمان المائى .

ولا توقع العقوبة الأخيرة إلا لأمر مخلة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق .

مادة ١٤ — الإنذار يجوز توقيعه من وزير المعارف العمومية ، أما بقية الجزاءات فيحكم بها بناء على طلب الوزير من مجلس تأديب يشكل من أحد مراقبى التعليم بصفة رئيس ومن أحد مفتشى وزارة المعارف العمومية وناظر مدرسة حرة بينهم وزير المعارف العمومية .

ويجب إعلان قرار مجلس التأديب بأسبابه للحكوم عليه .

مادة ١٥ — يجوز للحكوم عليه أن يتظلم من القرار الصادر ضده من مجلس التأديب فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ إعلانه بالقرار . ويكون التظلم بتقرير يقدمه بالكاتب الى مجلس مخصوص يؤلف من وكيل وزارة المعارف العمومية بصفة رئيس ومن أحد النواب الأول بإدارة قضايا الحكومة ومراقب للتعليم يندبه وزير المعارف العمومية بصفة عضوين .

مادة ١٦ — إذا لم يقدم التظلم فى بجر الميعاد المذكور يعرض قرار مجلس التأديب على الوزير وإن لم يصادق الوزير عليه أحال الموضوع على المجلس المخصوص فى بجر شهر على الأكثر من تاريخ صدور القرار .

مادة ١٧ — يكون قرار المجلس بخصوص قطعياً في الحالتين ويمحوله الحكم براءة المتهم أو الحكم عليه بأى جزاء تأديبى .

مادة ١٨ — ينشر القرار النهائى فى الجريدة الرسمية .

مادة ١٩ — ما يقع من المخالفات لنصوص هذا القانون أو للقرارات الصادرة لتنفيذه يكون إثباته بواسطة مراقبى وزارة المعارف العمومية ، ومساعدتهم ومفتشى الوزارة المذكورة ، ويكون لهؤلاء الموظفين فى هذا الشأن صفة رجال الضبطية القضائية .

ولم أن يدخلوا لهذا الغرض أية مدرسة حرة ، على أنه ليس لهم أن يدخلوا القسم المخصص من المدرسة لسكنى صاحب المدرسة أو ناظرها أو موظفيها فقط .

ولم فضلا عن ذلك أن يطلبوا من صاحب المدرسة أو ناظرها جميع البيانات الخاصة بها وأن يطلعوا على سجلات المدرسة للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات التى تصدر لتنفيذه .

مادة ٢٠ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للقرارات التى تصدر لتنفيذه يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط . وذلك بغير إخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يقضى بذلك قانون العقوبات .

وفضلاً عن ذلك يجوز إذا طلبت النيابة ذلك الحكم بإغلاق المدرسة مؤقتاً حتى تزول أسباب المخالفة أو بإغلاقها نهائياً .

ويجب دائماً الحكم بالإغلاق النهائى فى حالة وقوع مخالفة لأحكام المادة الخامسة .

مادة ٢١ — صاحب المدرسة الحرة — ما لم يكن مجرد متبرع — ومديرها وناظرها مسئولون بالاشتراك عن المخالفات التى تقع لهذا القانون .

مادة ٢٢ — يجب على أصحاب المدارس الحقة الموجودة وقت العمل بهذا القانون — مالم يكونوا مجزؤ متبرعين — ومديرها ونظارها أن يرسلوا إلى وزارة المعارف العمومية الإخطار المنصوص عليه في المادة الرابعة وذلك في بحر ثلاثة شهور على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون .

وعليهم أن يتخذوا في مدارسهم جميع التدابير وأن يجرؤا جميع التعديلات التي تراها الوزارة لازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وذلك في بحر سنة على الأكثر من تاريخ إعلانهم بها .

وان لم يتبعوا أحكام هذه المادة أقيمت عليهم الدعوى طبقا لنص المادة ٢٠

مادة ٢٣ — يجوز لوزير المعارف العمومية أن يعفى نظار المدارس وأعضاء هيئة التدريس الموجودين وقت العمل بهذا القانون من شرط الحصول على المؤهلات الفنية المشار إليها في المادة ٣ وذلك إذا توافرت فيهم الخبرة والكفاية اللازمتان للتدريس .

مادة ٢٤ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وللوزير أن يصدر ما يلزم من القرارات لتنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى القبة في ١٦ ربيع الأول سنة ١٣٥٣ (٢٨ يونيو سنة ١٩٣٤) .

قؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

عبد الفتاح يحيى

وزير المعارف العمومية

محمد حلمى عيسى

مذكرة إيضاحية

عن مشروع قانون تنظيم التعليم الحر

يقوم بمهمة التعليم بجانب وزارة المعارف العمومية هيئات متعددة بعضها يتولاه من قديم وهي المدارس الأجنبية و بعضها يرجع إلى عهد النهضة العلمية الحديثة التي يبدو أثرها ظاهرا فيما تبذله الجمعيات والهيئات والأفراد من جهود في هذا السبيل .

ولقد كان من أثر هذه النهضة أن المدارس الحرة قد اتسع نطاقها وزاد عددها وكثر طلابها في التعليم الابتدائي والثانوي حتى أصبح عدد طلبتها يفوق عدد طلاب مدارس الحكومة بالرغم من الاطراد المتزايد في هذه المدارس وذلك بسبب إقبال الأهالي على تعليم أبنائهم وتلمسهم شتى الطرق للوصول إلى هذه الغاية .

ولما كان معظم هذه المدارس وبالأخص الأهلية منها تتبع برنامج وزارة المعارف العمومية وتعد تلاميذها للتقدم للامتحانات العامة تمهيدا لإحاقهم بالمدارس العالية أو تولى الوظائف العامة كان الواجب المنوط بها عظيم وهو في الواقع نفس الواجب الملقى على وزارة المعارف، ولذلك يتعين عليها استكمال جميع الوسائل اللازمة لتربية وتنقيف هذا الفريق العظيم من أبناء الأمة على الوجه الأكمل ليكون تعليمهم قائما على الأسس الصحيحة التي تكفل تكوين عقولهم وتربية أجسامهم وتهذيب نفوسهم وأخلاقهم لينشأوا نشأة قومية يجب أن يصل التعليم في تلك المدارس إلى مستواه في مدارس الحكومة ما دام أن الفريقين يلتقيان في تلقى العلوم العالية أو في تحمل المسئوليات العامة .

وقد أريد بهذا القانون العمل على تلافى ما دلت التجارب عليه من عيوب أو قصص على أن يطبق على المدارس أو أقسام المدارس التي تتبع خطة الدراسة

في مدارس الحكومة وتمعد للامتحانات العامة وذلك بقصد تنظيمها ورفع مستوى التعليم فيها والتثبت من أنه يعد إعدادا صحيحا لهذه الامتحانات التي يترتب على النجاح فيها مزايا كثيرة للطلاب ، كما أن من أغراضه التحقق من عناية هذه المدارس بالمحافظة على صحة التلاميذ وصيانة أخلاقهم .

وهو يرمى إلى منع روح الانحجار والارتزاق من مهنة التعليم التي يجب أن تبقى فوق هذا الاعتبار ، وقد جرت الوزارة في وضعه على سنن الأمم الأخرى التي لم تترك أمر التعليم في مثل هذه المدارس هملا في قوامه ونظامه بل فرضت عليه رقابتها ، لأن التعليم أساس نهضة الأمم ووسيلة تقدمها وعنوان رفقها وإذا كانت رقابة المسارح أو الأماككن العامة واجبة فهي بالنسبة لمعاهد التعليم أوجب .

ولقد أصبحت الضرورة قاضية بالتعجيل بإصدار مثل هذا التشريع لاطراد الزيادة في المدارس الأهلية والطلاب كما يدل عليه الإحصاء الآتي:

١ — في المدارس الابتدائية :

١٨٧ مدرسة للبنين والبنات خاضعة لتفتيش الوزارة وعدد تلاميذها ٤٤,٧٩٦ منها ٧٤ مدرسة تابعة للجمعيات و ١١٣ يديرها الأفراد و ٣٥٥ مدرسة للبنين والبنات غير خاضعة لتفتيش الوزارة وعدد تلاميذها ١٢,٦٠٨

٢ — في المدارس الثانوية :

٤٤ مدرسة خاضعة للتفتيش منها ٢٠ مدرسة تديرها الجمعيات و ٢٤ يديرها الأفراد وعدد تلاميذها ٩,٨٥٦ ، وعدد المدارس غير الخاضعة للتفتيش ٣٥ وعدد تلاميذها ٢,٠٥٢

٣ — في المدارس الخصوصية :

وعددتها ١٣ مدرسة منها ٩ تابعة لمجالس المديریات و ٤ تديرها الجمعيات وعدد تلاميذها ٤,٩٩٩

وستبقى هذه المعاهد في زيادة مطردة من حيث عددها وعدد تلاميذها وانتشارها في سائر نواحي القطر . وعدد المتقدمين منها للامتحانات العامة يزيد في الوقت الحاضر عن مثله في المدارس التي تديرها وزارة المعارف العمومية وستطرد هذه الزيادة في السنين المقبلة .

فقد كان عدد من تقدم لامتحان الشهادة الابتدائية من مدارس الحكومة سنة ١٩٢٦ (٣,٠٤٢) يقابله (٥,٥٣٣) تقدموا من المدارس الحرة . وبلغ هذا العدد في سنة ١٩٣٠ (٤,٢٢١) بالنسبة لمدارس الحكومة يقابله (٩,٦٢٢) تقدموا من المدارس الحرة . وبلغ عدد المتقدمين لشهادة الدراسة الثانوية بقسميها في سنة ١٩٢٧ (٢,١٦٩) من المدارس الأميرية يقابله (١,٧٦٣) من المدارس الحرة ثم ارتفع عدد المتقدمين لهذه الشهادة في سنة ١٩٣١ فبلغ (٤,٠٨٥) بالنسبة للمدارس الأميرية يقابله (٤,٥٣٥) من المدارس الحرة أى أن المدارس الحرة مطردة الزيادة في عدد المتقدمين منها بنسبة الزيادة في مدارس الوزارة .

وقد تنبهت وزارة المعارف العمومية إلى هذه الزيادة في عدد المدارس الحرة التي تعد للامتحانات العامة وإلى أثرها في سير التعليم ومستواه فعملت على تحسين حالها من طريق بسط إشرافها الفني على ما وجدته منها خليقا بالانتفاع بهذا الإشراف ورصدت لها في ميزانيتها إعانات مالية لتمكينها من أن تواجه النفقات التي يستلزمها نموها واستكمالها الشروط الصحية والفنية، وتمشت في زيادة هذه الإعانات ستة بعد أخرى تبعا لنمو عدد هذه المدارس وحاجتها إلى هذه المعونة المادية لإصلاح حالها . وقد بلغ ما أنفق من هذه الإعانات عليها في سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ مبلغ ٩٥,٨٨٥ جنيا مصريا .

ولما تقصت الوزارة حالة هذه المدارس تبين لها أنه وإن كان بعضها قد توفرت فيه الشروط الصحية والفنية إلا أن البعض الآخر تكتنفه عيوب كثيرة وعلى الأخص في بنائها وحالتها الصحية والبيئة التي توجد فيها وفي هيئة موظفيها الفنيين التي يغلب خلوها من المؤهلات . كما أن بعض هؤلاء

الموظفين ينقصهم الشروط الخلقية التي تجعلهم صالحين للقيام بمهمة للتربية والتعليم ، كما أن بعض هذه المدارس تموزها الإدارة الصالحة التي يمكن الاطمئنان لها في القيام بمهمة الإشراف الفني والخلق على معاهد التعليم وكذلك لاحظ أن بعض القائمين بأمر هذه المدارس يتزعون زعة تجارية في الإعلان عنها وجذب التلاميذ إليها ولتجتثون في تسير الدراسة فيها إلى وسائل تتنافر مع قواعد التربية الصحيحة من حيث تنظيم الفصول وتوزيع الحصص واستكمال معدات الدراسة ويعملون كل منهم للحصول على الربح مضحين بكل ما عداه من الواجبات التي تفرض على القائمين بأموو التعليم ، ويذهبون في سبيل ذلك إلى أبعد مدى فيسيئون معاملة القائمين بأعباء التدريس في هذه المدارس بقصد استغلال جهودهم مع عدم دفع مرتباتهم ، وبذلك يصرفون هؤلاء المدرسين عن العمل المنتج ، وقد يدفعونهم للإحتجاج لرفع القضايا بجهلهم قاعون بالتدريس ولا يخفى ما في هذه المظلمة من إفساد للأخلاق وإضرار كبير بمستوى التعليم .

وبن الوزارة لتتلقى كل عام في نهاية السنة الدراسية سبلا من المجوز على الإعانات التي خصصت لتمكين هذه المدارس من إصلاح حالها . ويتبين أن القائمين بأمر هذه المدارس لم يدفعوا للمدرسين مرتباتهم ولم يستدوا أجور الأمكنة أو لم يقوموا بوفاء كثير من ثمن الأدوات والكتب التي استعملت في الدراسة .

ودلت نتائج الامتحانات العامة على ضعف مستوى الكثير من المدارس الحرة سواء في نسبة الناجحين من المتقدمين منها أو في درجات الناجحين أنفسهم إذ يكاد يكون نجاح أكثرهم بالنهاية الدنيا للدرجة النجاح . كما أن درجة النجاح في الامتحان في المدارس الخاضعة لتفتيش الوزارة أعلى منها في المدارس التي لا تخضع لتفتيشها ، وكثير من هذه المدارس الأخيرة تقدم تلاميذها للامتحانات العامة فلا ينجح منهم أحد مما يدل على أن إشراف الوزارة الفني كان له أحسن الأثر في رفع مستوى هذه المدارس وإصلاح حال التعليم فيها . يؤيد ذلك ما ظهر من بحث نتيجة امتحان شهادة الدراسة الابتدائية

عام ١٩٣٠ فإن نسبة النجاح في ٨٤ مدرسة من المدارس الحرة غير الخاضعة لتفتيش الوزارة كانت أقل من ٣٠ ٪. وأن من بين هذا العدد ٥٨ مدرسة كانت نتيجتها (صفرا) مما يدل على أن مثل هذه المدارس لا تعنى بالتعليم عناية جدية وإنما يتخذها القائمون بأمرها وسيلة للارتزاق غير مقدرين ما في ذلك من التفرير بأولياء أمور الطلاب الذين قد يعتقدون أن أبنائهم تتلقى دراسات صحيحة غير مقدرين ما تبذله وزارة المعارف العمومية من الجهد والنفقة في إعداد الامتحانات العامة وإجرائها ولا ما يضع على التلاميذ من الوقت والنفقة سدى .

وكذلك تبين أن نسبة النجاح في ٥٧ مدرسة من المدارس الحرة تقدمت إلى امتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم أول و ١٢ مدرسة من المدارس الحرة التي تقدمت إلى امتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان كانت أقل من ٣٠ ٪.

وأن نسبة الناجحين من طلبة المدارس الحرة غير الخاضعة للتفتيش في امتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم أول سنة ١٩٣١ (دور أول) ٢٠ ٪ يقابله ٢٩ ٪ بالمدارس الخاضعة للتفتيش و ٥٣ ٪ بمدارس الوزارة . والنسبة للشهادة الثانوية قسم ثان ٢٢ ٪ في المدارس غير الخاضعة للتفتيش يقابلها ٣٤ ٪ بالمدارس الخاضعة للتفتيش و ٥٠ ٪ بمدارس الوزارة .

على أنه ليس من جديد في التشريع المقترح من حيث إشراف الوزارة على هذه المدارس الحرة غير تنظيم هذا الإشراف بقانون مستمد من القوانين المصرية في هذا الصدد وجعل أحكامه شاملة لجميع المدارس الحرة التي تتبع راجع وزارة المعارف العمومية وتعد لامتحاناتها العامة لأن للوزارة في الوقت الحاضر الإشراف على كثير من المدارس الثانوية وغيرها مما توافرت فيه الشروط الموضوعه لذلك على أساس الإعانت المدرسية ، فهي بهذه الوسيلة تبسط إشرافها على المدارس الخاضعة للتفتيش وتشير بما تراه ضروريا من الشروط للنهوض بهذه المعاهد الحرة ، فإذا قبلت الآن أن تزيد في أعبائها وتوسع

مسئولياتها فإنما يدفعها لذلك الشعور بالواجب نحو صيانة التعليم وضرورة رفع مستواه . ولذلك وجب أن تتناول رقابتها سائر المدارس الحرة بجميع أنواعها سواء أتمتعت أم لم تتمتع باعانة بشرط أن تكون من المدارس التي تعد طلابها للامتحانات العامة .

وما دامت المدارس التي لا تخضع لتفتيش الوزارة أو تمنح إعاناتها تتمتع بكل ما تتمتع به غيرها وتقدم طلابها للامتحانات برغم عدم صلاحيتها من الوجهتين الصحية والتعليمية ، فقد لا يخفى حرمانها من تفتيش الوزارة وإعانتها لصرفها عن الطريق الذي تسلكه أو في ترغيبها في العمل على إصلاح شأنها ورفع مستواها ، لأن جل قصدها الربح وهي تعمل لذلك دائماً بما تخترعه من وسائل الدعاية أو للأساليب التجارية المقنونة ولذلك يتعين القضاء على تلك الأغراض حماية للطلاب الذين يؤمنونها مدفوعين بالحاجة لتلقى العلم .

لذلك كان من الضروري التفكير في وضع تشريع يكفل الوسائل التي تمكن من هذا الاشراف على وجه ملزم لكل المدارس التي تتبع برامج وزارة المعارف وتعد لامتحانات العامة يستوثق بواسطتها من قيام تلك المدارس بواجباتها المفروضة لحسن سير التعليم ورفع مستواه .

وقد تنبّهت الدول الغربية إلى ما لمعاهد التعليم الحر من الأثر في سير التعليم واعداد الطلبة فوضعت لها من القوانين ما ينظم شأنها . ولم تجد في وضع هذه القيود حرجاً بل اعتبرتها تنظيماً لحرية التعليم التي كفلتها دساتير تلك الدول ، إذ اتتعليم بهذه الوظيفة اجتماعية وتدخل الشارع لتنظيمه ضروري لضمان حسن القيام بهذه الوظيفة وتحقيق الخير العام المقصود منها ، وقد جرت الشرائع الأوروبية على أن هناك حداً أدنى لصلاحية تلك المعاهد وعلى أن التشريع يجب أن يتدخل لضمان هذا الحد . ولم ترم الحكومات من وراء ذلك طبعاً إلى احتكار التعليم ، لاستحالة أن يقوم به وحدها ، بل أرادت أن تشجع تنظيم جهود الأفراد والجماعات في سبيل نشره . ومن المسلم به في البلاد الأوروبية العريقة في الحرية أن رقابة الحكومة للتعليم الحر لا تتعارض مع الحرية المكفولة

له بنص الدستور . حرية التعليم مبدأ مقدس يجب أن يتنفع به المعلمون والمتعلمون على السواء ولا يمكن أن ينتج مقصوده إلا إذا أثمرت نظم المعاهد وعرف الواردون عليها حقيقة أمرها . ولا ينبغي بحال أن يقرر بالنشء في تلقى العلم . ولا يتحقق هذا الإشهار إلا بتكثيف الحكومة من تفتيش المدارس والوقوف على حالها . وقد جرت الشرائع الأوروبية على تأكيد هذا الحق للحكومة لعل أن يكون حقا نظريا غير متبع بل حقا يستتبع ما يقتضيه من إجراءات ، ولهذا نص في تلك الشرائع على طرق تأديب المدرسين وإصلاح العيوب التي يظهرها التفتيش .

وكذلك تفاوت نوع الرقابة التي كفلتها هذه الشرائع في مختلف البلاد فاشتراط بعضها (كما هو الحال في فرنسا) ضرورة الحصول على ترخيص سابق بإنشاء المعهد وضرورة استيفاء شروط تكفل له مستوى صالحا من وجهة البيئة والبناء والحالة الصحية وكفاية القائمين بالتدريس فيه ، وذهب بعضها (كما هو الحال في ألمانيا) إلى عدم التصريح بإيجاد معاهد حرة الا حيث تدعو الحاجة لذلك كأن تكون المنطقة خالية من معهد حكومي يؤدي نفس الأغراض التي يراد من أجلها إنشاء المعهد الحرة فضلا عن الشروط الأخرى التي تناول كفاية المدرسين وضمان المساواة بينهم وبين القائمين بالتعليم في المدارس الحكومية من حيث المؤهلات والمهاتيات وغير ذلك من الحقوق والمزايا .

وقد راعت الوزارة في المشروع المقترح أن تخفف من القيود التي تفرضها على هذه المعاهد الحرة بقدر المستطاع وأن تقصر رقابتها على التحقق من أنه قد توافرت فيها الشروط الفنية والصحية والبيئية لجعلها صالحة لتحقيق الأغراض التي دعت لوجودها .

وترى الوزارة أن من مقتضيات المصلحة العامة أن تشترط على هذه المدارس التي تعد طلبتها للامتحانات العامة شروطا يستوثق بها من صلاحية هذه المدارس لهذه الأغراض لأن النجاح في الامتحان وحده لا يقوم دليلا على حسن اعداد الطالب بل لخطط الدراسة ومنهجها ومعداتها ومستلزماتها وهيئة القائمين بها دخل كبير في صلاحية هذا الإعداد وما الامتحان العام إلا ميزان أو مقياس تقريبي . وهو وإن كان مفروضا بحكم الضرورة إلا أن الصدفة قد يكون لها شأن يذكر في اختلاله وعدم انضباطه ولذلك يطالب كثير من الفنين في البلاد الأخرى بعدم الاعتماد عليه وحده وبالرجوع إلى الدراسات السابقة لتقدير كفاية الطالب ومبلغ استعداده لتلقى الدراسات العالية أو الالتحاق بالوظائف ، وكذلك يرى بعضهم أن يكون القبول في المدارس أو الوظائف على أساس المسابقة تخفيفا لعامل الصدفة بقدر الإمكان .

على أن تطبيق عقوبة الغلق لن يكون له تأثير في الواقع على الطلبة أنفسهم لأن في وسعهم الالتحاق بالمدارس الأخرى التي استوفت الشروط التي تجعلها صالحة وهي منبثة في كل أنحاء القطر . وسيكون أثره الفعال حمل أصحاب المدارس الحرة التي لا تكون مستجيبة للشروط الضرورية على القيام بالتكاليف المفروضة في القانون وإمكان التخلص من المدارس التي لا تتوخى في وجودها غير الغرض التجاري البحت مطروحة ما عداها من الاعتبار التي دعت لوجودها .

وزارة المعارف العمومية بالطريقة التي اتبعتها بمشروعها الحالي قد تمكنت من الاحتفاظ بمبدأ حرية التعليم ووقفت إزاءه موقفا أكثر تسهلا من موقف كثير من الشرائع الأجنبية .

ولم يغفل التشريع أمر القائمين بشؤون التعليم في هذه المدارس فوضع من النصوص ما يكفل حمايتهم من العبث باستغلال جهودهم استغلالا ضارا بهم وبسير التعليم .

وفي الوقت نفسه أوجب فيمن يدير المدارس الحرة أو يستخدم فيها كذاظر أو مدرس أو ضابط أو بأية صفة فنية أخرى أن يكون حاصلا على مؤهلات فنية كافية بالنسبة الى نوع الدراسة في المدرسة ومستواها وذلك بقصد رفع مستوى التعليم في هذه المدارس وجعل وظيفة التدريس وفقا على من أعد لها اعدادا صالحا . واقد كانت هذه خطة الوزارة في وضع المدارس الحرة تحت تفتيشها ومنحها الاعانات ، فقد اشترطت أخيرا ألا تقبل مدرسة تحت التفتيش إلا إذا كان جميع مدرسيها من الحائزين على مؤهلات فنية ، فالوزارة بهذا النص لم تخرج عن كونها أقرت الأمر الواقع . ولم تغفل أمر غير الحاصلين على مؤهلات فنية من مديري وموظفي هذه المدارس الفنيين الموجودين وقت العمل بهذا القانون فوضعت نصا يميز لوزير المعارف العمومية أن يعفيهم من هذا الشرط إذا توافرت فيهم الخبرة والكفاية اللازمات للتدريس فكفلت بذلك المحافظة على مستقبلهم من غير إضرار بحسن سير التعليم ومهدت لذوى المؤهلات طريق الحلول محلهم في الوقت المناسب .

والوزارة عظيمة الثقة بأنها ستعالج بهذا التشريع عند إقراره كثيرا من أوجه النقص التي تشكو منها البلاد وترفع من مستوى المدارس الحرة التي تعد للامتحانات العامة إلى الحد الذي يجعلها خليقة بأداء أغراض التربية والتعليم ومعاونة وزارة المعارف العمومية فيما تبذله من الجهود في هذا السبيل .

قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٣

خاص بالتعليم الأولي^(١)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قتر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ — التعليم الأولى إلزامى للبنين والبنات من تمام سن السابعة الى
تمام الثانية عشرة .

مادة ٢ — والد الطفل هو الملزم بتعليمه فان لم يوجد فالملزم هو الشخص
المتولى أمره .

مادة ٣ — يجب الإعفاء من هذا الإلزام اذا كان الطفل مصابا بمرض
أو بعاة بدنية أو عقلية تمنعه من تلقى الدراسة . ويبقى الإعفاء ما بقى المرض
أو العاهة .

مادة ٤ — يتلقى الأطفال التعليم الأولى فى المكاتب العامة مجاناً .

مادة ٥ — يجوز لوالد الطفل أو متولى أمره تعليمه فى معهد آخر أميرى
أو حر أو فى منزله بشرط أن يخطر بذلك رئيس مجلس المديرية أو المحافظ على
حسب الأحوال وبشرط أن تكون دراسته معادلة لدراسة المكاتب العامة .

ويحدد وزير المعارف العمومية بقرار منه شكل الإخطار والمدة التى يجب
حصوله فيها وكذلك طريقة التحقق من معادلة الدراسة .

(١) صدر هذا القانون تنفيذاً للمادة ١٩ من الدستور .

مادة ٦ — تعيين بقرارات من وزير المعارف العمومية الجهات التي أنشئت فيها المكاتب العامة اللازمة والتي يسرى عليها حكم الالتزام المشار اليه في المواد السابقة .

ولا يتناون الإلزام الأطفال الذين يقيمون في محال تبعد أكثر من كيلومترين من أقرب مكتب عام وذلك بالشروط التي تبين في القرارات المذكورة .

مادة ٧ — عند العمل بحكم الإلزام في أية جهة يجب على كتابة الصحة وعلى العمدة والمصارف المكلفين حفظ دفاتر قيد المواليد والوفيات أن يرسلوا الى رؤساء مجالس المديرية أو الى المحافظين على حسب الأحوال قبل ابتداء كل سنة مكتبية بشهرين كشوفا بأسماء الأطفال المقيمين في دوائهم والذين يكونون قد بلغوا سن التعليم الأولى أو يبلغونها عند افتتاح الدراسة .

ويجب عليهم أن يرسلوا كذلك كشوفا بأسماء الأطفال المصابين بأمراض أو عاهات مانعة من تلقى التعليم مع بيان نوع الأمراض والعاهات .

وتبين في جميع الكشوف أسماء وعنوانات آباء الأطفال ومتولى أمورهم .

ويجب على آباء الأطفال ومتولى أمورهم أن يقدموا جميع البيانات اللازمة لاعداد الكشوف .

مادة ٨ — إذا لم يتقدم الطفل للكتب العام أو لم يواظب عليه لغير سبب مقبول وجب على رئيس المكتب أن يرسل إنذارا مكتوبا لأبيه أو متولى أمره . وعند غيابه أو رفضه التسلم يسلم الانذار للعمدة أو شيخ الحارة .

وإذا لم يتقدم الطفل للكتب في مدى خمسة أيام من تسلم الانذار أو تغيب من جديد لغير سبب مقبول حرر لوالده أو متولى أمره محضر مخالفة .

مادة ٩ — كل مخالفة من القاعات المنصوص عليها في المادة السابقة تقع من والد الطفل أو متولى أمره يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على مائة قرش ومع ذلك يجوز للحكمة تأجيل الدعوى وإعطاء المخالف مهلة لتنفيذ أحكام القانون فإن لم يتخذ ذلك في الميعاد المحدد يحكم القاضي على المخالف بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً أو مائة يوم لا تزيد على مائة قرش أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٠ — المخالفات التي تقضد أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذاً له يكون إثبات موفقه موظفى وزارة المعارف العمومية وموظفى مجالس المديرىات التي ينبهم لذلك وزير المعارف العدوية .

مادة ١١ — مدة الدراسة في المكاتب العامة خمس سنوات وشمل المواد الآتية :

- (١) القرآن الكريم واللغة والأدب والتربية الاجتماعية .
- (٢) اللغة العربية قراءتها .
- (٣) الحساب ووسائل المنفعة — الرسم .
- (٤) المعلومات العامة موطات من الأشياء والصحة والتاريخ والجغرافية) .
- (٥) التربية البدنية

(٦) التعليم المنزلى والصحى النبات فقط) .

ويراعى تدريس مقرء القرآن الكريم والديانة الإسلامية في الساعات الأولى أو الأخيرة من اليوم الدراسي لطفال غير المسلمين معقون من حضور هذه الدروس .

وتنشأ فرق حفاظ كافية بكل قرية أو بلدة يدخل فيها من يريدون
التخصص في حفظ القرآن وتجييده في خيالاً وأوقات المخصصة للواد السابقة .
أيا كان عددهم .

وتعين المناهج الدراسية بقرار وزاري .

مادة ١٢ — يتناوب البنون والبنات في الدراسة لكل فريق نصف نهار .

مادة ١٣ — عدد الدروس كل أسبوع بـ عشرة دروس وكل مدرس
أربعون دقيقة .

مادة ١٤ — تكون الدراسة في المكاتب العامة عشرة أشهر في كل عام .
ويحدد وزير المعارف العمومية بقرار يعمد افتتاح الدراسة ، ومبدأ
العطلة مراعيًا في ذلك حاجات كل جهة واهتمامها الزراعية وأعيادها ، والاهتمام
المحلي .

وللوزير عند الاقتضاء أن يقرر إجازات تبنى بناء على اقتراح من رئيس
مجلس المديرية أو من المحافظ .

مادة ١٥ — يكون حضور الأطفال في المكاتب العامة بملابسهم العادية .
ولا يلزمون بلبس أو زي خاص .

مادة ١٦ — يجوز أن يقبل في المكاتب العامة الأطفال الذين آتموا سن
السادسة بناء على طلب أهلهم بشرط أن يكون غرضهم إعداد الأطفال
لمتابعة الدراسة في المدارس الابتدائية أو في المدارس الدينية .

ويعين وزير المعارف العمومية بقرار شروط قبولهم والتعليم الذي
يلقن لهم .

مادة ١٧ — يشترط تعيين المعلم أو المعلمة في المكاتب العامة أن يكون
حاصلاً على شهادة الكفاءة للتعليم الأول من المعارف العمومية أو حاصلاً
من الأزهر على شهادة العالمية أو الشهادة الثانوية للعلم الثاني .

مادة ١٨ — يكفل مجلس المديرية التعليم الأولى ويأشر إدارته في مدن وقرى المديرية طبقاً لأحكام هذا القانون ولا يصدره وزير المعارف العمومية من القرارات والمنشورات .

ويشكل كل مجلس من أعضائه لجنة استشارية لشؤون التعليم الأولى يضم إليها كأعضاء فيها موظفان يان على الأقل من الموظفين التابعين لوزارة المعارف العمومية .

مادة ١٩ — على كل مجلس مديرية ابتداء من السنة المالية التالية لصدور هذا القانون أن ينص في ميزانيته للتعليم الأولى مبلغاً يؤخذ من الرسوم الإضافية على ضرائب الأطنان يكون عادلاً ٦٦٪ من مقدار هذه الرسوم . وعلى كل مجلس بلدى أن يصرف كذلك في ميزانيته للتعليم الأولى مبلغاً يساوى ١٪ من مجموع إيراداته .

وتخصص هذه المبالغ للتعليم الأولى علاوة على جميع ما يكون مخصصاً لهذا التعليم من الإيرادات الأخرى .

مادة ٢٠ — يجوز للمجلس اقتنا إلى أن تتسلم وزارة المعارف العمومية المدارس غير الأولية أن تنص لأنواع التعليم الأخرى جزءاً من المبالغ المنصوص عليها في الفقرتين لأون من المادة السابقة .

وكل مدرسة من غير مكاتب العلم الأولى تلتحق أو تتحول إلى وزارة المعارف العمومية تنقل الاعتمادات المقررة لها لحساب التعليم الأولى .

مادة ٢١ — قبل إعداد مناهج مجالس المديرية والمجالس البلدية في كل سنة تخطر وزارة المعارف العمومية كل مجلس بأقل عدد يجب عليه إنشاؤه في دائرته من المكاتب في السنة التالية .

ويوزع مجلس المديرية هذه المكاتب على الجهات الداخلة في دائرته بحسب حاجاتها بعد أخذ رأى اللجنة الإدارية المنصوص عليها في المادة ١٨

مادة ٢٢ — كل ما يزيد سنوياً من إادات التعلم الأولى على مصروفاته يتكون منه احتياطي يخصص لإنشاء جهاز المكاتب العامة وتأثيثها وصيانتها.

مادة ٢٣ — بمجرد صدور هذا القانون تسلم مجالس المديريات كل ما في دوائرها من المدارس الأولية التي تديرها وزارة المعارف العمومية وظيفتها من المصالح الأخرى .
وتحول جميع هذه المدارس الى مكاتب عامة .

مادة ٢٤ — تتولى وزارة المعارف العمومية التفتيش العلمى والصحى على المكاتب العامة وتعين لهذا الغرض مفتشين والموظفين الآخرين الذين يعهد اليهم فى التفتيش . وعلى هؤلاء جميعاً تحقيق من اتباع أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة بتنفيذه . وترسل للاحظاتهم الى مجالس المديريات المختصة للعمل بها .

مادة ٢٥ — تكفل وزارة المعارف العامة معة التعلم الأولى وتباشر ادارته فى المحافظات .

مادة ٢٦ — على وزير المعارف العمومية انفذ هذا القانون الذى يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
وله أن يصدر القرارات اللازمة لذلك .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر سرائى القبة فى ٢٦ صفر سنة ١٣٥٢ (١٩ أيار ١٩٣٣) .

فؤاد

بم حضرة صاحب الجلالة

بم مجلس الوزراء بالنيابة

محمد شفيق

وزير المعارف العمومية

محمد حلمى عيسى

مذكرة إيضاحية لمشروع قانون التعليم الأول

مقدمة

لم تكن غاية الكتائب قديما بهي تعليم القراءة والكتابة توملا إلى حفظ القرآن الكريم ، ثم رغبت الحكمة ، إصلاح حالها فوضعتها جميعها تحت تفتيش نظارة المعارف في سنة ١٠٦٠ ، ثم توسعت في هذه الرغبة فألغت إدارة الكتائب التي كان يديرها دين الأوقاف العمومية على نظارة المعارف سنة ١٨٨٩ فأصلحت من حالها وأمكنها ، لتتخذ منها نواة لنشر التعليم الأول في البلاد وأدخلت فيها تعليم الخط والحساب . ثم أنشأت على مثالها عدة كتائب كما أحيل عليها بعدئذ مما كانت تديره المصالح الأميرية الأخرى .

وكان يقوم بحاج هذه الكتائب أخرى يديرها الأفراد لاسم سلطان لنظارة المعارف عليها . فأرأيت أن يشمل الإصلاح هذه الكتائب أيضا فوضعت سنة ١٨٩٧ لائحة تتيجبها اعانة لكل كتاب يخضع لتفتيشها ويسير على ما تضعه من مناهج فوضت بذلك لسيط إشرافها على هذه الكتائب .

ولما صدر قانون المجالس المريات سنة ١٩٠٩ عهدت نظارة المعارف الى المجالس في صرف الاعانة الى الكتائب الحرة التي في دائرتها مع الاحتفاظ لنفسها بالتفتيش على تلك المجالس .

وكانت وزارة المعارف خلا هذه السنين الطويلة لا تنقل عن إصلاح حال المعلمين ، فبدأت هذا الإصلاح باشتراطها على من يرغب في التوظيف في مكاتبها أن يجتاز امتحان تضعه لذلك تمنح من يجتاز فيه لقب فقيه أو عريف على حسب درجته . ثم أعقبت هذه الخطوة بأخرى

سنة ١٩٠٢ هي إعطاء دروس خاصة منظمة للمعلمي الكاتيب ينتجون فيها في نهاية كل عام دراسي . ثم تدرجت إلى إنشاء مدارس المعلمين الحالية .

كذلك وجهت عنايتها إلى إصلاح المناهج فأخذت تضيف ما تراه لازما من المواد المختلفة فأدخلت تعليم اللغة العربية ثم مادة تدبير الصحة ثم دروس الأشياء والرسم والجغرافية (البنين) والرسم وأشغال الأطفال ومشاهد الطبيعة والجغرافية (البنات) .

بيد أن هذه الجهود المختلفة من جانب وزارة المعارف لم تكن كافية للقضاء على الأمية التي كانت متفشية في البلاد بل حذير فشكت في سنة ١٩١٧ لجنة لدراسة الموضوع فرفضت إليها مشروعه لم يدخل في دور التنفيذ بسبب ما كانت يستلزمه من الأعباء المالية الجمة التي لا تتحملها ميزانية الدولة حينئذ .

الإلزامية للتعليم

ولما صدر الدستور المصري في ١٩ أثن سنة ١٩٢٣ ونصت فيه المادة ١٩ على أن " التعليم الأولي إلزامي لـ بنين وبنات — وهو مجاني في المكاتب العامة " عنت وزارة المعارف يبحث ومائل التنفيذ ووضعت مشروعا بدأت في تنفيذه على سبيل تجربة من سنة ١٩٢٥ وخطت به خطوات في سبيل نشر التعليم الأولي وأتت عليه من التعديل ما دلت التجربة على ضرورته بقصد الوصول إلى تحقيقه محققا للقرض منه على قدر الإمكان .

وفي هذا العام رأت الوزارة أن التجربة كانت حادا يصح معه أن يعاد بحث الموضوع بقصد استصدار التشريع الذي يكفل تنفيذ الإلزام .

المشروع المقترح

وهذا المشروع يقضى بإنشاء نحو من خمسين ألف مكتب . وهذا القدر يكفي جميع الأطفال من سن ٧ إلى ١٢

مدة الدراسة

مدة الدراسة الإلزامية خمس سنوات باعتبار اليوم الدراسي نصف نهار وهي كافية لدراسة المنهج المقرّر بلا حرج . وفي تجاوزها ما ينبو بالمشروع عن الغرض منه و يؤخر الانتفاع بالإطّال في السن التي تؤهلهم لمباشرة أعمالهم الزراعية أو الصناعية .

سن الإلزام

وحدّدت سن الإلزام من العابة إلى الثانية عشرة إذ أن الفترة بينهما هي الفترة المناسبة لهذا التعليم فلا يكف الطفل بعدها عرضة لنسيان ما تعلم . وأنه عند خروجه من المكتب في هذه السن يجوز استخدامه بلا حرج فيما يقوى عليه من الأعمال الزراعي والصناعية التي تناسبه كما تقدّم .

ولقد أتاح المشروع الفرصة لمن يريدون إعداد أولادهم للدراسة الابتدائية أو للاتحاق بالمعاهد اإبئية ولا يرغبون التريث بأولادهم إلى سن السابعة فأجاز لهم إلحاق أولادهم في سن السادسة بهذه المكاتب العامة طبقا للشروط التي تضعها الوزارة لها الغرض .

اليوم الدراسي

جعلت الدراسة نصف يوم يتناوبها البنون والبنات . وقد قصد بذلك إلى تحقيق الفرضين الآتيين :

(١) اقتصاد نصف الفة التي كانت تلزم لتوفير عدد المكاتب والمعلمين لوجعل التعليم في كامل البلاد .

(٢) تمكّن الأطفال في النصف الآخر من اليوم من المعاونة في الأعمال التي يزاولها أهلهم حتى لا يفتلوا عن بيتهم .

الملابس العادية

ولنفس الرغبة في عدم الملفة بين هؤلاء الأطفال وبينهم سيكون - ضرورهم إكاتب العامة : فيهم العادية .

العطلات

العطلات موسمية قدرها شهران في كل سنة وقد روي فيها أن تتفق مع المواسم الزراعية ونحوها فلا تسطل الأعمال التي تتطلب مساعدة الأطفال بوجه خاص .

مواد الدراسة

روعي في اختيار مواد الدراسة وقدر ما يدرس منها ألا يتزع فيها إلى الإفراط يجعل المكاتب العامة مدعوس ابتالية من غير لغة أجنبية ولا يتزل فيها إلى حد التصريط بالأقتصار فيها على ما يكفي مجرد مكلفة الأمية بل شملت قدوا من الثقافة العامة يساعد التنشيط والإمكان على تفهم نواحي الحياة الاجتماعية وإعداد من يريد منهم الإلتحاق بالمعارس الابتدائية أو المعاهد الدينية .

التنقيات

وستشترك وزارة المعارف مع مجالس المديرية في تنقيات البنادر في التنقيات اللازمة لهذه المكاتب وقد أشير في القانون إلى قصد والقي يتعين على هذه المجالس إدراجه في ميزانيتها لهذا التعليم في كل عام على أن تقوم وزارة المعارف بعمل باقي التنقيات .

وستختص وزارة المعارف وحدها بنفقة البش العلمي والطبي وإعداد المعلمين اللازمين لهذه المكاتب . وستستفيد الوزارة من جهود المعاهد الدينية في تخفيض عبء التنقيات التي تتحملها في إعداد المعلمين للمكاتب العامة .

تنفيذ الإلزام

قد ترك لوزارة المعارف حرية تقرير الإلزام التدريج أو دفعة واحدة في كل محافظة أو مديرية بحسب ما تستكمل حاج من الوسائل التي تذلل كل ما يعترض سبيله من العقبات ، لأن تنفيذ الإلزام يستدعي التمهيد له بإيجاد الأمكنة الصالحة وإنشاء المكاتب الكافية ولذا الظروف المالية نفسها تقضي بالتدرج في الإنشاء ولم ترد الوزارة أن تؤخر تنفيذ الإلزام حتى تستكمل معدات التعليم الأولى في جميع أنحاء القطر لأنك يفتقر الانتفاع به في الجهات التي استكملت معداته .

قانون غمرة ١٤ لسنة ١٩٢٣

تقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات في الطرق العمومية (١)

نحن ملك مصر

بما أن حق الاجتماع العام لم ترفعه ولم تنظمه القوانين المصرية بحسب
وبما أنه من الضروري ومن اللازم الاعتراف بهذا الحق وقرير حدوده
وأحكامه لكي يستتي لأهلين الاشتراك في الحياة العامة للبلاد على وجه هادئ
منتظم ؛

وبعد الاطلاع على اقتانون نمة ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة ولي مجلس الوزراء ؛

رحمنا بما هو آت :

الفصل الأول — في الاجتماعات العامة

مادة ١ — الاجتماعات العامة حرة على الوجه المقرر في هذا القانون .

مادة ٢ — يجب على من يريد تنظيم اجتماع عام أن يحضر بذلك المحافظة
أو المديرية ، فإذا كان يراقد قد الاجتماع خارج مقر المحافظة أو المديرية
أخطر سلطة البوليس في اللزوم ويكون الاخطار قبل عقد الاجتماع بثلاثة
أيام على الأقل .

وتنقص هذه المدة الى أربع وعشرين ساعة إذا كان الاجتماع احتجاجيا .

(١) صدر هذا القانون تنفيذاً لمادة ٢٠ من الدستور

مادة ٣ — يجب أن يكون الإخطار شاملا لبيان الزمان والمكان المحددين للاجتماع وليان موضوعه . ويجب أن يبين به كذلك إذا كان الغرض منه محاضرة أو مناقشة عامة أو إذا كان الاجتماع انتخابيا .

كما يجب أن يتضمن بيان تأليف اللجنة المنصوص عليها في المادة السادسة وذلك استدراكا للحالة التي لا ينتخب فيها المجتمعون لجنة .

ويجب أن يوقع على الإخطار من حملة أو من اثنين إذا كان الاجتماع انتخابيا من أهل المدينة أو الجهة التي يهتقد فيها الاجتماع المتوطنين فيها المعروفين بين أهلها بحسن السمعة المتمتعين بالحقوق المدنية والسياسية .
ويبين كل من هؤلاء الموقعين في الإخطار اسمه وصفته وصناعته ومحل توطئه .

مادة ٤ — يجوز للحافظ أو المدير أو السلطة البوليس في المركز منع الاجتماع إذا رأوا أن من شأنه أن يترتب عليه اضطراب في النظام أو الأمن العام، بسبب الغاية منه أو بسبب ظروف الزمان والمكان الملازمة له أو بأي سبب خطير غير ذلك .

ويبلغ اعلان المنع الى منظمى الاجتماع أو الى أحدهم بأسرع ما يستطاع وقبل الموعد المضروب للاجتماع بست ساعات على الأقل .
ويعاق هذا الاعلان على باب المحافظة أو المديرية أو المركز وينشر في الصحف المحلية إذا تيسر ذلك .

ويجوز لمنظمى الاجتماع أن يتظلموا من أمر المنع الى وزير الداخلية فإذا كان الأمر صادرا من سلطة بوليس المركز تقدم التظلم الى المدير .
أما الاجتماعات الانتخابية فلا يجوز منعها أبدا .

مادة ٥ — لا يجوز عقد الاجتماعات في أماكن العبادة أو في المدارس أو في غيرها من محال الحكومة إلا إذا كانت المحاضرة أو المناقشة التي يعقد الاجتماع لأجلها تتعلق بشاية أو غرض مما خصصت له تلك الأماكن والمحال .

ولا يجوز على أية حال أن تمتد هذه الاجتماعات إلى ما بعد الساعة الحادية عشرة ليلا إلا باذن خاص من البوليس .

مادة ٦ — يجب أن يكون للاجتماع لجنة مؤلفة من رئيس ومن اثنين من الأعضاء على الأقل . وعلى هذه اللجنة المحافظة على النظام ومنع كل خروج على القوانين كما أن عليها أن تحفظ للاجتماع صفته الميينة في الاخطار وأن تمنع كل خطاب يخالف النظام العام أو الآداب أو يشتمل على تحريض على الجرائم .

فاذا لم ينتخب المجتمعون لجنة تكون اللجنة مؤلفة من الأعضاء الميئين في الإخطار .

مادة ٧ — للبوليس دائماً الحق في حضور الاجتماع لحفظ النظام والأمن ولمنع كل انتهاك لحرمة القانون ويكون من حقه أن يختار المكان الذي يستقر فيه .

ويجوز له حل الاجتماع في لأحوال الاتية :

(١) إذا لم تؤلف لجنة للاجتماع أو إذا لم تقم اللجنة بوظيفتها .

(٢) إذا خرج الاجتماع عن الصفة الميينة له في الاخطار .

(٣) إذا أقيمت في الاجتماعات خطب أو حدث صياح أو أنشدت أناشيد مما يتضمن لدعوة إلى الفتنة أو وقعت فيه أعمال أخرى من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في غيره من القوانين

(٤) إذا وقعت جرائم أخرى أثناء الاجتماع ؛

(٥) إذا وقع اضطراب شديد .

مادة ٨ — يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع في مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس بينهم دعوة شخصية فردية .

ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع تتوافر فيه الشروط الآتية :

(١) أن يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم ؛

(٢) أن يكون قاصرا على الناخبين وعلى المرشحين أو وكلائهم ؛

(٣) أن يعقد الاجتماع في الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد لإجراء الانتخاب .

الفصل الثاني — في المظاهرات في الطريق العام

مادة ٩ — تفسر أحكام المادة الأولى والفقرة الأولى من المادة الثانية والفقرتان الأولى والثالثة من المادة الثالثة والفقرات الأربع الأولى من المادة الرابعة والفقرتان الأولى والثانية (٢ و ٣ و ٤ و ٥) من المادة السابعة على كل أنواع الاجتماعات والموكب والمظاهرات التي تقام أو تسيّر في الطرق أو الميادين العامة والتي يكون الغرض منها سياسيا .

ويحوز في كل حين للسلطات المعنية في المادة الثانية أن تقتر مكان الاجتماع أو خطة سير الموكب أو المظاهرة على أن تعلن للمنظمين بذلك طبقا لحكم المادة الرابعة .

فلذا نظم موكب من هذا القبيل بمناسبة تسليح جنازة فان الاعلان الصادر من السلطة بمنع الموكب أو بتحديد خطة سيره يبلغ إلى القائمين بشؤون الجنازة من أسرة المتوفى .

مادة ١٠ — لا يترتب على أى نص من نصوص هذا القانون تقييد ما للبوليس من الحق في تفريغ كل لحشد أو تجمهر من شأنه أن يصل الأمن العام في خطر أو تقييد حقه في تأمين حرية المرور في الطرق والميادين العامة .

الفصل الثالث — في العقوبات والاحكام العامة

مادة ١١ — الاجتماعات أو المراكب أو المظاهرات التي تقام أو تسير بغير إخطار عنها أو رغم الأمر الصادر بمنعها يعاقب المدعون عليها والمعتصمون لها وكذلك أعضاء الحائز الاجتماعات بالحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين .

كل شخص يشترك رغم تحذير البوليس في اجتماع أو موكب أو مظاهرة لم يخطر عنها أو صدر الأمر بمنعها أو يعصى الأمر الصادر الى المجتمعين بالتفرق يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين .

أما المخالفات الأخرى لهذا القانون فيعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على سبعة أيام وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو باحدى هاتين العقوبتين .

ولا يحول تطبيق أحكام الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد عن الأعمال ذاتها مما يكون منصوباً عليه في قانون العقوبات أو في القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر أو في أى قانون آخر من القوانين المعمول بها .

مادة ١٢ — لو وزير الداخلية أن يصدر بقرائه الأحكام التي يقتضيها تنفيذ هذا القانون .

مادة ١٣ — على وزيرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويمرر العمل به بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر برأى طابدين فى ١٤ شوال سنة ١٣٤١ (٣٠ مايو سنة ١٩٢٢) .

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

يحيى إبراهيم

وزير الحقانية

أحمد ذوالفقار

مرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩

بإضافة أحكام تكميلية الى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات في الطرق العمومية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات في الطرق العمومية ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ٩ — تعزل المادة ٨ و ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ المتقدم ذكره على الوجه الآتى :

مادة ٨ — يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع في مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس بينهم دعوة شخصية فردية .

على أن الاجتماع يعتبر عاما اذا رأى المحافظ أو المدير أو سلطة البوليس في المركز أن الاجتماع بسبب موضوعه أو عدد الدعوات أو طريقة توزيعها أو بسبب الظروف آخر ليس له الصفة الحقيقية الصحيحة لاجتماع خاص . وفي هذه الحالة يجب عليه أن يخطر الداعى الى الاجتماع أو المنظم له بأن يقوم بالواجبات التى فرضها هذا القانون .

ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع تتوافر فيه الشروط الآتية :

(١) أن يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم .

(٢) أن يكون قاصرا على الناخبين وعلى المرشحين أو وكلائهم .

(٣) أن يقام الاجتماع في الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد لإجراء الانتخاب .

مادة ١١ — الاجتماعات أو الموكب أو المظاهرات التي تقام أو تسير بغرض إخطار عنها أو رغم الأمر الصادر بمنعها يعاقب الداعون إليها والمنظمون لها وكذلك أعضاء لجان الاجتماعات بالحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بأحدى هاتين العقوبتين .

ويحكم بهذه العقوبات أيضا إذا كان الداعون أو المنظمون لاجتماع أو لموكب أو لمظاهرة سواء أخطروا عنها أو لم يخطر قد استمروا في الدعوة لها أو في تنظيمها بالرغم من منعها .

كل شخص يشترك رغم تحذير البوليس في اجتماع أو موكب أو مظاهرة لم يخطر عنها أو صدر الأمر بمنعها أو يعصى الأمر الصادر إلى المجتمعين بالتفرق يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على عشرين جنهما مصريا أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وفي الحالة المشار إليها في الفقرة الثانية من هذه المادة يحكم بالعقوبات المذكورة في الفقرة السابقة على الأشخاص الذين يشعرون في الاشتراك في تلك الاجتماعات أو الموكب أو المظاهرات .

أما المخالفات الأخرى لهذا القانون فيعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على سبعة أيام وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين .

ولا يحول تطبيق أحكام هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد من الأعمال ذاتها مما يكون منصوصا عليه في قانون العقوبات أو في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر أو في أى قانون آخر من القوانين المعمول بها .

مادة ٢ — على وزيرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ، ويعمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى مايدى فى ٩ شوال سنة ١٣٤٧ (٢٠ مارس سنة ١٩٢٩) .

شؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير الحقانية

أحمد محمد خشبه

مرسوم بتقرير الشكل الذى تقدم به مشروعات
قوانين الحكومة إلى البرلمان وشكل التصديق على
القوانين وإصدارها

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادتين ٢٥ و ٣٤ من الدستور ؛
وبعد الاطلاع على المادة ٥ من المرسوم الصادر فى ٢ جمادى الأولى
سنة ١٣٤٢ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣) بشأن شعار الدولة وخاتمها ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يكون تقديم مشروعات قوانين الحكومة الى البرلمان ابتداء
من اليوم بالشكل الآتى :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

(نص المشروع)

صدر في

مادة ٢ — يكون التصديق على القوانين واصدارها ابتداء من اليوم
بالشكل الآتى :

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

(نص القانون)

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر فى

مادة ٣ — على رئيس مجلس الوزراء ووزير الحفانية تنفيذ هذا المرسوم
كل منهما فيما يخصه ما

صدر برأى مابدين فى ٢٠ رمضان سنة ١٣٤٢ (٢٤ ابريل سنة ١٩٢٤) .

فيؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

سعد زغلول

وزير الحفانية

محمد سعيد

قانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٢٣

بنظام الأحكام العرفية^(١)

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على المادتين ٤٥ و ١٥٥ من الدستور ؛
وبما أن المصلحة تدعو الى وضع قانون يتضمن القواعد العامة التي يجب
العمل بها في حالة اعلان الأحكام العرفية ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية والحقانية ، وموافقة رأى مجلس
الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يجوز اعلان الأحكام العرفية كلما تعرض الأمن أو النظام
العام في الأراضي المصرية أو في جهة منها لخطر سواء أكان ذلك بسبب
اغارة قوات العدو المسلحة أو بسبب وقوع اضطرابات داخلية .

مادة ٢ — يكون اعلان الأحكام العرفية بمرسوم .

ويتضمن هذا المرسوم ذكر ما يأتي :

(أولا) الجهة التي تجرى فيها الأحكام العرفية ؛

(ثانيا) التاريخ الذي يبدأ فيه بافاد هذه الأحكام ،

(ثالثا) اسم من يقلد السلطات الاستثنائية التي نص عليها في هذا القانون
حكما عسكريا كان أو غيره .

وكذلك يكون رفع الأحكام العرفية بمرسوم .

(١) صدر هذا القانون تنفيذا للمادتين ٤٥ و ١٥٥ من الدستور .

مادة ٣ - يجوز للسلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية أن تتخذ بإعلان أو بأوامر كتابيه أو شفوية التدابير الآتية بيانها :

(١) سحب الرخص باحراز السلاح وحمله والأمر بتسليم الأسلحة على اختلاف أنواعها والذخائر والمواد القابلة للانفجار والمفرقات ، وضبطها أينما وجدت . إغلاق مخازن الأسلحة ؛

(٢) الترخيص بتفتيش الأشخاص أو المنازل في أية ساعة من ساعات النهار أو الليل ؛

(٣) الأمر بمراقبة الصحف وال نشرات الدورية قبل نشرها وإيقاف نشرها من غير إخطار سابق والأمر بإغلاق أية مطبعة وضبط المطبوعات والنشرات والرسومات التي من شأنها تهيج الحواطر وإثارة الفتنة أو مما قد يؤدي الى الاخلال بالأمن أو النظام العام سواء أكانت معدة للنشر أو للتوزيع أو للعرض على الأنظار أو البيع أو لم تكن معدة لغرض من هذه الأغراض ؛

(٤) الأمر بمراقبة الرسائل البريدية والبرقية والتليفونية ؛

(٥) تحديد مواعيد فتح المحال العمومية وإغلاقها أو بعض أنواع تلك المحال سواء في كل الجهة التي أوجرت فيها الأحكام العرفية أو في بعض النواحي أو الأحياء وتعديل تلك المواعيد وإغلاق المحال العمومية المذكورة كلها أو بعضها ؛

(٦) الأمر بإعادة الأشخاص للوطنين أو المتوطنين في غير الجهة التي يقيمون فيها الى مقر ولادتهم أو توطئهم إذا لم يوجد ما يبرر مقامهم في تلك الجهة أو الأمر بأن يكون بينهم تذاكر لإثبات الشخصية أو للأذن بالإقامة ؛

(٧) الأمر بالقبض على المتشردين والمشتبه فيهم وتبيجهم في مكان أمين ؛

(٨) منع أى اجتماع عام وحله بالقوة وكذلك منع أى ناد أو جمعية أو اجتماع وحله بالقوة ؛

(٩) منع المور فى ساعات معينة من النهار أو الليل فى كل الجهة التى أجريت فيها الأحكام العرفية أو فى بعضها إلا باذن خاص أو لضرورة عاجلة بشرط اثبات تلك الضرورة ؛

(١٠) تنظيم استعمال وسائل النقل على اختلاف أنواعها فى كل الجهة التى أجريت فيها الأحكام العرفية أو فى بعضها ومنع ذلك الاستعمال عند الاقتضاء ،

(١١) إخلاء بعض الجهات أو عزلها وعلى العموم حصر وتحديد المواصلات بين الجهات المختلفة التى أجريت فيها الأحكام العرفية وتنظيم تلك المواصلات ؛

(١٢) الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع أو محل صناعى أو أى عقار أو أى منقول أو أى شئ من المواد الغذائية وكذلك تكليف أى فرد بتأدية أى عمل من الأعمال ؛

ويجوز لمجلس الوزراء أن يضيق دائرة الحقوق المتقدمة المخولة للسلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو أن يرخص لها باتخاذ أى تدبير آخر مما يقتضيه صون الأمن والنظام العام فى كل الجهة التى أجريت فيها الأحكام العرفية أو فى بعضها .

مادة ٤ — تنفيذ الاعلانات والأوامر الصادرة من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية يتولاه البوليس أو القوات العسكرية . فإذا كانت القوات العسكرية هى المتولى التنفيذ جاز لضباط الجيش ولصف الضباط ابتداء من رتبة شاوليش اثبات المخالفات لتلك الاعلانات والأوامر .

ويجب على كل موظف أو مستخدم عام أن يماونهم فى دائرة وظيفته أو عمله على القيام بذلك التنفيذ .

مادة ٥ — يعاقب من خالف الاعلانات والأوامر الصادرة من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الاعلانات .

ولا يجوز أن تزيد هذه العقوبات على السجن لمدة ثمانى سنوات ولا على غرامة بمبلغ أربعة آلاف جنيه مصرى . على أن ذلك لا يمنع من توقيع عقوبة أشد حيث يقضى بها قانون العقوبات أو القوانين الأخرى .
ويجوز دائماً إلقاء القبض على المخالفين في الحال .

مادة ٦ — يصدر الحكم في الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة من محكمة عسكرية واحدة أو أكثر تؤلف من اثنين من ضباط الجيش من رتبة يوزباشى أو من رتبة أعلى منها ، تعينهما السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ، ومن قاض من قضاة المحاكم الأهلية يعينه وزير الحفانية .
ويقوم بمباشرة الدعوى عضو من أعضاء النيابة .

ويجوز لمجلس الوزراء أن ينحول السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية الحق في أن تحيل إلى المحكمة العسكرية الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام أو ما يبين منها في قرار المجلس في كل الجهة التي أجريت فيها الأحكام العرفية أو في بعضها . ويجوز في هذه الحالة أن ينص في ذلك القرار على أن تكون المحكمة العسكرية مؤلفة من ثلاثة من الضباط ومن قاضيين .

مادة ٧ — يجرى العمل فيما يتعلق بتحقيق القضايا التي ترفع إلى المحكمة العسكرية وبالحكم فيها وفق القواعد المعمول بها أمام المحاكم العسكرية المصرية مع مراعاة ما قد يطرأ عليها من التعديلات بمقتضى القرار المنصوص عليه في المادة التاسعة .

مادة ٨ — الأحكام التي تصدر من المحكمة العسكرية لا تقبل الطعن بأى وجه من الوجوه . على أن تلك الأحكام لا تنفذ إلا بعد إقرارها من جانب السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية . ولتلك السلطة دائماً تخفيف العقوبة .

فاذا كان الحكم صادرا بمقوبة تتجاوز الحبس لمدة سنتين فانه لا يصبح نهائيا إلا بعد أن يتثبت وزير الحفانية من صحة الاجراءات التى اتبعت .

مادة ٩ — يجوز لوزير الداخلية أن يتخذ بقرار يصدر منه بعد موافقة مجلس الوزراء ما يراه ضروريا من التدابير لتنفيذ هذا القانون .

مادة ١٠ — لا يترتب على أحكام هذا القانون الاخلال بما يكون لفائد الجيش فى حالة الحرب من الحقوق فى منطقة الأعمال العسكرية .

مادة ١١ — على وزراء الداخلية والحفانية والحربية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويمجرى العمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

صدر برأى المتزه فى ١١ ذى القعدة سنة ١٣٤١ (٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣) .

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الحربية وزير الحفانية رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
محمود عزمى أحمد ذوالفقار يحيى ابراهيم

قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٦^(١)

بشأن تحديد مخصصات جلالة الملك وتحديد وتوزيع مخصصات
البيت المالک وتعيين مرتبات الأوصياء

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
مجلس الوصاية

قرّر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدّقنا
عليه وأصدرناه :

مادة ١ — مخصصات جلالة الملك فاروق الأول هي ١٠٠٠٠٠٠ جنيه
(مائة ألف جنيه) سنويا ، وذلك منذ آل اليه العرش وطول مدة حكمه .
مادة ٢ — مخصصات البيت المالک عدا مخصصات جلالة الملكة
وصاحب السمو الملكى ولى العهد ٧٨٠٠٠ جنيه (ثمانية وسبعون ألف جنيه)
سنويا .

ومخصصات جلالة الملكة ٦٠٠٠ جنيه (ستة آلاف جنيه) سنويا
”على سبيل التذكّار“ .

ومخصصات صاحب السمو الملكى ولى العهد ٦٠٠٠ جنيه (ستة آلاف
جنيه) سنويا لايستحقها إلا ببلوغه السابعة من عمره كاملة ، وتزاد الى
١٢٠٠٠ جنيه (اثني عشر ألف جنيه) سنويا ببلوغه سن الرشد .
وذلك كله لالة المتقدم ذكرها فى المادة السابقة .

مادة ٣ — مرتبات أوصياء جلالة الملك ٧٠٠٠ جنيه (سبعة آلاف
جنيه) سنويا لكل منهم ، على أن تؤخذ من مخصصات جلالة الملك .

(١) صدر هذا القانون تنفيذاً للأداة ٥٦ من الدستور وقد أُلغى بمقتضى القانون رقم ٥٠

مادة ٤ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بمحتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بمرأى رأس الدين في عزة جمادى الأولى سنة ١٣٥٥ (٢٠ يوليى سنة ١٩٣٦) .

محمد على

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

بأمر مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى التماس

وزير الداخلية

مصطفى التماس

وزير الصحة العمومية

مصطفى التماس

وزير الخارجية بالنيابة

مكرم عبيد

وزير الأشغال العمومية

عثمان محرم

وزير الأوقاف

محمد صفوت

وزير المالية

مكرم عبيد

وزير المواصلات

محمود فهمى النقراشى

وزير الزراعة

أحمد حمدى سيف النصر

وزير الحفانية

محمود غالب

وزير الحرية والبحرية

على فهمى

وزير التجارة والصناعة

عبد السلام فهمى محمد جمعة

وزير المعارف العمومية

على زكى العرابى

قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٨

بشأن تحديد مخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك

ومخصصات البيت المال^(١)

نحن فاروق الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا
عليه وأصدرناه :

مادة ١ — مخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول
هى ١٠٠,٠٠٠ ج.م. (مائة ألف جنيه) سنويا ابتداء من ٢٩ يولييه
سنة ١٩٣٧ وللمدة حكمه .

مادة ٢ — مخصصات البيت المال ١٠٠,٠٠٠ ج.م. (مائة ألف جنيه)
سنويا ابتداء من نفس التاريخ ولمدة حكم حضرة صاحب الجلالة
فاروق الأول .

مادة ٣ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون .

(١) صدر هذا القانون تنفيذا للسادة ٥٦ من الدستور ملغيا القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٦
لأن فيه تناقضا لأحكام الدستور .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر بمرأى المتزده في ٢٧ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ (٢٦ يونيو سنة ١٩٣٨) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير الحفائية وزير المالية وزير الخارجية

أحمد محمد خشبه أحمد ماهر عبد الفتاح يحيى

وزير المواصلات وزير الحربية والبحرية وزير الداخلية

محمد غالب حسن صبرى محمود فهمى النقراشى

وزير الزراعة وزير المعارف العمومية وزير الأشغال العمومية

رشوان محفوظ محمد حسين هيكل حسين سرى

وزير التجارة والصناعة وزير الصحة العمومية وزير الأوقاف

سأبا حبشى حامد محمود مصطفى عبد الرازق

مذكرة إيضاحية

تقضى المادة ٥٦ من الدستور بأنه عند تولية الملك تعيين مخصصاته ومخصصات البيت المال ب قانون وذلك لمدة حكمه وبأن القانون يعين مرتبات أوصياء العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك .

وفي سنة ١٩٣٦ أثناء قيام وصاية العرش وافق البرلمان وصلى الأوصياء على القانون رقم ٥٦ الصادر في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٦ وقد عين هذا القانون مخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق بمائة ألف جنيه سنويا لمدة حكمه . كما عين مخصصات حضرة صاحبة الجلالة الملكة وحضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد ومخصصات البيت المال . وأخيرا عين هذا القانون مرتبات أوصياء العرش .

ولا شك في أن المناسبة والاستحسان ، والأمر متعلق بمخصصات الملك وتعيينها لمدة حكمه ، هو أن يصدر القانون الخاص بذلك في عهده وأن يكون التصديق على ذلك القانون له دون غيره .

وربما كان الداعي لإصدار القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٦ هو إثبات خفض المخصصات الملكية على أثر المنة الحليّة التي تفضل بها جلالة الملك بمجرد إعلان رشده فيما يتعلق بالتصرفات المدنية . على أن ذلك الخفض كان حاصلا بالفعل وبالقانون بحكم تنازل حضرة صاحب الجلالة الملك .

لذلك وجب أن يستصدر قانون جديد يحمل محل قانون سنة ١٩٣٦ لإثبات مخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك ومخصصات الأسرة المالكة .

وقد رؤى أن تذكر مخصصات الأسرة المالكة بمجملتها دون أفراد مخصصات جلالة الملكة وسمو ولي العهد بالذكر أو بالتعيين ، قياسا على المادة ١٦١ من الدستور الخاصة بمدة حكم المغفور له الملك السابق ، وعملا

بحكم المادة ٧ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ التى تنص على استمرار حق الملك المطلق فى التصرف فى مخصصات الأسرة المالكة . ولهذه المادة صفة دستورية بمقتضى المادة ١٥٣ من الدستور .

وإذا كانت الميزانية تذكر مخصصات الأسرة المالكة فى بنود ثلاثة واحد لجلالة الملكة وآخر لسموولى العهد وثالث لباقي الأسرة فليس ذلك إلا أسلوبا من أساليب تصوير الميزانية سنـ منذ سنة ١٩٢٠ بأذن حضرة صاحب الجلالة الملك دون أن يقصده أو أن يترتب عليه لمساس بحقه المطلق فى توزيع تلك المخصصات .

ومرفق بهذه المذكرة مشروع القانون الذى يرى مجلس الوزراء استصداره فى هذا الشأن .

بوتيه فى سنة ١٩٣٨

قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٦

خاص بالمكافأة البرلمانية^(١)

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرّر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدّقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ — يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية قدرها ٤٨٠ جنها (أربمئة وثمانون جنها مصرياً) ويستثنى من ذلك الوزراء ووكلاء الوزارات البرلمانيون .

مادة ٢ — يتناول كل من رئيسى المجلسين مكافأة سنوية مساوية لمرتب وزير ولا يمكن الجمع بينها وبين المكافأة المنصوص عليها فى المادة السابقة أو بين ما يكون قد استحقه من معاش .

مادة ٣ — تستحق المكافأة لكل عضو من يوم حلف اليمين وتصرف على أقساط متساوية فى آخر كل شهر .

مادة ٤ — لا يجوز التنازل عن المكافأة أو الجزع عليها .

(١) صدر هذا القانون تنفيذاً للمادة ١١٨ من الدستور .

مادة ٥ — يعطى لكل عضو جواز للسفر مجاناً في الدرجة الأولى على خطوط سكة حديد الدولة من النقطة التي يختارها في دائرته الانتخابية إلى القاهرة ويعطى لنائب الدرعاً ذلك جواز للسفر في البواخر النيلية الموصلة لمركز دائرته .

فاذا كان العضو معينا وغير مقيم بالقاهرة يعطى له الجواز السابق ذكره من محل إقامته إلى القاهرة .

مادة ٦ — على وزراء المالية والحقانية والمواصلات تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبعث هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برئى بآدين في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٥٥ (الموافق ١٥ يويه سنة ١٩٣٦) .

محمد على

عبد العزيز عززت

شريف صبرى

بأمر مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير المواصلات

عمود فهمى التوتاشى

وزير المالية

مكرم عبيد

وزير الحقانية

محمود غالب

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤

بوضع نظام لمجالس المديریات^(١)

نحن قواد الأول ملك مصر

قزر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا
عليه وأصدرناه :

الباب الأول

فى تشكيل مجالس المديریات

مادة ١ — ينشأ فى كل مديرية مجلس مديرية مركزة عاصمة المديرية .

مادة ٢ — يؤلف مجلس المديرية من :

(١) أعضاء ينتخبون طبقا لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجالس
المديریات رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ .

(ب) وأعضاء يمثلون كلا من وزارات المالية والزراعة والداخلية
(الصحة العمومية) والمعارف العمومية والأشغال العمومية
والمواصلات ، معينين بحكم وظائفهم بقدر من مجلس الوزراء .

ويكون المدير رئيساً لمجلس المديرية ويمثله . فإن غاب أو منعه عن
العمل ماع نائب عنه وكيل المديرية .

(١) صدر هذا القانون تنفيذاً للقادة ١٣٢ من الدستور .

الباب الثاني

في حقوق مجالس المديرية واختصاصاتها

الفصل الأول

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الصحية

مادة ٣ - يخصص مجلس المديرية ٢٠٪ على الأقل من مجموع الرسوم المقررة طبقاً للمادتين (١٩) و (٢٠) من هذا القانون للصرف على الشؤون الصحية والطبية في المديرية .

وتقرر مصلحة الصحة العمومية لكل مديرية برنامجاً للإصلاحات الصحية والطبية التي يتعين القيام بها في مدى خمس سنوات . وفي ميعاد ستة شهور قبل بداية السنة المالية تتقدم مصلحة الصحة العمومية إلى المجلس باقتراحاتها في وجوه الصرف أثناء السنة المالية مع بيان علاقة هذه الوجوه بالبرنامج الموضوع للمديرية .

مادة ٤ - تتولى مصلحة الصحة العمومية التفتيش على جميع المنشآت الصحية والطبية التابعة لمجالس المديرية ، وتبلغ ملاحظاتها إلى هذه المجالس لمراجعتها .

مادة ٥ - يؤخذ رأي مجلس المديرية مقدماً في إنشاء المستشفيات التابعة لمصلحة الصحة العمومية أو للمجالس البلدية وفي نقلها أو إغلاقها .

ويؤخذ رأيه كذلك في إنشاء الجيانات أو إغلاقها .

الفصل الثانى

اختصاص مجالس المديريات فى شؤون التعليم

مادة ٦ — يقوم مجلس المديرية بالتعليم الأتولى ويتولى إدارته فى جميع المدن والقرى بالمديرية وفقا للقوانين واللوائح .

وله أن ينشئ ويدير ملاجئ للأولاد من بنين وبنات .

ولا يتولى مجلس المديرية أى فرع آخر من فروع التعليم .

مادة ٧ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقلما فى إنشاء مدارس الحكومة بالمديرية وفى نقلها أو إبطالها .

الفصل الثالث

اختصاص مجالس المديريات فى الشؤون الزراعية

مادة ٨ — لمجلس المديرية :

(أ) أن ينشئ متاحف وينظم معارض محلية للحصولات الزراعية والمواشى والدواجن والطيور والصناعات الزراعية .

(ب) أن يقرر جوائز مالية لأغراض معينة .

(ج) أن ينشئ مزارع بمناخ نماذج للزراعات الأكثر نجاحا فى المديرية ، وأن ينشئ كذلك نماذج لتربية المواشى والدواجن وللصناعات الزراعية .

(د) أن يقرر النظم الخاصة ببيع الحاصلات والمنتجات الزراعية فى الحلقات والمحال والأسواق ، وأن يخصص بوجه عام الاعتمادات اللازمة ويتخذ الإجراءات الكفيلة بتشجيع تقدم الزراعة وتحسين أحوالها والأعمال المرتبطة بها ونشر التعاون الزراعى بين أهالى المديرية والدفاع عن صوالح المزارعين .

مادة ٩ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً في تنفيذ كافة المشروعات المتعلقة بالزراعة .

ويجب أخذ رأيه أيضاً في حالة العدول عن هذه المشروعات أو تغيير الجهة المرغوب تنفيذها فيها .

مادة ١٠ — يؤخذ رأى مجلس المديرية في تحديد المناطق المخصصة لزراعات معينة في المديرية .

الفصل الرابع

اختصاص مجالس المديريات في شؤون الري

مادة ١١ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً في :

أولاً — إنشاء أو إبطال الترع والمصارف العمومية الخاصة بالمديرية دون سواها .

ثانياً — الترتيبات السنوية التي تضعها وزارة الأشغال العمومية فيما يختص :

(أ) بتطهير الترع والمصارف العمومية في المديرية .

(ب) بمناوبات الري الخاصة بالمديرية .

ومع ذلك فلو وزارة الأشغال العمومية في الأحوال المستعجلة ، أن تقلل ترتيب المناوبات ، وفي هذه الحالة تخبر المجلس في أول انعقاد له بالأسباب التي دعت إلى عدم أخذ رأيه .

الفصل الخامس

اختصاص مجالس المديرية في شؤون المواصلات

مادة ١٢ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً في إنشاء طرق للمواصلات، البرية أو المائية أو الحديدية، متى كانت خاصة بالمديرية دون سواها، وكذلك في إبطال تلك الطرق أو تعديل خطوطها.

وتكون موافقة المجلس لازمة مقدماً فيما يختص بالسكك الحديدية الزراعية.

الفصل السادس

اختصاص مجالس المديرية في أملاك الحكومة العامة والخاصة

مادة ١٣ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً :

(١) فيما يعرض للبيع من الأراضي الفضاء المملوكة للدولة والمعقدة للبناء في مدن المديرية وقرائها التي ليس لها مجالس بلدية.

(٢) فيما يعرض للبيع من الأراضي الزراعية المملوكة للدولة والواقعة في دائرة نصف قطرها خمسمائة متر من حدود المدن والقرى التي ليس لها مجالس بلدية.

(٣) في إنشاء المباني الداخلة في أملاك الحكومة العامة أو تخصيصها أو تغيير استعمالها أو إزالتها ولا يدخل في ذلك ما هو خاص بأعمال الري ولا الكبارى.

الفصل السابع

اختصاص مجالس المديريات في الشؤون الإدارية

مادة ١٤ — يقرر مجلس المديرية ، بمصادقة وزارة الداخلية ، عدد الخفراء اللازمين لحراسة كل مدينة أو قرية في المديرية ماعدا المدن والقرى التي لها مجالس بلدية ويعين كذلك درجاتهم .
ويقتر المجلس بالطريقة عينها أجور الخفراء مع مراعاة معدل الأجور الجارية في أنحاء المديرية .

وإذا لم يقرر المجلس قبل ١٥ سبتمبر من كل سنة إجراء تغيير في عدد خفراء مدينة أو قرية أو في فئات أجورهم ، فيبقى عدد الخفراء في المدينة أو القرية ومعدل أجورهم كما كانت في السنة الماضية .

ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس ، أن يزيد عدد خفراء أى مدينة أو قرية إذا رأى أن حالة الأمن العام تستدعى تلك الزيادة .
وتعين في كل سنة لجنة مشكلة من ثلاثة من أعضاء المجلس ومن قاض ووكيل نيابة يعينهما وزير الحفانية للفصل نهائيا في الشكاوى من توزيع رسوم الخفر اللازمة لحراسة المدينة أو القرية على مساكنها ، ويكون المدير رئيسا لهذه اللجنة ، فإن غاب أو منعه مانع رأسها وكيل المديرية وإذا غاب الاثنان كانت الرئاسة للقاضى .

مادة ١٥ — لا يقام مولد أو سوق في أى جهة من جهات المديرية لم تجر العادة باقامته فيها إلا بعد الترخيص به من المديرية بموافقة مجلس المديرية .

ويبطل المدير بالطرق الادارية الموالد والأسواق التي تقام مخالفة لحكم هذه المادة .

ولا تلغى الموالد المرخص بها أو التي جرت العادة على إقامتها إلا بعد موافقة مجلس المديرية .

مادة ١٦ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في منح امتيازات بعمل من الأعمال ذات المنفعة العامة في المديرية .

مادة ١٧ — موافقة مجلس المديرية مقدما واجبة :

(١) لتغيير أسماء أو حدود القرى التي لا يوجد لها مجالس بلدية .

(٢) لإنشاء قرى جديدة في المديرية أو إلغاء قرى موجودة فيها .

مادة ١٨ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في الأمور الآتية :

(١) تغيير حدود المديرية .

(٢) تغيير دوائر الاختصاص الادارية أو القضائية وإنشاء أو إلغاء

نقطة البوليس المستديمة .

(٣) إنشاء أو إلغاء مجلس بلدى في المديرية .

الفصل الثامن

اختصاص مجالس المديریات في الشؤون المالية

مادة ١٩ — لمجلس المديرية أن يقرر رسوما إضافية لمدة معينة على ضرائب الأطنان في المديرية .

ويكون قراره قاطعا ويصدر به مرسوم إذا لم يتجاوز ٨٪ من مجموع ضرائب الأطنان في المديرية .

ويجوز للجلس زيادة الرسوم الإضافية إلى ١١٪ من مجموع ضرائب الأطنان ولا يكون قراره بالنسبة للزيادة نافذا إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك .

مادة ٢٠ — للجلس أن يقرر كذلك رسوما إضافية لمدة معينة على كل ضريبة عامة أخرى مقررة في المديرية . وفي هذه الحالة لا يكون قراره نافذا إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك .

مادة ٢١ - بعد صدور المرسوم باعتماد الرسوم الإضافية من أى نوع كانت ، إذا أصدر مجلس المديرية قرارا بتخفيضها أو تقصير أجل سريانها أو إلغائها، فلا يكون هذا القرار نافذا إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم آخر بذلك .

مادة ٢٢ - يتبع في تحصيل الرسوم المقررة بمقتضى هذا القانون ، القواعد المتبعة في تحصيل أموال الدولة .

وتعتبر أموال مجالس المديرية أموالا عامة .

ويتبع بشأنها القواعد الخاصة بحفظ وصرف الأموال العامة .

مادة ٢٣ - لمجلس المديرية أن يراقب استعمال ما لا يباشر هو صرفه من الرسوم طبقا لنصوص هذا القانون أو أى قانون آخر .

الفصل التاسع

أحكام عامة

مادة ٢٤ - موافقة مجلس المديرية مقدما واجبة في الأمور الآتية :

(١) إصدار المدير لائحة محلية أو تعديلها أو إلغائها بالنسبة للمديرية كلها أو لقسم منها أو لبعض المدن أو القرى فيها .

(٢) تطبيق قرار أو لائحة على تلك المدن أو القرى أو إبطال تطبيقها عليها .

(٣) وضع الأحكام اللازمة لتنفيذ قرار أو لائحة في مدينة أو قرية بالمديرية .

وللدير في حالة ولاء أو غيرها من الأحوال المستعجلة ، أن يتجاوز عن رأى المجلس ، وعليه في هذه الحالة أن يجبر المجلس في أول انعقاد له بالأسباب التي دعت لذلك .

مادة ٢٥ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في الأمور الآتية :

(١) تطبيق قانون على مدينة أو قرية في المديرية أو إبطال تطبيقه .

(٢) وضع الأحكام اللازمة لتنفيذ قانون في مدينة أو قرية بالمديرية .

مادة ٢٦ — فيما عدا الاختصاصات المقررة لمجلس المديرية بنص صريح في هذا القانون أو في أى قانون آخر يجوز للمدير ولكل وزير أن يستشير المجلس في كل مسألة يرى أخذ رأيه فيها .

وللمجلس فضلا عن ذلك أن يبدى من نفسه للمدير أو بواسطة المدير لكل وزير أو لمجلس الوزراء رغبات فيما يتعلق بالحاجات العامة للمديرية ، وعلى الأخص في شؤون الزراعة والرى وطرق المواصلات والأمن العام والصحة العمومية والتعليم والصناعة والتجارة .

وعلى الحكومة إذا لم تأخذ بتلك الرغبات أن تبين للمجلس الأسباب التى دعت إلى ذلك . وللمجلس في هذه الحالة أن يرد على بيان الحكومة ولا تكون الحكومة مقيدة بهذا الرد .

مادة ٢٧ — تخرج من اختصاص مجلس المديرية المسائل الداخلة في اختصاص المجالس البلدية الموجودة في المديرية .
ولا يجوز له أن يبحث في تعيين موظفى الحكومة أو قفلهم ولا في تأديبهم أو رقتهم .

وكذلك الرغبات والمناقشات والقرارات السياسية محظورة على المجلس .

مادة ٢٨ — للمجلس أن يطلب من الوزارات والمصالح كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالأعمال الداخلة في اختصاصه .

وله أيضا أن يطلب منها انتداب أحد موظفيها لحضور المناقشة في مسألة معروضة عليه .

مادة ٢٩ — يجب على المجلس أن يبدى رأيه في المسائل المعروضة عليه في مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور .

فإذا طلب المدير أو الوزير الرأى بصفة مستعجلة يتعين إبداءه في مدى شهر واحد .

فإذا أبى المجلس إبداء رأيه أو تأخر في إبدائه في المواعيد المتقدمة جاز لمجلس الوزراء أن يقرّر التجاوز عن هذا الرأى .

الباب الثالث

فى سىر أعمال مجالس المديريات

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٣٠ — قبل أن يتولى أعضاء مجلس المديرية المنتخبون عملهم ،
يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن ولأنك مطيعين للدستور ولقوانين البلاد
وأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والصدق .
ويكون حلف اليمين فى جلسة علنية .

مادة ٣١ — يكون لمجلس المديرية دور اجتماع عادى فى كل شهر مرة
على الأقل بدعوة من المدير .

والدور عبارة عن جلسة أو جلسات متتالية تنعقد بناء على دعوة واحدة .
ولا ينفذ دور الاجتماع إلا بعد النظر فى جميع المسائل الواردة بمجدول
الأعمال والمناقشة فيها .

وللرئيس فى أى وقت كان أن يدعو المجلس لدور خاص . وعليه دعوته إذا
تقدم إليه طلب كتابى بذلك موقع عليه من نصف الأعضاء المنتخبين على
الأقل . على أنه يجوز للرئيس الامتناع عن توجيه الدعوة لدور خاص ؛ أكثر
من مرة واحدة فى الشهر .

وفى أحوار الاجتماع الخاصة لا يجوز للمجلس أن يتداول إلا فى الأمور
التي دعى من أجلها .

مادة ٣٢ — جلسات مجلس المديرية علنية ، على أنه يجوز انعقادها بمسبة
مربية بناء على طلب الرئيس أوردج الأعضاء المنتخبين على الأقل ، ثم يقرر
ما إذا كانت المناقشة فى الموضوع المطروح أمامه تجرى فى جلسة علنية أم لا .

مادة ٣٣ — الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم طبقا للسادة الثانية ، لا يكون لهم رأى معدود في المداولات إلا في المسائل المتعلقة بالوزارات التي يمثلونها . ولكل من الوزارات المذكورة أن تندب أكثر من ممثل واحد إذا اقتضى الحال . ولكن لا يكون لمن يمثلها غير صوت واحد في المسألة المطروحة للمداولة .

وللوزارات غير الممثلة تعيين مندوب أو أكثر عند النظر في أمر يتعلق بها ، وهؤلاء المندوبون يشتركون في المداولات ولكن لا يكون لهم رأى معدود .

مادة ٣٤ — لا تكون مداولات المجلس قانونية إلا إذا حضرها أكثر من نصف الأعضاء المستخين .

مادة ٣٥ — في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ، وعند تساوى الأصوات يرجح جانب الرئيس .

مادة ٣٦ — إذا لم يتكامل العدد القانوني بعد مضي نصف ساعة من الميعاد المحدد لإحدى جلسات دور الاجتماع فتؤجل الجلسة لثلاثة أيام على الأقل أو سبعة على الأكثر . ويدعى الأعضاء المتخلفون لحضور الاجتماع التالي .

وتكون مداولات المجلس في الاجتماع الجديد صحيحة مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين ما لم تكن هناك أحوال مشترط فيها أغلبية خاصة فإن كان عددا لأعضاء أقل من العدد القانوني وجب أن يكون البحث قاصرا على المسائل الواردة في جدول أعمال الجلسة المؤجلة .

مادة ٣٧ — إذا تكامل العدد القانوني ومضت نصف ساعة ولم يحضر الرئيس ، جاز انعقاد المجلس تحت رئاسة أكبر الأعضاء سنا .

مادة ٣٨ — لوزير الداخلية أن يصدر بموافقة مجلس الوزراء لوائح عامة تتضمن القواعد المتعلقة بالنظام الداخلى لمجالس المديريات ولطريقة السير فى أعمالها .

ولكل مجلس مديرية أن يضع لائحته بمراعاة اللوائح المذكورة ويجب المصادقة على تلك اللائحة من وزير الداخلية .

الفصل الثانى

المجان

مادة ٣٩ — فى شهر يناير من كل سنة يعين المجلس المجان الدائمة اللازمة لفحص وتحضير الأعمال ويحدد عدد أعضاء هذه المجان واختصاصاتها . ويكون انتخاب أعضائها بطريق الاقتراع السرى لكل لجنة وبالأغلبية النسبية .

وللمجلس أن يعين ، بحسب مقتضيات الحاجة ، لجانا خاصة لأغراض معينة .

والأعضاء المعينون بحكم وظائفهم يكونون أعضاء فى المجان المكلفة بمسائل تدخل فى اختصاصهم .

وللدير أو وكيله الاشتراك فى أعمال لجان المجلس ويرأس كل جلسة يحضرها . فإذا لم يحضر أحدهما جلسة ، انتخبت اللجنة أحد أعضائها للرئاسة .

مادة ٤٠ — تعرض تقارير المجان على مجلس المديرية لإصدار قرار فى شأنها .

وفى عدا ما هو مبين فى هذا القانون بنص صريح لا يجوز للمجلس أن يهبط بشئ من سلطته إلى إحدى لجانه .

- مادة ٤١ — جلسات اللجان سرية . وما لم تقتض اللجنة خلاف ذلك يكون لكل عضو من أعضاء المجلس حق الحضور في جلسات اللجان دون أن يشترك في المناقشات أو أن يبدى ملاحظات .
- مادة ٤٢ — يصدر وزير الداخلية قرارا بتنظيم سير أعمال اللجان .

الفصل الثالث

ميزانية مجالس المديرات

- مادة ٤٣ — يضع مجلس المديرية ميزانية شاملة لإيراداته ومصروفاته ويقدمها إلى وزير الداخلية قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل . ويرفق المجلس بمشروع ميزانيته جمع البيانات والمقاييس والأوراق التي بنيت عليها تقديرات الميزانية من إيرادات ومصروفات .
- ويتبع في تحضير ميزانيات مجالس المديرات القواعد المعمول بها في وضع في ميزانية الدولة .
- ويصدر باعتماد الميزانية قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى لجنة مؤلفة من :

رئيسا	وكيل وزارة الداخلية
مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية	
» البلديات »	
مندوب عن مصلحة الصحة العمومية	
» كل من الوزارات الآتية :	
وزارة المالية	
» المعارف العمومية	
» الزراعة	
» الأشغال العمومية	
» المواصلات	

مادة ٤٤ — يجوز للجنة أن تحذف أو تحفض من مشروع الميزانية أرواما أدرحها المجلس مع اقتراح كيفية استئمال المبالغ الناشئة عن الحذف أو التخفض .

ومع ذك فإن عليها أن تدرج المبالغ اللازمة للأبواب الآتية إذا أهملها المجلس كلها أو بعضها :

- (١) الاترمات التى يكون المجلس مقيدا بها .
- (٢) المصروفات التى يفرضها هذا القانون أو أى قانون آخر .
- (٣) مصاريف الإدارة والصيانة المتعلقة بالمنشآت أو المؤسسات أو الأعمال التى يقوم بها المجلس .

مادة ٤٥ — على اللجنة أن تحظر المجلس بملاحظاتها على مشروع ميزانيته ليبدى رأية فيها، فإذا ظلا مختلفين، رفع الأمر للبت فيه إلى مجلس الوزراء، بتقرير من وزير الداخلية يتضمن رأى اللجنة ورأى مجلس المديرية ومختلف الاقتراحات الأخرى وملخص الأسباب التى بنيت عليها .

مادة ٤٦ — اذا لم يصدر قرار وزير الداخلية بالميزانية ، قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القرار بالميزانية الجديدة .

مادة ٤٧ — كل مصروف غير وارد فى الميزانية أو زائد على التقديرات الوارد فيها، وكل مبلغ يراد نقله من باب الى آخر من أبواب الميزانية أو من بند الى آخر فى باب الأعمال الجديدة، يجب عرض أمره على وزير الداخلية بناء على طلب مجلس المديرية . ويصدر الوزير التصريح اللازم بقرار منه بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٤٣) من هذا القانون .

ويجوز للمجلس أن يقتر نقل الاعتماد الخاص ببند الى بند آخر فى الباب الواحد ما عدا الباب الخاص بالأعمال الجديدة .

مادة ٤٨ — على المجلس أن يضع حسابه الختامى للإدارة المالية عن العام المنقضى بعد ثلاثة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية .

ويصدر باعتماد هذا الحساب قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٤٣) .

مادة ٤٩ — تنشر الميزانية والحساب الختامي في الجريدة الرسمية بعد اعتمادهما .

الفصل الرابع

حقوق أعضاء مجالس المديرية وواجباتهم

مادة ٥٠ — لكل عضو أن يوجه أسئلة للرئيس في المسائل التي من اختصاص المجلس . وعليه أن يكتب السؤال في عبارة واضحة موجزة ، وأن يقدمه الى الرئيس وهو يدرجه في جدول أعمال أول جلسة .

ويحوز الرئيس أن يؤجل الجواب على السؤال الى دور الاجتماع التالي . وللعضو الذي وضع السؤال أن يستوضح الرئيس مرة واحدة فيما أجاب به ولكن ليس له أن يعقب على الإجابة .

مادة ٥١ — لا يحوز لعضو مجلس المديرية أن يشترك ، سواء في جلسات المجلس أم في لجانه ، في مداولة له فيها مصالح سواء أكان عن نفسه شخصيا أم بصفته وصيا أو قويا أو وكلا .

مادة ٥٢ — لا يحوز لعضو مجلس المديرية أن يقوم بالذات أم بالواسطة بعمل أو مقابلة أو مناقصة أو توريد أى كان لحساب المجلس ولا أن يدخل طرفا معه في بيع أو إيجارة .

على أنه يحوز للمجلس عند الضرورة أن يشتري أو يستأجر من أحد أعضائه قطعة أرض أو بناء لعمل من الأعمال العامة التي يتولاها ، ولا يكون قرار المجلس في هذا قاطعا الا بعد اعتماد من وزير الداخلية .

مادة ٥٣ — لا يحوز لعضو مجلس المديرية أن يستغل في قضية ضد المجلس بصفته محاميا أو متازلا له عن الحقوق المتنازع فيها .

مادة ٥٤ — العضوية في مجالس المديرية مجانية . ولا يحوز أن يتناول العضو من المجلس أى أجر أو مكافأة على عمل يؤديه للمجلس في حدود العضوية .

على أنه يجوز أن يسترد الأعضاء المنتخبون نفقات انتقاهم من محل إقامتهم إلى مقر المجلس لحضور جلساته أو جلسات لجانه أو إلى الجهات التي يكلفون بأداء عمل فيها .

مادة ٥٥ — إذا غاب العضو المنتخب بدون عذر مقبول أكثر من ثلاث مرات في السنة عن جلسات المجلس ، فالمجلس أن يقرر تعليق إعلان يذكر فيه اسمه باعتباره غائبا بلا إجازة في مقر المركز الذي ينوب عنه .

ويسرى حكم هذه المادة على العضو الذي يتغيب بدون عذر مقبول عن جلسات اللجنة التي هو عضو فيها ثلاث مرات متوالية ، أو يغيب عشر مرات غير متوالية ولو بعذر .

مادة ٥٦ — لمجلس المديرية أن يعتبر مستقيلا كل عضو منتخب تخلف عن الحضور ثلاثة أدوار عادية متوالية بدون عذر مقبول .

ولا يصدر القرار إلا بعد أن يسمع المجلس أقوال العضو أو بعد إثبات غيابه عن الجلسة التي تنعقد في ميعاد لا يقل عن خمسة عشر يوما من تاريخ إخطار العضو صاحب الشأن بها .

مادة ٥٧ — يسقط من العضوية كل عضو مجلس مديرية يخالف أحكام المواد (٥١) و (٥٢) و (٥٣) .

ويتبع في إسقاطه أحكام المادة (١٣) من القانون الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديريات .

مادة ٥٨ — لا يجوز الجمع بين العضوية في مجلس المديرية وإحدى الحالات المنصوص عليها في المادتين (٥٢) و (٥٣) ، إذا وجد العضو فيها وقت انتخابه .

مادة ٥٩ — فيما عدا أحوال عدم الجمع المنصوص عليها في القانون الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديريات يعتبر الشخص المنتخب متحيا عن العضوية ما لم يثبت في بحر الخمسة عشر يوما من تاريخ انتخابه زوال السبب في عدم الجمع .

الباب الرابع

في التعاون بين المجالس على الأعمال ذات المصلحة المشتركة

مادة ٦٠ — لكل مجلس مديرية، بموافقة وزير الداخلية، أن يشترك مع غيره من مجالس المديريات أو مع المجالس البلدية في إنشاء أو إدارة عمل من الأعمال التي تعود بالنفع على المديريات أو المدن أو القرى التي تمثلها تلك المجالس .

ويعين وزير الداخلية بقرار منه شروط ذلك التعاون .

الباب الخامس

في الأحكام العامة والأحكام الوقتية

مادة ٦١ — يكون لمجلس المديرية أهلية التقاضي وله أن يقبل بإذن من وزير الداخلية التبرعات التي ترد إليه من طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها ، ويدير أمواله المنقولة والثابتة .

ويكون إذن وزير الداخلية واجبا أيضا للتصرف في هذه الأموال أو تغيير تخصيصها .

مادة ٦٢ — ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٤) لا يجوز للمجلس بدون مصادقة مجلس الوزراء التنازل عن حقوقه في الأموال أو المنشآت أو المؤسسات التي يملكها أو يقوم بإدارتها .

مادة ٦٣ — لمجلس المديرية، بمصادقة مجلس الوزراء ، أن يقوم بعمل من الأعمال ذات المنفعة العامة أو التي تعود بالنفع على المديرية .

مادة ٦٤ — تتبع في الإعفاء من الرسوم المقررة من المجلس القواعد المعمول بها بشأن الضرائب العامة .

مادة ٦٥ — لا يجوز لمجلس المديرية ، بدون مصادقة مجلس الوزراء ، أن يعقد قرضاً أو يتعهد بالتزام يترتب عليه مصروفات في ميزانيته لسنة أو سنوات مالية مقبلة .

مادة ٦٦ — على مجالس المديرية أن تعرض التصميمات والمقاييس الخاصة بمشروعات تزيد قيمتها على ٢٠٠ جنيه على وزارة الداخلية لفحصها واعتمادها مقدماً .

ولوزير الداخلية ، بعد موافقة مجلس المديرية ، أن يطرح أعمال المشروع في مناقصة أو أن يعهد بتنفيذها إلى إحدى مصالح الحكومة المختصة .

مادة ٦٧ — لوزارة الداخلية أن تفتش على حسابات مجالس المديرية وأعمال الإدارة في تلك المجالس .

مادة ٦٨ — تكون مداورات مجلس المديرية باطلة ولا يعمل بها إذا جاوز المجلس فيها حدود اختصاصه .
ويصدر وزير الداخلية قراراً ببطلانها .

مادة ٦٩ — كل اجتماع يقره الأعضاء كمجلس مديرية خارجاً عن المكان المخصص لاجتماعه يعتبر غير مشروع .

وتكون القرارات التي يصدرها الأعضاء في هذه الاجتماعات باطلة قانوناً .

ويتخذ المدير الوسائل اللازمة لفض الاجتماع فوراً .

مادة ٧٠ — فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في قانون الانتخاب أو في هذا القانون لإبطال الانتخاب وعدم الجمع والسقوط من العضوية ، لا يجوز عزل أحد أعضاء مجالس المديرية المنتخبين إلا بمرسوم يصدر بناء على طلب مجلس الوزراء إثر قرار يصدر من مجلس المديرية بأغلبية ثلثي الأعضاء .
ويجوز وقف العضو المعروض أمره على المجلس بقرار من وزير الداخلية وذلك إلى أن يتخذ المجلس قراراً بشأنه .

مادة ٧١ — لوزير الداخلية أن يأخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٣ من هذا القانون بشأن قرارات المجالس المعروضة لاعتماده أو لمصادقة مجلس الوزراء .

مادة ٧٢ — يجوز حل مجلس المديرية بمرسوم تبين فيه أسباب الحل .
وحينئذ يجب إجراء الانتخابات الجديدة في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ حل المجلس .

مادة ٧٣ — عقب صدور المرسوم بحل مجلس المديرية ، يصدر وزير الداخلية قراراً بتأليف لجنة من : (١) أعضاء المجلس المنحل المعينين بحكم وظائفهم إذا أمكن ذلك ، (٢) كبار الموظفين الآخرين التابعين للوزارات والمصالح لدى المديرية .

ولوزير الداخلية أن يعين في هذه اللجنة بعض أعيان المديرية .

ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٤) تقوم هذه اللجنة مقام المجلس في الأعمال المستحقة .

ويرأس هذه اللجنة المدير وعند الاقتضاء وكيل المديرية .

وتجتمع اللجنة المذكورة في المواعيد التي يحددها المدير وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة ، وعند تساوى الآراء يرجح جانب الرئيس .

مادة ٧٤ — إذا انتهى أجل سريان الرسوم المقررة في المادتين (١٩) و (٢٠) في الفترة التي تنقضى بين حل المجلس واجتماعه بهيئته الجديدة، يجوز لوزير الداخلية أن يستصدر مرسوماً بالاستمرار في تحصيل تلك الرسوم كلها أو بعضها لمدة لا تتجاوز ستة شهور .

مادة ٧٥ — تستمر مجالس المدرجات على إدارة مدارسها ولا يدخل في ذلك الملاجئ والمدارس المخصصة للتعليم الإلزامي إلى أن تستلم وزارة المعارف العمومية هذه المدارس أو أن يستغنى عنها .

وكل مدرسة من المدارس المذكورة تستلمها وزارة المعارف العمومية أو يستغنى عنها ينقل الاعتماد المقر لها إلى باب التعليم الإلزامي .

مادة ٧٦ — يلغى القانون النظامي رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣

مادة ٧٧ — على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ويصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لذلك .

نأمر أن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بإمرى القبة في ٢٩ صفر سنة ١٣٥٣ (١١ يونيو سنة ١٩٣٤) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

عبد الفتاح يحيى

وزير الحفانة

أحمد على

وزير المواصلات

ابراهيم فهمى كريم

وزير البحرية والبحرية

صليب سالى

وزير الأوقاف

محمد نجيب الغرابلى

وزير الداخلية

محمود فهمى القيمى

وزير الأشغال العمومية

عبد العظيم راشد

وزير الخارجية

عبد الفتاح يحيى

وزير المعارف العمومية

محمد حلمى عيسى

وزير الزراعة

على المتزلاوى

وزير المالية

حسن صبرى

مذكرة إيضاحية

لمشروع القانون الخاص بترتيب مجالس المديريات وتحديد اختصاصاتها

أول ما أتسكت مجالس المديريات في المملكة المصرية كان بصدد القانون النظامي في أول مايو سنة ١٨٨٣، وكان كل ما لها من اختصاص لا يتعدى حد استشارتها في بعض الأمور الثانوية كما كانت اجتماعاتها نادرة وأعمالها قليلة الأهمية .

وعُدل القانون النظامي بعد ذلك بالقانون نمرة ٢٢ الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ ثم بالقانون نمرة ٢٩ الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣ ، تعديلا كان من مقتضاه توسيع اختصاصات هذه المجالس ، بفعل أخذ رأيها لازما مقدما في بعض المسائل كما اشترطت موافقتها على بعض التدابير الإدارية واعترف لها بالشخصية المعنوية كي تصرف أمورها بأبدنها ، وأصبح من حقها فرض رسوم مؤقتة دون توقف على موافقة الحكومة إذا كانت الرسوم لا تتجاوز ٥٪ من ضرائب الأطنان وبموافقة الحكومة فيما زاد على ذلك .

ولقد كان القانون النظامي عند إصداره في سنة ١٨٨٣ شاملا نظم مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجلس شورى الحكومة . فلما استفيض في سنة ١٩١٣ بالجمعية التشريعية عن المجالس الثلاثة الأخيرة أصبح شاملا نظم مجالس المديريات والجمعية التشريعية معا .

فمجالس المديريات منذ وجودها كانت مرتبطة بالحياة السياسية للبلاد وكان كل إصلاح يدخل على هذه الحياة يتناول مجالس المديريات معها . بل لقد كان إصلاح النظم الخاصة بهذه المجالس يسبق أحيانا إصلاح النظم السياسية ، فلا اختصاص الواسع الذي تتمتع به مجالس المديريات في وقتنا الحاضر إنما فازت به في سنة ١٩٠٩ أى قبل إحلال الجمعية التشريعية محل مجلس الشورى بأربعة أعوام .

لذلك فإن وضع نظام دستوري للدولة المصرية كلن يستتبعه ضرورة إعادة النظر في أبواب القانون النظامي المعمول بها في نظم مجالس المديرية وتمديدها طبقا لمقتضيات الحالة الجديدة ، وذلك لوجود المشكلة بين النظم السياسية وبين ما يقوم إلى جانبها من النظم المحلية .

ولقد عني الدستور بآليات وجود هذه المجالس (مادة ١٢١) وقرر اختصاصها بكل ما يهم أهل المديرية (مادة ١٢٢) كما أنه نص على المبادئ الواجب مراعاتها في القوانين التي توضع لانتخاب أعضائها وترتيبها وتحديد اختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة وهي مبادئ مأخوذة عن دساتير بلاد حقيقه العهد باللامركزية الادارية .

أما إصلاح الانتخاب لمجالس المديرية طبقا لمبادئ الدستور فقد تم وصدر به المرسوم بقانون رقم ٤٣ في ٢١ مارس سنة ١٩٣١ وجرى الانتخابات لهذه المجالس فعلا بمقتضى القانون الجديد .

بقى إصدار التشريع اللازم لترتيب المجالس المشار إليها وتحديد اختصاصاتها وهو موضوع القانون المرافق مشروعه لهذه المذكرة وقد بنيت أحكامه على أساس القانون النظامي المعمول به حتى الآن بمراعاة المبادئ المنصوص عليها في الدستور .

الشخصية المعنوية

وأول ما يلاحظ من الفروق الجوهرية بين القانون المعمول به الآن وبين مشروع القانون المرافق أن القانون النظامي قرر الشخصية المعنوية لمجالس المديرية (مادة ٤٤) بخلاف المشروع الحالي الذي قرر الشخصية المعنوية للمديرية ذاتها على أن تمثلها مجالس المديرية (مادة ١) . وهذا التغيير أساسه النص الوارد في الدستور (مادة ١٢١) والقصد منه تأكيد ثبوت الشخصية المعنوية لكل مديرية ودوام هذه الشخصية لها .

تأليف مجالس المديرية

وقد لوحظ أن مجالس المديرية ، بتشكيلها الحالي المقتصر فيه على

الأعضاء المنتخبين وحدهم (مادة ٤٤ من القانون النظامي) لا تكون مستحكمة كل العناصر التي تؤدي بها مهمتها على الوجه الأكمل . فالتمثيل عن طريق الانتخاب لا تراعى فيه غير مشيئة الناخبين مع توافر بعض شروط طفيفة كالإقامة والنصاب المالى والسن . وقد يحىء جميع الأعضاء المنتخبين من عنصر واحد، وهو العنصر الزراعى مثلا، فيعوّضهم وجود عناصر أخرى بينهم من رجال الفن يسترشد بأرائهم ومعارفهم وتجاربهم خصوصا أن مجالس المديرية يشرف على كل ما يهم أهل المديرية من زراعة وري وأمن ومواصلات وتعليم وصحة وغيرها، وأن اختصاصه لا يقف عند حد الاستشارة أو التقرير وحدهما بل هو يتناول التنفيذ أيضا في كثير من الأمور .

فلذلك ، ولما دلت عليه التجارب في المجالس البلدية والمحلية من أن وجود أعضاء معينين فيها من رجال الحكومة الفنيين عاد على أعمالها ومشروعاتها بخير النتائج . روى في وضع المشروع المرافق أن يكون من بين أعضاء مجالس المديرية أعضاء بحكم وظائفهم باعتبار عضواً عن كل من وزارات الزراعة والصحة العمومية والمعارف العمومية والأشغال العمومية والمواصلات (مادة ٣) وأن يكون كل عضو من هؤلاء عضواً بحكم وظيفته أيضا في كل لجنة من لجان المجلس لعمل العضو صلة باختصاصها (مادة ٥٠) وأجيز لكل من هذه الوزارات أن تنذب أكثر من ممثل واحد عند تعدد المواضيع المتعلقة بها واختلافها ، كما أجيز لكل وزارة غير ممثلة تعيين مندوب أو أكثر يحضر جلسات المجلس أو لجانها عند النظر في أمر يتعلق بتلك الوزارة أو بإحدى المصالح التابعة لها (مادة ٤٦) . كذلك أجيز لمجلس المديرية أن يعاقب البت في أية مسألة من المسائل التي تقدمها له الوزارات أو المصالح على حضور مندوب منها يشرح له المسألة ويناقشه فيها (مادة ٥) .

وفي هذا كله لم تفعل الحكومة مراعاة ما يجب أن يكون لممثل أهالى المديرية من كامل السلطة في تقرير ما يريدون باعتبارهم يستملون إرادتهم

من إرادة الناخبين، واحتاطت لئلا يطنى عليهم هذا العدد الكبير من الأعضاء الذين يحكم وظائفهم فيؤلف تحفة متساندة تتحكم في مصائر أمور المجلس وتؤثر على قراراته فتوجهها نحو الوجهة التي تريدها .

ومن أجله نص في مشروع القانون على ألا يكون لأحد ، من غير الأعضاء المنتخبين ، رأى معهود (أى صوت عند إصدار القرارات) إلا لمثلل الوزارات الخمس المشار إليها ، والا يكون لمثلل الوزارة الواحدة من هذه الوزارات — إذ اقتضى الأمر حضور أكثر من ممثل واحد — غير صوت واحد ، وأن يقتصر في أخذ الأصوات على الممثل الذى يكون للقرار صلة بوزارته (مادة ٤٦) . مثال ذلك : إذا كان معروضا على مجلس المديرية في إحدى جلساته عدة مسائل ؛ منها ما هو خاص بالأشغال وكان متعددا ومختلفا في أنواعه أى كانت البعض يختص بالرى والبعض الآخر يختص بهندسة الأبنية ، ومنها ما هو خاص بالصحة وكان متعددا ومختلفا هو الآخر أى كان البعض يختص بالرمد والبعض الآخر يختص بالمستشفيات ، ومنها ما هو خاص بالمواصلات وكان متعددا ومختلفا أيضا أى كان بعض منه يختص بالسكك الحديدية وبعض آخر يختص بالطرق الزراعية وبعض ثالث يختص بمواصلات مائية ، ومنها ما هو خاص بالمالية . فالمفروض أن وزارة الأشغال ستبعت باثنين يمثلانها ، أحدهما من المشتغلين بالرى والآخر بهندسة الأبنية . وأن وزارة الصحة ستبعت باثنين أيضا ، أحدهما إخصائى فى الرمد والآخر فى المسائل الصحية . وأن وزارة المواصلات ستبعت بثلاثة يمثلونها ، أحدهم من المشتغلين بالسكك الحديدية والثانى بالطرق والثالث بالقل المائى . وأن وزارة المالية ستبعت من يمثلها فيما هو معروض على المجلس من أعمالها . هؤلاء الممثلون جميعا ، منضا إليهم العضوان اللذان يحكم وظيفتهما عن وزارتي راعة والمعارف وليس فى أعمال المجلس بهذه الجلسة ماله صلة بعملهما ، يجوز حضورهم جلسة المجلس من بدء افتتاحها واكل منهم أن يشترك فى المداولات ويناقش ويبدى آراءه فى كل ما يعرض على المجلس يحلسته هذه . فاذا تمت المداولة فى أمر ما وجاء وقت أخذ

الآراء وكان الأمر متعلقا بردم مستنقع أو تجفيفه اقتصر على أصوات الحاضرين من الأعضاء المنتخبين وصوت واحد من الأعضاء الذين يحكم وظائفهم هو أحد مندوبي وزارة الصحة الذي يمثلها في هذه المسألة بالذات . وهكذا الشأن في باقي المسائل التي لها علاقة بوزارتى الأشغال والمواصلات . أما المسائل التي لها علاقة بوزارة المالية فيكتفى فيها بما يبيده ممثل هذه الوزارة من الآراء والمعلومات وبمناقشته فيما أبداه ولا يؤخذ صوته عند إصدار القرار لأن وزارة المالية غير ممثلة في المجلس بحكم القانون .
وتبعاً لهذا المبدأ اقتصر في تقرير النصاب القانوني على الأعضاء المنتخبين وحدهم في الأمور الآتية :

- ١ — الطلب لاجتماع فوق العادة (مادة ٤٤) .
- ٢ — الطلب لجعل الجلسة سرية (مادة ٤٥) .
- ٣ — العدد الذي تصبح به الجلسة قانونية (مادة ٤٧) .
- ٤ — القرار بالعزل من العضوية (مادة ٨٣) .

حقوق مجالس المديرية واختصاصاتها

في الشؤون الصحية :

(١)

لم يرد للصحة ذكر في القانون النظامي إلا مرة واحدة ، وقد جاءت الإشارة إليها عرضاً عند الكلام على حق مجلس المديرية في إبداء رغبات فيما يتعلق بالحاجات العامة للمديرية ومنها الصحة (مادة ٣٦) .

أما المشروع الحالي فقد عني أكبر عناية بالأمر الصحي والطبي وقرر لمجالس المديرية فيها اختصاصاً واسعاً فأشركها إشتراكاً فعلياً في تقرير التدابير التي تؤدي إلى استئصال الآفات الصحية المحلية وفي تنفيذ هذه التدابير لمقاومة الأمراض وتيسير السبل على الأهالي للعلاج منها (مادة ٧) .

حقيقة إن المجالس ، حسب الوضع الحالي ، لم تهمل الأمور الصحية

إعمالا كلياً ، ولكن الذى تنفقه عليها — ولم تكذ تقديراته فى العام الحالى تبلغ ٣٧,٠٠٠ ج . م — يمتد مبلغا ضئيلا جدا إذا قيس بمجموع تقديرات المصروفات الاعتيادية وقد أربت على ٨٠٠,٠٠٠ ج . م .

لذلك أوجب المشروع على كل مجلس أن يخصص للأعمال الصحية والطبية ما لا يقل عن عشرين فى المائة من مجموع الرسوم التى يقررها على ضرائب الأطنان فى المديرية .

وكانت هناك فكرة بأن ينص فى مشروع القانون على الأعمال التى تختص بها مجالس المديرية بحيث يتعين عليها القيام بها على نفقتها ، وذكر من هذه الاعمال ما يأتى من قبيل المثال :

- ١ — إقامة معازل صحية ومستشفيات للعزل .
- ٢ — إيجاد صيدليات إسعاف وعيادات خارجية بالقرى ومستوصفات لرعاية الأطفال ومدارس للدايات .
- ٣ — ردم البرك والمستنقعات .
- ٤ — إيجاد محل خاص فى كل قرية لتصرف الفضلات الجافة وروث البهائم .
- ٥ — إقامة مراحيض عمومية فى القرى .
- ٦ — إنشاء مجار عمومية أو طريقة تصريف صحية .
- ٧ — بناء حمامات ومفاصل عمومية .
- ٨ — إقامة مذبح (سلخانة) لكل قرية أو لكل بضع قرى متجاورة .
- ٩ — تخطيط العزب والقرى تخطيطا صحيا .
- ١٠ — إيجاد متزهات فى محال الجبانات القديمة غير المستعملة .
- ١١ — توفير الماء الصالح للشرب وتوصيله لسكان القرى .
- ١٢ — تحديد المناطق الصناعية .

على أنه رأى أن النص في القانون على برنامج صحي محدد يفرض فرضاً على الحاضر والمستقبل لا يتفق والمصلحة العامة إذ لا يمكن التحكم في سير الأمور أو البت من الآن في أن تقدم لأساليب الصحية ووسائل الوقاية من الأمراض ومعالجتها ستقف عد الحدد الذي بلغته في الوقت الحاضر وقد يكشف المستقبل عن إزوم مشروعات صحية جديدة يتعذر التنبؤ بها الآن ، هذا فضلاً عن أن حاجة المديرية الواحدة من حيث الإصلاح الصحي قد تختلف في كلياتها وجزئياتها عن حاجة مديرية أخرى وأن ما يرى ضرورة البدء به حالا باعتباره أمراً حيويًا لإحدى المديريات قد يعد في حكم الكاليات بالنسبة لغيرها .

لذلك اكنفي بالنص في مشروع القانون على أن يترك لوزارة الصحة العمومية تقرير برنامج للإصلاح الصحي في بلاد المملكة كلها ، وهذا البرنامج سيكون بالطبيعة قابلاً للتغيير والتبديل كلما ظهرت الحاجة إلى ذلك ، وأن تعرض الوزارة برنامجها العام على مجالس المديريات مع الإشارة على كل مجلس بما هو أكثر أهمية بالنسبة لبلاد مديريته وما هو أولى بالتقديم عن غيره . فإذا ما أخذ المجلس في وضع مشروع ميزانيته للسنة الجديدة تقدمت إليه الوزارة باقتراحاتها في وجوه اتفاق ما هو مخصص في ميزانيته للشؤون الصحية .

وقد رمى المشروع إلى غايتين رأى ضرورة التوفيق بين تحقيقهما في آن واحد ، وإن كانت كل منهما تختلف عن الأخرى ، فمن جهة : قرر لكل مجلس حقه المطلق في قبول ما يوافق عليه من مقترحات وزارة الصحة وقضى بالإلزام المجلس على القيام بمشروع صحي لا يقتره هو . ومن جهة أخرى ، قدرت بعض الاحتمالات التي قد تتعارض فيها قرارات المجلس مع المصلحة العامة كأن يندفع المجلس إلى تقرير مشروع لم يستوف البحث من كافة الوجوه أو لا تدعو الحاجة إليه . ففي مثل هذه الأحوال — أي الأحوال التي يقرر فيها المجلس مشروعاً لا توافق عليه وزارة الصحة ، وبصر على قراره رغم البيانات التي يتقدم بها إليه ممثل الوزارة أو ممثلوها — تلجأ

الوزارة إلى تحكيم لجنة فحص الميزانيات بوزارة الداخلية ، فإذا اقتنعت اللجنة بوجهة نظر وزارة الصحة جاز لها أن تحذف أو تخفض الاعتماد المدرج في مشروع الميزانية للعمل المختلف عليه ووجب عليها أن تحظر المجلس بما رأيته ليعيد النظر في الموضوع على ضوء ما قدم إليه من الملاحظات ، فإذا ظل المجلس مع ذلك مصرا على رأيه رفع وزير الداخلية الأمر إلى مجلس الوزراء ، وفي هذا كله لا يرغب مجلس المديرية على تقرير مشروع لم يوافق عليه وكل ما في الأمر أن مجلس الوزراء — إذا وافق على وجهة نظر وزارة الصحة ولجنة فحص الميزانيات — يعتمد حذف الاعتماد المدرج في مشروع الميزانية للعمل المختلف عليه (المواد ٧ و ٥٤ و ٥٥ من مشروع القانون) .

ونظرا لان القانونين نمرة ٥ لسنة ١٩١٤ ونمرة ٨ لسنة ١٩١٦ صدرا بعد القانون النظامي وقد نص فيهما على حق مجالس المديريات في ردم المستنقعات (البرك) وتجفيفها ، فقد رؤى تضمين المشروع الحالي نصا يشير إلى هذين القانونين ويقضى بقاء المجالس بالزدم طبقا لأحكامهما . أما المستنقعات الداخلة في أملاك الدولة ، فطبقا لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١٢٦ من الدستور رؤى أن يكون ردمها بالاتفاق بين مجلس المديرية ووزارة المالية إما بمنح المجلس إعانة مالية من جانب الدولة للردم أو التجفيف وإما بالتنازل له عن أرض المستنقع (مادة ٩ من المشروع) .

في شؤون التعليم :

أجاز القانون النظامي المعمول به أن يستعمل مجلس المديرية كل ما يقتره من الرسوم المؤقتة على ضرائب الأطنان ، للتعليم (البند الثاني من الفقرة "١" من المادة ٣٥) وأجاز له أيضا العمل على ترقية التعليم بكافة أنواعه ودرجاته بالمديرية (الفقرة الأولى من المادة ٤٢) بشرط أن يخصص للتعليم الأولى ومنه التعليم الزراعي وتعليم الصناعات اليدوية سبعين في المائة من مجموع الرسوم التي تخصص للتعليم والثلاثون في المائة الباقية تصرف على التعليم الابتدائي وما فوقه (بند "ز" من الفقرة الأولى من المادة ٤٢) .

ويتضح من هذه النصوص ومن المناقشات التي دارت في مجلس شورى القوانين وأدت إلى وضعها في سنة ١٩٠٩ أن الغاية الأولى منها كانت محاربة الأمية بنشر التعليم الأولى .

فلقد هال المفكرين من رجال الأمة أن يروا الأمية سائدة ؛ ولما أدركوا أن ميزانية الحكومة وقتئذ لا تتسع لإجابة مطالبهم من نشر التعليم الأولى وتعميمه بين كافة الطبقات طلبوا إشراك مجالس المديرية في هذا الواجب عن طريق تقرير الرسوم المؤقتة على ضرائب الأتبان والساح للجالس بتخصيص هذه الرسوم للتعليم . وكانوا يطلبون في بادئ المناقشات أن يباح لمجلس المديرية ، فضلا عن العمل على نشر التعليم الأولى ، منح إعانات للدارس الأهلية التي تدرس فيها اللغات الأجنبية (يقصدون التعليم الابتدائي) ثم رؤى أنه مادام سيباح للجالس منح إعانة لمثل هذه المدارس فالأولى أن يباح له إنشاءها وإدارتها أيضا ، وهذا هو الذي أدى إلى السماح للجالس بتخصيص ثلاثين في المائة من رسومها للتعليم الابتدائي وما فوقه .

كان ذلك في زمن لم يكن المخصص فيه بميزانية الحكومة للتعليم على جميع أنواعه ودرجاته يكفي في وقتنا الحاضر لإقامة قنطرة أو فتح شارع .

أما الآن وقد توجهت عناية الحكومة إلى نشر التعليم والثقافة وخصصت لهذا النشر في ميزانيتها أضعاف أضعاف ما كان مخصصا له وقت إصدار القانون النظامي . بل وبعد أن نص في صلب الدستور (مادة ١٩) على أن "التعليم الأولى إلزامي للصبيين من بنين وبنات ، وهو مجاني في المكاتب العامة" . وبعد أن وضعت الحكومة التشريع الخاص بتنفيذ حكم هذه المادة ، وستتخذ الإجراءات اللازمة لاستصداره في أقرب ما يستطيع . بعد هذا كله وجب أن تهتز سياسة ثابتة للتعليم تسيير الحكومة والهيئات النيابية المحلية على سنتها فلا تتعارض الخطط ولا تتصادم الجهود . ولا يكون ذلك إلا بالأخذ بمبدأ توزيع الاختصاص وتحديد .

ويستفاد من الأبحاث التمهيدية التي قام بها الإخصائيون أن تعمم التعليم الإلزامي في كافة أرجاء المملكة يستلزم وجود ٤,٦٠٠ مكتب باعتبار أن من ينظر تعاملهم بهذه المكاتب يبلغون نحو مليون وربع مليون من البنين والبنات

وأن نفقات إدارة ذلك التعليم — بعد أن يتم تعميمه — تصل سنويا إلى ثلاثة ملايين من الجنيئات تقريبا يضاف إليها ما يجب لإعداد العدة له منذ الآن من بناء المكاتب وتأثيثها .

وسيكون من شأن هذا التعليم ألا يصرف الأبناء عما تؤهلهم له حياتهم وحياة ذويهم من مهن وحرف وأعمال ، وذلك بتقسيم النهار إلى قسمين : قسم يتعلم فيه التلميذ بالمكتب ، والقسم الآخر يشغل فيه مع أبيه في عمله أو في العمل الذي يختاره له ، بحيث يكون التعليم مرغبا له في العمل الذي يعتمد عليه في حياته إن زراعة أو صناعة أو غيرها ، وبحيث يتم الدراسة ويترك صفوف المكتب وهو يعد في سن صغيرة تسمح له بممارسة التخصص في العمل .

ولا شك أنه ما دام قد تقرر تنفيذ مشروع التعليم الإلزامي فإن مجالس المديرية هي أولى الهيئات وأجدرها بالقيام عليه لأن التعليم الإلزامي (أى الأولي) هو أقرب إلى الأعمال الإقليمية المحلية إذ تعود نتائجه المباشرة على كل إقليم ينشر فيه ، فضلا عن الخبرة التي اكتسبتها مجالس المديرية من قيامها على نشر التعليم الأولي والابتدائي بالمديرية منذ سنة ١٩٠٩ إلى الآن . ولا شك أيضا أنه ، لنجاح الهيئات التي تتولى هذا العمل ، يجب أن تتوفر له فلا تجمع بينه وبين أنواع التعليم الأخرى . وهو في حد ذاته عبء قليل عليها ، لا من حيث التكاليف المالية فإن المجالس لن تكلف من المال أكثر مما تتكلفه في الوقت الحاضر ، ولكن من حيث العمل نفسه ومسئوليته والإشراف عليه وإدارته .

وقد بنيت الأحكام الخاصة بالتعليم في المشروع المرافق على القواعد الآتية :

١ — أن يختص مجلس المديرية بالتعليم الإلزامي وإدارته في بتادير المديرية وقراها بشرط أن يتبع أحكام اللوائح العامة التي تضعها الحكومة في كل ما يتعلق بالأبنية والأثاث المدرسي والمستخدمين الفنيين ومناهج التعليم .

٢ — لم يتقرر بعد نصيب مجالس المديریات من نفقات التعليم الإلزامى وموضع ذلك قانون التعليم الإلزامى ذاته . على أنه مفروض منذ الآن أن مجالس المديریات لن تتكلف على التعليم أكثر مما تتكلفه فى الوقت الحاضر .

٣ — سيفرض على المجالس البلدية بأنواعها المختلفة أن تخصص أموالها نسبة معينة للتعليم الإلزامى فى البنادر التى تقوم على مراقبتها . ولكنها ان تتولى مهمة إدارة التعليم فى بنادرها بل تترك هذه المهمة لمجلس المديرية أسوة بباقي قرى المديرية ، وذلك توجيها للعمل من جهة ومن جهة أخرى لى لا تتكلف المجالس البلدية ما تقتضيه الإدارة والإشراف من نفقات كثيرة وأجور مفتشين ومدرسى تعليم وغير ذلك .

٤ — أما المدن التى لا تدخل فى المديریات فستولى وزارة المعارف إدارة التعليم الإلزامى فيها على الوجه الذى يقرره قانون التعليم الإلزامى .

٥ — تستلم وزارة المعارف العمومية المدارس التى تديرها مجالس المديریات فى الوقت الحاضر من غير التعليم الإلزامى وتديرها هى بنفسها ، وسيكون ذلك بالتدريج أو دفعة واحدة حسب مقتضيات الأحوال .

٦ — كل مدرسة تكون فى الأصل من أملاك مجلس المديرية وتقرر وزارة المعارف إلغاؤها يعود بناؤها وأرضها إلى ملكية المجلس كما كان . مالم يتم الاتفاق بين وزارة المعارف والمجلس على استعمالها لأغراض تعليمية أخرى

٧ — ابتداء من تاريخ تنفيذ القانون المرافق مشروعه لا يجوز لمجالس المديریات إنشاء مدارس جديدة لأنواع من التعليم غير التعليم الإلزامى .

٨ — وابتداء من تاريخ تنفيذ القانون المرافق مشروعه إلى أن يصدر قانون التعليم الإلزامى يجب أن يخصص للتعليم بكافة أنواعه ٦٦٪ من مجموع الرسوم التى يقررها مجلس المديرية . وكل مبلغ يفيض عن حاجات التعليم بحالته الحاضرة أو يقرر على المجلس نتيجة لتحويل مدارس كلها أو بعضها لوزارة المعارف ينقل إلى باب مصروفات التعليم الإلزامى .

٩ - أجاز لمجالس المديریات ، فضلا عن اشتغالها بالتعليم الإلزامی ، أن تنشئ وتدير ملاجئ للاحداث من بنین وبنات بشرط أن تتبع في إدارتها اللوائح العامة التي تضعها الحكومة .

(المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ٩٠ من المشروع) .

ويرى مما تقدم أن في إلقاء هذا المشروع الضخم - مشروع التعليم الإلزامی - على كاهل مجالس المديریات وتخصيصها لتنفيذه في المديریات كلها دون الحكومة ، إشعارا لها بعظم الثقة التي أولتها الحكومة إياها . ولا وجه للظن بأن في هذا التخصيص حدا في اختصاص المجالس دون مبرر باعتبار أنه يسلبها حق إدارة معاهد التعليم الذي فوق التعليم الأولی ، إذ يقابله حد من اختصاص الحكومة ذاتها إذ يسلبها هي الأخرى حق إدارة التعليم الإلزامی في المديریات ، وما دعا إلى هذا وذلك إلا ما سبقت الإشارة إليه من الأخذ بمبدأ توزيع الاختصاص وتحديد . وتكفي مقارنة بسيطة بين الحالة الراهنة وبين ما سيكون الحال عليه في المستقبل ليوضح أن الاختصاص الجديد للمجالس في التعليم أوسع مدى وأعظم مسئولية وأنبغ ثمرة من الاختصاص الحالي . فمعاهد التعليم التي تديرها المجالس الآن تبلغ ١,٢١٠ معاهد ، صرف عليها في العام الأخير ما يقرب من ٦٧٣,٠٠٠ جنيه ، ولكنها بمقتضى مشروع التعليم الإلزامی ستزيد على ٤,٠٠٠ معهد وستبلغ نفقاتها نحو من ثلاثة ملايين من الجنيئات سنويا متى تم المشروع ، تدفع خزانة الدولة إلى مجالس المديریات ما يقرب من أربعة أضعافها وتكلف المجالس الخمس الباقى وهي التي تتولى الإشراف على صرف المبلغ كله .

في شؤون الزراعة :

وإذا كان نصيب الزراعة من القانون النظامی الحالي نصيب الصحة - إذ لم يرد لها هي الأخرى ذكر فيه إلا مرة واحدة ، وعرضا ، عند الكلام على حق مجلس المديرية في إبداء رغبات للحكومة (مادة ٣٦) - فقد كان من حظها أيضا أن تنال من التشريع المرافق أكبر عناية .

وقد نصت المواد (١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨) من المشروع الجديد على اختصاص مجالس المديرية في شؤون الزراعة فأثبت لها الحقوق الاتية بآنيها :

١ — العمل على تشجيع حركة التقدم والتعاون الزراعي واقتراح ما يراه المجلس كإصلاحات ؛ وإنشاء المتاحف والمعارض المحمية لأصناف الزراعة وكل ما يتعلق بها من ماشية ودواجن وطيور وصناعات ؛ وتقرير الجوائز المالية لتحسين الزراعة وما يتعلق بها للتشجيع على إيجاد أنواع جديدة منها ؛ وإقامة المؤسسات النموذجية لما يوجد من الزراعة في المديرية ولما يتعلق بها .

٢ — وضع اللظم التي تكفل منع القبن عن المتجنين وحفظ حقوقهم عند بيع حاصلاتهم ومصنوعاتهم الزراعية في الحلقاات والمحاج والأسواق من حيث ضبط الوزن وتعيين درجة الصنف ورتبته .

٣ — أوجب المشروع على وزارة الزراعة أن تعرض مشروعاتها المتعلقة بالمديرية على مجلس المديرية لاستشارته فيها ، كما أوجب عليها أيضا استشارة المجلس كلما دعا الحال لنقل مشروع من مكان إلى آخر في المديرية أو لإبطاله .

٤ — كذلك أوجب عليها أن تستشير المجلس في اختيار المناطق عند تحديد المساحات التي تخصص لأنواع معينة من الزراعة . ونظرا لأنه كثيرا ما تنقضي الطواريء بإجراء تعديل في هذه المناطق على وجه السرعة بحيث يتعذر عرض التعديل على المجلس وانتظار رأيه فيه ، فقد أجازت الحكومة التعديل دون استشارته حقتما بشرط إخباره بالأسباب التي دعت إلى ذلك في أول انعقاد له .

وهذا النص مقابل ما هو مقرر نحو اختصاص المجالس في مسائل مناوبات الري .

٥ — وأوجب على وزارة الزراعة أيضا أن تستشير المجلس مقدما في تحديد الموعد الذي يسرى فيه كل قانون أو لائحة زراعية على المديرية متى نص في القانون أو اللائحة على ترك تحديد موعد سريانها للسلطة التنفيذية .

وإن إلقاء نظرة واحدة على الأحكام المبينة في المشروع ليكنفى في المقارنة بين الاختصاص الواسع والحقوق الكثيرة التي تقتزى بموجبه لمجلس المديرية وبين حقها الضئيل المقرر في القانون النظامى وهو يشبه العدم . ولا شك أنه بهذه الحقوق والاختصاصات سيصبح مجال العمل رحيما أمام المجالس وأنها ستقدر واجباتها نحو أهالى المديرية التى تمثلها وستشارك الحكومة مشاركة فعالة فى التدابير التى تكفل تقدم الزراعة والأخذ بالأساليب المستحدثة فى تحسين الأصناف الموجودة واستنبات أصناف جديدة والتشجيع بكل ما تملك من مال ونفوذ على تقدم الصناعات الزراعية ، وأن تستعين برجال الحكومة الإخصائين والفنيين ، وألا تقف عند حد الاستعانة بهم وبمعارفهم وأخباراتهم ، بل تسعى من جانبيها إلى العمل المستقل المتبع فتحقق ما هو معقود عليها من الآمال .

فى شؤون المواصلات :

كانت اختصاصات مجالس المديرية فى شؤون المواصلات ، بمقتضى القانون النظامى ، محصورة فى أمرين : حقها فى إبداء الراغبات (مادة ٣٦) واستشارتها فى إنشاء السكك الحديدية الزراعية ، وفى تعيين اتجاهاتها (بند ٩ فقرة "أولا" مادة ٣٧) .

أما المشروع الحالى فقد قزرها الحقوق الآتية :

(١)

فى السكك الحديدية الزراعية : إذا كانت السكة مقصورة على المديرية وحدها وجب الحصول على موافقة المجلس قبل إنشائها (وكان رأى المجلس استشاريا بمقتضى القانون النظامى) . أما إذا كانت السكة تمر فى أكثر من مديرية فيؤخذ فيها رأى كل مجلس مختص ، ويكون رأى استشاريا فى هذه الحالة . ويكون للمجالس رأى استشارى فى تعيين اتجاهات هذه السكك ، سواء أكانت تمر فى مديرية واحدة أم فى أكثر من مديرية (مادة ٢٣ من المشروع) .

وهنا لابد من بيان الأسباب التي دعت إلى جعل رأى المجالس استشاريا في تعيين الاتجاهات مع ما تقررها من الرأى الملزم في الموافقة على الإنشاء، وكذلك الأسباب التي دعت إلى جعل رأى المجالس استشاريا إذا كانت السكة تمر في أكثر من مديرية واحدة .

فمن الأمر الأول : يلاحظ أن تعيين الاتجاهات يرجع قبل كل شيء، إلى الأصول الفنية من حيث طبيعة الأرض التي تنشأ عليها السكة الحديدية ومن حيث المسافات وخط السير والعوائق وغير ذلك ، ثم هو يبنى أيضا على تقدير الإيرادات التي تنتج عن السكة وتكافئها مع المصروفات ، وهذه تلك بيت فيها أصحاب الشأن ممن يقومون بالمشروع ومن تقع عليهم مسئولية نجاحه أو فشله . فجعل رأى المجلس قاطعا وملزما في تعيين الاتجاهات متعذر لهذه الأسباب ، ولذلك اكتفى فيه بأن يكون استشاريا ، أى أن يكن للمجلس حق إبداء ملاحظاته وتوصياته ، ويترك البت في ذلك إلى الحكومة باتفاقها مع القائمين بالمشروع .

وعن الأمر الثاني : فرض المشروع أن سكة حديدية زراعية ستر في ثلاث مديريات ، وأن مجلسين وافقا على إنشائها ، وعارض المجلس الثالث لأسباب محلية خاصة به . فإذا كان رأى كل مجلس من المجالس الثلاثة قاطعا وملزما وقفت الحكومة مكتفة اليدين بين الآراء المتضاربة في مشروع واحد وبين كونها ملزمة بالعمل بكل رأى منها ، أو اضطرت إلى وقف تنفيذ المشروع مع لزومه ، ومع أن مجلسين وافقا عليه وأخذ يطالبان بتنفيذه .

فلذلك ، واعتمادا على حكم الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٣٦ من الدستور ، التي تقضى إحداهما بعدم منع الالتزامات وإلحاقات إلزامية القانون وإلى زمن محدود ، وتقضى الأخرى بأن يعتمد البرلمان مقدما إنشاء الخطوط الحديدية التي تهم أكثر من مديرية ، ورأى الاختصار على جعل رأى مجالس المديريات استشاريا في إنشاء هذه السكك ، ما دامت تمر في أكثر من مديرية ، وبالنسبة سببت الحكومة في هذه المسائل مستندة بما بيديه كل مجلس من ملاحظات وتوصيات .

(٢)

في سكك حديد الحكومة : قضى المشروع باستشارة مجلس المديرية في إنشائها سواء أكانت تمر في مديرية واحدة أم في أكثر من مديرية ، وكذلك في تعيين اتجاهاتها وفي إلغائها (مادة ٢٤) . وهذا الاختصاص جديد على مجالس المديرية لا مقابل له في القانون النظامي ، إذ كان اختصاص المجالس فيه قاصرا على السكك الحديدية الزراعية وحدها .

ولا حاجة إلى بيان الأسباب التي دعت إلى جعل رأى المجلس استشاريا في إنشاء السكك الحديدية الحكومية دون جملة ملزما ؛ فإن هذا الأمر يرجع إلى المال قبل كل شيء ، ومال الدولة تشرف عليه السلطة العليا ، وهي البرلمان .

(٣)

ضمن المشروع نصا يشير إلى الطرق الزراعية ، وإلى الحقوق المقررة لمجلس المديرية في إنشائها بمقتضى الأمر العالى الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ (مادة ٢٢) .

وقد تضمن النص حقا جديدا لم يكن مقررا للمجلس في الأمر العالى المشار إليه ، وهذا الحق هو ترتيب برنامج العمل ، فأوجب على الحكومة تنفيذ إنشاء الطرق الزراعية أن تراعى الترتيب الذى يقضيه المجلس ، ويصدر به المرسوم ، بحيث لا تملك بعد صدوره أن تقدم لإنشاء طريق على آخر إلا إذا وافق على ذلك مجلس المديرية .

وقد استثنينى من هذا القيد الطرق التى يستلزم إنشاؤها نفقات من خزنة الدولة . فمثلا : طريق تعترضه ترعة أو مصرف أو غيرها ، ويستلزم لاتصاله بعضه ببعض إقامة جسر (كوبرى) . والجارى عليه العمل الآن أن تنشأ الجارى على حساب الدولة ، فلا تؤخذ مصاريف إقامتها من الرسوم التى يقررها مجلس المديرية تحصيلها لإنشاء الطريق . وقد تقضى دواعى المصلحة

العامة بتأجيل إقامة الكوبرى بعد أن اعتمدت نفقاته في ميزانية الدولة. فإذا جاء الدور في الإنشاء على الطريق الذى يستلزم إقامة الكوبرى، وكانت المصلحة العامة قد قضت بتأجيل صرف النفقات المخصصة للكوبرى ، وأصر مجلس المديرية على عدم تعديل برنامج العمل، وعدم تقديم الطريق التالى لهذا الطريق طيه، فالنتيجة أن يقف تنفيذ البرنامج بأكمله، وأن تبقى الأمور التى جمعت من دافعى الضرائب معطلة ، وأن تعطل معها المصالح العامة لذلك رؤى جعل الرأى استشاريا في هذه الحالة وحدها .

(٤)

روعى أن وسائل المواصلات وأسايلها تتقدم بسرعة ، وتستجد وسائل غير ماهو موجود في وقتنا الحاضر، لذلك وضع نص يقضى باستشارة مجلس المديرية بوجه عام في تعيين اتجاهات طرق المواصلات برا وبحرا في المديرية وفي كل تعديل يحصل في الاتجاهات (مادة ٢١) .

وهذا النص يشمل بطبيعته ضرورة أخذ رأى المجلس في تعيين اتجاهات ما ينشأ من جانب الحكومة، أو ما ترخص الحكومة بإنشائه للأفراد والشركات من طرق المواصلات العامة ، كالأتوبيس ، والترام ، وغيرها من وسائل النقل البرى والمائى .

في شؤون وزارة المالية :

نص في المشروع على وجوب استشارة مجلس المديرية قبل التصرف في الأراضى القضاء المعلقة للبناء (من أملاك الدولة) في بلاد المديرية (مادة ٢٦) . كذلك نص فيه على وجوب استشارة المجلس قبل بيع الأراضى الزراعية المملوكة للدولة ، الواقعة حول قرى المديرية في دائرة نصف قطرها خمسمائة متر من الحدود المقررة للقرى (مادة ٣٧) .

وقدرى المشروع من استشارة المجلس في الأراضى المعلقة للبناء إلى غرضين : الأول عدم تفويت الفرصة على المجلس فيما إذا كان في حاجة إلى الأرض لعمل من أعماله . والثانى أن يكون له رأى يشر به على الحكومة لفائقتها ولقائمه أهالى المديرية .

أما الغرض من استشارة المجلس في الأراضي الزراعية المملوكة للحكومة حول القرى، فهو تسهيل العمل على إصلاح القرى الحالية وتخطيطها تخطيطاً صحيحاً يتناسب مع ازدياد عدد السكان وتحسين وسائل العمران .

وظاهر من نص المادتين أن البلاد المقصودة بهما هي البلاد التي لا تكون بها مجالس بلدية من أى نوع، وإلا فتن وجد مجلس من هذه المجالس انتقل إليه حق النظر في مثل تلك الأمور .

في الشؤون الإدارية :

(١)

تجمع المادة ٤١ من القانون النظامي بين اختصاص مجلس المديرية في مسائل العزب وبين شرط إقامة العزب وهدمها . وقد رأت الحكومة أن تضع للعزب وللابنية خارج السكن تشريعا مستقلا ينظم شروط بنائها، والأحوال التي يجوز فيها هدمها إداريا ، الخ ... وأن يكتفى في القانون الخاص بمجالس المديریات بالنصوص المتعلقة بسلطة المجلس في هذا الشأن .

والمادة في المشروع المرافق ، التي تقابل المادة ٤١ من القانون النظامي من حيث اختصاص مجالس المديریات في شؤون العزب ، هي المادة ٣٠ ، وتختلف عن النص الأصلي في الأمور الآتية :

١ — كان الترخيص بإنشاء العزب حقا لمجهة الإدارة وحدها ، بشرط ألا تستعمله إلا بموافقة مجلس المديرية عليه ، فإذا لم تشأ استعماله امتنع على المجلس مناقشتها فيه ، أى أن النص كان يميز المديرية ، ولوزير الداخلية في حالة الاستئناف ، رفض الترخيص بإنشاء العزبة دون عرض الطلب على المجلس (بند ٢١) وبند ٢٢ " شطرتان من الفقرة أولا من المادة ٤١ من القانون النظامي) .

أما النص الجديد فقد نقل هذا الحق إلى المجلس وحده ، بشرط مراعاة أحكام قانون العزب (الفقرتان الأولى والثانية من المادة ٣٠ من المشروع) فكل طلب يقدم إلى المديرية عن إنشاء عزبة يجب عرضه على المجلس ليقرر ما يراه فيه ، وكل طلب يقدم إلى المجلس مباشرة يحول على المديرية لتقوم بالأبحاث اللازمة فيه ثم تعرضه على المجلس .

٢ — كان القانون النظامي يطلق يد جهة الإدارة في هدم كل عزبة تنشأ أو يشرع في إنشائها بدون ترخيص ، وذلك قبل إتمام بنائها أو في أثناء سنة أشهر من إتمامه (فقرة "ثانياً" من المادة ٤١) .

وكذلك لم يوجب القانون النظامي على الحكومة عرض مسائل هدم العزب المهددة للأمن العام على مجلس المديرية .

أما المشروع الحالي فقد أوجب الحصول على موافقة المجلس على الهدم قبل تقريره في أي حال (الفقرة الأولى من المادة ٣٠) .

٣ — روعي ما لمسائل هدم العزب من الخطورة ، فاشتراط أن يكون قرار المجلس بالهدم صادراً عن أغلبية تزيد على نصف مجموع عدد الأعضاء المقرر انتخابهم (الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠) .

أما القانون النظامي فقد كان يبيح إصدار قرار الهدم من أغلبية تزيد على ربع أعضاء المجلس (الفقرة السادسة من المادة ٤٩) ، بل ومن عضو واحد أحياناً (الفقرة الثالثة من المادة ١٠ من لائحة الإجراءات العمومية الصادرة في أول يناير سنة ١٩١٠) .

(٢)

وفي مسائل الموالد : نصت المادة ٣٢ من المشروع على حق مجلس المديرية في أن يقرر حذف أي مولد من جنول الموالد المرخص بها في المديرية أو مما جرت العادة بلأفامته فيها ؛ وأنه في هذه الحالة يتعين على جهة الإدارة عدم الترخيص بإدارة المولد الذي قرر المجلس حذفه .

ولا ينبغي أن الترخيص بإدارة الموالد يراعى فيه احترام شعور الأهالى وإجلالهم للولى، أو القديس، أو الشيخ الذى يقام المولد إحياء لذكراه ؛ هذا فضلا عن أن الموالد تكون بمثابة معارض صغيرة ، تعرض فيها المنتجات المحلية وتلشظ أثناءها حركة الأخذ والعطاء ، ويحصل التعارف بين أفراد الأمة الذين تفصلهم المسافات البعيدة ، فتتوطد أسباب الألفة والمودة ، ويزيد انتفاهم والترابط .

فالموالد من هذا الوجه لا ضرر منها إن لم يكن فيها شيء من المنافع التى يبتناها . ولكن يحدث فى بعض الأحيان أن يتحول مولد ما إلى بؤرة فساد فيعم شره ، أو يكون علما على الإخلال بالأداب ولأخلاق والعرف ، فيتأذى أهل الجهة من إقامته فيها ، أو يرى أهل الرأى فى المديرية ضرورة إبطاله .

لذلك نص على حق مجلس المديرية (باعتباره يمثل أهالى المديرية ويشعر بكمورهم) فى حذف أى مولد من جدول الموالد بالمديرية وأوجب على جهة الإدارة أن تحترم هذا الحذف ، فلا ترخص بعده بإقامة المولد . وهذا حق جديد لمجالس المديريات لم يكن مقررا لها بمقتضى القانون النظامى .

(٣)

وفى القرى توجد أراض فضاء يطلق عليها "منافع السكن" كما يوجد فيها ما يطلق عليه "حرم الناحية" . ومثل هذه الأراضى (إذا حصل التعدى عليها من أحد الأهالى بالبناء فيها أو حدث نزاع على ملكيتها) متروك الفصل فيها إلى وزارة الداخلية . والداخلية من جهتها ، كوّنت فى كل قرية لجنة من أعيانها ، تعرض عليها هذه التعديات أو المنازعات لتبدى رأيا فيها مقدما . وبعد ذلك تقرّر الوزارة إما إزالة البناء أو بيع الأرض لمن بنى عليها . والمبالغ التى تنتج عن البيع تنفق على منفعة عامة بالقرية الواقع فيها التعدى ، ويؤخذ رأى مجلس المديرية (دون وجود نص بذلك فى القانون النظامى) فى وجه المنفعة التى تنفق عليها هذه المبالغ .

وقد رأّت الحكومة أن يحل مجلس المديرية محل الداخلية فى كل هذه

الشؤون فيما يتعلق بالقرى التي ليس لها مجالس بلدية من أى نوع، فضمنت المشروع الحالي نصا بذلك (مادة ٣٣) وهو اختصاص جديد على مجالس المديريات .

سلطة المجالس وحقوقها المالية :

”ينص القانون النظامي على أن لمجلس المديرية تقرير رسوم مؤقتة في المديرية لصفها في منافع عمومية؛ وعلى أن قراره في وضع الرسوم وفي تخصيصها يكون قطعيا، ويصدر به الأمر العالي مادام لا يتجاوز الحصة في المائة من مجموع الضرائب في المديرية، فإذا قرر أكثر من ذلك لا يكون قراره قطعيا فيما زاد على الخمسة في المائة إلا بعد تصديق الحكومة على الزيادة وصدر الأمر العالي . (البنود الأول والثالث والرابع من الفقرة ” ١ “ من المادة ٣٥) .

أما التشريع الجديد فقد بنيت أحكامه على ما يأتي :

١ — رفع حد النسبة التي يكون قرار المجلس فيها قاطعا إلى ١٥ ٪ من مجموع ضرائب الأطنان في المديرية ، بدلا من ٥ ٪ (مادة ٣٧) .“

وتوسيع سلطة مجالس المديريات في وضع الرسوم إلى حد مضاعفتها إلى ثلاثة أمثالها ، لما جاء مقررا للأمر الواقع . فإن المجالس ، رغم الاختصاص الضيق المقرر لها بمقتضى القانون النظامي، قد قامت ومازالت تقوم بالمشروعات الحيوية المشمرة التي كان لها في نفوس الأهالي أحسن وقع وأجل أثر، كما صادفت من الحكومة كل عطف وتقدير . وكان من أثر هذه الأعمال أن جعلت المجالس ترفع رسومها، وأن تحترم الحكومة قراراتها فتوافق عليها وتستصدر المرسوم بها . وأن يتقبل دافعو الضرائب الزيادة في التكاليف بالرضا والموافقة؛ حتى تضاعفت منذ ستين طويلة، وأصبحت الآن ١٠ ٪ في مديرية واحدة ، و ١٢ ٪ في أربع مديريات، و ١٣ ٪ في مديرية ، و ١٣ ٪ في ثلاث مديريات ، و ١٤ ٪ في أربع مديريات ، و ١٥ ٪ في مديرية .

فلهذا ، ولكثرة ما يستجد لدى المجالس من مشروعات الإصلاح طبقا للتشريع الجديد ، واطمئنانا إلى أنها لن تسرف في إرهاق المكلفين دون

ضرورة قاضية، إذ أن أعضاء مجالس المديرية هم في مقدمة دافعي الضرائب
فلن يحملوا أنفسهم من الأعباء ما يمكن مفادته ، رؤى ونفع حد النسبة إلى
١٥ ٪ كما يتنا .

٢ - أجاز لمجلس المديرية أن يقر رسوما إضافية على كل ضريبة عامة
مقررة في المديرية ، ولا يكون قراره في ذلك أو فيما زاد على ١٥ ٪ من
ضريبة الأطنان نافذ المفعول إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر المرسوم
(مادتا ٣٨ و ٣٩) .

وقد قصدت الحكومة ، من إجازة تقرير الرسوم على الضرائب العامة
الأخرى ، توزيع أحمال التكاليف العامة بدلا من حصرها في طبقة الزارعين
وحدهم . ولا شك أن الضرائب العامة ، غير ضريبة الأطنان ، نادرة الأنواع
في الوقت الحاضر، ولكن المأمول أن تتمكن الحكومة في المستقبل من تقرير
أنواع منها ، فيتاح للمجالس وضع رسوم عليها .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن التكاليف التي يدفعها الأهالي إلى الحكومة
أنواع ثلاثة : الضرائب ، والرسوم ، والعوائد . وأن القانون لم يبين كل
نوع منها على وجه التحديد، حتى اختلطت أنواعها وتداخلت بعضها ببعض
فهناك كثير من التكاليف اصطلع على تسميتها بالرسوم وهي ضرائب في الواقع،
كما أن هناك كثيرا من الرسوم دعت ضرائب تجوزا .

وقد اتجه الميل في أول الأمر إلى حصر أنواع الرسوم التي يجري عليها حكم
الضرائب، ولكن رؤى أن هذا الحصر ليس موضعه تشريعا الحال، وتقتر
أن يترك للمجالس وضع الرسوم الإضافية على كل ما تراه من الضرائب أو ما تعده
في حكم الضرائب ، ولا خطر في هذا ولا ضرر ما دام مرجع التقرير النهائي
في مثل هذه الرسوم (مهما ضوئت نسبتها) إلى الحكومة ذاتها ، وهي التي
ستوافق أو لا توافق على ما يضعه المجلس ، وهي التي ستولى إرشاده إلى
ما يجوز وإلى ما لا يجوز .

٣ - نص في المشروع على أن قرار مجلس المديرية في تخفيض رسومه

أو تقصير أجل سريانها أو الغائها (بعد صدور المرسوم بها) لا يكون نافذ المفعول إلا بعد صدور مرسوم آخر بذلك (مادة ٤٠) .

وهو احتياط أريد به تأكيد الثبات والاستمرار لأعمال المجلس ومشروعاته فلا تقف أو تلغى أو يلحقها الارتباك والاضطراب بمجرد قرار يصدره مجلس المديرية قد يكون الدافع إليه أغراض انتخابية أو عوز إلى الدقة في الأحكام .

٤ — كان القانون النظامي يطبق عبارة ” رسوم مؤقتة “ على ما تضعه مجالس المديرية ، ولكن المشروع الجديد عرّفها بعبارة ” رسوم إضافية “ نفياً لما قد يستقر في بعض الأذهان من أنها رسوم طارئة لا يجوز تجديدها ولكي يوجب على المجالس تحديد المدة التي ينتهي فيها أجل سريان الرسوم أضيف إلى العبارة ” لمدة معينة “ ، والمفروض مما جرى عليه العمل أن رسوم مجلس المديرية تقتر لمدة عامين أو ثلاثة أعوام ولا تريد في الغالب على خمسة أعوام ، ثم تجدد بعد ذلك كما هي أو بتعديلها .

نظرة عامة :

الذي يتناه في سبق ، هو الأحكام الجديدة التي تضمنها المشروع المرافق فيما يتعلق بتوسيع اختصاصات مجالس المديرية وزيادة سلطتها .
وفما يلي بيان بالأحكام التي جاءت ماثلة أو مشابهة لما يقابلها من أحكام القانون النظامي :

(١)

مادة ٤ من المشروع تقابل مادة ٣٦ من القانون النظامي :

١ — وقد أضيفت إليها شؤون الصناعة والتجارة فيما يختص بالرغبات التي من حق مجلس المديرية إبدائها للحكومة .

٢ — وأضيف أيضاً إلى هذه المادة ما يقضى على الحكومة بإرسال بيان إلى المجلس بالأسباب التي قد تدعوها إلى عدم التعويل على ما يبيده من آراء

أورغبات . والقصد من ذلك إثبات احترام الحكومة للجلس وإصاحتها
السمع لكل ما يتوجه به إليها ، وإشعاره بأنها إذا لم تقول على رغبة أو رأى
أبداهما لها فلدواع تشرحها له .

٣ — ومنع على المجالس إبداء الرغبات السياسية بعد هذه الأعمال
عن مهمتها ، ولوجود مجلسى البرلمان اللذين ينتهى اليهما حق تقوية سياسة
الحكومة ، وتوجيهها الوجهة التى تنشئ مع ميول الرأى العام ومصالح الدولة
وهذا الحكم مأخوذ عن المادة ٥١ من القانون الفرنسى الخاص بالمجالس
العامة ، وهى تقابل مجالس المديرىات عندنا .

(٢)

الفقرة الثانية من المادة ٥ من المشروع تقال الفقرة "د" من المادة ٣٥
من القانون النظامى مع تغيير لفظى ، اقتضاء الترتيب الجديد للمجالس .
أما الفقرة الأولى فهى جديدة ، وقد قصد بها تأكيد حق مجلس المديرية
فى طلب الاستئارة من الوزارت والمصالح فيما تعرضه عليه من المشروعات
قبل أن يبت فيها .

(٣)

المادة ٦ من المشروع تقابل المادة ٤٣ من القانون النظامى :
وكانت مادة القانون النظامى لاتحدّد "المدة اللائمة" التى يتحم على
المجلس إبداء رأيه أثناءها فيما يعرض عليه من المسائل ، فحددها المشروع
بدور اجتماع أى شهر .

ولا حاجة إلى القول بأن مجلس الوزراء لن يأمر بإجراء العمل دون
انتظار رأى مجلس المديرية إلا فى الأحوال الضرورية القصوى التى تقضى
بالتمجيل فى العمل ، أو يلحق بالمصالح العامة ضرر لا يمكن إصلاحه ، وإلا
إذا ثبت لمجلس الوزراء على وجه لا يقبل الريب أن لا عذر لمجلس المديرية
فى عدم إبداء رأيه .

وهنا تظهر الحكمة من وضع الفقرة الأولى من المادة ٥ السابق الكلام عنها . فانه اذا قدمت إحدى الوزارات أو المصالح لمجلس المديرية مسألة ليبدى رأيه فيها ، وطلب المجلس حضور مندوب منها لشرح المسألة ولم يحضر المندوب ، فلم يبت المجلس في المسألة في دور الاجتماع الذى أدرجت هذه المسألة في جدولته ، عد هذا عذرا لمجلس المديرية وجب على مجلس الوزراء تقديره قبل أن يأمر بإجراء العمل .

(٤)

والفقرة الأولى من المادة ١٠ من المشروع ، بضمها إلى الفقرة "الأولى" من المادة ١٤ منه ، تقابلان البند ٣ من الفقرة "أولا" من المادة ٣٧ من القانون النظامى .

أما الفقرة الثانية من المادة ١٠ فهي جديدة ، وتقضى باستشارة مجلس المديرية فى إنشاء المستشفيات التى تقوم بها المجالس البلدية بأنواعها ، وكذلك فى نقلها أو إبطالها ، أسوة بالحق المقرر لمجلس المديرية حيال مستشفيات الحكومة ، وقد نظر المشروع (فى التسوية بين مستشفيات المجالس البلدية ومستشفيات الحكومة) إلى أنه قد يكون للمجلس البلدى مستشفى يتنفع منه أهالى القرى المجاورة له ، وقد يرغب فى إبطاله ، وقد يشير مجلس المديرية بإبقائه وقد يقدم المال الذى يستبقيه به إذا أسترش فى الأمر ، وكذلك الحال فى الإشاء ، فقد يرغب المجلس البلدى فى إنشاء مستشفى صغير بنسبة البلد الذى يقوم على مرافقة ، وقد يساعده مجلس المديرية (إذا أسترش) بجعله كبيرا ليتنفع منه أهالى القرى المجاورة ، وهكذا .

وغنى من البيان أن مجالس المديرية لا تستشار فيما تقيمه الحكومة من مستشفيات متقلة ، وأن النص فى الاستشارة ينصرف الى المستشفيات التابعة وحدها .

وأما الفقرة الثانية من المادة ١٤ فقد سبق الكلام عنها فى اختصاص المجالس فى شؤون التعليم (صفحة ١٢ من هذه المذكرة) .

(٥)

المادتان ١٩ و ٢٠ من لمشروع تقابلان المادة ٣٨ من القانون النظامي مع الفرق الآتي :

١ — كان مقرا بمقتضى القانون النظامي أخذ رأى مجلس المديرية استشاريا فى إنشاء الترع والمصارف العمومية . على أنه رأى أن إنشاء الترع والمصارف ، فضلا عن قيامه على مباحث فنية محضة ، يرتبط بالسياسة العامة للحكومة نحو مسائل الري ، ويرجع قبل كل شىء إلى وجود المال فى خزانة الدولة ، وإلى اعتماد نفقات الإنشاء فى ميزانيتها . فلذلك واعتمادا على حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٦ من الدستور ، ونظرا لأن جميع هذه المشروعات يجب اعتمادها من البرلمان ، رأى عدم وضع ما يقابل هذا النص فى التشريع الجديد .

وهنا تحسن الإشارة إلى أن الحكومة لم تقرر هذا الحذف إلا بعد أبحاث دقيقة مستخرجة من محاضر مداولات مجالس المديريات ، اتضح منها أنه مع وجود هذا النص فى القانون النظامى منذ سنة ١٩٠٩ ، ومع عدم وجود هيئة عليا كالبرلمان تسيطر على أعمال الري وغيرها وتعتمد الإنشاء والإلغاء قبل تنفيذها من جانب الحكومة ، مع ذلك كله فإنه لم يمرض على مجالس المديريات الأربعة عشر سوى مسألة واحدة تتعلق بامتداد جنابية بمديرية المنوفية ، وكان ذلك فى سنة ١٩١١

كذلك تجب ملاحظة أن حق المجالس فى إبداء الرغبات (وهو الحق الذى اقتصر على استعماله فى شؤون إنشاء الترع والمصارف منذ سنة ١٩٠٩ إلى الآن) ما زال باقيا لها وقد زيد عليه ما يبناء من وجوب إخطار المجالس بالأسباب التى قد تدعو الحكومة الى عدم التعويل على ما أبداه ، فما زال المجال مفتوحا أمام المجالس لتفترح على الحكومة ما تراه فى إنشاء الترع والمصارف وفى تعديلها أو إلغائها .

٢ — كان مقتررا بمقتضى القانون النظامى أن يستشار المجلس فى مناورات
الرى مدة انخفاض النيل ، ققرر التشريع الحديد أن تكون استشارته فى
مناورات الرى على إطلاقها ، صيفية وربيعية وشتوية .

(٦)

المادة ٢٥ من المشروع تقابل البند ١٠ من الفقرة "أولاً" من المادة
٣٧ من القانون النظامى بلا فارق .

(٧)

والمادة ٢٨ تقابل البند ٤ من الفقرة المشار إليها مع تحويل عبارتها بما
يصلحها تنصرف على جميع منشآت الحكومة ومؤسساتها ، بعد أن كانت
قاصرة على الأملاك والمبانى .

ولتحديد الغرض على وجه الدقة استثنيت من المادة الجديدة منشآت
الرى وكبارى السكك الحديدية ، وكبارى الأهوسة ، لأنها كلها فى الإنشاء
والإنهاء ترجع الى بواعث فنية محضة .
وحذف الترميم بوجه عام إذ لا معنى لأخذ رأى المجالس فيه .

(٨)

المادة ٢٩ من المشروع تقابل المادة ٤٠ من القانون النظامى بلا فارق
تقريباً .

(٩)

والمادة ٣١ تقابل المادة ٣٩ من القانون النظامى .

وقد لوحظ أنه تقام فى القرى سويقات تقتصر حركة البيع فيها على القرية
التي تقام بها ، ولا تدوم لأكثر من ساعتين أو ثلاث ساعات فى كل مرة
فهى لا تمتد فى حكم الأسواق . ونظرا لأن القوانين المعمول بها لم تعرض
للاجتماعات الريفية التي تحصل فى هذه السويقات ، وقد تدعو الضرورة الى

وضع نظم لها من جهة الأمن والراحة ، ولا تملك جهة الادارة المنع أو وضع النظم ، لذلك نص في المادة الجديدة على أن يكون الترخيص بوجودها أو إبطالها من جهة اختصاص الجهة الادارية .

(١٠)

المادة ٣٤ من المشروع تقابل البند ٨ من الفقرة "أولا" من المادة ٣٧ من القانون النظامي مع فارق كبير ، هو أن حق المجلس كان لا يجاوز حد الاستشارة ، فأصبح رأيه بمقتضى القانون الجديد ملزما ، وأضيف إلى المسائل التي تضمنتها هذه المادة مسألة تغيير أسماء البلاد ولم تكن واردة في الأصل .

(١١)

مادة ٣٥ من المشروع تقابل الفقرة "ثانيا" من المادة ٣٧ من القانون النظامي .

ومادة ٣٦ تقابل البنود ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ من الفقرة "أولا" من المادة ٣٧ من القانون النظامي .

ومادة ٤١ تقابل البند الخامس من الفقرة "١" من المادة ٣٥ من القانون النظامي مع تحوير لفظي ، دعا اليه قصور النص الأصلي عن بلوغ الغاية .

ومادة ٤٢ من المشروع تقابل البند السادس من الفقرة "١" من المادة ٣٥ من القانون النظامي .

(١٢)

هذا وقد لوحظ أن قيام مجالس المديريات بالمشروعات الصحية واختصاصها بالتعليم الإلزامي وإدارته يستدعيان معاوتها من جانب الحكومة بالتفتيش على معاهدها الصحية والطبية والدراسية ، بقصد ضمان حسن سير الأعمال في هذه المعاهد ، وحفظ التناسق بين نظمها وبين ما يمثّلها من النظم الحكومية والجري على أسلوب واحد في العمل . لهذا نص

في المادتين ٨ و ١٣ من المشروع على أن تتولى وزارة للصحة التفتيش على المعاهد الصحية والطبية في المجالس ، كما تتولى وزارة المعارف التفتيش على التعليم فيها ، وتبلغ كل من الوزارتين ملاحظاتها الى المجالس للعمل بها .
كذلك حتمت للمادة ٧٥ على وزارة الداخلية أن تفتش وتراجع حسابات المجالس وأعمال الإدارة فيها ، وهذه المادة تقابل الفقرة "ج" من المادة ٣٥ من القانون النظامي التي يجيز لوزارة المالية أن تفتش وتراجع حسابات المجالس .

(١٣)

وقبل ختام الكلام في هذا الباب لا بد من الإشارة إلى ما قد يلاحظ من أن مشروع القانون جرى على الأخذ بعبارـة "المجالس البلدية على اختلاف أنواعها" بدلا من "المجالس البلدية والمحلية والقروية". وذلك لأن الدستور لم يفرق بينها فدهاها "المجالس البلدية المختلفة" (مادة ١٢١) ولأن التشريع الجديد لهذه المجالس (وقد يتم وضعه قريبا) ربما أطلق عليها اسما واحدا يجمع بين أنواعها المختلفة .

سير أعمال المجالس

أحكام عامة :

(١)

نصت المادة ٤٣ من المشروع على اليمين التي يجب أن يقسمها رئيس المجلس وأعضاؤه المنتخبون قبل توليهم العمل ، وهي تقابل المادة ٤٧ من القانون النظامي مع تعديل العبارات تعديلا اقتضاه وجوب المطابقة بينها وبين صيغة اليمين التي يقسمها أعضاء البرلمان (مادة ٨٩ من الدستور) .
وقد وُزى أن يكون الحلف شاملا رئيس المجلس (المدير أو وكيله) والأعضاء المنتخبين ولولا تنذر إيجاب اليمين على الأعضاء الذين يحكم وظائفهم لأنهم سيكونون دائمي التبديل لحل الحلف شاملا إياهم أيضا .

(٢)

ونظمت المادة ٤٤ أحوار الاجتماع العادية والتي فوق العادة. والققرتان الأولى والثانية منها تقابلان الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٤٩ من القانون النظامي، مع الفرق الآتي :

١ — جعل للمجلس دور اجتماع عادي في كل شهر مرة على الأقل، بدلا من ترك تقرير ذلك إلى لائحته الداخلية أو إلى دعوة من المدير، والجاري عليه العمل الآن هو ألا يجتمع المجلس إلا إذا رأى المدير دعوته .

وقد يتبادر إلى الذهن أن النص على اجتماع المجلس مرة في الشهر على الأقل قد لا يمكن تنفيذه باطراد، إذ ربما لا توجد لدى المجلس أعمال في فترة يزيد مداها على الشهر، على أن هذا بعيد الاحتمال، بل هو في حكم المستحيل إذ على المجلس (فضلا عن المسائل التي تعرض عليه من جانب الحكومة طبقا لهذا القانون أو القوانين الأخرى، وعن الاقتراحات التي يتقدم بها الأعضاء إلى الهيئة) أن يراقب حسن سير الأعمال والمشروعات التي يديرها ويراجع المصروفات، وغير ذلك من الأمور التي يجب أن ينظر فيها مرة في الشهر على الأقل إذا لم تكن لديه أعمال أخرى .

٢ — وأوجب ألا ينفذ دور الاجتماع إلا بعد بحث المسائل المعروضة على المجلس والمناقشة فيها، أي أنه لا يجوز للمجلس تأجيل البت في مسألة مما هو وارد في جدول أعماله إلى دور اجتماع مقبل إلا بعد أن يستعرضها ويناقش فيها .

٣ — جعل العدد الذي يدعى المجلس بناء على طلبه، لاجتماع فوق العادة نصف الأعضاء المنتخبين على الأقل (بدلا من الثلث كما هو مقرر في القانون النظامي) كما أجاز للرئيس أن يمتنع عن توجيه الدعوة لاجتماع من هذا القبيل أكثر من مرة واحدة بين دورى اجتماع عاديين .

والواقع أنه (بعدما تقرر أن يكون للمجلس دور اجتماع عادي في كل شهر مرة على الأقل) يجب إحاطة جواز دعوته لاجتماع فوق العادة بأقصى ما يمكن من الضمانات التي تكفل إراحة بال الأعضاء وتمكنهم من

التفرغ للنظر في مصالحهم الشخصية في الفترات التي تنقضي بين الأدوار العادية ، وقد يدوم الدور أسبوعاً أو أسبوعين أو أكثر ، مع ما يقوم إلى جانبه من أعمال الجبان وغيرها .

أما الفقره الأخيرة من هذه المادة بجديده ، وقد قصد منها أن يقتصر في الاجتماع الذي فوق العادة ، على النظر فيما دعى المجلس من أجله ، ليتمكن الأعضاء من العودة بعده إلى بلادهم والتفرغ لمصالحهم ، لا أن تفتز فرصته لتقديم اقتراحات أو عرض مسائل لم ترد في جدولته .

وهذا النص مقتبس من المادة ١٧ من الأمر العالى الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ عن تشكى واختصاصات القومسيون البلدى بالاسكندرية .

(٣)

ونصت المادة ٤٥ على علنية الجلسات تنفيذاً لحكم المادة ١٢٢ من الدستور ، وأجازت عقد المجلس هيئة سرية بشروط محددة ، وقد صبغت بمحاكاة المادة ٩٣ من الدستور الخاصة بجماسات مجلسى البرلمان ، وهى تقابل الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من القانون النفاى التي كانت تمنع حضور جاسات المجلس أو لجانه إلا بدعوة منه أو من المدير لفائدة المسائل الحاصل البحث فيها .

(٤)

أما المادة ٤٦ فقد سبق الكلام عنها في موضع آخر (صفحة ٤ من هذه المذكرة) .

(٥)

ونص في المادتين ٤٧ و ٤٨ على العدد الذى تصبح به جلسة المحاس قانونية وعلى الأغلبية الواجب توافرها في إصدار القرارات ، وهما تقابلان الفقرة السادسة من المادة ٤٩ من القانون النظامى مع تحويل بسيط اقتضاه الحكيان الواردان في المادة ٣٠ (وقد سبق الكلام عنها) في المادة ٨٣

(٦)

ونص في المادة ٤٩ على ما يتبع في حالة عدم تكامل العدد القانونى من

أعضاء المجلس ، وهي تقابل المادة ١٠ من لائحة الإجراءات العمومية لسير مجالس المديرية الصادرة في أول يناير سنة ١٩١٠ ، مع تحويل اقتضاه قصور المادة القديمة عن الوفاء بالغرض .

الجان :

وبينت المواد ٥٠ و ٥١ و ٥٢ طريقة تشكيل لجان المجلس كما نظمت أعمالها .

وقد اقتبست الفقرتان الأولى والثانية من المادة ٥٠ ، من المادتين ٣٩ و ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان . واقتبست الفقرة الرابعة منها ، من الفقرة الخامسة من المادة ٤٩ من القانون النظامي ومن المادة ٤١ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ ، كما اقتبست المادة ٥٢ من المادة ٤٣ من المرسوم بقانون المشار إليه .

الميزانيات :

نظمت المواد من ٥٣ الى ٥٨ طريقة وضع ميزانية المجلس وحسابه الختامي كما بينت طريقة اعتمادها والسير في تنفيذ الميزانية ، وكانت هذه الأمور كلها مضمنة في الفقرة (ب) من المادة ٣٥ من القانون النظامي . وبمقارنة أحكام المواد المشار إليها بما ورد في القانون النظامي يتضح ما في ذلك القانون من قصور بالغ .

والواقع أن ميزانيات مجالس المديرية بمجاله التي هي عليه في وقتنا الحاضر كانت مثار إشكالات كثيرة تقع بين المجالس وبين وزارة الداخلية ، كما كانت منشأ متاعب للحكومة من حيث سوء نظام الوضع والتنفيذ وقصور النص المعمول به عن تمكن الحكومة من إصلاحها ، فلقد كان بعض المجالس يدرج في ميزانية إيراداته أرقاما يبينها على كثير من الخجل ، ثم يدرج مقابلها في ميزانية مصروفاته أرقاما لا بد من صرفها ، دامت قد أدرجت ، كما كان يبالغ في التهوين من قيمة المصروفات الخاصة بمشروعاته وأعماله

الجديدة ، وبينها غالبا على تقديرات لا تستند إلى أساس محكم دقيق ، فإذا تعذر على وزارة الداخلية إقناعه بفساد التقديرات التي بنى عليها حسابه ، فإنه لا يكاد يأخذ في تنفيذ الأعمال حتى يختل التوازن بين بابي إيراداته ومصروفاته ويضطر إلى وقف المشروع أو المشروعات بعد أن يكون قد بدأ بها .

أما الأحكام الجديدة فإنها تضمن حسن سير الأعمال وضبط نظام الدخل والخروج ، ويكفي أنها نصت على اتباع القواعد المعمول بها في ميزانية الدولة . والجارى العمل عليه الآن أن تفحص وزارة الداخلية (قسم الإدارة) الميزانيات ثم تعتمد بعد ذلك من الوزير . ولكن ، ضمنا لضبط العمل وإشعارا للمجالس بخطورة الميزانية وأن الأيدى التي تتولى فحصها هي من الأيدى الرئيسية التي تتولى تسيير الأعمال في مختلف الوزارات ، أقيم التشريع الجديد على الأسس المبينة فيما على :

١ — ألفت لجنة لفحص الميزانيات من مندوبين عن وزارات المالية والمعارف والصحة والزراعة والأشغال والمواصلات ومندوبى قسمى الإدارة والبلديات برئاسة وكيل وزارة الداخلية . ويلاحظ أن هؤلاء المندوبين يمثلون الوزارات التي لأعمالها صلة بمجالس المديريات ، منضا إليهم مندوب وزارة المالية للاستعانة بفنه من وجهة الحساب والاقتصاد المالى ، ومدير قسم البلديات للاستعانة بفنه من وجهة المشروعات الإنشائية ، ومدير قسم الإدارة المشرف على أعمال المجالس والمحيط بها .

٢ — أجازت اللجنة أن تحذف أو تخفض من مشروع الميزانية أرقاما أدرجها المجلس ، وذلك في حالة عدم موافقة اللجنة على المشروع إن كان بلغا أولم يستوف البحث من كافة وجوهه ، أو في حالة المبالغة في التقديرات . أى أن تكون اللجنة من مجالس المديريات بمثابة وزارة المالية من سائر وزارات الحكومة . ومع ذلك فقد حزم القانون على اللجنة أن تنشئ اعتمادات في المصروفات لم يدرجها المجلس ، وبهذا كفل له ألا يرغم على القيام بمشروع لا يريده هو .

٣ — على أن مشروع القانون أخذ الحيلة لما عساه يقع من تقصير المجلس أو إهماله ربط ما يلزم للالتزامات والارتباطات التي يكون مقيدا بها ، أو المصروفات التي تفرضها القوانين (كمصروفات التعليم الإلزامي ومصروفات الأعمال الصحية) ، أو مصاريف إدارة المفشات أو المؤسسات ، أو الأعمال التي يقوم بها المجلس وكذلك مصاريف صيانتها ، لذلك نص على أن من واجب اللجنة أن تدرج المبالغ اللازمة لتلك الأبواب كلها إذا أهملها المجلس .

وغنى عن البيان أن الإجراء الذي تتبعه اللجنة في مثل هذه الحالة يستتبع حتما حذف أرقام من تقديرات المصروفات أو تخفيضها إذا لم يكن في الميزانية وفر ، أو الإشارة على المجلس باتخاذ التدابير التي تكفل زيادة موارده .

٤ — أوجب على اللجنة أن تخطر المجلس بملاحظتها وأن تقدر ما يبيده من الرأى ، فاذا ظلا مختلفين مع ذلك رفع الأمر إلى مجلس الوزراء .

٥ — تعتمد الميزانية من وزير الداخلية إلا في حالة اختلاف اللجنة مع مجلس المديرية ورفع الأمر إلى مجلس الوزراء ، فانها لا تعتمد من الوزير إلا بعد موافقة مجلس الوزراء .

٦ — المواد ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ مستمدة من أحكام المواد ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٣ و ١٣٢ من الدستور .

واجبات أعضاء مجالس المديريات :

تضمنت المواد من ٦٠ إلى ٦٦ واجبات أعضاء مجالس المديريات ، وكلها ، فيما عدا المادة ٦٦ ، لا مقابل لها في القانون النظمي .

أما المادة ٦٠ فمستمدة من المادة ٩٧ من الدستور ، ومن المادتين ٩٦ و ٩٩ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ ، والمادة ١٧ من لائحة الاجراءات العمومية لسير مجالس المديريات الصادرة في أول يناير سنة ١٩١٠

والمادة ٦١ مستمدة من المادة ٢٤ من لائحة الاجراءات المشار إليها
ومن المادة ٢٨ من الأمر العالى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ عن تشكيل
واختصاصات القومسيون البلدى بالاسكندرية .

والمادة ٦٤ تقابل المادة ٤ من اللائحة الداخلية لبلدية الاسكندرية
الصادرة فى ١٢ يونيه سنة ١٩٠٥

والمادة ٦٥ مستمدة من المادتين ١٣٦ و ٤٢ من المرسوم بقانون رقم ٨٨
لسنة ١٩٣١

أما المادتان ٦٣ و ٦٤ فستحدثان .

وأما المادة ٦٦ فتقابل المادة ٤٨ من القانون النظامى مع تعديلات
قصد بها الضمان والاحتياط ، فلا يؤخذ العضو بقرار الفصل على غرة
دون تمكينه من إسماع المجلس أعضائه .

التعاون بين المجالس على المشروعات العامة :

كانت روح التشريع المعمول به الآن (أو على الأقل كانت ميول مطبق
هذا التشريع) تتجه إلى تحديد دائرة معينة ، هى دائرة المديرية ، يعمل
فيها مجلس المديرية ، بحيث يمتنع عليه أن يكون له عمل خارج هذه الدائرة
ولو كانت الغاية من العمل تقع أهل المديرية التى يقوم المجلس على مرافقها .
وبذلك حيل بين بعض المجالس وبين ما كانت تطلبه أحيانا من تعاونها
بعضها مع بعض على تنفيذ مشروعات ينفع منها أهالى مديرياتها .

ولعل مطبق القانون لم يتخذوا لأنفسهم هذه الوجهة فى تطبيقه إلا لخلوه
من أحكام تنظم أو تسمح بتنظيم الأعمال المشتركة وتبين طريقة السير
فى تنفيذها وإدارتها . يضاف إلى ذلك أن جل عمل المجلس ، فى حدود
القانون المعمول به ، كان محصورا فى نشر التعليم بإنشاء المدارس وإدارتها ؛
وهذا النوع من العمل قل أن تظهر فيه ضرورة قاضية بالتعاون بين المجالس
على مشروع مشترك .

أما الآن وقد أشرك التشريع الجديد مجالس المديريات مع الحكومة في القيام بأعمال الإصلاح المحلية من إقامة المنشآت والمؤسسات الصحية والطبية والزراعية وغيرها ، كما سمح لها بمباشرة الأعمال التجارية كإنشاء خطوط المواصلات ؛ فقد أصبح من المتعين أن ينظر المشروع نظرة واسعة المدى تحيط بمقتضيات الحاضر وحاجات المستقبل ، وأن يتوقع ظهور الرغبة من بعض المجالس إلى التعاون بعضها مع بعض على عمل واحد تنفيذ به أهالي المديريات التي تمثلها .

ومعلوم أن مديريات المملكة المصرية منها ما يقع على امتداد بعضه ، ومنها ما يقع إلى جانب بعضه بحيث قد تتجاوز مناطق كثيرة في مديريتين وفي أكثر من مديريتين فلا يفصلها بعضها عن بعض غير الخط الوهمي الذي جصل حدا لكل مديرية ؛ فيكون من فائدة هذه المناطق أن تجمعها مشروعات الإصلاح بصرف النظر عن وقوع أجزائها داخل حدود هذه المديرية أو تلك . ولا شك أن الأخذ بهذا المبدأ يوسع مجال الإصلاح ويسمح بالإكثار من المشروعات فيعم النفع وتتضاعف نتائجها . أما الاقتصار على الحالة الحاضرة من حصر عمل المجالس الواحد داخل حدود مديريته وحدها فلا نتيجة له إلا حرمان كثير من المناطق من الانتفاع بأعمال الإصلاح ، وقد تتجاوز قريتان أحدهما في مديرية القليوبية ، والأخرى في مديرية المنوفية ، ويكون في القرية الأولى مستوصف أو مستشفى فلا يتفجع منه أهل الثانية لأن الذي يقوم على مرافقتها مجلس مديرية آخر . وكذلك الحال في خطوط المواصلات فقد يكون لدى مجلس المديرية مشروع إنشاء خط سكة حديدية أو ترام أو أتوبيس ، ويرى أن الاقتصار في تنفيذه على الجزء المحدود في مديريته يحول دون نجاحه ، وأنه لو امتد إلى المنطقة المجاورة له في مديرية أخرى انضم من له النجاح ، وهكذا .

وقد فتحت المادة ١٦٧ من المشروع المرافق باب التعاون على مثل هذه المشروعات ولم تقصر دخوله على مجالس المديريات وحدها بل سمحت أن تشترك معها فيه المجالس البلدية من أي نوع مادام المشروع المشترك الذي

يقوم به مجلس المديرية أو مجالس المديريات مما يدخل في اختصاص المجالس البلدية ، ورسمت أحكام هذه المادة خط السير الذي يجب أن يتبع عند التفكير في المشروع ، ثم نظمت ما يتبع ذلك من خطوات تتخذ في تخصيص المال الذي يفي بتنفيذه ، وفي طريقة التنفيذ ، والإدارة ، والتصفية إذا ما تقرر إبطاله أو تصفيته .

وقد راعى مشروع القانون أنه لو اشترط في قرارات الهيئة التي تتولى العمل ضرورة اعتمادها من المجالس المشتركة فيه فقد يقع الخلاف بين المجالس على قرار ما فيتعذر تنفيذه وقد ينتج عن هذا تعطيل العمل أو إلحاق الضرر به فضلا عن أن في عرض القرار على كل مجلس مختص وانتظار مصادقته عليه تعطيلًا للتنفيذ . لذلك اكتفى بأن الهيئة تمثل المجالس المشتركة على قدم المساواة ، وأن قراراتها تصدر بالأغلبية . ولكي يكون هناك شيء من التحكم المتبادل بين المجالس المشتركة فلا تظني أغلبية على أقلية ، أعطيت سلطة اعتماد قرارات هيئة الإدارة إلى وزير الداخلية ، إلا في حالتين اثنتين رؤى ضرورة الرجوع فيهما إلى المجالس بالذات ، وهما :

١ — أن يتناول القرار زيادة رأس مال المشروع .

٢ — أو أن يتناول زيادة ما يحصل من الأهالي نظير انتفاعهم منه .

الأحكام العامة واختامية والوقتية

حدود الشخصية المعنوية :

أشير في صدر هذه المذكرة إلى ما قرر الدستور في المادة ١٢١ وإلى ما أثبتته مشروع القانون المرافق ، في المادة ١ ، عن الشخصية المعنوية للمدريات .

ولقد احتاط الدستور في تقرير هذه الشخصية المعنوية فقضى بأن تباشر كل مديرية حقوقها ، ممثلة في مجلس المديرية ، وفقا للقانون العام والشروط التي يقرها قانون مجالس المديريات (مادة ١٢١) ، كما نص

على وجوب تداخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو إضرارها بالمصلحة العامة ، وإبطال ما يقع من ذلك (مادة ١٢٢) .

ويرى مما تقدمت الإشارة إليه من الأبواب : الثالث والرابع والخامس من مشروع القانون أن المشروع (مع تنظيمه لسير أعمال المجالس ومع بيانه لحقوقها واختصاصاتها) لم يفلل وضع ما يجب من الأحكام التي رسمت للمجالس طريق ممارستها لهذه الحقوق والاختصاصات .

وفما يلي بيان بما تضمنه البابان السادس والسابع من الأحكام التي تتحدد الشخصية المعنوية للإديرية وتقيدها بما يضمن عدم إساءة استعمال الحقوق المنفردة عنها ، وكذلك الأحكام الخاصة بإبطال القرارات :

(١)

اشتطت موافقة مجلس الوزراء قبل أن يباشر مجلس المديرية أعمالا تجارية (مادة ٦٩) ، وفي هذا ضمان لعدم دخول مجالس المديرية في مغامرات قد تذهب بأموالها المجموعة من دافعي الضرائب . واشترط أيضا ألا ينفض المجلس ما يعود عليه من إيراد الأعمال التجارية إلا بموافقة وزير الداخلية ، فقد يرى المجلس في وفرة الربح الذي أصابه من عمل معين في عام من الأعوام ما يدفعه إلى تخفيض ما يجنيه من هذا العمل ، وقد تكون وفرة الربح لظروف طارئة لا تدوم .

وقد يرى أن في اشتغال مجالس المديرية بالأعمال التجارية خروجا عن مهمتها التي وجبت من أجلها ، وهذا صحيح في عمومها لولا أن في الكثير من الأعمال (حتى ذات الصبغة التجارية المحضة) ما يكون له أثر كبير في إصلاح المديرية وتحسين أحوالها ، وما قد يكون في القيام به ربح مضمون يمكن استخدامه في الصرف على ما يقوم عليه المجلس من المرافق العامة . لخطوط المواصلات البرية والبحرية ، والفنادق ، والملاهي ، والأسواق ، كل هذه أعمال تجارية في ظاهرها ، ولكنها قد تكون لازمة في بعض الأحوال .

لذلك رؤى ، بدلا من النص في مشروع القانون على تحريم القيام بهذه الأعمال على المجالس ، أن تشترط موافقة مجلس الوزراء قبل مباشرتها .
وللمجلس الوزراء ، بعد أن يفحص الموضوع ويقدموا له وما عليه في ضوء الظروف والملايسات والتجارب ، أن يوافق أو لا يوافق عليه .

(٢)

في الأحوال التي يوجب المجلس فيها مالا أو عقارا من الأفراد أو من الهيئات أو يوقف عليه أو يكتب له بشئ من ذلك ، إن كانت الهبة أو الوقف أو الاكتاب لعمل من الأعمال التي لا تدخل في اختصاص المجلس أصلا ، قيد قبوله إياها بموافقة مجلس الوزراء (مادة ٦٨) . والغرض من هذا التقييد هو نفس الغرض من تقييد المجالس ، في مباشرة الأعمال التجارية ؛ بموافقة مجلس الوزراء . وذلك لأن اختصاص المجالس محدد في مشروع القانون ؛ فتركها تستغل بغير ما هو داخل في اختصاصها أصلا دون رقابة ؛ يدفع بها إلى الارتباك والفوضى .

وهنا لا بد من التنويه إلى أن القانون النظامي المعمول به قصر حق مجالس المديرية في قبول الهبات والوقف والاكتابات على ما يكون مخصصا منها لعمل من الأعمال التي اختصت بها المجالس في شؤون التعليم وحده (بند "و" مادة ٤٢) بخلاف المشروع المرافق الذي أطلق حقها في القبول على كل شأن من الشؤون العامة التي تتولاها .

(٣)

حرم إعفاء أى فرد أو جماعة من الرسوم المقررة للمجلس في غير الأحوال المبينة في القانون (مادة ٧٠) . وهذا الحكم مأخوذ عن المادة ١٣٤ من الدستور الخاصة بالضرائب العامة .

ويلاحظ أن التحريم هنا لا يقل يدهيئة مجلس المديرية وحدها عن الإعفاء من الرسوم ، بل هو يسرى بطبيعة النص على السلطة التنفيذية أيضا ، وهي التي تتولى تحصيل رسوم المجالس . فلولا هذا المنع لكان من حق السلطة التنفيذية أن تمنى من تشاء من الرسوم المقررة للمجالس دون قيد ولا ضابط .

ومنع على المجالس أيضا أن تتنازل عن شيء مما لها من الرسوم إلا بمصادقة مجلس الوزراء (مادة ٧٠ أيضا) . والمفهوم أن هذا النص يتناول الأحوال النادرة التي قد يرى المجلس فيها التنازل عن شيء من رسومه لدى فرد أو جماعة نظرف وقى غير باق ، أو في حالة التقاضى ، إلى غير ذلك من الأحوال التي لا يشملها الإعفاء الدائم .

(٤)

ومنع على المجالس أيضا أن تتنازل ، بدون مصادقة مجلس الوزراء ، لغيرها عن شيء من أملاكها أو أموالها ، أو من المؤسسات والمنشآت التي تملكها أو تديرها ، أو أن تتعهد لغيرها بإدارة هذه الأملاك أو المؤسسات ، أو المنشآت أو أن تغير وجه استعمالها ، وذلك فيما عدا المدارس التي تستلمها وزارة المعارف العمومية من المجالس بحكم هذا المشروع (مادة ٧١) .

وظاهر أن الفرض من هذا القيد هو المحافظة على الأموال العامة ، فلا تضيق في تبرعات قد تملها أغراض انتخابية ، ولضمان استمرار مشروعات المجالس وأعمالها التي تتكلف في سبيلها فادح التفتقات ، فلا تكون عرضة لتركها لغيرها ما لم تكن هناك مصلحة مؤكدة في هذا الترك .

ومنع على المجالس أن تسقد قرضا أو أن تتعهد بما قد يترتب عليه إغفاق مبالغ من خزائنها في سنة أو سنوات مقبلة إلا بمصادقة مجلس الوزراء (مادة ٧٢) . وهذا القيد مستمد من حكم المادة ١٢٦ من الدستور التي قيدت السلطة التنفيذية بضرورة الحصول على موافقة البرلمان قبل أن تبشر أحد هذين الأمرين .

أما الحد من سلطة مجالس المديرية في الأمر الأول، فالقصد منه وقاية المجالس مخاطر الاندفاع في الصرف، وتحملها نفسها ما لا تستطيع اعتمادا على القروض، وتجنب عقد قروض بشروط لا تتفق مع مصلحتها أو مع مصلحة الدولة، حقيقة أن المجالس لا تجد أمامها الآن غير خزانة الدولة تمتد بالقروض عند الضرورة، وحتى إن وجدت من يقرضها خارجا عن الحكومة فالمفهوم أنه لا يفعل إلا بضمانتها، ولكن يحسن فرض وقوع غير ذلك في المستقبل ويحسن توقي وقوعه منذ الآن .

إبطال القرارات :

بينت المادة ٨٠ الأحوال التي يكون فيها قرار المجلس باطلا وما يجب اتخاذه لإبطاله، كما نصت المادة ٨١ على ما يتبع في حالة استحكام الخلاف بين المجلس وبين إحدى وزارات الحكومة على عمل من الأعمال التي يكون للمجلس فيها رأى قاطع .

وفضلا عن الحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٢ (وهو مستمد من حكم المادة ٨٥ من الدستور) ، فقد نصت المادة ٨٢ من المشروع على بطلان كل اجتماع يعقده المجلس خارجا عن اجتماعه القانوني، وبينت ما يتبع حيال ذلك. وهذه المادة مقتبسة من أحكام المادة ٩ من القانون النظامي الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ ، والمادة ٣٥ من الأمر العالي الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ ، عن تشكيل واختصاصات القومسيون البلدي بالاسكندرية ، والمادة ١ من لائحة الإجراءات العامة لسير مجالس المديرية الصادرة في أول يناير سنة ١٩١٠ ، والمادة ٣٤ من القانون الفرنسي الخاص بالمجالس العامة التي تعادل مجالس المديرية عندنا .

وقد لوحظ أن النص الوارد في المادة ٣٤ من القانون الفرنسي عن حق تطبيق المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات (المقابلة للمادة ١٣٦ من قانون العقوبات الأهلي) ، لم يحدد زمنا تسقط الدعوى العمومية بمضيها ، فهو

يسمح للسلطة التنفيذية بإساءة استعمال هذا الحق ، ويمكنها من التهمل في استعماله طول مدة المصووية ، بحيث تجعل منه سيفا تصلته فوق رقاب الأعضاء كلما أعوزها ذلك . ولهذا أضاف المشروع المرافق فقرة في آخر المادة حدد فيها سقوط الدعوى العمومية بمضى ثلاثة أشهر على اليوم الذي يحصل فيه الاجتماع غير القانوني .

حل المجلس وما يتبع في حالة الحل :

أجازت المادة ٨٧ حل مجلس المديرية ، وأوجبت إجراء انتخابات جديدة له في مدى محدد ، وهي تطابق المادة ٥٠ من القانون النظامي .

و ضمنا لما قد يحدث في الفترة التي تنقضي بين حل المجلس واجتماعه بهيئته الجديدة ، نص في المادة ٨٨ من المشروع على تأليف لجنة تعهد إليها إدارة أعمال المجلس وتصريف أموره المستعجلة في غيابه ، وهو نص ليس له مقابل في القانون النظامي .

وهنا قد يلاحظ أن المادة ٣٨ من الدستور التي أباحث حل مجلس النواب حزمت حله أكثر من مرة لسبب واحد ، وقدير على الخاطر لزوم تطبيق هذا الحكم على الحالة التي يحل فيها مجلس المديرية أيضا . على أنه لا تصح التسوية بين مجلس النواب ومجلس المديرية في مثل هذه الحالة ، وذلك للفرق الظاهر في طبيعة تكوين كل من المجلسين ، واختلاف مهمة الواحد منهما عن مهمة الآخر . فجلس النواب له الإشراف على السلطة التنفيذية ، وله أن يقرر عدم الثقة بالوزارة فيوجب عليها الاستقالة ، لذلك قيد الدستور حله بمرة واحدة من أجل مسألة واحدة ، بعكس الحال مع مجالس المديريات التي ليست لها مثل هذه السلطة حيال الحكومة فلا ينتظر أن

تعمد حلها لتتخلص من إشرافها . وإذن فحل مجلس المديرية لا ينجح إلا بعد أن تعمد السلطة التنفيذية كل وسيلة للتفاهم معه ، وبعد أن تلمس الأضرار التي تصيب المصلحة العامة من بقاء هذه الحالة طويلا . هذا فضلا عن أن حل مجلس المديرية بشروطه المنصوص عليها في مشروع القانون يفتح الباب أمام مجلسي البرلمان لمناقشة الوزارة فيه وفي أسبابه وللاقتراع على الثقة بها ، فهي لا تلجأ إليه إلا بعد تأكدها من صواب موقفها ومن موافقة المجلسين عليه ولا تكرر لنفس السبب إلا طبقا لسياسة عامة أقرها عليها البرلمان . وقد يقال إنه مادام المجلس الجديد يصير على الرأي الذي حل من أجله المجلس السابق ، فمضى هذا أن الإصرار مستمد من مشيئة الناخبين ، وأنه تبعاً لذلك يجب تحريم حل مجلس المديرية أكثر من مرة لسبب واحد حتى لو كان الحل في المرة الأولى مرضيا عنه من مجلسي البرلمان . ولكن التسليم بهذه النظرية يجعل لمجلس المديرية من الهيمنة على مصالح الدولة وتسيير سياستها العامة فوق ما لمجلسي البرلمان ، وينقل حق الثقة بالوزارة من يدى البرلمان إلى يدى مجلس المديرية ، وهو مالا يتماشى مع المبادئ الدستورية .

اختصاصات الرئيس وواجباته :

اتفقت أحكام المشروع المرافق مع القانون النظامي في موضوع رئاسة المجالس وما يتعلق بها (الفقرتان الأخيرتان من المادتين ١ و ٣ من المشروع ، والفقرتان الأخيرتان من المادة ٤٤ من القانون النظامي) .

وقد رأى تضمين المشروع أحكاما تحدد اختصاصات الرئيس وتبين واجباته (مادة ٧٦) وهذه الأحكام مستمدة مما جرى عليه العمل فعلا ، وقد اقتبست من المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان ، ومن المادة ١١ من لائحة الإجراءات العامة لسير مجالس المديرية الصادرة في أول يناير سنة ١٩١٠ ، ومن المادة ٢١ من الأمر العالى الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ عن تشكيل واختصاصات

القومسيون البلدى بالاسكندرية ، ومن المادة ٥ من قرار وزير الداخلية الصادر فى ٢٧ يونيه سنة ١٩٠٤ والمعتل فى ٢٧ يونيه سنة ١٩١٢ عن المأمورية البلدية للاسكندرية .

موظفو المجالس ومستخدموها :

تضمنت المواد ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ الأحكام الخاصة بالتوظيف فى المجالس وشروط الخدمة وقواعد العمل من تعيين وترقية ومنح علاوات وتأديب وفصل .

والمأمول أن تكفل أحكام هذه المواد لإراحة بال موظفى المجالس ومستخدميها وتقر فى أنفسهم الطمأنينة على مستقبلهم ومستقبل من يعولونهم خصوصا أنها مستمدة من أحكام المادتين ١٤٢ و ١٤٤ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالنظام الداخلى للبرلمان ، مع تعديل طفيف اقتضاه اختلاف الأحوال فى مجالس المديريات عن مثلها فى مجلس البرلمان .

أحكام أخرى :

نصت المادة ٧٣ على أن تقوم إدارة أقسام قضايا الحكومة بقضايا مجالس المديريات .

ونظمت المادة ٧٤ طريقة فحص التصميمات والمقاييس الخاصة بمشروعات المجالس وطريقة تنفيذ هذه المشروعات من حيث البناء وإعداد المعدات الفنية الخ .

وأجازت المادة ٨٤ لوزير الداخلية أن يأخذ رأى لجنة فحص الميزانيات (وهى اللجنة المنصوص عليها بالمادة ٥٣) فيما يعرض عليه من أعمال المجالس وقراراتها ، كما أجازت له المادة ٨٦ إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا

القانون وتنظيم أعمال المجالس المنصوص عليها في المواد ٥٣ و ٦٧ و ٨٨ بشرط ألا تتعارض مع أحكامه .

وهذه المواد الثلاث (أى ٧٣ و ٧٤ و ٨٤) لا مقابل لها في القانون النظامى .

وحددت المادة ٨٣ ما يجب في تقرير عزل أحد من الأعضاء المنتخبين وهي تقابل الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من القانون النظامى ، ولها نظير فيما يتعلق بعضوية البرلمان (مادة ١٠٢ من الدستور) .

وأجازت المادة ٨٥ لوزير الداخلية أن يصدر بموافقة مجلس الوزراء لوائح عامة تتضمن القواعد المتعلقة بالنظام الداخلى لمجالس المديرية وبطريقة السير في أعمال المجالس ، كما أجازت لكل مجلس أن يضع لأنحته الداخلية بالتطبيق للوائح العامة بشرط المصادقة عليها من وزير الداخلية ، وهي تقابل الفقرتين الأخيرتين من المادة ٤٩ من القانون النظامى .

وأجازت المادة ٨٩ لوزير الداخلية أن يستصدر مرسوما بمرئيه وسلطان المجلس كلها أو بعضها لمدة لا تتجاوز ستة أشهر ، إذا انتهى أجل سريان الرسوم في الفترة التى تنقضى بين حل المجلس واجتماعه بهيئته الجديدة ، وهو احتياط لا بد منه لضمان سير أعمال المجلس ومشروعاته في غيابة .

أما المادة ٩٠ فقد سبق الكلام عنها في شؤون التعليم (صفحتا ١١ و ١٢ من هذه المذكرة) .

وألفت المادة ٩١ المعمول بها الآن في القانون النظامى واستنتجت منها المادة ٤١ المتضمنة شروط إقامة الدرب ، وستلغى هذه المادة بالقانون الخاص بالعرب والأبنية خارج السكن ما

وزير الداخلية

تحريرا في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣١

اسماعيل صدق

قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦

بانتخاب أعضاء مجالس المديریات^(١)

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ — ينتخب عضوان لمجلس المديرية عن كل دائرة من دوائر
الانتخاب لمجلس النواب وتكون مدة العضوية خمس سنوات .

مادة ٢ — انتخاب أعضاء مجالس المديریات يقوم بها الناخبون الذين
لهم حق انتخاب أعضاء مجلس النواب طبقا لقانون الانتخاب رقم ١٤٨
لسنة ١٩٣٥

مادة ٣ — يشترط في عضو مجلس المديرية :

(أولا) أن تكون سنه ٣٠ سنة ميلادية كاملة على الأقل .

(ثانيا) أن يكون اسمه مدرجا بأحد جداول الانتخاب في المديرية وأن
يكون مقبلا في المركز أو أحد المراكز التي تتكون منها الدائرة التي يرشح نفسه
فيها .

(ثالثا) أن يكون محسنا للقراءة والكتابة .

(رابعا) أن يكون مالكا في المديرية التي يرشح نفسه في إحدى دوائرها
الانتخابية لأطيان مفروض عليها ضريبة عقارية للحكومة قدرها ٣٠ جنيها
مصريا في السنة على الأقل .

(١) صدر هذا القانون تنفيذا للمادة ١٣٣ من الدستور .

ويحسب من الضريبة ما يدفع من الأموال على حصة المرشح في العقارات الموقوفة .

ولا تدخل الرسوم الإضافية التي تحصل لمجالس المديريات أو لولاية هيئة أخرى في حساب الثلاثين جنيها المذكورة في الفقرة السابقة .

وبالنسبة للعضو المنتخب عن دائرة مكونة كلها من عاصمة مديرية تعتبر عوائد المباني التي تحصل للحكومة ضمن الضريبة المشتركة .

وينقص الحد الأدنى للضريبة إلى الثلث بالنسبة لمن ينتخب عن دائرة من دوائر مديرية أسوان . أما من ينتخب عن دائرة الدتر فيعفى من شرط الضريبة .

وينقص الحد الأدنى للضريبة على كل حال إلى الثلث بالنسبة لمن كان حائزا لدبلوم من إحدى الكليات أو المدارس العالية .

(خامسا) ألا يكون من الضباط المستودعين ولا من الجنود الذين في الإجازة الحرة .

(ماداما) أن يرشح نفسه للانتخاب وأن يودع خزانة المديرية وقت الترشيح مبلغ خمسين جنيها مصريا تخصص للأعمال الخيرية المحلية بالدائرة الانتخابية إذا عدل عن الترشيح أو إذا لم يحز في الانتخاب عشر الأصوات الصحيحة التي أعطيت على الأقل وينقص هذا المبلغ إلى النصف بالنسبة لمن يرشح نفسه عن دائرة الدتر بمديرية أسوان .

مادة ٤ — فيما عدا ما هو مذكور في المادة السابقة تطبق أحكام الباب الثاني من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النواب وما يدخل طليها من التعديلات على انتخاب أعضاء مجالس المديريات ، وفي حالة انتخاب عضوين عن دائرة واحدة يكون للناخب صوت لكل عضو ولا يجوز له أن يحصر الصوتين في مرشح واحد .

فإنه يجب أن ترسل إحدى نسختي محضر الانتخاب المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ إلى المديرية مع جميع أوراق الانتخاب في اليوم التالي لإعلان النتيجة على الأكثر وترسل النسخة الثانية في الوقت نفسه إلى وزير الداخلية .

مادة ٥ — تتبع أحكام الباب الخامس من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ في الجرائم التي تقع في انتخاب أعضاء مجالس المديرية أو بسببه .

مادة ٦ — لكل ناخب أن يطلب إبطال الانتخاب الذي حصل في دائرته بعريضة يقدمها إلى المدير تستل على الأسباب التي يبنى عليها الطلب ، ويكون توقيع الطالب مصدقا عليه ، ويجب تقديم الطلب في الخمسة عشر يوما التالية لإعلان نتيجة الانتخاب على الأكثر .

ويجوز كذلك لكل مرشح أن يطلب بالطريقة عينها إبطال الانتخاب الذي أعلن في الدائرة التي رشح نفسه عنها .

ويرسل المدير في الثمانية الأيام التالية طلب إبطال الانتخاب إلى رئيس نيابة المحكمة الابتدائية الكائن بمقرتها مجلس المديرية وهو يقدمه إلى المحكمة المذكورة للفصل فيه .

مادة ٧ — يجوز لوزير الداخلية أن يطلب أيضا إبطال الانتخاب بكتاب يصل إلى رئيس النيابة مشتملا على الأسباب التي يبنى عليها الطلب وذلك في الخمسة عشر يوما الثانية لإعلان نتيجة الانتخاب على الأكثر .

مادة ٨ — تحكم المحكمة الابتدائية بهيئة مدنية وبطريق الاستجواب حكما غير قابل للمعارضة ولا للاستئناف وبشروط في الطلب المقدم إليها وذلك بعد إعلان المنتخب والناخب أو المرشح الذي قدم الطلب لإبداء أقوالها وسماع أقوال النيابة العمومية .

ويجب على النيابة العمومية إخطار المصوب المطعون في انتخابه بأسباب الطعن قبل الجلسة بسبعة أيام على الأقل .

مادة ٩ — إذا انتخب عضو في دائرتين بمديرية واحدة وجب عليه أن يقرر في المجلس أى الدائرتين يريد أن يكون نائباً عنها، ويكون ذلك في الأيام الثمانية التالية لتاريخ صيرورة انتخابه غير قابل للطعن أو لتاريخ الحكم الصادر في الطعن إذا كان قد طعن في انتخابه .

فإذا لم يفعل تولى المجلس بطريق القرعة تعيين الدائرة التي يكون عليها انتخاب عضو جديد .

مادة ١٠ — كل عضو في مجلس إحدى المديريات انتخب عضواً في مجلس مديرية أخرى يجب عليه أن يصرح في الثمانية الأيام المبينة بالمادة السابقة في أى المجلسين يريد الجلوس .

فإذا لم يفعل اعتبر عضواً في المجلس الذى انتخب فيه أخيراً .
وكل من انتخب في انتخابات واحدة عضواً في مجلسين يجب عليه أن يخطر أحد المجلسين في المدة المذكورة في أيهما يريد الجلوس .

فإذا لم يفعل صار عضواً في المجلس الذى يدفع في دائرته ضرائب أكثر .
فإذا تساوت الضرائب تولى أحد المجلسين الذى يعينه وزير الداخلية عملية القرعة .

وعلى رئيس المجلس الذى وقع الاختيار عليه أو الذى اعتبر أنه وقع الاختيار عليه أن يخطر رئيس المجلس الآخر، وهذا يعلن خلوق (المحل) .

مادة ١١ — لا يجمع بين عضوية مجلس المديرية وتولى الوظائف العامة بأنواعها، والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الأموال العمومية ، ويدخل في ذلك كل موظف ومستخدمي مجالس المديريات والمجالس البلدية أو المحلية أو القروية ، وكل موظف ومستخدمي وزارة الأوقاف والمعاهد الدينية وكذلك العمدة والمشايخ .

ولا يصح أيضاً الجمع بين عضوية مجلس المديرية وعضوية المجالس البلدية أو المحلية أو القروية أو لجان الشياخات .

مادة ١٢ — كل موظف أو مستخدم عام ممن أشير إليهم في المادة السابقة وكل عضو بالمجالس البلدية أو المحلية أو القروية أو لجان الشياخات انتخب عضواً لمجلس مديرية يعتبر متخلياً عن وظيفته أو عن عضويته بتلك المجالس أو اللجان إذا لم يتنازل في الثمانية الأيام الميينة بالمادة التاسعة من هذا القانون عن عضويته لمجلس المديرية .

ويعطى الموظف أو المستخدم حقه في المعاش أو المكافأة على حسب الأحوال .

وكل عضو في مجلس مديرية قبل وظيفة من الوظائف العامة المشار إليها في المادة المذكورة أو قبل العضوية في أحد المجالس البلدية أو المحلية أو القروية أو لجان الشياخات يعتبر أنه تنازل عن عضوية مجلس المديرية بعد مرور الثمانية الأيام التالية لتاريخ تعيينه في الوظيفة أو صيرورة انتخابه في تلك المجالس أو اللجان نهائياً .

ويعلن مجلسه خلق المحل الذي كان يشغله ، فإن لم يقم المجلس بهذا الإعلان في مدة خمسة عشر يوماً يصير إعلانه بقرار يصدره وزير الداخلية .

مادة ١٣ — إذا وجد أحد الأعضاء في حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ سواء أعرضت له أثناء نيابته أم لم تعلم إلا بعد انتخابه تسقط عضويته .

وكذلك تسقط عضوية من فقد الصفات المشترطة في العضو ، ويكون السقوط في الأحوال السالفة بقرار من وزير الداخلية .

ويحوز للمضوأنف يطنن فى هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية للكانن
بداثرها مجلس المديرية وذلك بعريضة يقدمها إلى رئيس النيابة فى ظرف
خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه بقرار الوزير .

ولا يوقف الطعن تنفيذ القرار متى كان مبنيًا على حكم نهائى .

وتحكم المحكمة فى ذلك نهائيا بطريق الاستعجال وبغير رسوم بعد إعلان
المضو لإبداء أقواله وسماع أقوال النيابة العمومية .

مادة ١٤ — الاستقالة من عضوية مجلس المديرية تقم إلى رئيسه
وتعتبر نهائية وقت تحرير المجلس قبولها .

مادة ١٥ — عندما يعلن خلق محل فى أحد مجالس المديريات يأمر
وزير الداخلية بانتخاب عضو بدل من خلا محله فى خلال شهرين من تاريخ
الإعلان .

ولا تلوم نيابة العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة سلفه .

مادة ١٦ — أعضاء مجالس المديريات الحاليون يستمرون فى وظائفهم
لحين إجراء الانتخابات بمقتضى أحكام هذا القانون .

مادة ١٧ — الناخبون المدرجة أسمائهم فى جداول انتخابات الجهات
التابعة لمصلحة الحدود لا يشتركون فى انتخاب أعضاء مجالس المديريات .

مادة ١٨ — لوزير الداخلية إصدار ما يراه من القرارات والمنشورات
اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ١٩ — يلغى المرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ الخاص باختيار أعضاء مجالس المديرية .

وتلغى أيضاً عبارة رقم "٤٣ لسنة ١٩٣١" الواردة في المادة الثانية فقرة (١) من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ الخاص بوضع نظام لمجالس المديرية .

مادة ٢٠ — على وزراء الداخلية والحقانية والمالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ، ويعمل به من يوم نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى رأس التين في ٨ رجب سنة ١٣٥٥ (٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦) .

محمد علي

عبد العزيز هزرت

شريف صبري

بأمر مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة

واصف بطرس غالي

وزير الداخلية بالنيابة

محمد صفوت

وزير المالية بالنيابة

وزير المواصلات

وزير الحقانية

محمود غالب

محمود فهمي المقراني

محمود غالب

مذكرة

من وزارة الداخلية إلى رئاسة مجلس الوزراء

انتخب الأعضاء الحاليون لمجالس المديرية بمقتضى أحكام المرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ الذى يستند فى كثير من نصوصه إلى قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠

وقانون الانتخاب رقم ٣٨ الذى بنص المادة ٨٤ من قانون الانتخاب الصادر به المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ فأصبح المرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ معطل التنفيذ لاستحالة ذلك عمليا . وتقضى الضرورة بوضع تشريع لانتخاب أعضاء مجالس المديرية يتفق فى نصوصه وأحكامه مع قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥

وترى الوزارة أن التشريع الذى يعتبر وافيا بالغرض تماما هو القانون رقم ١٧ الذى تقرره البرلمان فى سنة ١٩٢٨ وصدر فى ١٤ أبريل من تلك السنة . فقد كان ذلك القانون يستند فى أحكامه إلى نصوص قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الذى أعيد نشر نصوصه فى شكل قانون جديد هو القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ إلا أن القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٨ كان قد ألغى بنص المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ كما أن بعض نصوصه كانت تحيل إلى نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ويجب أن تكون الإحالة الآن إلى نصوص القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥

ونظرا إلى أن الجهات التابعة لمصلحة الحدود ، قد تبعت فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة إلى بعض المحافظات والمديرية وأصبحت بطبيعة الحال تابعة لبعض الدوائر الانتخابية لمجلس النواب بعد أن كانت كل محافظة من محافظات الحدود فى الماضى دائرة قائمة بذاتها ، فاستثناء من حكم المادة

الأولى من القانون رقم ١٧ وجب النص على عدم اشتراك ناخبي جهات الحدود في انتخاب أعضاء مجالس المديريات، كذلك وجب النص على استمرار أعضاء المجالس الحاليين في وظائفهم حين إجراء انتخابات جديدة كما نص على إلغاء المرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ وإلغاء عبارة رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ الواردة في المادة الثانية فقرة (١) من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ الخالص بوضع نظام لمجالس المديريات . فلكل ما تقدم رأيت الوزارة بالاتفاق مع قسم قضاياها إعادة نشر قانون سنة ١٩٢٨ من جديد فأدخلت عليه التعديلات السابق الإشارة إليها ووضعت في شكل مشروع قانون وصدرته بمشروع مرسوم لتقديمه إلى البرلمان .

وتنشرف بعرض مشروع المرسوم المذكور على مجلس الوزراء رجاء اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستصداره

وزير الداخلية

بمحررا في ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٦

إمضاء : مصطفى النحاس

مرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٦

بإعلان رشد حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول

فيما يختص بجميع التصرفات المدنية (١)

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ ؛

وعملا بالمادة ٥٥ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ؛

رسم بما هو آت :

مادة ١ — مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٨ من الأمر الملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية يعتبر حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول بالتنا رشد فيما يختص بجميع التصرفات المدنية .

مادة ٢ — على الوزراء تنفيذ هذا المرسوم بقانون، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

(١) صدر هذا القانون تنفيذا للأمر الملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ المشار إليه في المادة ٢٢

من الدستور .

يسم هذا المرسوم بقانون بختام الدولة وينشر في الجريدة الرسمية وينفذ
كقانون من قوانين الدولة مـ

صدر بديوان الرئاسة في ١٢ صفر سنة ١٣٥٥ (٤ مايو سنة ١٩٣٦) .

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية

ووزير الصحة العمومية بالنيابة

على ماهر

وزير الحفانية والأوقاف

أحمد على

وزير الأشغال العمومية

حافظ حسن

وزير المعارف للعمومية

محمد على علويه

وزير المواصلات والتجارة والصناعة

حسن صبرى

وزير المالية

أحمد عبد الوهاب

وزير الزراعة

صادق وهبه

وزير الحربية والبحرية

على صدق

مذكرة تفسيرية

خاصة بسن الرشد لحضرة صاحب الجلالة الملك

تنص المادة ٨ من الأمر الملكي الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ وانخاص بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية على أن الملك يبلغ سن الرشد إذا اكتمل له من العمر ثمانى عشرة سنة هلالية .

وانما يتحدث هذا الأمر الملكي المذكور في قاعدة من قواعد القانون العام . فانه بمقتضى المادة ٣٢ من الدستور ، وهى تحيل صراحة إليه ، جزء من الدستور لا يتجزأ .

فسن الرشد المقررة بالأمر الملكي لا يلحظ فيها إلا أهلية الملك السياسية ، وفى تلك السن يحلف الملك اليمين ووفقا لحكم الدستور ذاته : " يباشر الملك سلطته الدستورية " " مادة ٥٠ " .

والقاعدة المتقدم ذكرها هى فيما خلا استثناء واحد (الترويج) ، القاعدة المتبعة فى جميع البلاد ذات النظام الملكى الدستورى ، ففى بلجيكا وبلغاريا وإيطاليا ودانمرك وأسوج وبوجوسلافيا وهولندا ورومانيا يبلغ الملك سن الرشد السياسى فى الثامنة عشرة من عمره ، وذلك خلافا لقواعد القانون المدنى فى تلك البلاد التى تجعل سن الرشد بوجه عام إحدى وعشرين سنة .

وبعد فإن تحديد السن بثمانى عشرة سنة ، باعتبار أنه من الأحكام الأساسية لنظام توارث العرش ، لا يمكن اقتراح تنقيحه (مادة ١٥٦) .

وليس ثمة نص يحدد السن التى يكون فيها للملك الأهلية فيما يختص بمباشرة حقوقه الخاصة وإدارة أمواله .

وغنى عن البيان أنه لا يجوز بحال من الأحوال وعلى أى وجه كان أن تزيد هذه السن على السن المقررة للأهلية السياسية ، ولكن هل يتعين أن تتفق السن فى الحالىين .

أما الحكم الشرعى فهو أنه إذا بلغ المرء سن الخامسة عشرة سنة رشيدا أصبحت له الولاية التامة فى التصرفات ، وأما التشريع الوضعى المصرى فقد حدّد سن الرشد المدنى بثمانى عشرة سنة ثم باحدى وعشرين سنة .
على أن سن الحادية والعشرين ليست غير قرينة فى الجملة .

وإذا كان من الواجب الأخذ بتلك القرينة بالنسبة لأفراد الناس فليس ثمة ما يدعو لالتزامها بالنسبة للملك لا سيما وأن سن الرشد السيامى له قد جعلت ثمانى عشرة سنة وأنها تستلزم صفات فوق ما يطلب فى سن الرشد المدنى .

إذن ليس ما يمنع من التمثى مع قواعد الشريعة واعتقاد سن دون الثمانى عشرة سنة لأهلية الملك فى جميع التصرفات المدنية على أن ذلك لا يكون إلا بتشريع خاص .

وقد بنيت هذه المذكرة على رأى الذى أبداه سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة ووافق على بيان رأى الشرعى فيها حضرات أصحاب الفضيلة شيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية ورئيس المحكمة الشرعية العليا .
وليس من شك فى أن جلالة مليكنا المحبوب الذى أشرف على السابعة عشرة ، والذى دلت آثاره ، بصورة واضحة ، على نضوجه ، حائز للشروط اللازمة لأن يعتبر راشدا من الناحية الشخصية والمالية .

لذلك فأنى أشرف بتقديم مشروع المرسوم بقانون المرفق بهذا إلى المجلس .

٣ مايو سنة ١٩٣٦

الرأى الشرعى

يقضى الحكم الشرعى بأنه إذا بلغ الشخص سن الخامسة عشرة رشيدا أصبح ذا أهلية تامة للتصرفات الشرعية جميعها فيكون له الولاية التامة فى ماله ويصح أن يكون ناظرا على الأوقاف وأن يكون وليا على غيره فى النفس والمال .

٣ مايو سنة ١٩٣٦

قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٦

بمباشرة مجلس الوصاية الحقوق التي يختص بها الملك بصفته

رئيسا للأسرة المالكة ^(١)

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يباشر مجلس الوصاية المعين من البرلمان في اجتماع ٨ مايو سنة ١٩٣٦ الحقوق التي يختص بها الملك بصفته رئيسا للأسرة المالكة طبقا لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام للأسرة المالكة وذلك مع عدم الإخلال بحق المجلس في أن يباشر—وفقا للمادة التاسعة من الأمر الكريم الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ —الحقوق الأخرى التي نص عليها الأمر الكريم المتقدم ذكره .

مادة ٢ — على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به من ٨ مايو سنة ١٩٣٦

(١) صدر هذا القانون تنفيذا للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ المشار إليه في المادة ١٥٣

من الدستور - وقد أطل العمل به بعد تولى جلالة الملك سلطته الدستورية في ٢٩

يولي سنة ١٩٣٧

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى رأس التين في ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٥ (١٤ يولييه سنة ١٩٣٦).

محمد علي

عبد العزيز هزنت

شريف صبري

بأمر مجلس الوصاية

وزير الصحة العمومية وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس مصطفى النحاس مصطفى النحاس

وزير الأوقاف وزير الأشغال العمومية وزير الخارجية بالنيابة

محمد صفوت عثمان محرم مكرم عبيد

وزير الزراعة وزير المواصلات وزير المالية

أحمد حمدي سيف النصر محمود فهمي التقرائي مكرم عبيد

وزير الحربية والبحرية وزير الحقانية

علي فهمي محمود غالب

وزير المعارف العمومية وزير التجارة والصناعة

علي زكي العرابي عبد السلام فهمي محمد جمعة

مذكرة تفسيرية

بشأن مشروع القانون الخاص بمباشرة مجلس الوصاية للحقوق
التي يختص بها الملك بصفته رئيسا للأسرة المالكة

ضمن القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة
نوعين من الأحكام ، نوع يرتبط بنظام القضاء واختصاص المحاكم ويرجع
الحق فيه إلى السلطة التشريعية في البلاد . كأنشاء مجلس للفصل في الأحوال
الشخصية للأمراء والأميرات . ونوع يرجع الأمر فيه إلى مطلق لإرادة الملك
كما هو الحال في منح لقب الإمارة أو لمرمان منه وفي ترتيب المخصصات
لأفراد الأسرة المالكة . وفي كل من هذين النوعين إشارة لتصرفات أو
لأوامر تسند إلى الملك .

أما ما كان من تلك الأحكام خاصا بالنوع الأول فهو من الحقوق
الدستورية التي تؤول لمجلس الوصاية (مادة ٥٥ من الدستور) أو من سلطة
الملك التي تتولاها هيئة مجلس وصاية العرش (مادة ٩ من الأمر الكريم
بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية) .

وأما ما جاء في القانون عن التصرفات والأوامر التي تسند إلى الملك
في النوع الثاني من الأحكام فلم يذكر القانون شيئا عن مصيره بعد وفاة
الملك .

وقد أثير في المادة السابعة من الأمر الكريم المتقدم ذكره في صدد بعض هذه التصرفات والأوامر كالحرمات من العرش في حالة زواج أمير بنير إذن الملك وحالة إنجراجه أميراً من الأسرة المالكة لعدم الجدارة وكالإقالة من ذلك الحرمات ، إلى من يتولى سلطة الملك . ولكن هذه الولاية لم تبن أحكامها فان القانون بوضع نظام الأسرة المالكة وهو مظنة تنظيمها سكت عن الإشارة إلى شيء منها وما جاء في الدستور خاص طبعاً بالحقوق العامة لا بالحقوق العائلية .

ولا ريب في أن الواجب يقضى بتدارك هذا السكوت وبالمبادرة إلى تعيين من يباشر تلك التصرفات ويصدر تلك الأوامر . ومن حسن التوفيق أن تأليف مجلس الوصاية برئاسة رئيسه وعضويه من الصلة بالأسرة المالكة يجعله خير من يعهد إليه بتلك السلطة ، فضلاً عن أن في جمع مجلس الوصاية بين تولى سلطة الملك في شؤون الدولة وسلطته باعتباره رئيس الأسرة المالكة ما يكفل التناسق وكال الاتصال بين السلطين .

ومع هذا مشروع قانون بالمعنى المتقدم ذكره .

القسم الرابع

شارة العضوية ، تمثيل مجلس الشيوخ في الاحتفالات ،

ما يرتديه سكرتيه العام في الاحتفالات العامة

شارة حضرات الشيوخ المحترمين

مجلس الشيوخ

محضر مكتب المجلس بالجلسة المنعقدة في ٢ يونيو سنة ١٩٢٧

المشكلة برئاسة حضرة صاحب العزة محمد علوي الجزار بك وكيل المجلس؛
وبحضور حضرات :

محمود بسيوني افندي الوكيل الآخر

محمد محمود خليل بك المراقبين
محمد صفوت باشا

الشيخ محمد عز العرب بك
محمد أحمد الشريف بك من السكرتيرين البرلمانين
علي عبد الرازق بك

تقرر بالنسبة لشارات حضرات أعضاء المجلس ما يأتي :

بعد الاطلاع على المادة ١٢٩ من اللائحة الداخلية التي تنص على عمل
شارات خاصة يحملها أعضاء المجلس ؛

تقرر المكتب ما هو آت :

(المادة الأولى) ،

يتقصد كل عضو من أعضاء المجلس في الحفلات الرسمية وفي الوفادات
المثلية للمجلس وفي كل مناسبة تستدعي إظهار صفته شارة مكونة من شعار
ورصيدة ووشاح .

فالشعار يعلق بعروة الصدر : وهو كوكب من الفضة المصقولة بيضوى الشكل له اثنان وثلاثون شعاعا وفوقه مجن بيضوى رفعته من الميناء البيضاء مرقوم عليها اسم المجلس وحاشيته من الميناء الخضراء الالامعة مرقوم عليها عبارتا "الدولة المصرية" و "جميع السلطات مصدرها الأمة" وفي ظهر الشعار مشبك من الفضة يعلق به فى العروة .

وأما الرصيعة فتثبت على الوشاح : وهى كوكب من الفضة المصقولة مستدير الشكل له ستة أشعة لكل منها خمسة أسنة وفوقه مجن رفعته من الميناء البيضاء مرقوم عليها اسم المجلس وحاشيته من الميناء الخضراء الالامعة مرقوم عليها عبارتا "الدولة المصرية" و "جميع السلطات مصدرها الأمة" وفي ظهر الرصيعة حلقة متحركة تلبس فى المشبك الموضوع تحت عقدة الوشاح .

أما الوشاح : فهو طريدة من الحرير الأخضر المتأوج بلون العلم المصرى عرضها ١٠٠ مليمت وطولها فيما عدا العقدة ١,٥ متر وعليها هلال و ثلاث نجوم مطرزة بالحرير الأبيض ويقشع به من اليمين الى اليسار ويلبس تحت بدلة المسهرة عند الارتداء بها .

(المادة الثانية)

يدفع كل عضو ثمن الشارة وتصبح ملكا له ، ولا يجوز له حملها إلا أثناء مدة العضوية .

(المادة الثالثة)

يعرض هذا القرار على المجلس للتصديق عليه .

وافاق مجلس الشيوخ بجلسته المتعقدة فى يوم الخميس ٢ يونيه سنة ١٩٢٧ على هذا القرار .

أبلغ هذا القرار الى ديوان جلالة الملك بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٢٧

وأبلغ فى نفس التاريخ الى رئاسة مجلس الوزراء .

كما أبلغ الى رئاسة مجلس النواب فى التاريخ السالف ذكره .

وبتاريخ ٩ يونيه سنة ١٩٢٨ أعادت رئاسة المجلس إبلاغ القرار المذكور الى ديوان كبير الأمراء .

شارة حضرات النواب المحترمين

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بناء على المادة ١٥٣ من اللائحة الداخلية لمجلس النواب التي تنص على عمل شارات خاصة يحملها أعضاء المجلس قد وضع مكتب المجلس قراراً متفقاً لحكم هذه المادة صديق عليه مجلس النواب بجلسته ٦ يونيه الجارى .
فاتشرف بإبلاغ دولتكم صورة منه .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب
سعد زغلول

٧ يونيه سنة ١٩٢٧

مكتب مجلس النواب

قرار

بعد الاطلاع على المادة ١٥٣ من اللائحة الداخلية التي تنص على عمل شارات خاصة يحملها أعضاء المجلس ؛
قرر المكتب ما يأتى :

(المادة الأولى)

يتخذ كل عضو من أعضاء المجلس فى الحفلات الرسمية وفى الوفادات الممثلة للمجلس وفى كل مناسبة تستدعى إظهار صفته شارة مكونة من شعار ووصيفة ووشاح .

فالشعار يلقى بعروة الصدر : وهو كوكب من الفضة المصقولة يرضوى الشكل له اثنان وثلاثون شعاعاً وفوقه مجن يرضوى رقعته من الميناء البيضاء مرقوم عليها اسم المجلس وحاشيته من الميناء الخضراء اللامعة مرقوم عليها

عبارتا "الدولة المصرية" و "جميع السلطات مصدرها الأمة" وفي ظهر الشعار مشبك من الفضة يعلق به في العروة .

وأما الرصيعة فتثبت على الوشاح : وهي كوكب من الفضة المصقولة مستدير الشكل له ثمانية وأربعون شعاعا وفوقه مجن رقعته من الميناء البيضاء مرقوم عليها اسم المجلس وحاشيته من الميناء الخضراء اللامعة مرقوم عليها عبارتا "الدولة المصرية" و "جميع السلطات مصدرها الأمة" وفي ظهر الرصيعة حلقة متحركة تلبس في المشبك الموضوع تحت عقدة الوشاح.

وأما الوشاح فيتنشع به من اليمين إلى اليسار : وهو طريدة من الحرير الأخضر المتماوج على كل من جانبيها حاشية حمراء عرضها ١٥ مليمترا وعرض الوشاح ١٠٠ مليمترا وطوله فيما عدا العقدة ١٥ متر وعليه هلال وثلاث نجوم مطرزة بالحرير الأبيض ويلبس تحت بدلة المسهرة عند الارتداء بها .

(المادة الثانية)

يدفع كل عضو ثمن الشارة وتصبح ملكا له ، على أنه لا يجوز له حملها إلا أثناء مدة العضوية .

- ١ - ما يجوز للسكرتير العام لمجلس الشيوخ ارتدأؤه في الاحتفالات العامة .
- ٢ - تمثيل المجلس في الاحتفالات .

مجلس الشيوخ

هيئة مكتب المجلس

المنعقدة في يوم الخميس ٤ مارس سنة ١٩٣٧ برئاسة حضرة صاحب العزة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك وكيل المجلس لغياب حضرة الأستاذ المحترم الرئيس خارج القطر .

وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين :

حسن نبيه المصرى بك وكيل المجلس ، ومحمد أحمد الشريف بك ومحمد الحفنى الطرزى باشا المراقبين وعلى عبد الرازق بك وأحمد عبده بك وأحمد كامل بك وأحمد حنفى أبو الفضل الجيزاوى افندى السكرتيرين البرلمانين .
نظر المكتب في عدة مسائل من بينها المسألة الآتية متقولة من محضر الجلسة :

” النظر فيما يجوز للسكرتير العام ارتدأؤه في الاحتفالات العامة لمناسبة الانعام عليه برتبة البكوية من الدرجة الأولى :

عرضت المذكرة المقدمة من حضرة السكرتير العام في هذا الشأن ونصها كما يأتى :

” بمناسبة الإنعام الكريم الذى شملت به أخيراً بمنحى رتبة البكوية من الدرجة الأولى تحدث إلى حضرة صاحب العزة الأستاذ المحترم وكيل المجلس محمد محمود خليل بك في أمر ما يجوز لى أن أرديه في الاحتفالات العامة ووجه

نظري إلى أنه يحسن بي وأنا تابع لمجلس الشيوخ وبعبارة أدق إلى السلطة التشريعية أن لا أجازى موظفي السلطة التنفيذية فيما يرتدونه في مثل هذه الأحوال خصوصاً وأن السكرتير العام في فرنسا وبلجيكا مخصص له بصفة خاصة بحمل شارة أعضاء المجلس . وذلك أن أعضاء المجلس كما لا يخفى لهم شارة خاصة يحملونها في المواسم والحفلات الرسمية ويعرفون بها ويؤدي لهم عند حملهم إياها ما يلزم وظائفهم من مرامم التحية والتعظيم . ولما كان السكرتير العام في المجلس من أصبق الناس بهم وأكثرهم اشتراكاً في أعماله فقد قررت مكاتب المجلس أن يسمح له بحمل تلك الشارة تشريفاً له ، وانما بدلا من أن يكتب عليها "عضو البرلمان" يكتب عليها "سكرتير عام المجلس" كما أنه يحضر جميع الحفلات الرسمية التي يحضرها المجلس بهيئته الكاملة وهذا يستتبع حتماً أن يرتدى السكرتير العام سترة تماثل السترة التي يرتديها حضرات الأعضاء حتى لا يشذ عنهم بارتدائه كسوة أخرى وحتى يميز في الوقت نفسه عن الكساوي التي يرتديها موظفو السلطة التنفيذية وغيرهم من الطوائف والهيئات في مثل هذه الأحوال .

وقد وافقت اللجنة التي اختارها المجلس لوضع لائحة الإدارة الداخلية على هذه النظرية ونصت في المادة الثامنة والثلاثين من المشروع الذي وضعته في سنة ١٩٢٨ على أن يحمل السكرتير العام شارة الأعضاء على أن يكتب عليها "السكرتير العام" ويصحب هيئة المجلس في كل احتفال تحضره كهيئته . ولما كان ما أدلى به إلى حضرة صاحب العزة الأستاذ المحترم وكيل المجلس ليس في الوسع القيام بتنفيذه الا بعد صدور قرار من المكتب .

لذلك فإني أنشرف بأن أرفع الأمر إلى هيئة المراقبة الموقرة حتى إذا صادف هذا الرأي قبولاً لديا تفضل بعرضه على هيئة المكتب الموقرة لتصدر قراراً فيه ما

السكرتير العام
أمين عز العرب

٢ مارس سنة ١٩٢٧

نوافق ويعرض على المكتب ما امضاء المراقب .

فقرو المكتب الموافقة على ما جاء في هذه المذكرة .

وبهذه المناسبة عرض الرئيس بصفة عامة لموضوع تمثيل المجلس في الاحتفالات ثم اقترح بصفة خاصة أن يكون تمثيله في حالة وفاة أحد أعضائه بالعاصمة بمعرفة هيئة المكتب مرتدية لباس المهرة مع الوشاح وعوطة بقوة من بوليس البرلمان .

أما إذا كانت الوفاة خارج القاهرة فيندب أقرب عضو من أعضاء المجلس المحترمين للجهة التي حصلت فيها الوفاة ليمثل المجلس في الجنائز مرتدياً لباس المهرة ومنتشحاً بوشاح العضوية .

أبلفت صورة من هذا القرار إلى جميع الوزارات بكتاب مؤرخ في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧

ملحق

تقرير

عن النظم البرلمانية في فرنسا وبلجيكا

وضع هذا التقرير تنفيذا لقرار المجلس في ٢١ يونيو سنة ١٩٢٤

محمد محمود خليل بك	حبيب حنين المصرى بك
مراقب مجلس الشيوخ	سكرتير عام مجلس الشيوخ

إيضاح

قرر مجلس الشيوخ يجلسه المنتعدة في ١٨ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق ٢١ يونيه سنة ١٩٢٤ ندب لدرس النظم البرلمانية في فرنسا وبلجيكا، كما قرر أن يصحبني في هذه المهمة حضرة حبيب المصرى بك السكرتير العام للمجلس .
والتقرير الملحق بهذا يحتوى على تفاصيل هذه المهمة وعلى بيان النظم الرئيسية المتبعة في البرلمانين الفرنسى والبلجيكي .

ولم يصل البرلمان المذكوران الى ما وصل اليه من الرقى إلا بعد زمن مديد واختبارات جمة ، فجاءت النظم التي يسيران عليها ثمة جهود طويلة وبجته ناهج . ولابد لنا إذا أردنا الأخذ بأسباب النجاح من أن ننفع بثمرات اختبارهما وأن نجوى على النظم المتبعة فيهما لا سيما اذا لاحظنا أن أهم أحكام دستورنا مأخوذة عن القوانين الدستورية في ذينك البلدين .

ومن دواعي اغتباطى الشديد أن رافقنى في مهمتى حضرة السكرتير العام للمجلس، فان ما تيسرته من واسع علمه واطلاعه ومن غيرته الشديدة على رقى المجلس يحملنى على الاعتقاد بأنه سيكون أهم عامل على انتفاع مجلسنا بالقواعد والنظم التي يسير عليها العمل في البرلمانين الفرنسى والبلجيكي وغيرهما . ويسرى أن أصرح بأنه قد كان لحضرته نصيب كبير في وضع التقرير الذى أنشرف بتقديمه الآن .

ولقد كنت عرفت حضرة السكرتير العام عند افتتاح الدور الأول للمجلس وازدادت صلتى به لما انتخبت مراقبا فقيسر لى تقدير ما هو عليه من الكفاءة التامة في إدارة أعمال المجلس ، فلما خبرته أثناء تادية مهمتى ازدادت تقديره له وتبين لى أن كفاءته صادرة عن ذكاء متوقد واطلاع واسع وإحاطة تامة بالمسائل القانونية والدستورية . فوجوده على رأس السكرتيرية العامة للمجلس — لا سيما ونحن في أول العهد بالنظم الدستورية — سيكون عظيم النفع والأثر فيه وسيكون من العوامل الفعالة في تنظيم الأعمال به على أحسن منوال والسير بها في طريق الرقى التام ٥

محمد محمود خليل

القاهرة في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥

كلمة تمهيدية

قبل أن نذكر ما هو متبع من القواعد فى برلمانات فرنسا وبلجيكا ينبغى أن نلفت النظر إلى أن كثيرا من القواعد المذكورة ثابت بحكم العرف والتقاليد لا بحكم الدستور نفسه ولا بحكم الأنظمة المكتوبة .

والذى يراجع الدستور الفرنسى مثلا يراه لا يشمل إلا عددا قليلا من المواد اقتصر على تقرير المبادئ العامة للجوهرية والقواعد الكلية ولم تعرض مطلقا للجزيئات، بل تركت كثيرا من المبادئ العامة نفسها من غير حل . وقد اكملت هذه القواعد بالتدرج باللوائح والأنظمة الداخلية وفى كثير من الأحوال اكملت بحكم التقاليد التى جرى عليها العمل والعرف من غير أن تقيد بنص مكتوب، وقد استرشدت المجالس فيما وضعت من الأنظمة أو فيما جرت عليه من التقاليد بروح الدستور وبالمبادئ العامة التى نص عليها فيه أو التى تستفاد ضمنا من نصوصه كبدا سلطان الأمة ومبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ حرية الرأى وغير ذلك من المبادئ الكبرى التى أصبحت أساسا لكل الدساتير والأنظمة الحديثة . فإذا طرأت حالة لم يرد عليها نص أو لم تكن لها سابقة رتبوا لها الحكم الذى يلائمها فى ضوء تلك المبادئ .

خذ لذلك مثلا مسألة ما لكل مجلس من المجالس من الحق فى وضع ميزانيته وتعيين موظفيه وتقرير الأحكام والقواعد التى تجرى عليهم فى تعيينهم وعزلهم وتأديبهم ومباشرة جميع شؤونه الداخلية وجميع نفقاته من غير خضوع لمراقبة خارجية من الوزارة أو غيرها، فإن ذلك لم يرد عليه نص فى الدستور ولكنه مستفاد من مبدأ الفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، ومن أن السلطة التشريعية — وهى المظهر الأعلى لسلطان الأمة والمهيمنة على السلطة التنفيذية — لا يمكن أن تكون خاضعة فى أى شأن من شؤونها لسلطة أخرى . وليس معنى هذا ألا يكون للمجلس نظام يجرى عليه ولكن معناه أن المجلس نفسه هو الذى يضع هذا النظام بحض سلطته وهو الذى يتولى — بواسطة الهيئات المنتخبة منه — القيام على تنفيذه . وقد أصبح هذا المبدأ — أى استقلال كل مجلس استقلال تاما مطلقا فى شؤونه الداخلية — سنة مرعية متبعة لا يحظر فى بال أحد هناك أن تكون محلا لبحث أو جدال .

الفصل الأول

في المكاتب واللجان

١ - تقسيم المجلس إلى مكاتب ولجان

ينقسم كل مجلس من مجلّى البرلمان في فرنسا الى عدد معين من المكاتب (Bureaux) وذلك غير مكتب ادارة المجلس وغير اللجان . وهذه المكاتب تشمل جميع أعضاء المجلس بلا استثناء .

ويبلغ عدد المكاتب المذكورة تسعة في مجلس الشيوخ وأحد عشر في مجلس النواب . ويكون تأليفها بطريق القرعة في أول كل دور .

فبعد افتتاح كل دور تعمل القرعة في جلسة علنية لتأليف المكاتب ويدوم هذا التأليف دورا كاملا . وكان تأليف المكاتب يحدد كل شهر فبطل ذلك الآن واكتفى بالتأليف السنوى وذلك لأن مهمة المكاتب قلت أهميتها عما كانت من قبل كما سيأتى بيان ذلك .

ولكل مكتب رئيس وسكرتير . ويعين الرئيس والسكرتير في مجلس النواب بطريق الانتخاب ، أما في مجلس الشيوخ فإن أكبر الأعضاء سنا يتولى الرئاسة وأصغرهم يتولى السكرتيرية . واجتماعات المكاتب تعمل عنها محاضر ويحدد المجلس نفسه جدول أعمالها العمومية .

وإذا خلا محل أحد الأعضاء في بحر السنة وانتخب خلفه فإن هذا الخلف يأخذ محله في ذات المكتب الذى كان السلف يفتى اليه .

٢ - مهمة المكاتب

تتخصر مهمة المكاتب في فرنسا في الواقع وفي الوقت الحاضر في أمرين :
(الأول) النظر في صحة النيابةات .

(الثانى) انتخاب اللجان .

أما في بلجيكا فالحال يختلف بعض الاختلاف عما هو عليه في فرنسا .

ففى مجلس الشيوخ لا يوجد مكاتب بالمعنى الصحيح . على أنه فى حالة تجديد أعضاء المجلس يشرع الرئيس فى أول دور الانعقاد الى قسمة جميع أعضاء المجلس الى ثلاث لجان (ولعل الأصح أن يقال الى ثلاثة مكاتب) بحيث تشمل كل لجنة ثلث المجلس ، والمهمة الوحيدة لهذه المكاتب أو اللجان أن تنظر فى صحة النيابات فتحال حل كل منها أوراق الانتخاب الخاصة بثلث الأعضاء . على أنه يشترط ألا ينظر الأعضاء الناخبون عن أى إقليم فى صحة انتخاب أى عضو من أعضاء إقليمتهم .

ولكن مجلس النواب به مكاتب بالمعنى المعروف فى فرنسا وإنما يطلق عليها فيه اسم " أقسام " (Sections) لا اسم " مكاتب " .

فى أول كل دور ينقسم المجلس الى ستة أقسام بطريق القرعة . ولابقى هذا التآليف نافذا طول السنة بل يحدد تأليف الأقسام كل شهر كما كانت الحال فى فرنسا الى عهد قريب وبذلك يتغير تأليفها على التوالى وتنعقد روح الزبنة فيها لأن تأليفها غير قائم على قوة الأحزاب النسبية أو على شيء مماثل ذلك كما هو الحال فى فرنسا الآن .

على أن الأقسام فى مجلس النواب البلجيكي تلعب دورا مهما فى التشريع وتشارك فيه اشتراكا فعالا فانه كلما قدم الى المجلس مشروع قانون عرض الرئيس على المجلس اذا كان هذا المشروع يحال على " الأقسام " أو على اللجنة المختصة ، فاذا قرر المجلس إحالة المشروع على الأقسام فحضره كل قسم منها على حدته حسب الترتيب الذى يعينه المجلس وعين كل منها أيضا مقررا ثم يجتمع المقررون معا تحت رئاسة رئيس المجلس وبعد إعادة درسه معا يعينون من بينهم مقررا يسطر المشروع للمجلس ، ويدافع عن وجهة النظر فيه . ولا مشاحة فى أن هذه الخطوة لا يعمل بها إلا نحو المشاريع التى يكون لها أهمية خاصة تستوجب اشتراك جميع الأقسام — أو بعبارة أخرى جميع أعضاء المجلس — فى فحصها .

وتشارك هذه الأقسام أيضا فى غير ذلك من الشؤون فهى تكلف فى غالب الأحيان تعيين الأعضاء الذين تألف منهم ومن رئيس المجلس لجنة تحضير

الرد على خطاب العرش . وكذلك تشترك في بحث الميزانية، فإن كل قسم منها يختار مقررا وهؤلاء المقررون الستة ينضمون الى لجنة المالية فيؤلفون معها لجنة الميزانية .

وهذه الأقسام أيضا هي التي تؤلف لجنة الحسابات وهي التي تؤلف لجنة العرائض ولذلك فإن لجنة العرائض ليست لجنة مستديمة يؤلفها المجلس مباشرة ، بل هي تتألف شهريا من مندوب عن كل قسم من الأقسام .
وبالإجمال فإن الأقسام ذات مهمة عظيمة في المجلس .

وإذا بحثنا عن الفكرة التي دعت في بعض المجالس إلى تأليف المكاتب أو الأقسام وفي بعضها الآخر إلى عدم تأليفها تبين لنا بسهولة أن الفكرة في الحالتين واحدة . ذلك أن الفرض الأصلي هو أن يقسم عبء العمل على جميع أعضاء المجلس بلا استثناء فلا يرهق بعض الأعضاء بالعمل الكثير بدخولهم في عضوية لجنة واحدة أو أكثر في حين أن غيرهم يتعدى عن العمل وتقتصر مهمته على حضور الجلسات .

ففي مجلس الشيوخ في بلجيكا لما كان جميع أعضاء المجلس يدخلون في اللجان الدائمة كما سيأتي بيان ذلك لم تبد ثمة حاجة إلى تأليف مكاتب حيث العبء موزع من نفسه بهذه الطريقة . أما في المجالس الأخرى أى في مجلس النواب في بلجيكا نفسها وفي مجلسي الشيوخ والنواب في فرنسا حيث تؤلف اللجان بطريق الانتخاب من غير قيد — (فيما سوى أنه لا يحد زلأحد أن يكون عضوا في أكثر من لجتين في وقت واحد) فقد يجوز أن بعض النواب لا يصيبهم الانتخاب لأية لجنة من اللجان فيقتصر عملهم على حضور الجلسات كما تقدم ، وليس في ذلك شيء من الإنصاف لامن ناحية زملائهم الذين يقع عليهم وحدهم عبء العمل كله ولا من ناحية البلاد التي انتخبهم لكي يشتركوا في الدفاع عن مصالحها والتكلم عن حقوقها في جميع أدوار الكلام سواء في الدور التحصيلي أو في الدور النهائي، ولهذا دعت الحال إلى إنشاء المكاتب والأقسام .

٣ — صحة النيابة

لا يقتصر البرلمان في فرنسا وبلجيكا على النظر في صحة النيابة المطعون فيها بل ينظر في صحة جميع النيابة بلا استثناء والقاعدة عندهم أنه إذا انتخب للنيابة رجل لا تتوافر فيه شروطها أو لا يليق وجوده في المجلس لقيام مانع قانوني ضده فلا يبقى المجلس مكتوف اليدين إزاءه لمجرد أنه لم يقدم ضده طعن، بل إن المجلس يعد نفسه حارسا على النظام العام أمينا على تطبيق الدستور ويفصل في صحة النيابة أو عدم صحتها . ولا تقبل استقالة عضو مالم يفصل أولا في صحة نيابته .

٤ — طريقة النظر في صحة النيابة

إن أهم ما يلفت النظر في القواعد المقررة للنظر في النيابة هي تلك الروح البادية فيها والتي ترى كلها الى ضمان النظر في تلك النيابة بالتزاهة والإنصاف من غير تأثير بميل حزبي أو بمعامل من عوامل الأهواء . فلا يعين المجلس اللجان التي يعهد اليها في النظر في تلك المسائل بطريق الانتخاب العاды خشية أن يتأثر هذا الانتخاب بمعامل الحزبية، وإنما تؤلف تلك اللجان بطريق القرعة ويقيد نظرها بقيود خاصة تبعد الخوف من عوامل الهوى على قدر الاستطاعة .

ففي فرنسا ترتب النيابة بترتيب الحروف الهجائية للدوائر الانتخابية ثم توزع على جميع المكاتب . وهذه المكاتب تنقسم لجانا فرعية (عدد أعضاء كل لجنة منها ثلاثة في مجلس الشيوخ وخمسة في مجلس النواب) وتوزع أوراق الانتخاب على هذه اللجان . وهذه اللجان الفرعية ينبغي أن تؤلف بطريق

القرعة، ولما كانت المكاتب نفسها مؤلفة بطريق القرعة أيضا كانت النتيجة أن الجانبان اللذان تنظر في صحة النيابة قبل عرضها على المجلس تؤلف بطريق القرعة على درجتين متواليتين .

وتكاد الحال أن تكون كذلك في مجلس النواب بلجيكا فإنه عند تجديد انتخاب أعضاء المجلس كلهم أو نصفهم يؤلف المجلس من جانبين في كل منهما سبعة أعضاء يعينون بطريق القرعة أيضا للنظر في صحة الانتخابات فإذا لم يكن التجديد شاملا ودعت الحال إلى النظر في صحة أى انتخاب وجب أن يكون تأليف اللجنة التي يعهد إليها في نظره بطريق القرعة كذلك .

وقد قدمنا أنه في مجلس الشيوخ البلجيكي ينقسم المجلس كله إلى ثلاثة أقسام ينظر كل منها في صحة تلك الانتخابات على ألا يشترك نائبو أى إقليم في النظر في صحة انتخاب نائب من إقليمهم .

٥ - الجانبان

يوجد في كل مجلس من المجلسين بفرنسا جانبان تدعى الجانبان الكبرى والجانب الأخرى تدعى الجانبان الصغرى .

ويقصد بالجانب الكبرى الجانب الدائمة المنصوص عليها في اللائحة الداخلية .

أما الجانب الأخرى فهي الجانبان التي تؤلف لفرض خاص أو للنظر في مشروع معين .

ويبلغ عدد الجانبان الكبرى اثنتي عشرة لجنة في مجلس الشيوخ وعشرين لجنة في مجلس النواب .

وهذا بيان اللجان :

في مجلس الشيوخ :

لجنة الحربية ،

» البحرية ،

» الخارجية ،

» الجمارك والاتفاقات التجارية ،

» السكك الحديدية ووسائل النقل ،

» الزراعة ،

» التعليم ،

» الصحة والتعاون والتأمين والتبصر الاجتماعى ،

» التشريع المدنى والجنائى ،

» الإدارة العامة المركزية والإقليمية والمحلية ،

» التجارة والصناعة والعمل والبريد ،

» المالية .

وجميع هذه اللجان تنتخب فى أول الدور العادى ماعدا اللجنة المالية فانها لا تؤلف إلا بعد توزيع مذكرة الحكومة عن مشروع الميزانية وتبقى فى وظيفتها إلى أن تؤلف اللجنة التى تحلها .

في مجلس النواب — أما بلان مجلس النواب فتها ثلاث بلان خاصة
بشؤون لامقابل لها عندنا كلجنة المستعمرات أو الأكراس واللورين الخ .
أما باقى اللجان فهذا بيانها :

لجنة الإدارة العامة والإقليمية والمحلية ؛

» الشؤون الخارجية ؛

» الزراعة ؛

» الجيش ؛

» التأمين والتبصر الاجتماعى ؛

» التجارة والصناعة ؛

» الحساب الختامى والوفورات ؛

» الجمارك والانفاقات التجارية ؛

» التعليم والفنون الجميلة ؛

» المالية ؛

» الصحة ؛

» التشريع المدنى والجنائى ؛

» الملاحة التجارية ؛

» البحرية العسكرية ؛

» المناجم والقوة المحركة ؛

» العمل ؛

» الأشغال العمومية ووسائل النقل .

وتؤلف كل لجنة دأمة في مجلس الشيوخ من ٣٦ عضوا وفي مجلس النواب من ٤٤ عضوا ، وسبب تحديد هذا العدد يرجع الى ما ذكرناه آنفا من أن انتخاب أعضاء اللجان كان الى عدة سنوات خلت موكولا الى المكاتب . ولما كان عدد مكاتب مجلس الشيوخ تسعة وعدد مكاتب مجلس النواب أحد عشر فقد كان كل مكتب يختار لكل لجنة من اللجان الكبرى أربعة من أعضائه . وقد بطل نظام تأليف اللجان الكبرى بمعرفة اللجان ولكن صدد أعضاء اللجان بقى على ما كان عليه .

واللجان الصغرى أو الخاصة التى تؤلف للنظر في مشروع معين تتحل بمجرد إصدار القانون باعتماد ذلك المشروع أو عند صحبه . فاذا كانت مجتمعة لعمل تحقيق في موضوع عام أو خاص فانها تتحل عند إصدار القرار النهائى في الموضوع الذى تولت النظر فيه .

في بلجيكا — أما في بلجيكا فان أعضاء مجلس الشيوخ جميعهم ينقسمون في أول كل دور عادى الى لجان دائمة بعدد الوزارات فيكون لكل وزارة لجنة . وتكون كل لجنة مؤلفة من عدد من الأعضاء مساو لعدد أعضاء باقى اللجان ، فاذا قسم عدد أعضاء المجلس على اللجان وبقي بعد ذلك منهم عدد زائد وزع هذا العدد على اللجان بترتيب أهميتها في نظرهم مبتدئين بلجنة الحقانية ثم الداخلية ثم العلوم والفنون ثم المالية الخ . ويكون تعيين الأعضاء بطريقة الانتخاب بالقائمة .

وفى عدا اللجان المتقدمة تؤلف لجنة دأمة للزراعة والصناعة والتجارة . ومما يحسن لفت النظر اليه أن هذه اللجنة تؤلف من مندوبين من جميع المديرات ، ولما كان عدد المديرات في بلجيكا تسعا فان اللجنة المذكورة مؤلفة من تسعة أعضاء بحيث تكون جميع المديرات ممثلة فيها .

والفكرة في ذاتها فكرة بديعة ، فان لكل إقليم من الأقاليم مطالب خاصة ووجهة نظر معينة في كل مسألة من المسائل الزراعية والصناعية والتجارية فمن الواجب أن يكون في اللجنة التى تعنى بتلك الشؤون من يمثل الإقليم ويسط مطالبه .

ولو جربنا على القاعدة التي تصدر عنها تلك الفكرة لوجب أن يكون لنا في مثل هذه اللجنة أوفى خيرها من اللجان التي قد يرى تكوينها طبقا للبدا نفسه أعضاء بمعد المديريات والمحافظات .

أما في مجلس التواب فعدد اللجان إحدى عشرة لجنة منها اثنتان لا يعتنا موضوعها وهما لجنة تمويزات الحرب والأقاليم المخربة ولجنة المستعمرات ، أما التسع اللجان الباقية فهي :

لجنة الشؤون الخارجية ؛

» الدفاع الوطني ؛

» الشؤون الاقتصادية والتموين ؛

» الزراعة ؛

» المالية والميزانية والوفورات ؛

» السكة الحديدية والبريد والتلغراف والأشغال العمومية ؛

» الحقانية والتشريع المدني والجنائي ؛

» التجارة والصناعة والعمل والتأمين والتبصر الاجتماعي ؛

» الداخلية والتعليم والعلوم والفنون .

وكل لجنة من هذه اللجان مؤلفة من خمسة عشر عضوا ولم يشترط في إحداها ، كما هو الحال في مجلس الشيوخ ، أن تضم ممثلي جميع الأقاليم بالملكة .

ومما تقدم يرى أنه فيما عدا مجلس الشيوخ البلجيكي فإن اللجان لا تؤلف بحسب الوزارات بحيث يكون لكل وزارة لجنة ، بل تؤلف تبعا لمواضيع البحث نفسها .

٦ — انتخاب اللجان

في فرنسا — كان النظام المقرر في انتخاب اللجان إلى عدة سنوات خلت سواء أكانت من اللجان الكبرى أم من اللجان الصغرى أن يוכל هذا الانتخاب إلى المكاتب . فكان كل مكتب يختار لكل لجنة كبرى أربعة من أعضائه ، وهذا هو السبب كما قدمنا في أن عدد أعضاء كل لجنة كبرى في مجلس الشيوخ ٣٦ عضواً في مجلس النواب ٤٤ عضواً . أما اللجان التي تؤلف لغرض معين فلم تقرر اللائحة عدد أعضائها بصفة ثابتة مستقرة ، بل تركت تحديد هذا العدد إلى المجلس نفسه عند الإقرار على تأليف اللجنة بمراعاة الظروف وأهمية البحث المعروض . ولكن المجالس تراعى دائماً أن تكون اللجنة مؤلفة من عدد من الأعضاء يقبل القسمة على عدد المكاتب بحيث يستطيع كل مكتب أن يختار لها من أعضائه عدداً مساوياً للأعضاء الذين تختارهم باقي المكاتب .

ولما كانت اللجان عديدة فقد كان من نتائج الجرى على هذه الطريقة ألا تستأثر طائفة من الأعضاء بعضوية اللجان ويحرم أعضاء كثيرون من هذه المزية أو يرتفع عنهم هذا التكليف ، إذ الواقع أن العضوية تكلف لا مزية ، ومثل هذا الاستثناء يقع حتماً بسبب الجرى على نظام كالنظام المتبع الآن في مصر فإن النظر يتجه إلى بعض الأعضاء الظاهرين لسبب من الأسباب كلما دعت الحال إلى اختيار لجنة فيقع العبء عليهم وقد تعجل ذلك بوضوح تام إذ نال بعض الأعضاء أصواتاً في ثلاث أو أربع لجانات وحرم غيرهم بالمرّة من دخول اللجان .

على أن تولى المكاتب اختيار اللجان قد بطل من عدة سنوات بالنسبة للجان الكبرى في فرنسا فقد رُؤي بسبب نمو الأحزاب وتنظيمها أن اللجنة متى ألفت بالطريقة المتقدمة فإنها لا تكون ممثلة تمام التمثيل لجميع الأحزاب البرلمانية ، فقد يفوز حزب الأغلبية بمعظم الكراسي في إحدى اللجان أو يحدث العكس فلا يكون له في اللجنة قوّة تتناسب مع قوته في البرلمان . ورؤى أن

الحياة البرلمانية تقتضي أن تكون اللجنة صورة مصغرة للمجلس نفسه بما فيه من ميول مختلفة ومذاهب متعددة وآراء متضاربة . ولهذا قرروا أن تتولى الأحزاب الممثلة في البرلمان الترشيح لعضوية اللجان ويكون لكل منها في كل لجنة عدد متناسب مع عدد أعضاء الحزب في البرلمان نفسه ، وعلى ذلك فإن الحاصل الآن أن يوزع عدد أعضاء كل لجنة على الأحزاب المختلفة وإذا وجد في المجلس جماعة مستقلون لا ينتمون إلى حزب معين فإنهم يؤلفون معا كتلة واحدة لها أيضا أن ترشح بنسبة عدد أفرادها . وتجتمع لجنة كل حزب فتقدم للرئيس المجلس كشفا ببيان مرشحيها في اللجنة وينشر هذا البيان في الجريدة الرسمية في ذيل المضبطة ، فإذا اقتضت مدة معينة — ثلاثة أيام مثلا — اعتبر هذا الترشيح نهائيا واعتبر المجلس موافقا . أما إذا قدم اعتراض عليه — ويشترط أن يقدم الاعتراض كتابة من عدد كبير من الأعضاء جعل ٥٠ عضوا في مجلس النواب و ٢٠ عضوا في مجلس الشيوخ — فينثذ يعمد المجلس إلى انتخاب أعضاء اللجان بالقائمة . والغالب أن ذلك لا يثير في النتيجة تغيرا يذكر لأن الأحزاب هناك منظمه تنظيما دقيقا ، ولا ينتظر أن يعطى أحد الأعضاء صوته لغير مرشحي حزبه فتكون النتيجة بطبيعة الحال أن يصبح تأليف اللجان متناسبا مع قوة كل حزب في المجلس .

على أننا سمعنا هناك انتقادا عظيما على هذه الطريقة ، إذ تبين أنها تؤدي إلى إبعاد كثيرين من ذوى الكفايات الفنية بسبب لونهم السياسي عن لجان كان وجودهم فيها يعود بأجل الفوائد؛ فقد يحدث أن يكون لدى حزب من الأحزاب عدد كبير من الكرامى في إحدى اللجان ولا يكون لديه عدد كاف من أصحاب المقدرة الفنية اللازمة لترشيحهم في العضوية فيضطر إلى تكملة العدد بأن يضيف إلى قائمة مرشحيه أفرادا لا يصلحون للهمة ، وبذلك يحشرون حشرا في لجنة لا تستفيد شيئا من وجودهم . وبمعكس ذلك قد يتوافر لحزب آخر عدد من الخبيرين المجرىين يزيد على عدد كرامسيه فلا يسهل إدخالهم كلهم في اللجنة ، مع أنه لو كان الأمر في يد المجلس نفسه أو في يد المكاتب

لما تأخرت عن اختيارهم للاستفادة بمواهبهم وهم يقولون إن عمل اللجان عمل تمهيدى تمهيدى وهو أحوج إلى خبرة خاصة منه إلى عقيدة سياسية معينة . وأنه متى كان المشروع مصطبغا بصيغة سياسية معينة فهناك المجلس نفسه وإلى المرجع والمصير . ولهذا الأسباب وغيرها فهم يفضلون الطريقة التي كانت جارية إلى سنة ١٩٢١ على الطريقة الجارية اليوم .

على أن لكل من الطريقتين مزاياها وعيوبها .

ومهما يكن من الأمر فإن اللجان الصغرى لا يزال الانتخاب لها باقيا على ما كان عليه من قبل ، أى أن المكاتب هي التي تختار أعضائها . فإذا قرر المجلس اختيار لجنة خاصة لسبب من الأسباب أو عرض عليه مشروع لا يدخل في اختصاص إحدى اللجان الكبرى أو طلبت الحكومة أو رأى المجلس نفسه أن يتوسع لجنة خاصة أحيل المشروع على المكاتب وعندئذ يختار كل مكتب من بين أعضائه عضوا واحدا أو أكثر لهذا الغرض وتتألف اللجنة من مندوبي المكاتب .

ومن ذلك يرى أن مهمة المكاتب في فرنسا الآن تنحصر في أمرين :

الأول النظر في صحة النيابات والثاني تأليف اللجان الخاصة .

في بلجيكا — أما فيما يتعلق ببلجيكا فقد ذكرنا فيما تقدم أن مجلس النواب ينقسم إلى عدة مكاتب أو أقسام وأن لهذه الأقسام سلطة واسعة واشتركا فعليا في التشريع . نعم لأنها لا تختار اللجان الكبرى إذ اللجان المذكورة يمينها المجلس نفسه بطريق الانتخاب بالقائمة ولا تتناول مهمتها في تأليف اللجان إلا اختيار أعضاء اللجان الخاصة أو الصغرى ولكن اشتراكها في التشريع على الوجه الذى بيناه فيما تقدم يجعل لها أهمية خاصة تفوق أهمية المكاتب البرلمانية في فرنسا .

أما مجلس الشيوخ فليس به مكاتب ولا أقسام ولكن جميع أعضائه يدخلون في عضوية اللجان .

في إنجلترا — نظام البرلمان البريطاني وهو شيخ برلمانات العالم وأقدمها عهدا سهل يختلف كل الاختلاف عن نظام البرلمانات اللاتينية أو التي استمدت نظامها من النظام اللاتيني . فلا يوجد في البرلمان الانجليزي مكتب إدارة ولا مكاتب ولا لجان ولا سكرتيرية برلمانية ولا مراقبون — وهذا لا يمنع أن للحزب نفسها منظمين ومراقبين — وكل ما به لا يتجاوز الرئيس وهو يطلق عليه اسم "سيكر" ورئيس آخر لجلسات المجلس التي تعقد بهيئة لجنة ويطلق عليه اسم "تشيرمان" وكاتب المجلس وهو موظف بمثابة السكرير العام في المجالس الأخرى .

في البرلمان البريطاني تنظر جميع المشاريع في المجلس نفسه مباشرة بالطريقة المتبعة عندهم أنه متى عرض المشروع قرئ أولا القراءة الأولى في جلسة من الجلسات التي تدعى جلسات عامة ، بمعنى أن الذي يراسها هو "السيكر" وأمامه صولجان الرئاسة فينظر المجلس في المشروع إجمالا من وجهة عامة بغير تعرض للتفاصيل ، ولا يجوز للعضو في مثل هذه الجلسة أن يتكلم عن المشروع إلا مرة واحدة مما يضطر الأعضاء إلى إطالة الكلام لأجل إبداء كل آرائهم وملاحظاتهم دفعة واحدة . فإذا أقر المشروع مبدئيا أحيل إلى المجلس مجتمعاً بهيئة لجنة لدرسه تفصيلا . وليس بين الحالتين — أي حالة المجلس وهو مجتمع في جلسة عامة علنية وحالته وهو مجتمع بهيئة لجنة — من فرق فيأصوى أنه في الحالة الثانية ينزل الرئيس المعروف باسم "سيكر" عن منصة رياسته ويمتحن صولجان الرئاسة من مكانه وتنقل رياسة الجلسة إلى "التشيرمان" . أما فيما سوى ذلك فالجلسة علنية يحضرها الزائرون كالمتعاد وأعضاء المجلس في الحالة الأولى هم أعضاؤه في الحالة الثانية . ثم إن هناك فرقا آخر وهو أنه متى كان الاجتماع بهيئة لجنة جاز للأعضاء أن يتبادلوا آراءهم وأن يتكلموا مرات متعددة بنقام الحرية فيدرسون المشروع تفصيلا مادة مادة وينظرون من التعديل والتحوير والإضافة والحذف ما يرون . ومتى انتهى المجلس منعقدا بهيئة لجنة من النظر في المشروع تفصيلا عاد إلى الانعقاد في جلسة عادية ونزل "التشيرمان" عن كرسيه وعاد "السيكر" وظهر صولجان الرئاسة

من مخبئه ، بل إنه في هذه الجلسة العامة يقف "التشيرمان" ويبلغ الهيئة القرارات التي أصدرها المجلس لما كان منعقدا بهيئة لجنة في المشروع المعروض عليه. وإذا سئل الإنجليزي كيف أن هذا العمل التحضيري يجري لنا قال لك إن من حق الناخب أن يطلع على كل شيء وإنه لا يجوز كتمان شيء عنه .

على أن الواقع أنه يوجد في البرلمان لجان ولو أن القانون والنظام لم يوجداهما — وهل للبرلمان الإنجليزي نظام أقوى من التقاليد والعرف ؟ — وذلك أنه متى انعقد المجلس بهيئة لجنة انصرف معظم أعضائه ولم يبق منهم في مكانه إلا من كان من ذوى الخبرة الخاصة في المشروع المعروض أو من يعنى به عناية خاصة . ومزية هذه الطريقة السكسونية أن جميع ذوى الخبرة في المشروع يستطيعون الاشتراك في الدرس التمهيدى له ويكون لهم رأى محدود في المداولات الخاصة به . ثم إن العقل الإنجليزي لا يستطيع أن يدرك كيف أن عضوا في البرلمان لا يكون له من الحقوق في درس أى مشروع — سواء كان الدرس تمهيديا أو نهائيا — ما لكل عضو آخر بغير أى تمييز ولا يدرك كيف أن جماعة يفضلون عن الباقين أو يؤكلون عن الباقين في هذا الدرس مع أن الإرادة التي جاءت بالجميع إلى مجلس الأمة واحدة وهي إرادة الأمة ووكالتهم عنها متساوية .

على أننا نرى أن مثل هذا النظام الذى يتفق مع مزاج الإنجليز وطبيعتهم لا يتفق مع أخلاقنا وأمزجتنا . وأن الأصلح لنا هو النظام الذى نجرى عليه الآن أو ما يمكن تعديله على أساس هذه القواعد .

والذى جرى عليه العمل في البلاد اللاتينية البرلمانية عامة هو أن جميع الأعمال التحضيرية لمشاريع القوانين وغيرها يجب أن تجرى أولا بروية وإيمان في إحدى اللجان ، فتتولى اللجنة في هدوء وسكينة درسها وتمحيصها وكثيرا ما تعهد بهذا العمل إلى فرد واحد من أعضائها لكي يعود إلى المراجع القانونية ويكون لديه من الوقت ما يمكنه من مقارنة المشروع المعروض عليه بالمشاريع المماثلة له في البلدان الأخرى ومن تقليبه على جميع وجوهه لمعرفة مزاياه وعيوبه ثم عرض عمله على اللجنة للنقاش فيه وبعد ذلك فقط — أى

بعد أن يكون قد تمّ الدرس التحضيري واعدت جميع وسائل الحكم الصحيح يتيسر للجالس مجتمعة بهيئة عامة أن يتنظر فيه .

ومما هو جدير بالذكر أنه متى انقصر أحد المجلسين في فرنسا إحالة النظر في النيابات على المكاتب أو قزر تكليفها تأليف لجان فانه يعلن في جلسة علنية للجلس أن المكاتب ستجتمع في يوم كذا للنظر في كيت من الأعمال ، وبعبارة أخرى أن المجلس نفسه هو الذي يحدد موعد الانعقاد وجدول الأعمال ويعلن ذلك بلسان رئيسه . ففي اليوم المحدد يحضر أعضاء المجلس جميعا كما لو كانوا حاضرين بجلسة عامة ولكنهم بدلا من أن يتوجهوا إلى قاعة الجلسة يتوجه كل منهم إلى القاعة المخصصة للمكتب الذي ينتمي إليه .

ويمكن بنا أيضا أن نذكر قبل الانتهاء من ذكر المكاتب واللجان أن لكل لجنة من اللجان الكبرى في فرنسا مكتبا تحتاراه اللجنة ، وهذا المكتب يتألف في لجان مجلس الشيوخ من رئيس ووكيلين وسكرتيرين وفي مجلس النواب من رئيس وأربعة وكلاء وستة سكرتيرين .

والحكمة في ذلك أن هذا المكتب يمثل اللجنة في الخارج ويباشر أمورها الداخلية . على أن ما جرىنا عليه من أن يكون لكل لجنة رئيس وسكرتير في المطلوب .

وهذه الطريقة تماثل ما جرىنا عليه في بلجيكا فإن اللجان في مجلس النواب تختار رئيسا وسكرتيرا أما في مجلس الشيوخ فهي تختار رئيسا ووكيلا .

الخلاصة

والذي نريد أن نستخلصه مما شرحناه فيما تقدم هو ما يبدو من الرغبة في اشتراك جميع أعضاء البرلمان في العمل . ففي البلاد الانجليزية يشترك كل عضو في جميع الأمور التي تعرض على البرلمان سواء كان العمل في دوره التمهيدي أو في دوره النهائي . وفي فرنسا وبلجيكا وإن كان العضو لا يشترك في إعداد جميع المشاريع بغير استثناء ولكن الأعضاء يتقاسمون العبء فيما بينهم

ويكون لكل منهم نصيبه في العمل خارج جلسات المجلس سواء في المكاتب أو في اللجان . أما اقتصار العضو على حضور الجلسات وانصرافه انصرافا تاما عما عدا ذلك فامر لا وجود له هناك . وقد يكون لنا من ذلك قدوة يصح أن نتقدي بها .

ورأينا أن نظام تقسيم المجلس الى مكاتب نظام مرغوب فيه جدا ويحسن الأخذ به في برلماننا مع الجسرى على القاعدة المقررة في مجلس نواب بلجيكا وهو أنه متى كان المشروع المعروض على المجلس من المشاريع الخطيرة وجب بدلا من إحالته على لجنة معينة ، أن يحال الى المكاتب نفسها فيدرسه كل مكتب منها على حدة ثم يختار مقرا للدفاع عن وجهة نظر المكتب في المشروع ، وهؤلاء المقررون يجمعون برياسة رئيس المجلس أو ويكله لدرس المشروع مرة أخرى ثم يتقدمون به الى المجلس بعد أن يتدبوا من بينهم مقرا لشرحه لديه . ولا شك أن مثل هذه الوسيلة تمكن من دراسة المشروع دراسة وافية عظيمة الفائدة وتجعل اشتراك جميع أعضاء المجلس في بحث المشروع اشتركا حقيقيا لا يقتصر على مجرد التصويت في الجلسة العامة .

بل إننا قد فضل في هذه الحالة أن يكون للمكاتب من الحقوق والاختصاصات ما هو مقرر في لائحة مجلس النواب البلجيكي على الوجه الذي سبق تبينه .

وإذا أخذ بهذا الرأي عندنا فيمكن أن يقدم مجلس الشيوخ الى خمسة مكاتب مثلا ، ولما كان عدد أعضاء مجلسنا ١١٩ عضوا منهم الرئيس فيكون عدد أعضاء كل مكتب ٢٤ عضوا ما عدا المكتب الذي يكون منه الرئيس فإنه يكون مؤلفا من ٢٣ عضوا . وفي هذه الحالة يمكن أن تكون كل لجنة من بلاتنا مؤلفة من عشرة أعضاء ويختار كل مكتب اثنين منهم . على أنه يحسن أن تكون لجنة الميزانية مؤلفة من ١٥ عضوا يختار كل مكتب ثلاثة من أعضائها فإن لهذه اللجنة شأنا خاصا يتناول جميع شؤون الدولة ومراقبتها الحيوية .

أما مجلس التواب عندنا فانه وإن لم يمكن لنا أن نتعرض له ولكنتا نقول على سبيل البيان إنه اذا جرى على هذا المبدأ ففي الوسع أن يتنقم الى تسعة مكاتب .



ومن رأينا كذلك أنه يحسن من الآن فصاعدا الجرى على ما قرره مجلس التواب المصرى من قبل وما هو معمول به فى كل برلمانات العالم المتمدنين من ضرورة النظر فى صحة التيابات جميعا بلا استثناء سواء طعن فيها أو لم يظمن خلافا لما استقر عليه الرأى فى العام الماضى . وقد كفا فى العام الماضى تؤيد الرأى الذى أخذ به مجلسنا ، ولكنتا بعد إعادة النظر فى الأمر وبعد درس ما هو جار فى أوروبا رأينا أولا أنه ليس من المقبول عقلا وقانونا أن يقف المجلس مكتوف اليدين إزاء عضو لا تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها فى الدستور لمجرد أنه لم يقدم ضده طعن ، وثانيا أن قصر النظر فى صحة التيابات على الأعضاء المطعون فيهم من الأفراد معناه ترك الهيمنة على الدستور والحرص على أحكامه الى الأفراد وحدهم وحرمان المجلس نفسه هذا الحق وهو أمر لا يقول به أحد من الوجهة القانونية ، لأن المجلس هو الهيئة التشريعية القائمة على حراسة الدستور فهو أحق بهذه المهمة من أى فرد أو أية هيئة ، وثالثا أنه ليس مما يتفق مع كرامة المجلس وكرامة أعضائه أن يقال إن بينهم من لا يستحقون كراسيهم وأن بقاءهم فيه يرجع الى صدفة مصدرها عدم تنبه أحد الى الطعن فيهم .

ومن رأينا أخيرا أن يوكل تأليف اللجان الى المكاتب على الوجه الذى كان جاريا فى فرنسا قبل تعديل لائحتها على الصورة التى بيناها فيما تقدم . لأن البلد حديثة العهد بنظام الأحزاب ، ففى ألقت هذا النظام فحينئذ يمكن أن يفكر فيما اذا كان الأصلح توزيع أعضاء اللجان على الأحزاب بنسبة قوة كل حزب منها أو بقاء الحال على ما هى عليه من جهة ترك تأليفها موكولا الى المكاتب بغير نظر الى الأحزاب .

الفصل الثانى

فى نظام الجلسات وفى المضابط والمحاضر

يدخل الرئيس الجلسة فى الموعد المحدد لافتتاحها وقد لا يكون بها إلا عدد قليل جدا من الأعضاء بل قد لا يكون بها أحد منهم مطلقا وفى فرنسا تقاليد لا تزال باقية الى اليوم من عهد الإمبراطورية وهى تقضى بأنه متى خرج الرئيس من غرفته سائرا الى قاعة الجلسة نفع فى الأبواب ودقت الطبول إذنا بقدومه وأدت له التعظيم ثلة من الجنود ونادى حاجب بالجلسة معلنا بذلك القدوم .

ومتى وصل الرئيس أخذ الأعضاء يفدون سراعا الى القاعة ولكن الجلسة لا تنتظم وتفتح رسميا الا بعد انقضاء زمن قد يبلغ عشر دقائق حيث يعان الرئيس انتاح الجلسة . على أنه يلاحظ أنه وإن كان المفهوم من الوجهة القانونية أن الاجتماع لا يكون صحيحا إلا اذا حضرته الأغلبية المطلقة للأعضاء ولكن هذا الشرط لا يلتفت اليه الا عند ابداء الأصوات . فالجلسة تفتح مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين والمناقشة تحصل مهما يكن عدد الحاضرين كذلك ولم يحدث قط ان امتنع الرئيس عن افتتاح الجلسة أو رفعها أثناء المناقشة بحجة عدم توافر العدد القانونى . بل إنه فى الأحوال البسيطة التى يجوز فيها ابداء الآراء برفع الأيدى لا يلتفت الى تكامل العدد القانونى ولا يطمئن فى صحة القرار بهذه الجملة . وإنما يلتفت فعلا الى العدد القانونى متى كان أخذ الأصوات بالكتابة على الوجه الذى سنبينه فيما لى .

ويرتدى الرئيس أثناء الجلسة اللباس الأسود الرسمى والقبعة الحرير العالية أما الأعضاء فانهم يحضرون باللباس العادى .

ويجلس الرئيس فى منصته . ويجلس خلفه السكرتير العام على مكتب صغير حتى يكون على مقربة منه لأنه يحتاج اليه على الدوام أثناء الجلسة .

وقد أعدت بجانب منصة الرئيس مقاعد أوطأ منها للسكرتيرين البرلمانين على أن هؤلاء السكرتيرين لا يجلس منهم بجانب الرئيس الا واحد أو اثنان أما الباقون فيلزومون أما كنهم العادية .

ويجلس مع السكرتيرية البرلمانية مدير قلم الاختزال . والمقصود هناك بمدير قلم الاختزال مدير قلم المضابط لأن وظيفة المحترلين وضع المضابط . والغرض من جلوس مدير القلم في صف السكرتيرية البرلمانية أن يكون في مكان مرتفع ليشرف منه على الأعضاء ويرى حركاتهم وما يبدو منهم من مقاطعة أو جلبة أو غير ذلك ليثبتته في المضبطة لأنه اذا جلس في مكان منخفض تعذر عليه تأدية مهمته كما يجب وفات عليه العلم بكثير مما يجب أن يعلمه .

ومما تنبغي الإشارة إليه أنه لا يوجد لوكلاء المجلس ولا للراقبين أمكنة خاصة في قاعة الجلسة ، بل هم يجلسون في أما كنهم العادية إذ ليس لديهم وظيفة يؤديونها فيها . فالراقبون كل أعمالهم إدارية خارج الجلسة (وفي داخلها اذا وقع إخلال بالنظام) والوكلاء ليس لهم — اذا استثنينا الأعمال التي يؤديونها في المكتب أى خارج الجلسة — إلا أن يحل أحدهم محل الرئيس عند غيابه ويتولى رئاسة الاجتماع مكانه . وفيما سوى ذلك فالوكيل بكافى الأعضاء لا يمتاز عنهم بشئ وليس له في الجلسة من عمل يسوغ وضعه في مكان خاص ومكتب الجلسة لا يتألف إلا من الرئيس والسكرتيرين . ومن ذلك يرى أن تأليفه داخل الجلسة يختلف عن تأليفه خارجها ، اذ المكتب خارج الجلسة يتألف من الرئيس والوكلاء والسكرتيرين والمراقبين . ولا غرو فان للمكتب خارج الجلسة سلطة واختصاصات واسعة النطاق في جميع ما يتعلق بإدارة المجلس والإشراف على شؤونه الداخلية .

وعلى يمين منبر الخطابة ويساره منضدتان للمحترلين ، وفي القاعة مكتب يجلس اليه محررو المضبطة المختصرة على ما سيأتى بيانه .

ولكل من الأعضاء في المجلس مكانه الخاص به مكتوب عليه اسمه . هذا والصف الأمامى من نصف الدائرة البرلمانية مؤلف من ثلاثة مقاعد

مستطيلة يسع كل منها عددا من الأشخاص ، وقد خصص اثنان منها للوزراء وخصص الثالث للجنة التي تولت فحص المشروع الذي ينظر فيه المجلس . بمعنى أنه متى شرع المجلس في نظر مشروع من المشاريع المعروضة اليه تقدم مقرر اللجنة التي نظرت المشروع ومن يريد من أعضائها الى الصف الأمامي يجلسوا فيه . فتمت انتهى المجلس من المشروع واستقل الى مشروع آخر ترك أعضاء اللجنة الأولى الصف الأمامي وعادوا الى أماكنهم المعتادة وحل محلهم أعضاء اللجنة التي تدافع عن المشروع الجديد وهكذا .

وفي الجلسة عدد كبير من المحجب ينتشرون فيها يقف أحدهم خلف الرئيس لتنفيذ ما يصدر اليه من الأوامر من الرئيس أو من السكرتير العام ويقف بعضهم في المداخل والطرق الواقعة بين مقاعد النواب وكل واحد من هؤلاء مخصص لخدمة عدد معين من النواب ينفذ طلباتهم ويوصل اليهم ما يرد اليهم أثناء الجلسة من الرسائل البرقية أو غيرها . ول هؤلاء المحجب فوق ذلك مزية أخرى وهي أن كلا منهم ينبغي أن يعرف أسماء النواب الذين يخدمهم وأسماء الدوائر التي ينوبون عنها فإذا تكلم أحدهم أو أبدى إشارة وكان كاتب المضبطة لا يعرفه أو غاب عنه اسمه فإنه يسأل الحاجب عنه فيجيبه في الحال . ويوجد كذلك عدد آخر من المحجب منتشرون في جوانب القاعة لحفظ النظام فإذا ارتفعت الجلسة وعانت الضوضاء وصاح المحجب طالبين التزام الهدوء والسكينة ولذلك لا يفتأ المتفرج يسمع من أول الجلسة الى آخرها هذا الصباح : " السكون أيها السادة " يدوي بصوت أجش في جوانب القاعة .

ولا يحدث في الجلسة نداء على أسماء الأعضاء . ولا يتلى أى تقرير من تقارير البرلمان أو أية ورقة أخرى لأنه لما كانت التقارير والأوراق توزع على الأعضاء قبل الجلسة فالمفروض أنهم يقرعونها وأنهم ليسوا في حاجة الى سماعها مرة أخرى وأنهم يدخلون الجلسة مستعدين للنقاش فيها هو معروض عليهم .

بل إن محضر الجلسة لا يتلى فعلا في الجلسة وإن كانت اللائحة تنص على وجوب تلاوته والتصديق عليه . والمتج عليهم أنه متى افتتحت الجلسة يعطى الرئيس الكلمة للسكرتير البرلماني لتلاوة محضر الجلسة الماضية فيتناول السكرتير المحضر من يد الرئيس ثم يحيل الرئيس بصره في الأعضاء ويقول : أليس لحضراتكم ملاحظة على المحضر ؟ صدق على المحضر . وحينئذ يرد السكرتير المحضر الى الرئيس وقد انتهى الأمر .

فالقراءة صورية والمحضر يتلى حكما ولا يتلى فعلا . والسبب في ذلك هو أنه في آخر كل جلسة يكون من حق كل عضو أن يتوجه الى قلم المضابط لمراجعة أقواله وتصحيحها ان اقتضت الحال بالاتفاق مع رئيس القلم وتبقى المسودات لهذه الغاية الى منتصف الليل فاذا استعمل العضو هذا الحق فيها واذا أهمل استعماله فليس له أن يلوم سواء على هذا الإهمال . ثم ان المضبطة تطبع في ذات ليلة الجلسة فلا تزغ شمس اليوم التالي حتى تكون قد وزعت على الأعضاء ولئن شاء منهم أن يقرأها فلا يرون بعد ذلك من الحكمة اضافة الوقت الطويل في قراءة المحضر .

وكما يقرأ في الجلسة انما هو جدول الأعمال ولا يقرأ الجدول بكلمة دفعة واحدة ولكن الرئيس يبدأ بعد الافتتاح وبعد التصديق على المحضر في قراءة بيان المسألة الأولى من جدول الأعمال فتي أتم المجلس نظرها وأصدر قراره عنها يقرأ بيان المسألة الثانية وهلم جرا .

ويلاحظ أن الذي يتولى القراءة هو الرئيس بنفسه فلا يتولاها عنه أحد السكرتيرين البرلمانيين ولا أحد موظفي المجلس .

ومتى انتهت المناقشة في أمر وأريد أخذ الآراء عليه فالرئيس نفسه هو الذي يطرح الأسئلة على المجلس طالبا ببناء الرأي عنها وهذه الأسئلة يجب أن يحضرها السكرتير العام من قبل الجلسة انا كان تحضيرها قبل الجلسة ممكنة والا فانه يعدها أثناء الجلسة من تتبعه سير المناقشة فيلخصها للرئيس ويضع له صيغة الأسئلة التي يجب طرحها على الهيئة وهذه الأمور من اختصاص

الرئيس نفسه ولكن الرئيس لا يتمكن بسبب اضطراره الى التفرغ لادارة الجلسة من اعداد مثل هذه الأعمال فيقوم فعلا بها السكرتير العام كما قلنا وهي عمله الأساسي في الجلسة ولرئيس طبعاً أن يطرحها على الهيئة كما هي أو بعد ادخال ما يراه من التعديل عليها اذ هو المسئول عنها .

السكرتيرية البرلمانية

مهمة السكرتيرية البرلمانية في الجلسة ملاحظة جميع الأعمال الكتابية بها وقيد أسماء طالي الكلام بالدور وأن تكون بصفة خاصة مسئولة عن جمع الأصوات . وقد ذكرنا فيما تقدم أن السكرتيرين البرلمانين لا يتولون بأجمعهم هذا العمل في كل جلسة بل يقوم به بعضهم . وكثيراً ما يحدث أن طلب الاذن بالكلام يحدث قبل الجلسة اذ يصرح بعض الأعضاء للسكرتيرين البرلمانين أنهم ينوون الكلام في موضوع معين ويطلبون قيد أسمائهم فتقيد الأسماء .

المناقشات

جميع الذين قيدوا أسماءهم للكلام في موضوع ينبغي أن تعطى لهم الكلمة ومتى بدأ أحد الأعضاء كلامه فلا يجوز سحب الكلمة منه مهما طال كلامه ما دام لم يخرج عن الموضوع ولا يجوز بوجه من الوجوه طلب منعه من الكلام بحجة الرغبة في اقفال باب المناقشة بل إنه قد يحدث في بعض الأحيان أن يقف خطيب فيثير كلامه سجة شديدة في صفوف حزب من الاحزاب المعارضة له ويصحب خصومه سخياً شديداً لمنعه من الكلام فيقف في مكانه هادئاً ساكناً منتظراً مرور الزويدة لكي يتكلم فتى انتهت الضجة عاد الخطيب نفسه الى الكلام . بل قد يترتب على الضجة رفع الجلسة لتعذر الاستمرار فيها ولكن الخطيب لا تسحب منه الكلمة رغم ذلك بحيث إنه متى أعيدت الجلسة يكون الكلام له لاتمام ما بدأ به .

وكما يمكن اذا طال البحث هو أنه متى انتهى أحد الخطباء من كلامه يقترح اقفال باب المناقشة في الموضوع . فتناقش الهيئة في هذا الطلب

قسمع أولا أحد طالبي اقبال باب المناقشة بالنيابة عنهم جميعا ثم تسمع كلام واحد ممن يعارضون في ذلك وتصدر قرارها في الاقتراح فإذا وافقت عليه فقد انتهى الأمر والا عاد الخطباء الى الكلام حسب ترتيب قيد أسمائهم .

التصويت

فما عدا الأحوال البسيطة التي يجوز إعطاء الأصوات فيها بطريقة رفع الأيدي يكون التصويت على الطريقة التي يدعونها التصويت العلني (Scrutin Public) .

وهم يطعمون لكل عضو من الأعضاء عددا كبيرا من البطاقات على لونين اللون الأبيض واللون الأزرق . وكل بطاقة تشمل اسم العضو وبيان دائرته الانتخابية . فإذا كان موافقا على السؤال المطروح أعطى بطاقة بيضاء وإذا كان غير موافق يعطى بطاقة زرقاء .

والعادة أن الحجاب هم الذين يملكون على الأعضاء ويجمعون منهم البطاقات و يحملونها الى السكرتيرين البرلمانين فيحصبها السكرتيرون و يعلنون النتيجة على أنه قد يحدث أحيانا شك في النتيجة أو يكون الفرق بين الأصوات المؤيدة لكل رأى من الرأيين قليلا وحينئذ يعمدون الى فرز البطاقات ومراجعتها ومراجعة أسماء أصحابها أو يعمدون الى إعادة التصويت بطريقة من الطريقتين الآتي بانهما .

وقد يكون منشأ هذا الشك في بعض الأحوال زيادة عدد الأوراق على عدد الأعضاء الموجودين في الجلسة . والسبب في ذلك أنه قد يحدث أن أحد الأعضاء يعطى خطأ بطاقة لا تعبر عن رأيه اذ يكون في نيته مثلا رفض المشروع ولكنه يعطى سموا بطاقة بيضاء وهي كما قدمنا تدل على الموافقة أو بالعكس ففي هذه الحالة يبادر الى إعطاء بطاقتين من اللون الآخر أحدهما لابطال مفعول البطاقة الأولى والأخرى للتعبير عن رأيه الصحيح . وهذا ما يعل وجود بطاقات في بعض الأحيان أكثر من عدد الأعضاء .

والطريقة الثانية للتصويت العلني أن يتوجه العضو الى المنبر ويضع بنفسه بطاقة التصويت في الصندوق الموجود لدى السكرتير البرلماني وهذا ما يسمونه "التصويت العلني على المنبر".

والطريقة الثالثة أن ينادى على الأسماء فكلما نودى على أحد الأعضاء توجه الى المنبر ووضع البطاقة في الصندوق وهذا ما يسمونه "التصويت العلني على المنبر مع النداء على الأسماء".

وقد جرت العادة مبالغة في التدقيق أنه قبل أن يضع العضو بطاقته في الصندوق يتناول من السكرتير البرلماني الجالس على يسار الرئيس ورقة مختومة لأجل المراجعة . وبعد أن يتناول العضو هذه الورقة يضع بطاقة الانتخاب في الصندوق الذي يكون موجودا لدى السكرتير الجالس على يمين الرئيس . وبهذه الوسيلة يتيسر مراقبة عدد الأصوات اذ ينبغي أن يكون عدد البطاقات الموجودة في صندوق الانتخاب مساويا لعدد أوراق المراجعة المسماة من السكرتير الجالس على يسار الرئيس فاذا حدث اختلاف كان هذا دليلا على أن عملية الانتخاب قد وقع فيها خطأ .

ومن مزايا طريقة طبع بطاقات بأسماء كل الأعضاء أنه يسهل عند وضع المضبطة اثبات أسماء الأعضاء لذين أيدوا مشروعاً من المشاريع وأسماء الأعضاء الذين لم يوافقوا عليه لأنه بعد إعلان النتيجة تسلم البطاقات الى رئيس قلم الاختزال لاثبات الأسماء المذكورة في المضبطة .

ومن رأينا أنه يحسن جداً أن نعمد الى اتباع هذه الطريقة وطبع بطاقات من لونين مختلفين يستعملان في الأحوال التي يجب أن يكون التصويت فيها علنا بطريق النداء على الأسماء . فكلما نودى على عضو من الأعضاء يعطى العضو بطاقة معدة من قبل ومطبوعة باسمه وملونة باللون الذي يدل على قبوله أو رفضه سواء كان جمع هذه البطاقات بواسطة بعض حجاب المجلس أو قام العضو نفسه بتقديمها في حالة وجود شك أو في الأحوال الخطيرة .

التصويت بطريق الوكالة

ومن الأمور المألوفة في البرلمان الفرنسي أن لكل عضو الحق في تسليم بطاقته الى أحد زملائه فإذا جاء دور التصويت قدم العضو الموجود في الجلسة بطاقة لنفسه وبطاقة أخرى من بطاقات كل عضو أتابه عنه وقد علمت أن أحد أعضاء مجلس النواب لديه بطاقات ٦٢ عضوا آخرين فتى جاءه الحاجب سلمه ٦٣ بطاقة من لون واحد اذ المفهوم طبعاً ان موكله ينمون الى ذات الحزب الذى ينتمى اليه وأنهم متفقون معه في رأى .

وهذه العادة غير معمول بها في بلجيكا فكل عضو في البرلمان هناك يجب أن تكون بطاقته محفوظة لديه والوكالة في إعطاء الأصوات غير جائزة في عرفهم . فانهم يرون أن ابداء الرأى يجب أن يكون نتيجة للمناقشة وأن المفترض أن العضو لا يبدى رأيه بالموافقة على مشروع أو يرفضه إلا بعد سماع كل ما يقال في الجلسة تأييداً وتقضاً وأنه قد يحدث أن يعدل العضو عن رأيه انماض بعد سماع هذه المناقشات . أما التصميم من قبل سماع المناقشات على رأى معين بدل عليه ترك العضو بطاقته لمضو آخر وتكليفه تقديمها مهما تكن نتيجة البحث فهو ما لا يقبله البرلمان البلجيكي ونحن نرى انه على صواب وأن الرأى ينبغي أن يكون نتيجة التمهيس والمناقشة بالرغم من العبارة المشهورة المنسوبة الى فيكتور هوغو وهى : " قد يستطيع الخطيب حمل على تغيير رأى ولكنه لا يعملى على تغيير تصويت " دلالة على ما هو معروف من نصرة كل عضو لحزبه ولو على خطأ .

في المضابط

لدينا هنا في مصر كما لا يخفى بموجب لائحتنا الداخلية المضبطة والمحضر . فالمضبطة تشمل جميع اجراءات الجلسة وجميع ما يدور فيها من المناقشات كلمة كلمة على قدر الاستطاعة وما يبدو من المقاطعة أو الاستحسان أو غير ذلك والمحضر ملخص للمضبطة تذكر فيه القرارات دون المناقشات الا في أحوال نادرة تقتضى تلخيص المناقشات أيضاً بإيجاز تام .

ثم ان أسلوب المضبطة عندنا يختلف عن أسلوب المحضر فان المحضر يجري فيه على الطريقة الاخبارية فنزوي أن المجلس قرر كيت وكيت وأن فلانا قل ما خلاصه كيت وكيت أما المضبطة فلا نزوي فيها شيئاً ولا نخبر فيها عن شيء بل نجعلها مرآة للجلسة فنذكر اسم المتكلم ثم نذكر وراء الاسم ما قاله بالتمام .

فلنذكر الآن ماهو متبع في فرنسا وبلجيكا .

في فرنسا يضعون :

(أولاً) المضبطة الشاملة .

(ثانياً) « المختصرة .

(ثالثاً) المختص .

١ — المضبطة الشاملة

أما المضبطة فانها تكتب بطريق الاختزال وتكون شاملة لجميع ما يدور في الجلسة وما يحدث فيها ونظراً لتقدم فن الاختزال باللغات الأوروبية فانه يسهل نقل الخطب والأقوال بتمامها وهذا العمل يتولاها جماعة من المختارين يؤلفون قلماً قائماً بذاته له رئيس ومساعد رئيس وبه عدد من المختارين بعضهم مختارون عاديون وبعضهم مراجعون .

يدخل المختارون الى الجلسة اثنين اثنين ولا يبقيان الا دقائق قليلة جداً ولكل منهما منصة واقعة على يمين ويسار منصة الخطابة فيستند المختار اليها بحيث يكون على مقربة من الخطيب فيسمع كل ما يقول وأمام كل مختار ساعة من طراز "الكرونومتر" لضبط المدة التي يبقى في أثنائها في الجلسة وقبل أن يخرج يكون سواه حل محله وهكذا والمادة أن المختار العادي لا يبقى سوى مئة يسيرة من ثلاث دقائق الى خمس دقائق أما المراجع فانه يبقى في الجلسة ربع ساعة .

ومتى أتم كل مختزل دوره خرج من الجلسة وشرع حالا في نقل كتابته الى اللغة العادية ثم يرضها على المراجع فيقرأ المراجع هذا الجزء ويصله بالأجزاء التالية له . ومن حق المراجع أن ينقح العبارات التي أمامه ويصحح فيها ما يحتاج الى التصحيح بشرط ألا يخل بالإنعنى وألا يغير أيضا على الالفاظ اغارة تخرج بها عن أصلها . والسبب فيما له من هذا الحق أن الخطب مهما عنى بها لا يمكن أن تتفق مع أساليب الكتابة المصطوح عليها وان أجمل خطبة اذا أثبتت كما هي بغير تنقيح تخرج في الغالب مشوهة لاتتفق مع قواعد اللغة أو اصلاص الكآب .

ومن واجب رئيس القلم أن يبقى في الجلسة من أولها الى آخرها ومهمته أن يصفى إصغاء تاما الى ما يقال وأن يثبت في مذكرته ما يدور من الاشارات والمقاطعات وغير ذلك مما يتعذر على المختزل إثباته لاسيما اذا اشتدت الضوضاء أو كثر المتكلمون والمقاطعون في وقت واحد . وقد رأينا كيف أنه أعد له مكان بجانب منصة الرئيس لتكنه من القيام بهذه المهمة . على أن مهمته تبلغ من المشقة مبلغا لايسمح له بتأديتها باستمرار فيتناوب العمل هو ومساعداه ويحضر كل منهما جلسة .

ومتى انتهت الجلسة شرع رئيس القلم في الحال في قراءة جميع أجزاء المضبطة وتكون قد أعيدت كتابتها وبيضت فيعدل فيها ما يرى وجوب تعديله ويبحث بها في الحال الى مطبعة البرلمان لاعداد مسودتها قبل طبعها نهائيا وتماد له المسودة أجزاء فيراجعها مرة أخرى قبل اصدار الاذن بالطبع .

ولكل عضو من أعضاء المجلس لفاية الساعة الثانية بعد منتصف الليل الحق في مراجعة الجزء الخاص بما أبداه من الأقوال أو أقماه من الخطب وتنقيحه بغير إخلال بالأصل . والمادة أنه متى كانت الخطبة ذات شأن فانها تكون مكتوبة من قبل ويسلم أصحابها نسختها المكتوبة الى القلم لنقلها . فاذا لم تصله نسخة مكتوبة يكتفى بما أثبتته المختزلون ولكن الغالب أنه متى كان الأمر ذا بال — كما لو كان خاصا بتصريح سياىى يلقيه وزير — فان المسودة تعرض على الوزير لمراجعتها بنفسه أو بواسطة رئيس مكتبه .

وبعد ذلك ترسل المسودة نهائياً الى المطبعة لنشر المضبطة في ملحق
للجريدة الرسمية ولما كانت الجريدة الرسمية تصدر يومياً فإنه لا يأتي صباح
اليوم التالي للجلسة حتى تكون المضبطة قد طبعت ووزعت مع الجريدة
الرسمية .

ومما ينبغي ملاحظته هنا أن المضبطة تنشر في الجريدة الرسمية من قبل
أن يصدق عليها رسمياً .

٢ - المضبطة المختصرة

أما المضبطة المختصرة فإنها تشتمل أيضاً على جميع إجراءات الجلسة وجميع
ماداريها ولكن بصورة أكثر إيجازاً . ويتولى وضعها موظفون فنيون
بارعون يحلسون على منضدة خاصة في قاعة الجلسة وكتباً اتوها من وضع
جزء أرسلوه في الحال للطبع أجزاء متفرقة على التوالي من غير انتظار نهاية
الجلسة فلا تضي نصف ساعة على إرساله حتى يكون مطبوعاً ومعداً للتوزيع
والنتيجة أنه لا تنقضي نصف ساعة على انتهاء الجلسة حتى تكون المضبطة
المختصرة تامة مطبوعة .

وهذه المضبطة تعدّ للتوزيع في ذات يوم الجلسة على جميع الصحف
فلكل صحيفة أن تطلبها والعادة أن الصحف تأخذها من السكرتيرية أجزاء
متفرقة كتباً تم طبع جزء منها . وتوزع على الأعضاء في أروقة المجلس حتى
يكونوا على علم بما هو حاصل بقاعته وعلى الوزراء في مكاتبهم للسبب نفسه
وعند إتمامها توزع في الليلة نفسها على أعضاء المجلسين جميعاً — لا على
أعضاء المجلس صاحب الشأن وحده — والوزراء فلا يأتي الصباح حتى
تكون لديهم .

والفرض الأكبر من وضع هذه المضبطة ومن توزيعها على الصحف منع
نشر الأخبار الكاذبة أو المشوهة عما يدور في الجلسات فإن المجلس يهيمه أن
ما ينشر في الصحف ويقرأه الآلاف من الناس يكون مطابقاً للواقع .

وبلاحظ أن القلم الذى يضع المضبطة المختصرة هو قلم خاص يضم عددا من أحسن المحررين وأقدرهم لأن وضع مثل هذه المضبطة بهذه السرعة وفى الجلسة نفسها أمر يقتضى كفاءة عظيمة ومزاولة طويلة .

٣ — الملخص

أما الملخص فهو خلاصة صغيرة لجميع اقرارات التى صدرت . يقوم بوضعه موظف خاص أثناء الجلسة ويبيض أولا فأولا وكلما تم جزء منه يرسل بالتلغراف إلى رئيس الدولة (رئيس الجمهورية بفرنسا) وإلى المجلس الآخر وإلى نقابة الصحفيين ثم يعلق فى إحدى قاعات المجلس ويوزع على من يطلبه من الصحفيين وهذه الوسيلة تستطيع الجهات الرئيسية بل يستطيع كل فرد أن يعرف ما قرره المجلس بعد تقريره بعشرين دقيقة .

والذى يسهل هذا العمل أن كل نوع من أنواع المضابط الثلاث المتقدم بيانها يقوم به موظف مسئول عنه وتحت إمرته من يلزمه من الموظفين والعمال .

ومما تقدم يتبين أن المضابط يضعها فى الواقع الموظفون المشار إليهم بغير تدخل فعلى من جانب السكرتيرية البرلمانية وإن كانت مسئولة مع الرئيس عن المضابط من الوجهة القانونية . بل بغير اشتراك من السكرتير العام إذ مهمته الكبرى متعلقة فى الواقع بالعمل التشريعى فى الجلسة .

هذا ولا يوجد فى فرنسا محضر بالشكل الموجود لدينا يتضمن قرارات المجلس على أسلوب الرواية . بل إن المحضر عندهم هو " المضبطة " الشاملة التى تنشر فى الجريدة الرسمية . وهذه المضبطة تبيض منها نسخة يوقع عليها من الرئيس ومن السكرتيرية . والنسخة المذكورة هى التى يطلق عليها اسم « المحضر » .

أما فى بلجيكا فالأمر يختلف عن فرنسا بعض الاختلاف . فلديهم فى بلجيكا المضبطة الشاملة — وهى لا تنشر يوميا لأن الجريدة الرسمية عندهم

لا تصدر كل يوم — ولديهم أيضا المضبطة المختصرة كذلك ولكن ليس لديهم الملخص . بل لديهم غير المضبطة الشاملة والمضبطة المختصرة محضر يشبه المحضر الذى فعله هنا فى مصر تماما ويكتب بذات الأسلوب وهو الذى يتلى فى الجلسة .

والخلاصة أن لدينا كما فى فرنسا وبلجيكا المضبطة الشاملة . ولدينا المحضر على الشكل الذى تجرى عليه بلجيكا . ولكن نقصنا المضبطة المختصرة . فهل يحسن أن نسير على مثالهم ونعملها ونوزعها على الأعضاء وعلى الجهات الرئيسية فى الدولة ونضعها تحت تصرف الصحف ؟ ذلك ما نراه مستحسنا .

ومن الأمور اللطيفة المنبئة عندهم أنه فى بعض الأحيان تصدر من أحد الأعضاء كلمة أو عبارة لا يلىق إثباتها قهمل باعتبار "أن المكتب لم يسمعها" وعلى ذلك لانتبهت فى المضبطة . وكثيرا ما تقضى اللياقة على المكتب وعلى المحررين بأن يصابوا بصمم أدبى .

وقبل أن نختتم هذا الباب نذكر أنه من الأمور التى تسهل إنجاز هذه الأعمال أن للبرلمان مطبعة عظيمة مستحكمة المعدات إذ قد لا يخطر على بال مقدار ما تطبعه كل يوم من أيام العمل . وهذه المطبعة متصلة بدار البرلمان بأنابيب توصل الأوراق بطريقة انخواء المضغوط بغير حاجة إلى سعاة أو خدام قد يحدث لهم فى الطريق ما يعيقهم أو يضيع منهم شيء . فبكنى أن يضع الموظف الأوراق فى الأنبوبة فلا تلبث حتى تصل من المجلس إلى المطبعة ثم بالعكس من المطبعة إلى المجلس .

مع العلم بأن المضبطة الشاملة والمضبطة المختصرة ينشران أولا بأول بالجريدة الرسمية فى ملحق لها .

الفصل الثالث

في جدول الأعمال

المجلس نفسه هو الذى يحدد جلساته ويقرر جدول الأعمال التى سينظرها فى الجلسة . على أنه واضح أن ذلك وإن كان صحيحا نظريا فإن الواقع هو أن رئاسة المجلس هى التى تضع الجدول وتضمنه جميع الأعمال التى تكون صالحة للعرض على المجلس . ويذكر الرئيس دوما فى آخر كل جلسة موعد الجلسة الآتية ويعلن بيان الأعمال التى سينظر المجلس فيها ويسأل اذا كان لأحد ملاحظة فإذا لم يعترض أحد - والواقع أنه لا يعترض أحد - اعتبر أن المجلس قد أقر الجدول .

والقاعدة الأساسية :

١ — أنه لا يجوز مطلقا وبأى وجه من الوجوه المناقشة فى مشروع إلا اذا كان واردا فى جدول الأعمال .

٢ — ولا يجوز إيراد هذا المشروع فى الجدول إلا بعد أن يقدم عنه تقرير من اللجنة المختصة أو من اللجنة التى يحيل المجلس إليها المشروع .

٣ — ولا يحال المشروع الى اللجنة إلا بعد أن يقدم للمجلس رسميا وهو لا يعد مقدما بصفة رسمية إلا متى عرضه الوزير أو صاحب المشروع فى جلسة علنية أو أبلغ المجلس ذلك .

غير أن المشاريع أو الاقتراحات المستعجلة لها بطبيعة الحال نظام خاص فإن المجلس قد يأمر إحالتها على اللجنة فى الحال . وقد تأسعحب اللجنة فورا وتبدأ فى درس المشروع المعروض عليها وتقدم تقريرها عنه فى اليوم ذاته فيقرر المجلس عدم انتظار طبعه وتوزيعه ويأمر بتلاوته والبدء فى مناقشته فى الحال أو فى الجلسة التالية .

وفي مجلس النواب الفرنسي لجنة خاصة تتألف من رئيس مجلس النواب والوكلاء ورؤساء اللجان الكبرى ورؤساء الجماعات السياسية أو مندوبيها . وهذه اللجنة تجتمع مرة في الأسبوع لكي تضع مشروع جدول الأعمال وتتفق في ذلك مع الوزراء أصحاب الشأن . لأن العرف يقضى على الدوام بسؤال الوزير عن الموعد الذي يراه موافقا للمناقشة في مشروع مقدم منه حتى يكون على استعداد للدفاع عن وجهة نظره . غير أن المجلس كما لا ينبغي غير مقيد بالموعد الذي يطلبه الوزير .

ولا توجد لجنة خاصة مماثلة لهذه في مجلس الشيوخ لوضع مشروع جدول الأعمال وكذلك لا يوجد مثله في إنجلترا .

على أن الواقع أن جدول الأعمال يكاد يشبه الجدول العمومي بالحاكم فكل مشروع ينتهي أمره في اللجنة المختصة ويقدم تقرير عنه يقيد في جدول الأعمال بترتيب وروده . ويعرض للمناقشة في دوره متى تم البحث فيما قبله وهكذا ، إلا إذا رأى البحث فيه قبل دوره أو بعد دوره سواء بناء على طلب الوزير صاحب الشأن أو بناء على طلب مقترح اللجنة التي نظرت المشروع أو إذا كان المشروع المعروض موصوفا بالاستعجال فمثل تلك الحالة خطة سير خاصة كما تقدم البيان .

وينبغي التمييز التام بين المسائل الواردة في الجدول للمناقشة فيها . والمسائل الواردة فيه على سبيل الإحاطة ليس غير . فالمسائل الأولى هي التي يصح أن يقال إن منها يتكّن "جدول الأعمال" . أما المسائل الأخرى فهي ليست من جدول الأعمال بالمعنى الصحيح فإذا ذكر في الجدول "تبليغ المجلس اقتراحا مقدما من فلان" فليس معنى هذا أن هذا الاقتراح وارد في جدول الأعمال بحيث تصح المناقشة فيه وإنما إرادته بهذه الصورة من باب التجوز فقط حتى يحيط المجلس علما به ويصبح الاقتراح مقدما إليه بصفة رسمية فيدرأ حاله إلى اللجنة المختصة بشير مناقشة في موضعه .

وجداول الأعمال يعلق في قاعة الجلسة . وينشر في الجريدة الرسمية في ذيل المضبطة . ومن الأمور المستحبة التي لاحظناها والتي سيجري السكرتير العام

عليها عندنا هو أن يوزع دوما مع جدول الأعمال ملحق يتضمن بيان مواعيد اجتماع اللجان والمشاريع المعروضة عليها لأنه مادام من حق كل عضو من أعضاء المجلس أن يحضر اجتماع أية لجنة فمن الواجب إيقافه بصورة منتظمة على مواعيد اجتماع اللجان جميعا وموضوعات البحث فيها .

الفصل الرابع

في الأسئلة والاستجابات

١ - إن حق أعضاء البرلمان في توجيه أسئلة واستجابات الى الوزارة هو أكبر مظاهر ما للسلطة التشريعية من الرقابة على السلطة التنفيذية . فالنظام البرلماني قائم على مبدأ مسئولية الوزارة أمام البرلمان والطريقة لتحقيق هذا المبدأ هي مناقشة الوزارة الحساب بطريقتي السؤال والاستجابات ولكن الإفراط في استعمال هذا الحق يؤدي الى عرقلة أعمال الحكومة وقد يعطل مصالح الدولة ولهذا عنت الدساتير وعنت اللوائح الداخلية بتنظيمه بحيث يتحقق المراد منه من الجهة الواحدة ولا يساء استعماله من الجهة الأخرى .

والفرق بين السؤال والاستجابات هو أن السؤال ينصرف عادة الى الأمور التي ليست في المقام الأول من الأهمية ولا يقصد منه إثارة مسألة الثقة في الوزارة : فهو لا يعدو (في ظاهره على الأقل) طلب بيانات أو إيضاحات من الوزير عن أمر معين فتى قدم الوزير البيانات المطلوبة فقد انتهى الأمر وليس للمجلس أن يدخل في المناقشة اذ الأمر منحصر بين العضو السائل والوزير المسئول . ذاك يستفهم وهذا يحجب . ولو أنه قد يكون المقصود في كثير من الأحيان من توجيه السؤال لا مجرد طلب البيان والرغبة في الوقوف على الحقيقة في أمر معين بل لفت نظر الوزير الى أمر من الأمور وتحذيره من التصرف تصرفا قد يقلب السؤال الى استجابات ويمرض مركز الوزارة الى الخطر .

أما الاستجواب فهو لا يتناول إلا الأمور الخطيرة . وهو ليس محصورا بين العضو صاحب الاستجواب والوزير كما هي الحال في السؤال . بل إنه يكون دائما محل مناقشة يشترك فيها من يشاء من الأعضاء ويقلب أن ينتهى الأمر بطرح مسألة الثقة بالوزارة . ولما كان الاستجواب على هذه الدرجة من الخطورة فقد أحيط ببعض ضمانات تجعل الوزراء في مأمن من المباغلة وتمكنهم من الدفاع عن سياستهم كأن يعطى الوزير الحق في طلب تأجيل المناقشة مدة من الزمن .

٢ — والأسئلة على نوعين : أسئلة يطرحها العضو على الوزير كتابة ويطلب اليه الاجابة عنها كتابة فلا تنلى في الجلسة ولا يكون لها أثر في المضايقات وهذه الأسئلة تنشر دوما هي وأجوبتها في الجريدة الرسمية في ذيل المضبطة .

وأسئلة يطرحها صاحبها على الوزير ويطلب اليه الاجابة عنها في الجلسة . فيتل السؤال في الجلسة ويحجب الوزير في الجلسة أيضا ويرد السؤال والجواب في المضبطة .

٣ — ولكل بلاد دستورية عرفها وتقاليدها في أمر الأسئلة والاستجوابات فالطريقة الغالبة في البرلمان الانجليزي استعمال الأسئلة . والطريقة الغالبة في فرنسا استعمال الاستجوابات . أما الأسئلة فلا تطرح الا بالكتابة ولا يحجب عما الوزير الا بالكتابة وينشر السؤال والجواب في الجريدة الرسمية كما تقدم البيان . ولا يتلى مطلقا في البرلمان الفرنسي سؤال ولا جواب عن سؤال . فاذا رأى العضو أن الجواب غير مرض وأن الأمر يبلغ من الخطورة مبلغا يسوغ إثارة الأمر في البرلمان وجعله محلا لمناقشة عامة قد تؤدي الى طرح مسألة الثقة قدم عنه استجوابا .

٤ — ومهما يكن من العرف البرلماني في كل بلد فالمصطلح عليه على كل حال أن السؤال سواء أكان مكتوبا أم شفويا ينبغي أن يكون مختصا بشؤون عامة تمس عن قرب أو عن بعد سياسة الحكومة في شأن من شؤون الدولة الخارجية أو الداخلية . لأنه اذا كن الغرض مجرد الحصول على بيان

في شأن خاص أو أمر تافه فدواوين الحكومة مفتوحة الأبواب لكل طالب .
ومن السهل على عضو البرلمان على الأخص أن يحصل على البيان المطلوب .
ولكن انحراج المسألة عن طور الاستفهام البسيط وجعلها موضوعا لسؤال
برلماني لا يسوغه الا أنها مسألة عامة مرتبطة بمصلحة الكثيرين من الناس
أو بالمبادئ التي ينبغي أن تجري عليها الوزارة في تصرفاتها .

وبالاجمال فان حق السؤال والاستجواب أساسه القانوني اذغية في تحقيق
مسئولية الوزارة أمام البرلمان بطريقة فعالة أو بعبارة أخرى تحقيق رقابة
الأمة على الحكومة . فكل ما يخرج عن تحقيق هذا الغرض الأصلي لا محل
له في البرلمان . ومن الحكمة أن نذكر ذلك في ما نوجهه الى الوزراء من
الأسئلة والاستجابات لا سيما في أول عهدنا بالحياة الدستورية وحاجتنا
شديدة الى تقرير تقاليد صحيحة تتفق مع روح الدستور ومبادئه .

٥ — ولا نجد مندوحة عن ذكر عيين في لأئحتنا الداخلية هما في حاجة
الى الاصلاح فيما يتعلق بالأمثلة :

الغيب الأول : هوأن المادة ٤٦ من اللائحة الداخلية تأمر بنشر السؤال
في الجريدة الرسمية من غير أن تشير الى وجوب نشر الجواب أيضا . وهذا
نقص نرجح أن منشأه السهو . ثم إنه يغلب على الظن أنه لما وضع هذا
النص كان مقترضا فيه الحالة التي يقدم فيها السؤال كتابة ويرد عليه بالكتابة
فيكون من الواجب نشر السؤال والرد في الجريدة الرسمية لأنهما لا يتليان
في الجلسة وبالتالي لا يردان في المضبطة .

والواقع الآن (بسبب وجود النص المتقدم) هو أن السؤال بمجرد تقديمه
ينشر في الجريدة الرسمية . ينشر وحده مجردا عن الجواب فتفوت الحكمة من
نشره لأن الأمة اذا كان يهملها الاطلاع على السؤال فانه يهملها أيضا أن
تطلع على جواب الوزير عنه . ثم ان هذا السؤال نفسه يتلى في الجلسة
والجواب عنه يتلى في الجلسة كذلك فينشر كلاهما في المضبطة فكأن السؤال
ينشر مرتين مرة وحده ومرة مقترنا بجوابه .

ورأينا أنه إذا كانت السؤال مما يتلى في الجلسة وتحصل الاجابة عنه في الجلسة فيكتفى نشره ضمن المضبطة . وإذا كان السؤال يوجه الى الوزير كتابة ويوجب عنه كتابة فينشر السؤال والجواب في ذيل المضبطة .

ولنا بهذه المناسبة أمنية بديها وهي أن تقلل من طريقة الأسئلة الشفهية في الجلسة وفصل عليها طريقة الأسئلة التي يكون السؤال والجواب فيها بالكتابة فان هذه الطريقة توفر على المجلس وقتا لا يستهان به خصوصا وأن المجلس لا يشترك فضلا في المناقشة كما تقضى بذلك اللائحة الداخلية وكما تستوجب طبيعة السؤال اذ هو ليس محلا لمناقشة . على أنه من المرغوب فيه أن تقتصر الأسئلة على المواضيع الهامة حتى لا يرهق الوزراء وموظفهم بكثرة الأسئلة فان الوقت الذي يستغرقه اعداد الأجوبة مما لا يعرفه الا من يكابد مثل هذه الأعمال . فاذا رأى العضو أن جواب الوزير لا يرضيه فما عليه الا أن يحول الأمر الى استجواب .

أما اذا كان المقصود الوقوف على أى بيان في مسألة ثانوية فلسنا نظن أن وزارة من الوزارات تستطيع أن تضن على العضو بما يطلب معرفته . فان رأى بعد ذلك ان هناك محلا لتوجيه سؤال برلماني فعل .

أما العيب الثانى فى اللائحة : فهو أن المادة ٤٦ تنص على درج السؤال بمجدول أعمال (اليوم الذى تحصل فيه الاجابة) والمادة ٤٧ تقضى بأن يجيب الوزير فى الجلسة (المعينة) ولكن اللائحة لاتقول ما هو اليوم الذى تحصل فيه الاجابة ومن الذى يحدده . المجلس أم الوزير ؟ وهل للوزير أن يجيب متى شاء من غير قيد ؟ ذلك طبعاً غير مقبول ولا معقول لأنه اذا كان كل ما للوزير من الحق فى حالة الاستجواب وهو على ما هو عليه من الخطورة أن يطلب تأجيل المناقشة ثمانية أيام بسبب تلك الخطورة بالذات فلا يمكن أن يكون له أكثر من هذا الحق فى حالة السؤال وهو أقل من الاستجواب قيمة وخطراً . نعم انه قد يترضى بأن الاجابة عن السؤال قد يحتاج الى بحث يستغرق وقتاً طويلاً فيجب أن يترك للوزير من الوقت ما يقتضيه جمع

البيانات المطلوبة ولكن هذا الاعتراض ينصرف الى الاستجواب كليهما ف الى السؤال ومتى تقدم الوزير الى المجلس بعذر من هذا القيل فلا شك أن المجلس يمنحه المهلة التي يحتاج اليها . وعلى كل حال فمن الضروري تعديل النصوص الخاصة بالأمثلة وجعلها من الواضح بحيث يزول كل لبس .

الفصل الخامس

في المحافظة على النظام

١ — قوة الحرس البرلماني

تقضى المبادئ الدستورية بأن يكون لكل مجلس من المجالس النيابية حق المحافظة على النظام في داخله . وقد جرى الدستور المصري على حكم هذه المبادئ فنص على ذلك صراحة في المادة ١١٧ منه .

والرئيس هو الذي يتولى المحافظة على هذا النظام باسم المجلس . ومن الضروري لتمكينه من القيام بهذه المهمة أن يكون لديه طبعاً عدد من الحراس . والحاصل في أوروبا أن قوة الحرس تكون تابعة للمجلس نفسه وتستولى على مرتباتها من ميزانيته ويحدد الرئيس باتفاق مع المراقبين عدد هذه القوة وطريقة توزيعها ونظامها .

فاذا حدث من الحوادث ما جعل قوة حرس المجلس عاجزة عن مهمة حفظ النظام وقضت الحال بالاستعانة بقوة أخرى من البوليس أو من الجيش فان هذه القوة الأخيرة لا يجوز لها الاستقرار على مقربة من أبوابه الا بطلب الرئيس وعلى هذا أيضاً نصت المادة ١١٧ من الدستور المصري .

فتنفيذاً للبدأ المتقدم يقتضى بأن تكون قوة الحرس لدينا تابعة لمجلسنا وأن نورد لها الاعتماد اللازم في ميزانيتنا وقد جرى العمل الى الآن على أن يؤلف بوليس البرلمان من قوة مأخوذة من بوليس القاهرة وتابعة له . ولكن الجرى

على هذه الخطة مخالف للدستور نفسه ومخالف للتقاليد البرلمانية وعذرنا الى اليوم أن أعمالنا لم تنظم بعد وأن مجلسنا في بدء تكوينه ولا بد لنا قبل الاستغناء عن البوليس الحالي من تنظيم قوة بوليس خاصة ولكن هذا العذر ينبغي أن يزول وينبغي أن نعود الى تطبيق القواعد الدستورية السليمة .

٢ - في الجرائم التي تقع في دار البرلمان

ودار البرلمان حرم لا يجوز لأجنبي كائنا من كان دخوله من غير إذن من الرئيس فإذا وقعت فيه جريمة من أحد أعضاء المجلس سواء في غرفة الجلسة أو خارجها فالمكتب هو الذي يسمع ايضاحات المعتدى والمعتدى عليه ثم يبلغ النيابة بأنه قد حدث حادث يصح أن يكون جريمة تقع تحت حكم قانون العقوبات . ولا يتولى المكتب وصف التهمة أو تعيين النص الذي يطبق عليها بل يترك ذلك للنيابة . على أن ابلاغ الأمر للنيابة لا يفيد رفع الحصانة البرلمانية عن العضو المتهم بل هو لا يعدو تمكين النيابة من الشروع في التحقيق وسماع أقوال الشهود فإذا تبين لها بعد ذلك أن العمل جريمة معاقب عليها وأن التهمة ثابتة وأرادت رفع الدعوى العامة فلا بد لها من أن تطلب أولاً بالطريق القانوني الاذن برفع الحصانة عن العضو المتهم والمجلس بعد ذلك رأيته .

أما اذا وقعت الجريمة من أجنبي فليس للمكتب أن يتدخل في شأنها وإنما الرئيس هو الذي يبلغ النيابة الأمر ويأذنها بالمعاينة وباجراء التحقيق . فإذا لم يصلها بلاغ الرئيس فليس لها أن تحقق القضية وليس لها في أية حال أن تنتقل الى محل الحادثة الا باذن الرئيس لأن دخول دار البرلمان لفرض من هذا القبيل محظور من غير هذا الاذن . بل إنه اذا لم يصل بلاغ الرئيس الى النيابة ووصلها بلاغ من مصدر آخر فهي تجهل الأمر من الوجهة القانونية الى أن يخطرها الرئيس إذ دار البرلمان حرم لاسطة لأحد عليه الا الهيئة ذاتها ورئيسها الذي يمثلها ويتصرف باسمها . بيد أنه من الواضح أن هذه القاعدة نظرية ليس غير لأنه لا يوجد رئيس يأبى ابلاغ النيابة خبر جريمة تقع في دار البرلمان أو يأبى السماح لها بالانتقال الى محل الحادثة وتحقيقها .

والرئيس زيادة عما ذكر سلطة عظيمة أخرى خوله الدستور إياها وهي حق إصدار أمر باستدعاء أية قوة يريدتها من الجيش أو من رجال البوليس لحماية المجلس والدفاع عنه إذا حصل تعد عليه أو خيف وقوع ذلك من أية سلطة كانت . والجيش والبوليس ملزمان بطاعته فإذا رفضا كانا مخالفين لدستور البلاد ولا يحراً أحد على تلك المخالفة هناك .

٣ — المبدأ الذى تستند إليه تلك التقاليد

والمبدأ الذى تصدر عنه تلك التقاليد والعوائد يتلخص فى عبارة واحدة وهى ضرورة كفالة استقلال نواب الأمة وتمكينهم من تادية مهمتهم بتمام الحرية من غير أن يخشوا عبث السلطة التنفيذية بهذا الاستقلال . لهذا قررت الدساتير ومنها الدستور المصرى لتحقيق هذه الحرية المقدسة أنواعا ثلاثة من الحصانة : حصانتان للنائب . فالحصانة الأولى تجعله فى حى من أن تتناوله يد القضاء بسبب ما يبيده فى المجالس من الأفكار والآراء مهما تبلغ تلك الأفكار والآراء من عنف وشدة ومهما يكن فيها لو قيلت خارج المجلس من مسئولية جنائية (المادة ١٠٩ من الدستور) .

والحصانة الثانية هى التى تجعله فى مأمن من أن يقبض عليه ومن أن تتخذ ضده اجراءات جنائية أثناء دور الانقضاء الا بإذن من مجلسه (المادة ١١٠ من الدستور) . أما الحصانة الثالثة فهى حصانة المكان وتلك حصانة ليست خاصة بالمضروب بل هى خاصة بدار المجلس . وهى التى تجعل تلك الدار فى مأمن من عبث السلطة التنفيذية وتعد كل اعتداء عليها عملا غير مشروع .

وهم يعدون فى أوروبا أن هذه الحصانة الثالثة — أى حصانة الدار — لا تقل شأوا فى ضمان استقلال المجلس وفى تحقيق حريته عن الحصانتين الأوليين ..

الفصل السادس

في ميزانية المجالس وفي استقلال المجالس في شؤونها الداخلية

من القواعد الأساسية التي لم تعد في أوروبا محلا لأي نزاع أو بحث استقلال كل مجلس من مجملى البرلمان استقلالاً تاماً مطلقاً غير مقيد بشرط في وضع ميزانيته بنفسه بغير تدخل أية سلطة أخرى خارجة عنه ومن غير أن يكون لوزارة المالية أو للمجلس الآخر أى حق في بحثها والاعتراض عليها أو ابداء أية ملاحظة عنها وأن يكون له وحده بمعرفة الهيئات المتدبة منه حق مباشرة مصروفاته وتقديرها والتصرف فيها ووضع القواعد الخاصة بمراجعتها كما أن له وحده حق تعيين موظفيه وتأديهم وعزلهم ووضع ما يشاء من النظم والقواعد لهم فله أن يطبق عليهم نفس القواعد واللوائح المقررة بصفة عامة لموظفى الدولة كافة أو أن يطبق عليهم بعض تلك اللوائح دون البعض الآخر على أن تكون هيئات المجلس هي المسيطرة على تطبيق تلك القواعد واللوائح كما أن له أن يضع لهم قواعد ولوائح خاصة يسنها بمعرفة ويعملها متى أراد بمحض إرادته . وجميع اللوائح الخاصة بهذا الموضوع تصدر بقرارات من المجلس نفسه أو من المكتب إذا خوله المجلس هذا الحق ولا يصدر باعتبارها قانون أو مرسوم . ونضرب على ذلك مثلاً المعاشات فإن اللامحة السارية على موظفى مجلس النواب فى فرنسا فى الوقت الحاضر صدر بها قرار من هيئة المراقبة فى ١٠ أبريل سنة ١٩٣٤ بناء على قرار صادر قبل ذلك من مكتب الإدارة . ومع أن مثل هذا الشأن مما تنظمه القوانين بالنسبة لموظفى الحكومة عامة فلما بالنسبة لموظفى المجلس يكفى فيه قرار منه والسبب فى الاكتفاء بقرار هو أن القوانين يذغى طبعاً عرضها على المجلسين . ولكن لما كان استقلال كل مجلس يقضى بأن مايتعلق بموظفيه يكون مرجع الأمر فيه الى المجلس وحده دون المجلس الآخر ودون اعتماد من رئيس الدولة وجب حتماً الاكتفاء بالقرار تأييداً لذلك الاستقلال وحرماً على حكمه .

وهم يعتبرون أن هذا الاستقلال من الأمور البديهية يستلزمها أولاً أن كل مجلس هو فرع من فروع السلطة التشريعية والسلطة التشريعية هي أصل سلطات الدولة والمظهر الأسمى لسلطان الأمة فلا يمكن أن يتصور عقلاً أن هذه السلطة التي من حقها الاشراف على غيرها والرقابة على باقي السلطات تكون خاضعة لسلطة أخرى في ميزانيتها وفي إدارتها وفي شؤونها الداخلية ويستلزمها ثانياً أن المجلس لا يستطيع أن يؤدي مهمته على الوجه الأكمل إلا إذا كان في استطاعته أن يختار الموظفين الذين بكل اليهم بأعماله على الوجه الذي يراه ويمزلهم على الوجه الذي يراه كذلك وأن يكون أولئك الموظفون خاضعين للمجلس وحده في كل ما يتعلق بشؤون وظيفتهم بيدين عن أن يتأثروا بأى مؤثر خارجى .

وتجاء لهذا لا يجوز للمجلس الوزراء أن يتعرض للمجلس فى أى عمل من أعماله ولا يتصرف فى أمر ميزانيته أو يتدخل فيها ويجب عليه بصفته ممثلاً للسلطة التنفيذية كما يجب على كل وزارة بصفقتها فرداً من فروع تلك السلطة أن تحترم استقلال المجلس وكل عمل يخالف ذلك يقناف مع استقلال السلطة التشريعية .

وهذه المناسبة نذكر أنه لما قرر مجلس الشيوخ والتواب عندنا فى ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤ أن تسرى على موظفيهما أحكام القوانين واللوائح السارية على موظفى الحكومة جميعاً ظن بعضهم أن هذا القرار من شأنه أن يحول وزارة المالية سيطرة ورقابة على أعمال البرلمان الداخلية بمعنى أن من حقها أن تراقب تنفيذ تلك القوانين واللوائح وتفسرها على الوجه الذى تراه . ولكن هذا الظن خطأ بين لا يخطر الا فى بال من ليس لهم المام بالنظم البرلمانية والأخذ به يؤدي الى هدم استقلال المجلس كما أنه يحمل جميع مواد اللامحة الداخلية الخاصة بسلطة الإدارة والمراقبين ولجنة الحسابات عتبا ولعلوا لأن هذه الهيئات المختلفة تباشر فى المجلس السلطات والشؤون التى يباشرها فى وزارات الدولة ومصالحها الوزراء واللجنة المالية ووزارة المالية . ومن المحال عقلاً أن هيئتين مختلفتين وتابعتين لجهتين متفرقتين تباشران اختصاصات

واحدة وسلطة متماثلة اذ ماذا يكون العمل في مثل هذه الحالة إذا اختلفت
الجهتان في التفسير وتناقضت وجهات نظرهما .

فينبغي أن يكون مفهوما بصورة لا عمل معها للارتياح أن القرار الذي
أصدره البرلمان المصري لا يتجاوز مداه أن البرلمان اتخذ موقفا لوائح الحكومة
لوائح له وقرر العمل بها في شؤونه الداخلية كما لو كان أصدر لائحة خاصة به
ضمنها جميع القواعد والأحكام التي تشملها قوانين الحكومة ولوائحها . ولكن
المجلس — والمجلس دون سواء — هو الذي يتولى تطبيق هذه اللوائح
وتنفيذها . والمجلس وحده هو الذي يتولى وضع ميزانيته ومراقبة مصروفاته
ومراجعتها . والمجلس وحده هو الذي يفسر هذه القوانين واللوائح فليس
لوزارة المالية أو لأية جهة حكومية أن تتدخل في شؤونه أو أن تلزمه الأخذ
بتفسيرها . ومتى قلنا المجلس فانما قصد بذلك الهيئات المختلفة التي قرر
المجلس بموجب لائحته الداخلية تحويلها التصرف في هذه الشؤون المختلفة أى
مكتب الإدارة والمراقبين ولجنة الحسابات كل من هذه الهيئات في دائرة
السلطة والاختصاصات المخولة لها . بل انه اذا طرأ من الأمور ما تبين أنه
غير داخل في اختصاصات أى هيئة من تلك الهيئات فالمرجع الأعلى فيه
للمجلس نفسه يقرر فيه ما يشاء مباشرة أو يخول إحدى الهيئات المذكورة
سلطة تمكيلية للتصرف فيه . واذا وقع أى خلاف بين إحدى هيئات المجلس
وبين وزارة المالية مثلا على تفسير حكم من أحكام اللائحة فالذى ينفذ فيما
يتعلق بشؤون المجلس الداخلية هو تفسير الهيئة البرلمانية لا تفسير المالية .
بل انه في الواقع لا محل لمثل هذا الخلاف لأن المالية أو أية جهة حكومية
ليس لها أن تعرض لتفسير أو تأويل أو تدخل ما فيما يتعلق بتلك الشؤون .

هذا هو الحكم الصحيح وهذا ما جرى العمل به في كل دولة برلمانية
ومثلا مثل بلجيكا فان المجالس اتخذت لوائح الحكومة في كثير من الأحوال
(كالمعاشات) لوائح لها ولكن على أن يتولى المجلس بنفسه مباشرة تنفيذ
ذلك وتفسيره بمفرقه ومن غير أن يؤدي هذا الى الاخلال بما للمجلس
من الحق في تقرير أحكام خاصة فيما يعرض له من الشؤون وهو قد قرر فعلا

أحكاما خاصة لتعيين موظفيه وترقيتهم وعزلهم تختلف في كثير من أحكامها عما هو متبع بالنسبة لموظفي وزارات الدولة وما خطر في بال اسان أو هيئة أن مثل هذا الحق محل لتزاع .

طريقة وضع الميزانية

وضع مشروع الميزانية في كل مجلس من المجلسين بفرنسا من اختصاص هيئة المراقبة فتى آمنت وضعها عرضتها لجنة الحسابات ثم تعرضها هذه اللجنة الأخيرة بعد إقرارها أو تعديلها على المجلس نفسه للنقاش فيها في جلسة علنية .

والحال كذلك في مجلس النواب البلجيكي ، أما في مجلس الشيوخ فالحال يختلف بعض الاختلاف. فهذا المجلس الأخير ليس له لجنة حسابات والاختصاصات المخولة للجنة المذكورة في المجالس الأخرى يباشرها مكتب الادارة . وعلى ذلك فمشروع الميزانية هناك يعرضه المراقبون على مكتب الادارة لا على لجنة الحسابات . كما أن المكتب المذكور من اختصاصه مراجعة الحسابات والتصديق عليها . والحكمة في ذلك أنهم يرون أنه لما كان المكتب هو أعلى هيئة إدارية في المجلس وهو الذي يباشر الشؤون الادارية من تعيين وعزل كما أنه هو الذي يضع لوائح الادارة الداخلية ونظمها الخ . فمن الطبيعي أن يدخل في اختصاصه لإقرار مشروع الميزانية مبدئيا قبل عرضه نهائيا على المجلس لأن الميزانية شديدة الارتباط بإدارة المجلس . وقد يكون في هذا كثير من الصواب ولعل هذه الطريقة تفضل طريقة إيجاد لجنة حسابات لأن المكتب هيئة دائمة تجمع الرئيس والوكلاء والمرافقين والسكريترين فمن السهل عليها أن تباشر جميع الشؤون الادارية التي تخرج عن اختصاص المراقبين وحدهم وقد يكون تخويلها هذه الاختصاصات أكثر انطباقا على المصلحة العامة من تخويلها إلى لجنة الحسابات لأن المكتب يحكم مباشرة الأعمال بصورة مستديمة قد يكون لديه من وسائل حسن التقرير أكثر مما لدى اللجنة .

هذا ومتى أقر أحد المجلسين مشروع ميزانيته فإن المجلس الآخر لا يناقش فيها بأى وجه من الوجوه وإنما يكفى بإقرارها من غير بحث أو ملاحظة .
وهذه القاعدة — أى قاعدة مجاملة كل من المجلسين للآخر بعدم التعرض لشؤونه الخاصة — قاعدة مطلقة ثبتت نهائيا بالتقاليد فلم يعد أحد يخرج عنها . بل إنما ثبتت إلى حد أنه إذا خطر فى بال أحد الأعضاء أن يطرح سؤالاً أو يشير بحثاً يرى الرئيس أن فيه تعريضاً عن قرب أو عن بعد بميزانية المجلس الآخر أو تعريضاً لشؤونه الداخلية فإنه يرفض توجيه السؤال ويأبى السماح للعضو بالاستمرار فى كلامه .

وقد حدث أثناء إقامتنا فى أوروبا أمر يدل على تمكن هذه القاعدة من النفوس ذلك أن أحد أعضاء مجلس النواب قدم اقتراحاً ذكر به أن النواب كثيراً ما تزدحم رسائل من تأخيرهم فى شؤون عامة وهم مضطرون أن يجيبوا السائلين وقد تبلغ الرسائل التى يبعثون بها إلى أولئك التأخيرات مبلغاً يرهق جيب النائب فمن الحق أن تتحمل ميزانية المجلس نفسه هذا العبء وأن تكون الطوائع التى تهوى على الرسائل على حسابه . فوافق مجلس النواب على ذلك وقررت مع اعتماد مبلغ ربع مليون فرنك لهذه الغاية . ولما كانت الميزانية السنوية قد اعتمدت من قبل ولا سبيل إلى إدراج الاعتماد فيها فقد أقر المجلس مشروع قانون يربط هذا الاعتماد ثم بحث به إلى مجلس الشيوخ لاقراءه . فقرر مجلس الشيوخ أنه مع عدم موافقته على الفكرة فى ذاتها ومع عدم مطالبته بالانتفاع بهذا الامتياز لأعضائه إلا أنه لا يسمعه إلا الموافقة على المشروع عملاً بسنة المجاملة بين المجلسين .

على أنه لما كان من الضرورى طبعاً أن تدرج ميزانية المجلس فى ميزانية الدولة فقد جرت العادة أن هيئة المراقبة تبلغ وزير المالية الرقم الإجمالى الذى ترى وجوب قيده فى الميزانية العامة على ذمة المجلس فيدرجه الوزير كما هو . فإذا حدث فيما بعد عند مناقشة المشروع المذكور فى لجنة الحسابات أو عند بحثه تفصيلاً فى المجلس نفسه ادخال أى تعديل عليه عدل الرقم الإجمالى طبقاً

لما يستقر عليه القرار النهائي . ولكن مجموع الاعتماد كله يظل في الميزانية رقبا واحدا اجماليا بغير بيان ولا تفصيل . لأن التفصيل يعد عملا داخليا محضا من شؤون المجلس . وبدهى أن وروده رقبا اجماليا نتيجة منطقية لما جرى عليه العرف والتقاليد من عدم التعرض له في المجلس الآخر لأنه لو كان من حق المجلس الآخر أن يبحثه لوجب أن تقدم اليه جميع التفاصيل لمناقشتها .

وظاهر أنه ليس المقصود من ورود اعتماد المجلس رقبا واحدا اجماليا جعل تفصيله أمرا سريريا لا يقف عليه أحد . إذ الواقع أن ميزانية كل مجلس تناقش في جلسة علنية في المجلس نفسه وتنتشر تفاصيل المناقشة عنها في المضابط .

ومن القواعد المقررة بالبلاد البرلمانية أن ميزانية البرلمان لا تعد جزءا من ميزانية مصروفات الدولة بالمعنى الصحيح . ويقررون أن ورودها بالميزانية العامة للدولة إنما هو من قبيل الشكل والصورة فقط ولضرورة ضبط الأرقام وإيجاد ما يفي بها في باب الإيرادات . ولهذا فانه في حين أن حسابات وزارات الحكومة جميعا بفرنسا خاضعة لمراقبة " مجلس الحسابات " " Cour des Comptes " (وقد يكون من الأصح تسمية هذا المجلس " مصالحة المراجعة " لولا أن له اختصاصا قضائيا بجانب اختصاصه الإداري مما حمل على تسمية أعضائه " مستشاري مجلس الحسابات ") . وفي حين أن جميع صياف الدولة ومن في حكمهم من الموظفين الذين في عهدهم نقود خاضعون لقضاء ذلك المجلس ، فإن حسابات « البرلمان » باعتبارها خارجة عن حسابات الدولة لا تدخل في اختصاص المجلس المذكور ولا يخاضع موظفو خزنة البرلمان أمامه ولا يخضعون لقضائه . وبالإجمال فإن الممول عليه عندهم هو أن كل مجلس من مجلسي البرلمان لا يستمد سلطته إلا من ذاته ولا يباشر هذه السلطة جليها وحقيها إلا بواسطة هيئات مختارة من قبله بغير أية سيطرة خارجية عنه . وقد وصل الأمر إلى حد أن معاشات موظفيه لا تدخل في حساب معاشات موظفي الحكومة عامة بل إن لهم خزنة خاصة تقضيها موارد خاصة . وإلى حد أن موظفي البرلمان لا يتقلون إلى مصالح الحكومة كما أن موظفي الحكومة

لا ينقلون إلى البرلمان فاذا حدث شيء من ذلك وعين البرلمان في خدمته موظفا من موظفي إحدى الوزارات يفصل هذا الموظف من وظيفته الأصلية ويصنف ما يستحقه من مكافأة أو معاش ولا يحسب معاشه في البرلمان إلا عن مدة خدمته فيه وتغفل مدة خدمته في الحكومة اغفالا تاما .
وليس في هذا غرابة لأنه متى تقرر المبدأ ترتب عليه بطبيعة الحال ما ينشأ عنه ويلزمه من النتائج والآثار .

الفصل السابع

مكتب الإدارة

لستنا نريد هنا أن نشرح وظيفة مكتب الإدارة واختصاصاته سواء في داخل الجلسة أو في خارجها فإن ذلك مبين بصورة كافية في لائحتنا الداخلية وهي بالجملة متفقة مع ما هو معمول به في أوروبا . وقد تكلمنا فيما سبق عن اختصاصات السكرتيرين البرلمانين وتقتصر هنا على ذكر أن الرئيس بصفته الممثل الأعلى للجلسة ورئيس مكتب الإدارة هو المشرف الأكبر خارج الجلسة على جميع أعمال القسم التشريعي وهو يباشر هذا الاشراف بواسطة السكرتير العام. وأن المراقبين هم المشرفون على أعمال القسم الإداري كما أن كل ما يتعلق بالمصروفات حتى ما اختص منها بالقسم التشريعي موضوع تحت رقابتهم كما سنوضح ذلك عند التكلم على تقسيم أعمال المجلس إلى أعمال تشريعية وأعمال إدارية .

على أننا نريد هنا أن نذكر بعض أمور تفصيلية يحسن الوقوف عليها وبعض ملاحظات على لائحتنا الداخلية ونريد على الأخص أن نعرض لمسألة تمتد من المسائل النظامية الجوهرية وهي :

هل يجوز للجلسة أن يتناقش في اقتراح أو مشروع أو أن يقدم إليه شيء من هذا القبيل وبالأجمال هل يجوز له أن يبدأ في تادية وظيفته التشريعية والسياسية قبل أن يتألف مكتب الإدارة التام ؟

بعض تفاصيل

نذكر من هذه التفاصيل أن مكتب إدارة الجلسة (وهو مكون من الرئيس والسكرتين كما قدمنا) هو الذى يقرر هل عدد الأعضاء الحاضرين كاف لصحة الاجتماع أم لا ؟ ففى قرر أن النصاب القانونى متوافر وأن الاجتماع صحيح فقراره نهائى لا يجوز الطعن فيه بوجه من الوجوه كأن يطلب الداء على الأعضاء بالاسم لمعرفة عدد الحاضرين منهم أو غير ذلك .

ونذكر أيضا أنه قد ثبت بالعرف والتقليد أن الرئيس لا يجوز له وهو فى منصة الرئاسة أن يشترك فى أية مناقشة خاصة بأى موضوع معروض على المجلس ولا يعطى صوته ولا يبدى رأيه لافى المجلس ولا بطريق الصحف ذلك أن الرئيس ملك للمجلس كله ومن حق الأعضاء جميعا على اختلاف مذاهبهم والوانهم السياسية أن يشقوا بنزاهته وعدم تحيزه . ولا شك فى أن اشتراكه اشتراكا فعليا فى المعارك السياسية أو التشريعية — وفى المعارك السياسية على الأخص — مما قد يزعزع هذه الثقة فى نفوس مخالفيه فى العقيدة السياسية ويقلل هيبته لديهم لأن نظرهم اليه يكون نظرا لحصم الى خصمه لا نظرا العضو الى رئيسه .

ونذكر كذلك أنه بمجرد تأليف المكتب النهائى يعين الرئيس رسميا بأن المجلس قد تألف ويبلغ ذلك الى المجلس الآخر والى رئيس الدولة ، أما قبل ذلك فلا يكون المجلس مؤلفا .

ملاحظة على تفسير نص فى اللائحة الداخلية :

ونذكر بهذه المناسبة أنه فى أول دورنا العادى الذى بدأ فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وقع خطأ فى تفسير المادة الثامنة من اللائحة الداخلية التى تقضى بأن مكتب إدارة المجلس ينتخب "بعد الفصل فى صحة نيابة الأعضاء" وقد كان عندنا عضو واحد جديد جاءنا على أثر انتخاب جزئى وكان مطعونا فى انتخابه فدخل فى روعنا أنه يجب إيقاف تكوين مكتب الإدارة النهائى الى أن يفصل فى صحة عضوية ذلك العضو الواحد ونشأ هذا من تفسيرنا المادة الثامنة المذكورة من اللائحة تفسيراً سطحياً حرفياً .

والواقع أن النص المتقدم لا يقصد به إلا الحالة التي يكون المجلس قد جدد فيها كله - - كما هي الحالة في مجلس النواب - أو جدد نصفه كما هي الحال عندنا . أما تجديد عضو واحد أو عدة أعضاء في انتخابات تكميلية أو جزئية مما يحدث بسبب وفاة أو استقالة الخ . فليس من شأنه أن يمنع تأليف مكتب الإدارة النهائي . وعلى هذا جرى العمل في فرنسا وبلجيكا .

أما في فرنسا فالنص صريح في أنه إذا كان المجلس مجتمعاً في أول دور عادي في نهايته فإنه يجوز تصحيح نيابة أغلبية الأعضاء - أي النصف زائداً واحداً - يشرع في الحال في تأليف المكتب النهائي . وفي الأدوار العادية التالية يشرع في انتخاب أعضاء المكتب النهائي عقب تأليف مكتب السن فوراً .

أما في بلجيكا فإن النص ليس بهذه الصراحة . بل إن اللائحة تأمر بالشروع في انتخاب أعضاء المكتب النهائي " بعد الفصل في صحة النيابات " كما هو النص عندنا ونص لائحتنا مأخوذ من النصوص البلجيكية . على أنه لم يقع عندهم خلاف في هذا الشأن لأن اللائحة قصدت من صحة نيابات الأعضاء - كما هو واضح من النصوص الواردة في المواد الأولى منها - حالة تجديد المجلس كله أو تجديد بعضه تجديداً عاماً .

ولعله يكون من المناسب منعا لكل التباس أن يجعل النص في لائحتنا صريحاً أسوة بالنص الفرنسي .

ملاحظة ثانية على اللائحة الداخلية :

في لائحتنا الداخلية مادة هي المادة ١١ تنص على أن تنتهي مدة عضوية السكرتيرين والمراقبين بانتهاء دور الانقضاء وهذا النص يحتاج حتماً إلى التعديل .

وواضح أن السبب في وضع هذه المادة هو أنه لما كان رئيس مجلس الشيوخ يعين لمدة سنتين وكان الوكيلان ينتخبان لمدة سنتين فقد أريد

النص على أن من عداهم من أعضاء مكتب الإدارة ينتخبون لمدة سنة واحدة فكان التعبير عن هذه الفكرة غير موفق ونشأت عن وجود هذا النص حالة غير معقولة وهي أنه متى انتهى "دور الانعقاد" سقطت وظيفة السكرتيرين. والمراقبين في الحال مع أن الواجب أن تستمر هذه الوظيفة الى أن يبدأ دور الانعقاد التالي . لأنه اذا حدث ما بين دورى الانعقاد أن دعى المجلس الى دور غير عادى فيجب أن يبقى المكتب قائماً بوظيفته أثناء الدور غير العادى . كما أنه في الفقرة ينص دورى الانعقاد ينبغي أن يتولى المكتب ومراقبو المجلس جميع الأعمال الادارية والمالية الداخلة في اختصاصهم بموجب اللائحة وإلا كانت هذه الأعمال بغير مرجع يتصرف فيها .

والنصوص البلجيكية والفرنسية أكثر توفيقاً وأحسنها جميعاً نص لائحة مجلس النواب في بلجيكا فإنه يقضى بأن أعضاء مكتب الإدارة النهائي ينتخبون في أول دور الانعقاد العادى "ويبقون في وظائفهم الى حين افتتاح الدور العادى التالي" . أما نص لائحة مجلس الشيوخ في بلجيكا ونص لائحة مجلس الشيوخ في فرنسا فهما يقضيان بأن يكون انتخاب أعضاء المكتب "لمدة سنة" . بل ان نص لائحة مجلس النواب في فرنسا يكاد يكون مماثلاً لنص لائحتنا فهو يقضى بأن أعضاء المكتب ينتخبون "لمدة دور" ومع هذا فلا محل للترافع في أن المكتب يباشر سلطته من وقت انتخابه الى أن يبدأ دور الانعقاد العادى التالي اذ لا يمكن أن يبقى المجلس بغير مكتب مع أن المكتب هو الذى يمثل رسمياً وهو الذى يباشر شؤونه الإدارية كلها .

وتذكر أيضاً أنه جرى العرف بأن رئيس المجلس والمراقبين يستمرون على مباشرة الشؤون الادارية حتى في الدور الجديد . فان المقرر أن مكتب السن مادام قائماً بوظيفته تكون له سلطة المكتب الهائى واختصاصاته الا فيما يتعلق بالشؤون الادارية وهذه الشؤون تبقى في يد الرئيس والمراقبين الذين انتهت مدتهم الى أن يجدد انتخابهم أو ينتخب غيرهم .

ملا- غلة أخيرة :

في لائحة مجالس الشيوخ البلجيكي نص يحسن الأخذ به عندنا وهو يقضى بأنه عند الشروع في إجراء تعديل لللائحة الداخلية ينضم مكتب الإدارة حتما إلى لجنة التعديل . و- كمة هذا الأمر ظاهرة إذ المكتب هو الذى يتولى تطبيق اللائحة الداخلية فهو أعرف من سواء بعيوبها وبتقائصها وبما يعترضه من المصاعب في تنفيذ أحكامها .

هل يجوز للمجلس المناقشة في مشروع أو اقتراح أو غيره قبل تأليف

المكتب النهائى :

والجواب على ذلك بالنفى . أما في فرنسا فاللائحة تنص على أن المجلس لا يؤلف الا متى تم تكوين المكتب النهائى . ومعنى عدم تأليف المجلس عدم جواز نظره في أمر من الأمور أو إثارة أية مناقشة . أما في بلجيكا فمع أن اللائحة لا تتضمن نصا كالنص الفرنسى الا أن التقاليد والسوابق كلها تؤيد الجرى على هذه القاعدة .

والقاعدة الثابتة الآن أنه لا يجوز مطلقا تقديم أى مشروع أو اقتراح أو سؤال أو استجواب الا بعد تكوين المكتب النهائى المذكور وذلك لأن مجرد تقديمه قد يدعو إلى إثارة مناقشة في حين أن المناقشة غير مستطاعة إلى ذلك الحين . بل انه اذا تألفت وزارة قبل تكوين المكتب فانها ترجئ إلقاء بيانها على المجلس الى ما بعد تكوينه .

وإذا قدم أحد الأعضاء مشروعا أو اقتراحا من هذا القبيل إلى السكرتير العام فإن واجبه أن يبقه عنده ولا يدرجه في مشروع جدول الأعمال إلا بعد تكوين المكتب لأنه إلى هذه اللحظة لا يكون المشروع صالحا لتقديمه إلى المجلس .

ولا يسعنا هنا إلا أن نلخص عن مؤلف المسيو أوجين بيير السكرتير العام لمجلس النواب في فرنسا رسالتين تبودلنا في هذا الشأن بين أحد أعضاء المجلس وبين السكرتير العام في شأن من هذا القبيل . فقد أراد العضو تقديم مشروع

قانون قبل تأليف المكتب النهائى فاعترض السكرتير العام على ذلك فكتب العضو اليه يستفتيه فى هذه النقطة وأبدى له أنه قد يصح الاعتراض على تقديم المشروع لو كان المجلس فى أول دور من أدوار نيابته ولم تصح نيابات أغلبية أعضائه لأنه الى هذا الوقت لا يكون المجلس مؤلفا، أما بعد أن تنقضى عليه سنة أو مستان فهل يصح أن يقال انه غير مؤلف لأن مكتبه النهائى لم يتم تكوينه ؟ نعم ان المجلس لا يكون له من يمثله بصفة رسمية لكن ذلك لا يؤثر فى حياته التشريعية . ولهذا الاعتبارات طلب العضو الى السكرتير العام أن يعيد النظر فى هذه المسألة فإن لها ماسا بالنظام البرلمانى . فأجابته السكرتير العام بكتاب بأنه فيما يتعلق بتأليف المجلس لا يوجد أى فرق بين أول سنة من سنى النيابة وبين السنوات التالية لها وأنه من الضرورى نظاما أن يتولى ادارة المناقشات مكتب يكون المجلس نفسه قد اختاره وأولاه ثقته . ثم إن تقديم المشروع خطير فى ذاته لأنه قد يجرى الى مناقشات بل قد يجرى وراءه اقتراح بالتصويت عنه على وجه الاستعجال وكل ذلك مما لا يجوز حدوده إلا بعد تكوين المكتب النهائى . فافتتح العضو بهذا الجواب وعلى هذا جرى العمل .

الفصل الثامن

تقسيم الأعمال إلى تشريعية وإدارية

تنقسم الأعمال فى المجالس إلى قسمين يكادان أن يكونا منفصلين تمام الانفصال وهما : القسم التشريعى ، والقسم الإدارى .

فكل ما يتعلق بالتقنين فى ذاته وما يرتبط به ويؤدى اليه أى أعمال الجلسات ومحاضرها ومضابطها وأعمال اللجان وتقاريرها يدخل فى القسم التشريعى .

ولكن من البدهى أن المجالس لكى تؤدى أعمالها فى حاجة إلى أمور عدة لا تدخل فى وظيفتها التشريعية الأصلية ولكنها لا تستغنى عنها لأداء تلك المهمة : كصيانة المباني ومباشرة مصروفاتها وشراء ما يلزمها من الأثاث

وملاحظة الحراس والاشراف على العمال والخدمة وتحديد ماهياتهم طبقا للوائح المجلس وصرفها ومباشرة احتفالات المجلس وغير ذلك من المسائل ؛ فهذه الأمور كلها تدخل في اختصاص القسم الإدارى .

وبناء على هذه القاعدة قسمت أقلام المجالس إلى أقسام تشريعية سميت أقلام الرياسة ووضعت تحت ادارة المكتب . وإلى أقلام إدارية سميت أقلام المراقبة ووضعت تحت إدارة هيئة المراقبة .

نعم إن المكتب له اختصاصات إدارية فيما يتعلق بالتعيين والعزل الخ بل هو الهيئة العليا المهيمنة على شؤون المجلس . ولكن الأمور التنفيذية كلها متروكة للراقين . حتى إن خطابات الدعوة إلى أعضاء اللجان لحضور اجتماعاتها تعد من الأعمال الادارية وبهذه المثابة ترسل من المراقين لا من رؤساء اللجان . وإذا ما قرّر المكتب تعيين موظف أصدر أمرا بذلك اقتصر فيه على ذكر التعيين وترك تحديد المرتب إلى المراقين طبقا للوائح المتبعة . فكل ما يتعلق بمصروفات المجلس ومشترواته ومسابيه وصباته وحراسه وإضاءاته ومدفته وترميم ما يحتاج إلى الترميم منه وإعداد ميزانيته وتنظيم حساباته ومراقبتها واحتفالاته يدخل في اختصاص المراقين . وليس للرئيس شئ من الاختصاصات الادارية في الواقع إلا بصفته رئيسا للمكتب . وبالأجمال فإن مهمة المراقين أن يكفوا المجلس عناء الاهتمام بالشواغل السادية ويقوموا بها بالنيابة عنه .

ومرتب على ذلك أنه يوجد في فرنسا في كل مجلس من المجالس سكرتيران عامان أحدهما يطلق عليه "سكرتير عام الرياسة" وتحت امرته الأقلام التشريعية والثانى يطلق عليه لقب "سكرتير عام المراقبة" وتحت امرته الأقلام الادارية . وقد أصبح هذا التقسيم عندهم قاعدة أساسية إلى درجة أنهم لا يتصورون إمكان وجود سكرتير عام واحد لهذين النودين من الأعمال . ولعل السبب في ذلك يرجع — فضلا عن طبيعة العمل — الى كثرة الأعمال في مجلسهم بحيث أن السكرتير العام للرياسة مشغول بأعمال الحلسات واللجن كما سيجىء بيانه فلا يجد من وقته متسعا للنظر فى أى أمر يتعلق بالشؤون الادارية .

أما في بلجيكا فمع أنهم سائرون على الطريقة الفرنسية من حيث قسمة الأقسام إلى أقلام تشريعية وأقسام مراقبة إلا أن لكل مجلس سكرتيرا عاما واحدا يتولى الإشراف على جميع الأقسام على اختلاف أنواعها. يهاونه مدير للأقسام التشريعية ومدير لأقسام المراقبة. وهذه الخطة التي تجرى عليها بلجيكا هي التي تجرى عليها الآن ويحسن أن نستمر على الجرى عليها أولا لما في توحيد العمل من الفائدة ومنع ما لا بد من وقوعه من الارتباك والتصادم في حالة وجود رئيسين للعمل لا سيما وأن الأعمال هنا في مصر لم تبلغ ولا ينتظر أن تبلغ من الكثرة ما يجعل المهمة متعذرة على سكرتير واحد. فالغالب أن أعمالنا البرلمانية في مصر لن تزيد على الأعمال البرلمانية في بلجيكا.

ومما ينبغي ذكره أنهم في إنجلترا لا يأخذون بهذا التقسيم. بل إن السكرتير العام للمجلس (واسمه عندهم الكاتب) يتولى مباشرة الأعمال جميعها. وللراغبين امتيازات خاصة فانهم يقيمون في سراى المجلس — وكذلك الرئيس يقيم في سراى المجلس — حيث أعد لكل منهم مكان خاص بمفروشاتة وتدفع مصاريف إنارته وتدفعته على ميزانية المجلس. كما أن لهم مكافأة مالية يستولون عليها فوق المكافأة العادية التي يتقاضونها بوصف أنهم أعضاء. وهذه المكافأة تبلغ تسعة آلاف فرنك في العام.

وبهذه المناسبة نذكر أن رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب في فرنسا يستولون كل منهما على مكافأة العضو يضم إليهما مبلغ آخر بصفة مصاريف استقبال وقد كان مجموع هذا المبلغ ٧٢,٠٠٠ فرنك في العام فزيد إلى ١٣٢,٠٠٠ فرنك منذ بضع سنوات عندما عدلت مكافأة النواب من ١٥,٠٠٠ فرنك إلى ٢٧,٠٠٠ فرنك.

ورئيس المجلس الذي يتناول هذا المبلغ ملزم بالقيام بعدة احتفالات في السنة منها دعوة يقيمها سفراء الدول وأخرى لكبار الدولة ودعوات متعددة لأعضاء المجلس وغيرهم بخلاف الاحتفالات التي يقيمها كل زار البلد أحد رؤساء الحكومات الأخرى أو كبارها مما يستغرق المكافأة التي تمنح له بل تزيد عليها.

كما أنه هو الذى يتحمل مرتبات موظفى سكرتيريه وهو الذى يتولى تعيينهم واستبدالهم بدون دخل المكتب مقابل مبلغ ٣٠.٠٠٠ فرنك يتناوله فى السنة ولا يعتبر موظفو سكرتيرية الرئيس تابعين للجلس فى شيء ، وليس لهم أن يتدخلوا فى أى عمل من أعماله وكل مهمتهم تتحصر فى القيام بشؤون الرئيس وتنظيم حفلاته .

الفصل التاسع

السكرتير العام

منصب السكرتير العام من أهم المناصب وقد يتوقف على حسن اختيار صاحبه وكفاءته وما يديه فى وظيفته من المقدرة جانب عظيم من حسن سير العمل التشريعى فى البرلمان : فهو الذى يدير جميع الأقسام ويتولى تنفيذ قرارات المجلس وقرارات المكتب — وهو يحضر جلسات المكتب ويقوم بوظيفة سكرتيره — وينفذ قرارات المراقبة أيضا ويكون مسئولا عن إعداد وتحضير جميع المسائل المعروضة على المجلس . وتنوع هذه الأعمال وكثرتها والمسئولية العظيمة المترتبة عليها هى التى حدثت بالبرلمان الفرنسى الى تعيين سكرتير عام لأقسام المراقبة غير السكرتير العام للرئاسة حتى يتفرغ هذا الأخير للعمل التشريعى وحده ويوجه اليه كل عنايته .

والسكرتير العام هو الأداة التنفيذية الدائمة للجلس حتى أصبح عندهم بمثابة مستشار فى فان الأعضاء يتغيرون عند كل انتخاب أو بتغير الكثيرون منهم أما هو فانه يبقى ثابتا فى مركزه مما يكسبه بفضل هذا البقاء وبفضل طول المرات خصوصا أنا طال عليه الزمن فى وظيفته خبرة خاصة بجميع أحكام الدستور ولائحة المجلس ووجوه تفسيرها وما دار حولها من المناقشات والأبحاث العديدة فيرجع اليه فى كثير من الأحيان لمعرفة رأيه كتابة أو شفها فيما يطرأ من معضلات الأمور القانونية بل كثيرا ما استشارته الأحزاب والجماعات السياسية نفسها فى ذلك .

وهو الذى يعد جدول الأعمال بحيث إنه كلما انتهت مسألة وأصبحت صالحة للعرض يدرجها فى الجدول الذى يعرض على الرئيس أو على الهيئة المكلفة تحضير ذلك الجدول .

كما أنه معاون الأول للرئيس فيعد له من قبل الجلسة جميع الأوراق التى ينبغى تلاوتها فى الجلسة أو المناقشة فيها . ويجلس أثناء الجلسة إلى منضدة صغيرة خلف الرئيس مباشرة حتى يكون على مقربة منه لأن الرئيس يحتاج إليه دائماً أثناءها والصلة بينهما لا تنقطع . ويتبع المناقشات ويكتب للرئيس الأسئلة التى ينبغى طرحها ويلفت نظره إلى ما قد يقع مما يخالف اللائحة أو غير ذلك . خصوصاً وأن الرئيس بسبب اضطراره إلى إدارة المناقشات والالتفات إليها لا يكون لديه سعة من الوقت لتحضير الأسئلة وكثابة ما يحتاج إلى الكتابة أثناء الجلسة . فالسكرتير العام هو الذى يقوم بكل ذلك ويعرضه عليه وللرئيس طبعاً أن يعدل فيه ما يراه محتاجاً إلى التعديل .

والمعتقد عندهم أن عمل السكرتير العام فى إعداد المسائل قبل الجلسة وعمله فى الجلسة يبلغان من الأهمية مبلغاً لا يسمح له بالالتفات إلى أى عمل آخر حتى أنه لا يشترك بوجه من الوجوه فى تحضير المضابط أو تصحيحها وتلقى مسئولية المضابط على مدير القلم المختص .

طريقة تعيين السكرتير العام

فى بلجيكا يعين السكرتير العام (ولقبه هناك كاتب المجلس) بقرار من المجلس نفسه وكذلك يحدد مرتبه بقرار المجلس . واللائحة تنص صراحة على وجوب جلوسه أثناء الجلسة على مقربة من المكتب والواقع أنه يجلس خلف الرئيس مباشرة كما هو الحال فى فرنسا . أما المناضد الكبرى الواقعة فى وسط نصف الدائرة — وموقعها كواقع المناضد المخصصة للوظفين عندنا — فهى مخصصة للوظفين والمحربين الذين يتولون عمل المضابط . ونذكر بهذه المناسبة أنه متصوص فى اللائحة على أنه متى اجتمع المجلس فى جلسة سرية فإن السكرتير

العام يحضرها إلا إذا قرر المجلس غير ذلك . فالأصل إذن حضوره أما منعه عن الحضور فلا يكون إلا بقرار خاص . وكذلك الحال في فرنسا . والواقع أن السكرتير العام يحضر دائما الجلسات السرية لأن المفروض أنه موظف جدير بالثقة وهو أكبر موظفي المجلس وإذا كان ليس لدى المجلس من الثقة به ما يحمله على الاطمئنان إليه وأتمثانه على أسرارهم فخير له أن يعزله وأن يبحث عن يكون أجدر منه بالثقة . غير أن اللائحة عندنا قلبت الآية فحلت الأصل منعه عن حضور الجلسات السرية بحيث لا يحضرها إلا إذا قرر المجلس غير ذلك ورأينا أنه يجب تعديل اللائحة وجعلها مطابقة للنص الفرنسي والنص البلجيكي بحيث يكون الأصل هو حضوره الجلسة إذ أن بقاء النص الحالي فضلا عن مخالفته للتقاليد المرعية في تلك البلاد العريقة في النظام البرلماني ففيه شيء كثير من المساس بكرامة السكرتير العام وبكرامة المجلس نفسه .

هذا أما في فرنسا فإن تعيين السكرتير العام يصدر بقرار من المكتب منضما إليه رئيس لجنة الحسابات .

أما في إنجلترا فالسكرتير العام (الكاتب) يعين بمرسوم من الملك بناء على التماس المجلس والملك هو الذي يعزله بناء على خطاب يوجه إليه من المجلس أيضا . والسكرتير العام هناك أوسع سلطة من زملائه في البلاد الأخرى فهو الذي يعين الموظفين — ماعدا فئة قليلة منهم — غير مقيد في ذلك بقيد أو شرط وله أن يضع ما يراه من الشروط التي ينبغي توافرها فيهم وأن يحدد امتحانا لهذه الغاية أو أن يختار أي شخص بغير امتحان .

درجته ومرتبته

في فرنسا تعادل درجة السكرتير العام درجة المديرين العموميين ورؤساء المصالح أي أنها تأتي بعد درجة وكيل الوزارة مباشرة ومرتبته السنوي ٣٠,٠٠٠ فرنك وهو أكبر مرتب لموظف على أنه يتمتع فوق ذلك بأن له

مسكنا مجانيا من أقم المساكن في ذات سراى البرلمان بكل أتاها ورياشها فليس له فيها إلا ملابسه ومتاعه الشخصي ولا يتكبد شيئا من النفقات في صياتها ويلاحظ هذه المناسبة أن مرتب رئيس الوزارة هناك لا يتجاوز سبعين ألف فرنك في العام .

أما في بلجيكا فركزو كاتب المجلس أحسن من فرنسا ذلك أن هذا الكاتب يعد مساويا في المرتبة والمرتب لسكرتير عام في وزارة . والسكرتير العام في الوزارة في بلجيكا يعادل وكيل الوزارة في البلاد الأخرى لأنه لا يوجد في بلجيكا وكلاء وزارات والسبب في ذلك أنهم يعدون أن منصب الوزير سياسى في حين أن منصب الموظف الذى يليه مباشرة في الوزارة منصب إدارى أوفى فهو يختلف اذن عن منصب الوزير فليس مقبولا أن يكون وكيلاه لأن عمل الأصيل وعمل الوكيل يجب أن يكونا من نوع واحد . ولهذا جروا على تسمية الموظف الذى يل الوزير في الوزارة سكرتيرا عاما . وهو بحكم هذه الوظيفة رئيس لجميع فروع الوزارة ولكل المديرين العموميين فيها ولرؤساء المصالح التابعة لها .

وقد صدر قرار من مجلس النواب ومثله من مجلس الشيوخ منذ أكثر من خمسة عشر عاما يجعل " كاتب المجلس " مساويا في الدرجة والمرتب للسكرتير العام في الوزارات كما تقدم . أما مرتبه فيبلغ الآن مع ملحقاته نحو ٤٣,٠٠٠ فرنك سنويا وهو أعلى مرتب في البلاد ويكاد يساوى مرتب الوزير فإن هذا المرتب الأخير لا يتجاوز ٤٥,٠٠٠ فرنك .

أما كاتب المجلس في إنجلترا فإن مرتبه يبلغ ٢,٠٠٠ جنيه سنويا وقد كان يزيد على ذلك من قبل ويبلغ عدة آلاف من الجنيهات ثم خفض على التوالى الى أن جعل ٢,٠٠٠ جنيه منذ سنة ١٨٨٩ وبذل مسكن ٥٠٠ جنيه في العام على أنه أعطى بعد ذلك مسكنا مجانيا في سراى البرلمان وجعلت مصاريف صيانة ذلك المسكن وإضاءته وتدفئته على حساب الميزانية العامة . ولكاتب المجلس مساعد كان مرتبه فيما مضى أربعة آلاف جنيه سنويا ثم خفض بالتدريج وهو يتقاضى الآن ١٥٠٠ جنيه وليس له مسكن مجانى .

وقيل أن نختم هذا البيان نذكر أن السكرتير العام في فرنسا وبلجيكا مخصص له بصفة خاصة بحمل شارة أعضاء المجلس . وذلك أن أعضاء المجلس كما لا يخفى لهم شارة خاصة يحملونها في المواسم والحفلات الرسمية ويعرفون بها . يؤدي لهم عند حملهم إياها ما يلزم وظائفهم من مراسيم التحية أو التعظيم . ولما كان السكرتير العام في المجلس من الصق الناس به وأكثرهم اشتراكا في أعماله فقد قررت مكاتب المجالس أن يسمح له بحمل تلك الشارة تشريفا له وإنما بدلا من أن يكتب عليها "عضو البرلمان" يكتب عليها "سكرتير عام المجلس" . كما أنه يحضر جميع الحفلات الرسمية التي يحضرها المجلس بيهئته الكاملة .

الفصل العاشر

في موظفي البرلمان وعماله

اللوائح الخاصة بالموظفين

أول ما يلاحظ في هذا الباب هو أن جميع اللوائح الخاصة بالموظفين سواء فيما يتعلق بتعيينهم أو ترقيةهم أو تأديبهم أو عزلهم أو إجازاتهم أو معاشاتهم الخ يضعها مكتب الإدارة بحض سلطته .

بل إن المكتب في فرنسا وبلجيكا لا يعرض هذه اللوائح على المجلس للتصديق عليها لأن اللوائح الداخلية تخوله مطلق الحق في وضعها . وقد رأينا فيما تقدم كيف أن لأئحة المعاشات لموظفي البرلمان في فرنسا — ولأئحة المعاشات من أهم اللوائح وأعظمها خطرا لأنها ترتبط بحقوق الموظف ولأفراد أسرته من بعده — صدرت بقرار من المكتب وحده ونفذت بقرار صادر من هيئة المراقبين .

وليس المكتب مقيدا بالأخذ بلوائح الحكومة فيما يتعلق بموظفيها بل هو حر في تقرير ما يراه من الأحكام كفيلا بحسن سير العمل وبضمان العدالة

والإنصاف في معاملة موظفيه وأن يراعى ظروفهم الخاصة . فمن حقه أن يقتبس كل لوائح الحكومة أو بعضها كما أن له أن يكون أكثر من الحكومة صحفاء أو أشد تضيقاً ولوائه في العادة أكثر صحفاء في معاملة موظفيه من وزارات الدولة في معاملة موظفيها لأسباب عدة منها أن موظفي البرلمان يقومون بمهمة شاقة دقيقة وأن مواعيدهم غير منتظمة وأن أغلب عملهم في الليل مما يؤدي إلى إنهاك قواهم وإضعاف بصرهم على الأخص ويجعل مدة صلاحيتهم للعمل المنتج أقل من المدة العادية لموظف يشتغل في أوقات نظامية ولا يعمل في الليل . ومنها أن المجال أمامهم ضيق فمعدلهم محصور والصلة بينهم وبين وزارات الدولة ومضالحها متقطعة وهم لا يطمحون بأبصارهم إلى وظائف الوزارات الأخرى فلا يستطيع أحدهم أن يرقى إلا إذا خلت أمامه وظيفة في نفس مجلسه ثم أنه من الواجب أخيراً جعلهم في حالة تتفق مع كرامة البرلمان من جهة وتصرفهم من الجهة الأخرى عن التفكير في ترك مناصبهم إلى مناصب أخرى أقل تعبا .

ولهذه الأسباب كلها لاحظنا بوجه عام أن الدرجات المخصصة لموظفي البرلمان أوسع مدى وأكبر مرتباً مما هو مخصص لأقرانهم في وزارات الدولة .

وحق مكتب الإدارة في وضع لوائح الموظفين يستتبعه حقه في أن يقرر لكل وظيفة الدرجة التي يراها متناسبة مع أهميتها ومع ما على صاحبها من المسؤولية . وله أن يغير تلك الدرجة كلما تبين له أن الحالة تقتضي التغيير فإن تقرير هذه الدرجات ووضع الأحكام الخاصة بتدرج الموظف في سلمها وبتدرجه في دائرة الحد المقرر لكل درجة من أخص الأحكام التي أعدت لأنظمة الإدارة الداخلية لتقريرها وتنظيمها .

والعادة المتبعة في البرلمان الفرنسي أن مكتب الإدارة لا يخرج فيما يحريه من التعيينات والترقيات عن حكم القواعد التي قررها في اللامعة . على أن هذا الأمر نظري أكثر مما هو حقيقي . إذ المكتب هو الذي يضع اللامعة نفسها ويعمل فيها تبعاً لمقتضيات الظروف والأحوال وهو الذي يحدد

لكل وظيفة الدرجة التي تلاءمها ثم انه اذا اراد اسناد وظيفة الى موظف ولم تكن أحكام الأئمة تسمح بترقيته اليها سواء لأنه لم يقض في وظيفته الأصلية المدة المقررة لجواز الوثوب منها الى غيرها أولغير ذلك من الأسباب فقد جرى العمل على أن تسند اليه الوظيفة الجديدة بطريق الانتداب ويقرر منحه مكافأة تعادل الفرق بين مرتبه الأصل و بين مرتب الوظيفة المذكورة الى أن تنقضى عليه المدة القانونية أو يستوفى ما كان ينقصه من الشروط وحينئذ تسند اليه الوظيفة بصفة نهائية .

أما في بلجيكا فان مكتب المجلس يملك بمقتضى نص صريح في اللائحة الخروج عن أحكامها واجراء ترقية استثنائية اذا اقتضت ذلك مصلحة العمل أو سوغه ما يقوم به الموظف من خدمات ممتازة أو يبديه من كفاءة خاصة .

وكم كنا نود أن نشير بجميع أنواع الاستثناءات في التعينات والترقيات والتمشي على الدوام طبقا للأحكام العادية المقررة في اللوائح . وفي الترقية العادية اذا لم تتأخر عن موعدها وفي اسناد الوظيفة متى خلت للموظف الكفاءة ولولم يكن أقدم زملائه وترقيته الى درجتها اذا كان قد قضى في درجته الأصلية المدة القانونية وارجاء هذه الترقية الى حين تمام المدة القانونية اذا لم يكن قد أتمها من قبل . قول إن في هذا مجالا واسعا كافيا لنوى الكفاءات فان اجراء أية ترقية بطريق الاستثناء اذا لم يكن هناك من الأسباب الوجبة فعلا ما يبررها والتوسع في هذا الاستثناء واساعة استعماله بمناسبة أو بغير مناسبة سواء وجدت أسباب صحيحة أو لم توجد من أكبر عوامل الخلل في نظام الدولة وأكبر موجبات الارتباك والاضطراب في ادارتها اذا أن الموظفين — لاسميا الشبان منهم — تتسع أمامهم الآمال ولا يودون يقنعون بالترقية في دائرة القواعد العادية ويطمح كل منهم الى أن يصيبه سهم من الاستثناء ولما كان الاستثناء لا يمكن بطبيعة الحال أن يتناول سوى نفر قليل من الموظفين بالنسبة للجموع فلا شك أن الباقي يستقيدون على الدوام أنهم مغبونون وهذا الشعور مع ما يلزمه من مفضى الانتظار وخيبة الآمال يضعف قوة الانتاج والمقدرة

على العمل ولا يلبث أن يوجد حالة من التبرم والاستياء تخشى عواقبها . ولكن يقال من الجهة الأخرى إن الاستثناء كثيرا ما يكون ضرورة محتمة وكثيرا ما تقتضيه مصلحة العمل نفسه كأن يوجد موظف شديد الذكاء والكفاءة ولكنه قليل الأجر لم ينل ما تستحقه كفاءته ويتناسب مع عمله وقد يجد عملا في الخارج أوفى أجرا وأكثر كسبا فلا وسيلة لاستدقاؤه الامنحه ترقية ولو بطريق الاستثناء ثم إنه اذا استعمل الاستثناء بحكمة ونزوة ولم يفرط فيه وروعى الحذر الشديد في تقريره متى وجدت أسباب صحيحة كان من أعظم عوامل التشجيع والتنشيط وازار الكفاءات والانتفاع بها وزيادة الجهد والانتاج فاقفال باب الاستثناء اقفالا تاما يؤدي الى الحرمان من هذا العامل العظيم الأثر والقيمة .

يضاف الى ذلك أننا لازلنا نرى بأن يلغى باب الاستثناء الا اذا تقرر أن يكون هذا الالفاء عاما شاملا يتناول موظفى الدولة جميعا . أما جعله قاصرا على فئة واحدة كموظفى المجلس دون غيرهم فهو مما تأباه العدالة لا سيما بعد أن قرر فى ١٠ يولييه من العام الماضى بأن تسرى على موظفى المجلس لوائح الاستخدام العادية السارية على جميع موظفى الحكومة ولو كان لموظفى المجلس أية ميزة على موظفى الحكومة لجاز أن نفرض هذا القيد مقابل الميزة أما وهم معاملون معاملة غيرهم بلا ميزة لهم فلا أقل من ألا نجعلهم فى حالة أسوأ من حالة سواهم .

تعيين الموظفين

القاعدة العامة هى أن تعين موظفى المجلس وترقيتهم من اختصاص مكتب الإدارة .

على أن هناك بعض وظائف لا يتولى المكتب التعيين فيها .

فالسكرير العام فى بلجيكا يعينه المجلس نفسه وقد جرىنا نحن على منوال النظام البلجيكي فى لائحتنا الداخلية كما هو معروف . أما باقى الموظفين فالمكتب هو الذى يعينهم .

أما في فرنسا فتعين السكرتير العام وطائفة أخرى من كبار الموظفين كمدبري الإدارة ورؤساء الأقسام ومساعدتهم الخ من اختصاصات المكتب على أن ينضم إليه رئيس لجنة الحسابات . أما صغار الموظفين فإن من كان منهم تابعا للأقسام التشريعية يعين بقرار من المكتب . ومن كان تابعا للأقسام الإدارية يعين بقرار من المراقبين .

ثم إن للرئيس وحده حق تعيين موظفي مكتبه بقرارات تصدر منه بالكيفية التي سبق بيانها عند التكلم على مراتب الرئاسة .

والقاعدة أن التعيينات والترقيات تحصل بناء على اقتراح من هيئة المرافقة وبعد تقديم تقرير من السكرتير العام .

درجاتهم ومراتبهم ومعاشاتهم

تحدد لائحة الإدارة الداخلية درجات الموظفين ومراتبهم ويمكن أن يقال بوجه الإجمال إن الدرجات والمرتبات المقررة لوظائف البرلمان أرقى مما هو مخصص في العادة للوظائف المماثلة لها في وزارات الحكومة وقد بسطنا أسباب ذلك في فاتحة هذا الفصل .

أما نظام معاشاتهم فهو في بلجيكا نفس النظام الذي يجري على موظفي الحكومة عامة .

ولكنه في فرنسا يختلف اختلافا عظيما عن نظام المعاشات العام ويجعل موظفي البرلمان في حالة ينبتهم عليها أقرانهم .

ولكي يتبين الفرق بين النظامين نذكر أن نظام المعاشات في فرنسا من مقتضاه أن معاش الموظف يحسب على أساس جزء واحد من ستين جزءا من مرتبه عن كل سنة من سني خدمته — كما هو النظام المتبع في مصر — ولكن الحق في المعاش لا يكتسب الا بعد اقصاء ثلاثين سنة في الخدمة .

فاذا قضى الموظف ثلاثين سنة كان له نصف معاش فاذا ترك الخدمة قبل هذه المدة لم يكن له أى حق فى معاش ولكن يقتصر الأمر على منحه مكافأة تعادل الاحتياطى المخصص من مرتبه مضافا اليه الفوائد ان كان ترك الخدمة اضطراريا — كما اذا كان سببه الوفاة أو مرض الخ — ومن غير فوائد اذا كان الخروج اختياريا بالاستقالة .

أما النظام الجارى فى البرلمان منذ عدلت اللائحة فى سنة ١٩٢٤ فهو أن يحسب المعاش على أساس جزء واحد من خمسين جزءا من المرتب ويكتسب الحق فى المعاش بعد عشر سنوات فقط من سنى الخدمة حيث يكون للموظف عقب هذه المدة الحق فى معاش يعادل خمس مرتبه وكل سنة تبدأ تحسب سنة معاشية كاملة .

فمن هذه المقارنة البسيطة يتضح الفرق العظيم بين حالة موظفى الحكومة وموظفى البرلمان فيما يتعلق بمعاشات الفريقين ولعل هذا المظهر هو أعظم مظاهر التمييز بينهما .

ونعيد القول هنا بأن اللائحة التى يعامل بها موظفو البرلمان صدرت بقرار من هيئة المراقبة بناء على قرار من المكتب ولم تعرض على المجلس نفسه لاعتمادها لأنه مفروض أن المكتب وحده يملك حق وضعها .

بعض ملاحظات

فى بلجيكا بعض أحكام نافذة يحسن الوقوف عليها :

١ — فمن ذلك أنه مقرر أنه اذا وصل موظف الى أعلى مرتب درجة ومضى عليه ستان بهذا المرتب فانه يرقى الى الدرجة التى هى أعلى من درجته مباشرة بصفة شخصية. فقد يحدث أن يبقى الموظف مدة طويلة فى وظيفته دون أن تتخلو وظيفة أمامه فبقاؤه فى الدرجة المخصصة لوظيفته هذه المدة الطويلة مما يضعف همته ويقعد به عن الجهد فجعل هذا الحل وسيلة لمعالجة

تلك الحالة بل انه اذا مضى على الموظف ٢٥ سنة في الخدمة وبقي خمس سنوات بمرتبة واحد ولو كان قد منح الدرجة الشخصية على الوجه المتقدم فانه يمنح علاوة تعادل عشر مرتبه ثم علاوة أخرى تعادل عشر مرتبه الجديد بعد خمس سنوات أخرى .

٢ — ومن ذلك أيضا أن اللائحة تقرر نظاما لاستبعاد الموظفين من ذيراحاتهم الى المعاش .

وقد يكون الاستبعاد عقوبة بحكم تأديبي— وفي هذه الحالة يمنح الموظف المحال على الاستبعاد مرتبا يادل نصف مرتبه الأصل ولا يزيد على كل حال على ثلاثة أضعافه ولا تزيد مدة الاستبعاد على ثلاث سنوات .

ولكن الاستبعاد يكون أيضا لأسباب أخرى وهي :

(١) أن تقضى به مصلحة العمل بسبب اعادة تنظيم القلم أو إلغاء الوظيفة وفي هذه الحالة يكون مرتب الاستبعاد موازيا لمرتب الوظيفة بأكمله وتدخل مدة الاستبعاد في حساب المعاش وفي حساب ما يستحقه الموظف من علاوة أو ترقية لأن المفروض أن الموظف لا ذنب له فلا يجوز أن يناله حيف من قرار أريد به المصلحة العامة وليس له فيه من يد .

(٢) أن يكون سبب الاستبعاد مرض الموظف أو إصابته بعاقة بعد التحاقه بخدمة المجلس . وفي هذه الحالة يكون مرتب الاستبعاد معادلا لنصف مرتب الخدمة العاملة وقد يصل الى ثلاثة أرباعه اذا كانت مدة الخدمة طويلة الا اذا قرر المكتب بوجه الاستثناء منح مرتب أعلى وكذلك يجوز أن تحسب المدة في المعاش بقرار من المكتب .

(٣) أن يكون الاستبعاد لأسباب شخصية . فيجوز للموظف أن يطلب إحالته على الاستبعاد لسبب شخصي ولا يتناول أثناء مدة الاستبعاد مرتبا ولا تحسب المدة في المعاش .

العمل في غير الأوقات المقررة

يجب أن نذكر أنه إذا عقد المجلس جلسات إضافية أو اشتغل الموظفون في غير أوقات العمل العادية يمنحون مكافأة خاصة عن أوقات العمل الإضافية طبقاً للقواعد التي يقررها المكتب بناءً على اقتراح المراقبين .

الإجازات

القاعدة العامة هي أن الإجازات لا تمنح أثناء دور العمل الا لضرورة ماسة. أما أثناء العطلة فيجوز منح إجازات لأية مدة بغیر قيد اللهم الا وجوب بقاء عدد قليل من الموظفين بطريق التناوب لانجاز الأعمال العادية .

ذيل

١ — فى بعض المزايا المقررة لأعضاء المجالس النيابية
وفى المراسيم المعتاد إجراؤها فى حالة وفاة أحد منهم

يتمتع أعضاء المجالس النيابية بكثير من المزايا المادية والمعنوية رأينا أن نوحى هنا . ولا نريد أن ندخل ضمن هذه المزايا " الحصانة البرلمانية " ولو أنها فى الواقع من أكبرها جميعا والسبب فى ذلك هو أن " الحصانة " لم تقرر لمصلحة العضو ولكنها قررت لحماية الوظيفة التشريعية نفسها ولضمان قيام أعضاء البرلمان بالوكالة الصادرة اليهم من الأمة بحرية تامة . وإنما نذكر أن هذه الحصانة تبلغ من الأهمية والشأ مبلغا عظيما حتى إنه إذا حدث فيما بين أدوار الانعقاد ما يدعو الى اتخاذ اجراءات ضد أى عضو أو حيسه فلمجلسه عند اجتماعه أن يأمر بإيقاف الاجراءات وبالإفراج عنه فى الحال إذا تراءى له ذلك .

المكافآت

بقيت مكافآت أعضاء البرلمان فى فرنسا من عهد صدور دستور سنة ١٨٧٥ الى سنة ١٩٠٦ تسعة آلاف فرنك أى ٣٦٠ جنيتها فى السنة ثم زيدت الى ١٥٠٠٠ فرنك أى ٦٠٠ جنيهه ذهباً منذ أول سنة ١٩٠٧ فلما جاءت الحرب وغلت المعيشة غلاء فاحشا وزيدت مرتبات الموظفين فى كل البلاد زيدت المكافأة البرلمانية أيضا فجعلت ٢٧,٠٠٠ فرنك . ومع أن الزيادة فى مرتبات الموظفين خفضت بالتدريج فان الزيادة فى مكافآت أعضاء البرلمان لا تزال على حالها وهم لا يزالون يستولون على ٢٧,٠٠٠ فرنك .

وفى بلجيكا تبلغ مكافأة أعضاء مجلس النواب ١٢,٠٠٠ فرنك سنويا . أما أعضاء مجلس الشيوخ فقد كانوا لا يزالون أمة مكافأة الى عهد قريب ولكن الجماعات الاشتراكية اقترحت أن يكون لهم مكافآت معادلة لمكافآت

الثواب لأن الحرمان من المكافأة يتناقض مع الروح الديمقراطية ويجعل المجلس أرسقراطيا لا تسخله إلا طبقات معينة ممن يقدرون على الاستغناء عن المكافأة . على أن هذا الاقتراح لقي مقاومة شديدة و انتهى الأمر بإيجاد حل وسط فقرروا أن يستولى " الشيخ " على مبلغ أربعة آلاف فرنك سنويا لاعتبار أنها مكافأة برلمانية بل بمثابة " مصاريف " والحال واقعة عند هذا الحد . غير أننا لانظن أن الحالة تطول بهذا الشكل ولا بد من أن ينهى الأمر بتقرير المكافأة للشيخ كاملة لأن مبدأ المكافأة أصبح مبدأ عاما ولأن تقريره يفتح أبواب المجلس للنوى المواهب والكفايات .

ومن المبادئ المقررة أن العضو غير مسموح له بأن يتنازل عن مكافأته البرلمانية . نعم إن من حقه أن يتصرف في مكافأته على الوجه الذى يروقه ولكن يبنى أن تصرف المكافأة على كل حال إما إليه شخصيا وإما إلى شخص يكون بيده توكيل منه وله بعد ذلك أن يفعل بها ما يشاء أما مجرد تنازله عنها فهو أمر غير مقبول لأن فيه مساسا بكرامة باقى الأعضاء إذ يجعله في مركز خاص بالنسبة لهم .

جوازات السفر

في بلجيكا يعطى أعضاء المجلسين جوازات السفر على جميع خطوط السكة الحديدية الكبرى والصغرى وجميع خطوط (الترامواى) بغير مقابل . وفي فرنسا يعطون جوازات على جميع الخطوط الحديدية سواء في ذلك المملوكة للدولة أو المملوكة للشركات مقابل مبلغ زهيد قدره أربعة عشر فرنكا في الشهر يدفعه العضو وتقاسمه الشركات المذكورة . فإذا لوحظ أن هذه الشركات عديدة تبين أن الثمن الذى يدفعه العضو من اسمى . غير أنه بالنظر إلى أن المبدأ الدستورى من مقتضاها أن العضو ينوب عن الأمة كلها لاعتبار دائرته فقط فقد رأى أن يكون لديه جواز السفر في البلاد كلها ولو لم يستعمل هذا الجواز . وقد عرض مرة اقترح من أحد الأعضاء بأن يكون الجواز قاصرا على المسافة بين العاصمة وبين دائرة العضو الانتخابية فرفض هذا الاقتراح للسبب المتقدم ذكره وهو نيابة العضو عن الأمة كلها .

المشرب

في بلجيكا يقدم للأعضاء في أيام الجلسات المرطبات والمشروبات المدفئة والماء كل البسيطة كأنواع " السندويتش " وتتولى المراقبة إدارة المشرب بواسطة خدام المجلس أنفسهم بغير استعانة بمتعهد أو بأحد من الخارج .
ويصرف على المشرب من خزانة المجلس على أننى علمت أن ما يتفق في هذا السبيل مبلغ زهيد قد لا يصل الى ما يعادل جنيتها واحدا من نقودنا عن كل جلسة .
وفي فرنسا يوجد مشرب لتقديم الأصناف عينها إلى الأعضاء ولكن نفقاته يتحملها الأعضاء أنفسهم وتبلغ ١٤ فرنكا في الشهر لكل عضو .
ولا يوجد في بلجيكا مطاعم في البرلمان .

وفي فرنسا لا يوجد مطعم في مجلس الشيوخ . أما في مجلس النواب فإن أحد المتعهدين يقدم الطعام للنواب بأثمان غاية في الرخص مقابل مبلغ يدفعه إليه النواب أنفسهم باعتبار فرنكين اثنين شهريا من كل نائب .

البريد

وللرئيس في مجلسي الشيوخ والنواب في فرنسا منزلة أخرى وهي أنه معفى من وضع طوابع بريدية على ما يرسله من الكتب والرسائل .
وقد ذكرنا فيما مضى أن مجلس النواب قرر في صيف سنة ١٩٢٤ أن جميع ما يصدر من الرسائل من النواب إلى ناخبيهم يرسل بالبوستة على حساب ميزانية المجلس نفسه . غير أن هذا الامتياز لا يتنفع به أعضاء مجلس الشيوخ لأنهم لم يوافقوا عليه فيما يتعلق بهم .

التعظيم العسكري للمجلس ولأعضائه

إذا ذهب المجلس بيهته الكاملة إلى حفلة عامة يحف بموكبه من جميع جوانبه حرس من الفرسان أو البيادة .
كذلك يكون مع المكتب حرس إذا توجه لمقابلة رئيس الجمهورية أو اشترك في حفلة رسمية .

أما إذا توجه وفد إلى جهة ما فيكون معه الحرس ولكن ينقص أفرادهم إلى النصف وإذا أمر المجلس أومكتبه أو أحد وفوده أمام ثكنة أو نقطة عسكرية وجب أن يتألف "قره قول" شرف ويؤدي التحية العسكرية. وهذا التعظيم نفسه يؤدي لرئيس المجلسين .

وإذا مر شيخ أو نائب وكان يحمل شارته يؤدي له السلام الجندى (الحارس) الذي يكون في نوبة العمل .

الوفاة

إذا توفي الشيخ أو النائب في أثناء دور الانعقاد فإن الرئيس ينعيه في الجلسة ويعرب عن أسف المجلس لفقده . أما إذا توفي في أثناء التعطيل أو فيما بين أدوار الانعقاد فلا يبلغ الرئيس المجلس شيئاً ولكنه يبعث بكتاب تعزية إلى أقرب أقرباء المتوفى لأنهم يرون أنه لا محل لابتداء الأسف عليه في الجلسة بعد انقضاء مدة طويلة على الوفاة .

وإذا حدثت الوفاة في المدينة التي بها مقر المجلس انتخب المجلس بطريق القرعة وفداً مؤلفاً من ٢٥ عضواً لكي يمثلوه في موكب الجنائز ويكون من ضمن الوفد أحد الوكلاء وأحد المراقبين واثنان من السكرتيرين فإذا كانت الوفاة في غير يوم الجلسة تسحب القرعة بواسطة الرئيس والسكرتير العام وينشر كشف الأسماء في الجريدة الرسمية . أما إذا كان المجلس مؤجلاً بمرسوم فلا تعمل قرعة ولكن ينعي العضو إلى زملائه الموجودين في العاصمة .

وإذا كان الوفاة في أثناء دور الانعقاد وفي العاصمة تشارك في الجنائز أورطة من الجند بقيادة ضابط من رتبة أميرالاي أو قومندان بحرى .

وإذا توفي عضو من أعضاء المكتب الحاليين أو السابقين جاز أن يقرر المجلس إرسال وفد يمثلوه ولو كانت الوفاة خارج المدينة التي بها مقر المجلس وترفع الجلسة إذا توفي أكبر الأعضاء سناً أو رئيس سابق .

أما إذا توفي رئيس المجلس وترفع الجلسة ويحضر المجلس بكامله حفلة الجنائز وتطلب الحكومة في الحال فتح اعتماد لإقامة الجنائز على مصاريف الدولة . ويشارك

الجيش في مشهده تنله فرقة كاملة أو ما يعادل فرقة مهما تكن الجهة التي تحدث فيها الوفاة .

وإذا توفى وزير وكاتب من أعضاء المجلس نائب المكتب عن المجلس في المشهد أما إذا لم يكن الوزير من أعضائه فلا يحضر المكتب .

هذا وبما ينبغي ذكره أن نفقات جنازة الأعضاء تتحملها خزانة المجلس وهي مقدرة بمبلغ ١٥٠٠ فرنك في مجلس النواب و١٢٠٠ فرنك في مجلس الشيوخ تدفع لورثته إذا طلبوا .

٢ — في معاشات الأعضاء

لم يكن لأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب فيما مضى معاش يستولون عليه بعد انقضاء مدة النيابة غير أنه رأى بعد ذلك ضرورة تقرير معاش لهم ولأراملهم وأبنائهم القاصرين . فقرر إنشاء صندوق معاشات لا تمتد خزانة الدولة باعانة منها ولكن تغذية الموارد الآتية وهي :

أولاً — مبلغ شهري يدفعه العضو ثم ما يرد عليه من الاعانات أو ما يضم إلى أمواله من المكافآت البرلمانية عن مدد الخلو وأرباح تسخير نقوده الخ.

ويدفع النائب إلى هذا الصندوق مبلغاً شهرياً قدره خمسون فرنكاً أو مائة فرنك . فإذا انتهت نيابته استولى على معاش مدى حياته قدره ١٨٠٠ فرنك سنوياً في الحالة الأولى و ٣٦٠٠ فرنك في الحالة الثانية وإنما يشترط أن يكون قد بلغ الخامسة والخمسين عن عمره وقضى في النيابة ثماني سنوات متوالية أو غير متوالية . فإذا لم يتوافر فيه هذان الشرطان عند انتهاء نيابته جازله أن يستمر على دفع الاحتياطي الشهري إلى أن يتوافر له .

وإذا توفى العضو سواء في أثناء نيابته أو بعد انتهائها وربط معاشه استحققت أرملته معاشاً قدره ١٥٠٠ فرنك سنوياً إذا كان زوجها ممن كانوا يدفعون للصندوق احتياطياً بالغا ١٠٠ فرنك و ١٢٠٠ فرنك إذا كان ممن يدفعون ٥٠ فرنك . ولا يسقط عنها هذا المعاش إلا بالزواج أو بالموت .

وكذلك يدفع معاش معادل لمعاش الأرملة الى أبناء المتوفى القاصرين اذا كانت والدتهم متوفاة أولا حق لها في معاش أو سقط معاشها عنها ويقسم الأبناء هذا المعاش فيما بينهم ويسقط عنهم متى بلغوا جميعا الحادية والعشرين من عمرهم فاذا توفي أحدهم قبل ذلك انتقل نصيبه الى اخوته القاصرين الى أن يلفوا تلك السن .

ويلاحظ أن أرملة العضو وأبناءه يستحقون المعاش مهما يكن عمر العضو عند وفاته أو مهما تكن المدة التي قضاها في النياحة .

ويكاد صندوق المعاشات في مجلس الشيوخ يكون مشابها لمثيله في مجلس النواب وإنما يبلغ الاحتياطي الذي يدفعه الشيخ ٥٪ من مكافأته البرلمانية ويستحق المعاش عند بلوغه سن الستين وبعد تسع سنوات كاملة في عضوية المجلس ويجوز له اذا ترك العضوية قبل ذلك أن يستمر على الدفع الى أن يتوافر له هذان الشرطان . أما مقدار المعاش السنوى فقد جعل في بادئ الأمر ٣٠٠٠ فرنك سنويا ثم خفض الى ٢٤٠٠ فرنك لقلّة موارد الصندوق على أن يرفع بعد ذلك اذا توفرت الموارد، ومعاش الأرملة أو الأولاد القاصرين ١٢٠٠ فرنك بنفس الشروط المقررة لمجلس النواب .

Bibliotheca Alexandrina



0399121